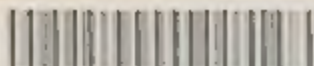


AL-RAP'I

THAWRAT SANAT 1919



3 1142 00271 1284

New York University
Bobst, Circulation Department
70 Washington Square South
New York, NY 10012-1091

Web Renewals:
<http://library.nyu.edu>
Circulation policies
<http://library.nyu.edu/about>

THIS ITEM IS SUBJECT TO RECALL AT ANY TIME

NOTE NEW DUE DATE WHEN RENEWING BOOKS ONLINE



ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

الجزء الثاني

يشتمل على الفصول الآتية

مهادنة الثورة — استمرار الثورة — محادثات الثورة — لجنة ملنر والحوادث التي لاقتها —
مفاوضات ملنر — استشارة الأمة في مشروع ملنر — التبليغ البريطاني بأن العملية علاقة
بغير مرضية — هل نجحت الثورة وفيه نجحت؟ — وثائق تاريخية

الطبعة الأولى

١٩٢٦ - ١٩٢٧ م

من الجزء الثاني
٣٥

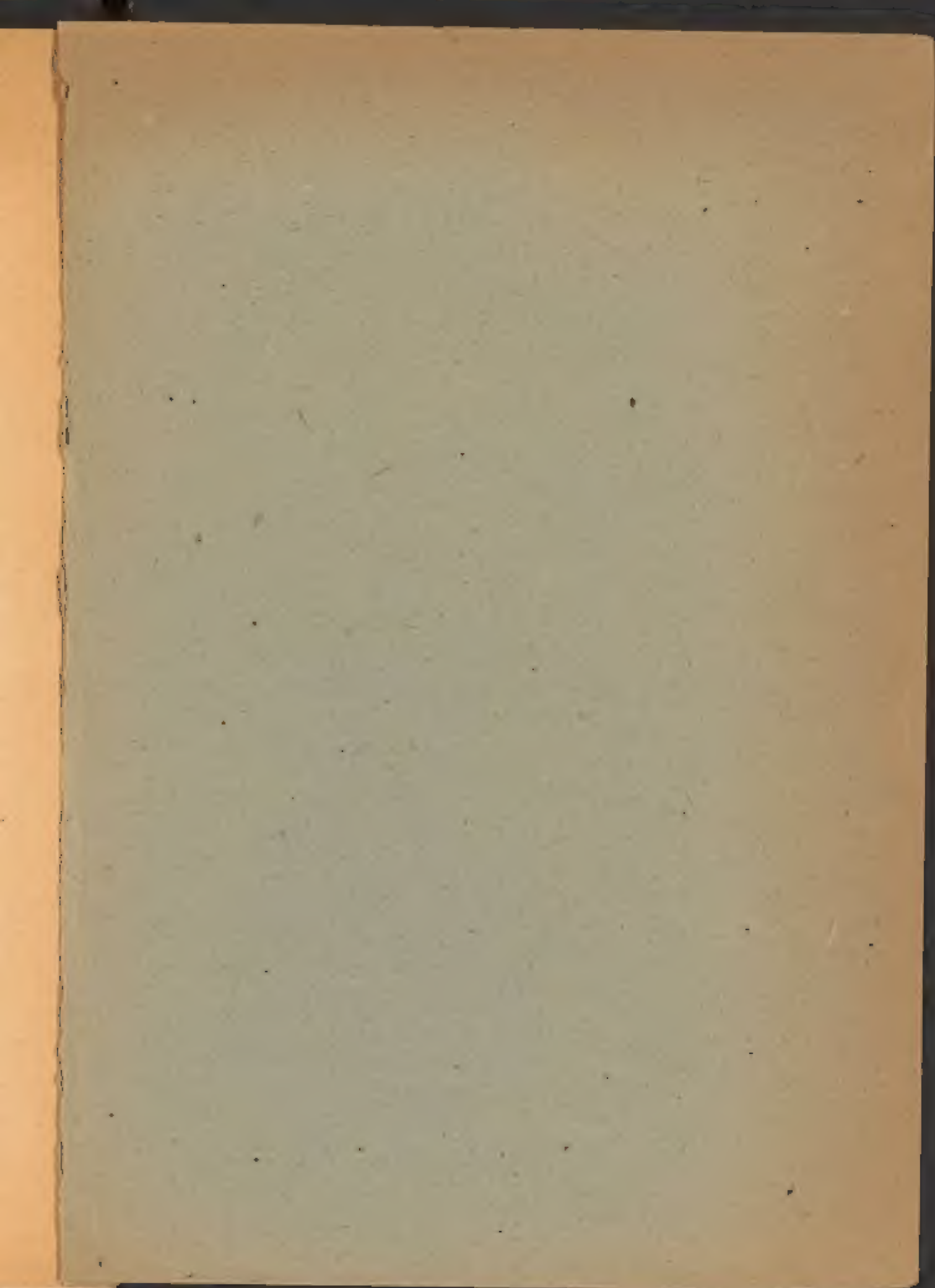
الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا ، تلغراف ١٣٩٤

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر



al-Rābiʿ, Abd al-Rahmān.

Thawrat Sonat

1919

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ سنة إلى ١٩٢١ سنة

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

٧٠٢ الجزء الثاني

يشتمل على الفصول الآتية

مهادنة الثورة — استمرار الثورة — محادثات الثورة — لجنة ملر والحوادث التي لاقتها —
مفاوضات ملر — استشارة الأمة في مشروع ملر — التبليغ البريطاني بأن الحياة علاقة
غير مرضية — هل نجحت الثورة وفيه نجحت؟ — وثائق تاريخية

الطبعة الأولى

١٩٢٦ — ١٩٢٦ م

نعم الجزء الثاني

٣٥

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARIES
NEAR EAST LIBRARY

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا ، تليفون ٥١٣٩٤

القاهرة

طبعة هذا التأليف والترجمة والنشر

الم
٧)

New End

DT

107

.8

.R29

V.2

C-1

2000-2001 107-108
107-108

بيان

تشتمل الجزء الأول على الفصول الآتية من الكتاب :

- (١) مصر في أثناء الحرب العظمى الأولى — (٢) أسباب الثورة — (٣) تأليف الوفد
للمصري وتطور الحوادث — (٤) مقدمات الثورة — (٥) الثورة — (٦) الثورة في الأقاليم —
(٧) ذكرى ما أتى عن الثورة — (٨) مواجهة الثورة

ويحتوى الجزء الثانى على الفصول الباقية من الكتاب

ابريل سنة ١٩٢٦

الفصل التاسع

مهادنة الثورة

الإفراج عن سعد وصحبه

رأت الحكومة البريطانية بعد تعاقب الحوادث أن سياسة قمع الثورة بالقوة والبطش قد نفّضت إلى إخمادها ، إلا أنها وسيلة عكسية لا تؤدي إلى الغرض الذي ترمى إليه ، لأنها توجب نار العداوة والبغضاء في النفوس ، وتزيد في حفيظة الشعب عليها ، فرأت ، وقد أخذت الثورة بالشدة حيناً ، أن تجنح ولو مؤقتاً لمهادنتها ، والتخفيف من حدتها ، والتعجب ظاهراً إلى الأمة ، وإذا اعتقدت أن السبب المباشر للثورة هو اعتقال سعد وصحبه ، فقد صحح عزمها على أن تقرر الإفراج عنهم ، والترخيص للوفد ولئن يشاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا ، وبذلك تجتذب قلوب الشعب ، وتكسر من حدة ثورته ، وبهذا تصححها الجترال النبي المندوب السامي البريطاني ، وأزجي لها هذا الرأي في رقية بحث بها إليها في ٣١ مارس ولما تمض على قدومه إلى مصر أسبوع ، فأخذت بتبنيته

وقد ساعد على اختيار هذا الحل أن الحكومة البريطانية اتخذت عدتها في مؤتمر الصلح ، لكي يرفض مطالب مصر ، بل يرفض أيضاً سماع هذه المطالب ، واستوثقت من أنه سيقر الحامية البريطانية في معاهدة الصلح ، فلم ترق الإفراج عن سعد وصحبه ، ولا في التصريح للوفد ولئن يشاء من المصريين بالسفر ، ضرراً يلحق أهدافها السياسية ، ولم يكن لهذا الحل من المواقف ما يزيد سوءاً عن تأجيج نار العداوة في نفوس المصريين ، بإبقاء سعد وصحبه في الاعتقال

منشور السلطان إلى الأمة

ولما استقرّ عزمها على إصدار هذا القرار مهّد السلطان فؤاد لإعلانه بمنشور إلى الأمة ، أذاعه مساء الأحد ١٦ أبريل سنة ١٩١٩ ، تصحفاً فيه بالكف عن المظاهرات ، والإخلاد إلى الهدوء والسكينة ، ونشر في «الوقائع المصرية» وفي الصحف اليومية جميعها ، واسترعى الأنظار ما فيه من روح التضامن مع الشعب في شعوره الوطني ، وكان هذا أول منشور للسلطان بهذا المعنى ، وظهر الفرق جلياً بينه وبين كتابته إلى رشدي باشا عدّة ولايته العرش (ج ١ ص ٣٦)

أصدر السلطان منشوره إلى الأمة بهذا المعنى الجديد ، فأدرك الجمهور أنه مقدمة لعمل سار ، متفاجئاً به البلاد ، قال :

« إلى أنشرين فومي هذه الكلمات التي كانت تخرج بصدرى من الوقت الذي أخذت تتوارد إلى
فيه ملتصات الأمانى القومية نحو مستقبل البلاد ، وإلى بالطبع لا أعنى بالبلاد إلا بلادنا المباركة ، لا أعنى
بالبلاد إلا وطننا العزيز ، هذا الوطن الذى اقتضت حكمة الله أن يكون جدى الأكبر محمد على الكبير
أكرم الله مثواه صاحب عرشه

« جلس جدى رحمه الله على عرش مصر والوقت عاصب والفتن سائدة والقوم فى شقاء ، بين ظلم
الحكام وظلمات الجهالة ، فتمب فى راحة الوطن العزيز وسهر على أمنه وسعادته ، ونشر فى أرجائه ربات
العدل وأنوار العرفان ، فضرب لنا بذلك مثلاً شريفاً لا يجدر بنا أن نضل بعده أبداً

« فكلمنا شعرت بدم هذا النافعة العظيم يجرى فى عروق أشعر بحجة هذا الوطن العزيز الذى
لا ترضى نفسى بأن يكون محبوباً لغيرى أكثر منى فبزيادة اهتمامى بما يعود عليه من الخير والسعادة بعون الله
« ولما كنت عاملاً على هذا المبدأ الشريف بكل ما فى وسعى فإنى أطلب أبنائى المصريين شألى
من حق الأوبة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهر التى كانت عواقبها غير محمود فى بعض
الجهات وأن يخلدوا إلى الراحة والسكون وانصرف كل إلى عمله ، وهذه هى يد المساعدة التى أطلبها منهم
« وأسأل الله التقدير أن يمدنا فى جميع أحوالنا بتوفيقاته الصديقية وأن يهيئ لنا فى أعمالنا
من أمرنا رشداً »

« فؤاد »

القاهرة فى ٥ رجب سنة ١٣٣٧ - ٦ أبريل سنة ١٩١٩

منشور الجنرال ألبنى

بالإفراج عن سعد وصحبه

وفى اليوم التالى - الاثنين ٧ أبريل - أعلن الجنرال ألبنى قراره بالإفراج عن سعد وصحبه وإباحة
السفر للمصريين ، وأصدر بذلك منشوراً قال فيه :

« الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم ، فبالإتفاق مع حضرة صاحب العظيمة السلطان أغلبن أنه لم
يبق حرج على السفر ، وأن جميع المصريين الذين يربطون بمبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية ، وقد
قررت علاوة على ذلك أن كلاماً من : سعد وعقوب باشا . وإسماعيل صدقى باشا . ومحمد محمود باشا . ومحمد
الباسل باشا . يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر »

نائب جلالة الملك الخاص

٧ أبريل سنة ١٩١٩

أ. ه. ه. ألبنى

مظاهرات الفرح والانتهاج

بدأت الروح العامة بعد إذاعة هذا المنشور ، وشهدت مصر من مظاهرات الفرح والسرور ما لم يسبق له نظير في تاريخها الحديث ، فقد عدت الأمة بحق أن الإفراج عن سعد وصحة هو نصر سياسي نالته في ميدان الكفاح القومي ، لأن السلطة التي اعتقلت سعدا هي ذات السلطة التي اضطرت إلى الإفراج عنه ، تسكيناً للثورة ، أو ترضية لها ، أو مهادنة لها ، فهو على أي اعتبار مكسب لها ، إذ لولا الثورة لما أفرج عن سعد وصحة ، والحكومة البريطانية لم تأمر باعتقاله لكي تفرج عنهم بعد شهر واحد من هذا الاعتقال ، فهذا الإفراج هو ولا ريب ثمرة للثورة ، ونتيجة من نتائجها

لم يكده هذا النبأ يصل إلى مسامع الناس حتى تألفت المواكب فورا تطوف في الشوارع والميادين هتافة بحياة مصر واستقلالها وحياة سعد والمجاهدين وذكرى الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل الحرية والاستقلال ، ولم يترك الجمهور مظهرا من مظاهر الفرح والانتهاج إلا فعلوه ، فرضت الأعلام على المحال التجارية ، وزينت قطر الزمام بفصوص الأشجار والأزهار ، وازدانت المركبات بالأعلام والراحيين ، والناس فيها ومن فوقها يصيحون ويهتفون ، ووضع المتظاهرون في يد تمثال إبراهيم باشا في ميدان الأوبرا عدا مصريا كبيرا منشورا ، فكان يبعث الحماسة والبهجة في النفوس

على أن هذا اليوم لم يخل من حوادث دموية وقعت فيه ، فقد اعتدى الجنود البريطانيون على بعض المتظاهرين بالقرب من فندق شبرد ، وأطلقوا عليهم النار ، قتل منهم اثنان وجرح أربعة ، وقد عرفنا من القتيلين اسم أحمد محمد عمران من شبرا

وقامت مظاهرات الفرح في معظم العواصم والقصور والينادر وكثير من القرى في الأيام التالية للإفراج عن سعد

مظاهرة ٨ أبريل الكبرى

عددت مظاهرات الفرح والانتهاج يوم ٧ و ٨ أبريل ، وكانت مظاهرة يوم الثلاثاء ٨ أبريل أعظمها شأنا ، وأوسعها مدى ، اشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، فانتظمت العلماء والقسوس والقضاة والمحامين والأطباء والأعيان وموظفي الحكومة وطلبة المدارس والمعاهد جميعا ، وطوائف العمال والصناع ، ومع كل فريق من هذه الطبقات عليها انفاص ، وسارت وراء هذه الطوائف مركبات تقل عائلات العائلات الكريمة ، وابتدأ الموكب يسير في الساعة الثالثة بعد الظهر من ميدان محطة العاصمة حتى وصل إلى ميدان عابدين أمام السراي السلطانية ، وهناك هتف المتظاهرون بحياة « السلطان العادل » ، فاستقبلهم بالسراي

معبد ذو الفقار بات كبير الأمتاء ورجال الشريعات وحسب الخرس ينفقونهم تحت السطان . وحانف
الموكب بيت الأمة ، وبالجملة كانت المدينة تخرج بالمظاهر من الذين بلغ عددهم مئات الآلاف . هذا إلى
غير المظاهرين ممن خرجوا من منازلهم مدفوعين بدافع البشر والقبلة ، فكانت القاهرة كلها قد خرجت
إلى الشوارع في هذا اليوم تشهده

الاعتداء على المظاهرين

على أن هذا اليوم - كسبغه - لم يستمر موسوماً بمظاهر القبلة والسرور ، بل حدث فيه من اعتداء
الجنود الإنجليز ما يدل الفرح حرب . ذلك أنه من الموكب يسير أمام حديقة الأزليكة إذا بطافات الرصاص
تدوى في الفضاء . فأخذ الجمع يمين الخمر . فرأوا بعض الجنود الإنجليز يطلقون النار على المظاهرين
المسلمين ، فقتلوا عدداً منهم . بينهم فتى صغير . وجرح كثيرون . فارتفع ضجاء موكب من قطعة هذا
الاعتداء . وكاد المظاهرون يفسون الشر تله . ولأن عابت الحكمة على العنف . فحس بعضهم الغلام
والدم بقطر من جراحه . وذهبوا به إلى قصر عابدين . وطلبوا أن يطاق عنهم السطان بشهد وحشية هذا
الاعتداء . فأشرف عليهم بعض رجال القصر ووعدهم بتسليم السطان ما حدث . فهذا روع الجنود فنبلا
أشارت السلطة العسكرية إلى الاعتداء الذي وقع يوم الاثنين في بلاعه الصادر يوم ٨ أبريل بقوله :
« وردت الأنباء بوقوع بعض حوادث مؤسف لها في خلال مظهر تحمس الشعب ليلة أمس في القاهرة
والاسكندرية ومن المحتمل أن هذه الحوادث وقعت بسوء التفهم . والتحقيق جارٍ في هذه الحوادث .
أما الحالة في الأقليم فلم يطرأ عليها تغيير »

وأشارت إلى الاعتداء الذي وقع يوم الثلاثاء في بلاعه الصادر يوم ٩ أبريل بقوله :
« وصل إلى مسامع حامة نائب الملك انطاص مع الأسف الشديد ما وقع من بعض الحوادث المؤلمة
الأسف في خلال مظاهرات أمس . فامر بتأليف لجنة للتحقيق في الحال عن هذه المآثر حتى نحال
المحرمون فيها على العدة ليماقبوا »

ولم يسمع أحد بعد ذلك بعقاب أحد من هؤلاء المحرمين . وسين أن الغرض من هذا الملاحع إنما
هو تهذبة للخواطر وأن يتضمن ترضية كلامية لا جدوى لها ولا أثر

وتكررت المظاهرات يوم ٩ أبريل ، وقتل فيها عدد من المصريين والبريطانيين . وقد عرفت من أسماء
شهداء يوم ٨ أبريل : عبده عبد الله ميدهم الشهير ترمسي من الجامع الأحمر . إمام أحمد إبراهيم حسن
من الشرافي . الحاج أحمد عبد الكريم السوداني من التولي . محمد أفندي أوشادي من كوم الصعيد
قسم عابدين . الغلام رجب إبراهيم (سنة ١٢ سنة) من باب الشرية . سيد حنتر أومباشي سوري من

عطية شعير . ثم هي حوى مدقة نصفي من عطية الشعير . معطى أحمد سليم من عطية الشعير . سيد يوسف من عطية شعير . عبد العزيز مشكوكى من عطية الشعير أيضا .

تأليف وزارة رشدى باشا الرابعة

كانت وزارة رشدى باشا الرابعة مستقبلة منذ ديسمبر سنة ١٩١٨ . وقد قبل السلطان استقالتها . في أول مارس سنة ١٩١٩ . بعد يوم (١٠ - ١١) . وظلت البلاد دون حكومة طيلة شهر مارس . وهو الذى ثبت فيه الثورة .

وما فتئت مطالب رئيسى الأولى (راحة اليد من يدها من المصريين . وخرج عن سعد وعلمه . عرض السلطان على رئيسى باسمه . عرف وزارة من جديد . فسمي وكانت وثيقة العرض والممول وحازين في مدام ومقدم . وقد ورد رشدى باشا في بيان رايحه على قوله : ارضى تأليف الوزارة « أملا في حل رضى الأمة » . وهذا من كتب السلطان إليه :

« عزيزى رشدى باشا »

« ما لبث لي في دوايتكم من الثقة الكاملة قد عرفت دوايتكم . تأليف الوزارة الجديدة وعرضها علينا بعدوى أمرنا . ناعى ده . وإلى أرجو انه سيجد . وعلى أن يوفق جميعا في حيز البلاد »
« صدر من اى السلطان في ٨ رجب سنة ١٣٣٧ - ٩ أبريل سنة ١٩١٩ » « فؤاد »

ولعله أوجز . كتب دعى فيه وزير إلى تأليف الوزارة

فأجاب عليه رشدى باشا في من اليوم بالكتب الآتى :

« يا صاحب العظيمة »

« أقدم إلى عظمتكم بالشكر الذى على ما مضى . بحوى من دلائل استمرار الثقة بالأمر الكريم الذى أصدرتموه لي في هذا اليوم . لكم حوى في تشكيل الوزارة الجديدة . فنظرا إلى الظروف الحاضرة من المصاعب . وأملا في حل رضى الأمة . أرى من واجبى قول القيد بالمهمة التى اقتضت إرادكم التولية إحتام على عهدى . وبذلك أعرض بحى نظركم العالى مشروع الرسوم السلطانية المرفق بحواى هذا لصدور الأمر باعتداله . وبذلك كنت . أحفظ على سوى رياسة مجلس الوزراء . فذلك لأن أعياه الحيل منى على عانى في الخلل وفى استقلال التمسك لا تسمح لي أن أتولى أيضا إدارة وزارة أخرى . وإلى عظمتكم العمد الخاضع لظم والتواضع الخضع »

« حسين رشدى »

« القاهرة في ٨ رجب سنة ١٣٣٧ - ٩ أبريل سنة ١٩١٩ »

وقد صدر المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة في ذات اليوم (٩ أبريل) على النحو الآتي :

حين رشدي باشا للرئاسة والمعارف (مؤقت) - يوسف وهبه باشا المالية - عدلي يكن باشا للداخلية -
عبدالمطالق ثروت باشا للحقانية - حمزة ولي باشا للأوقاف - أحمد مدحت يكن باشا للزراعة - حسن
حبيب باشا للأشغال والحريرية والحريرية

ويلاحظ أن رشدي باشا استعفى من هذه الوزارة ثلاثة من أعضاء وزارته السابقة ، وهم : اسماعيل
سري باشا - وأحمد حلمي باشا - وأحمد زور باشا - لأنهم لم يتضامنوا معه في سياسته الأخيرة التي أدت
إلى استقالته ، ودخلت الوزارة ثلاثة وزراء جدد ، وهم : حمزة ولي باشا ، وكان وكيلًا لوزارة الداخلية ،
وأحمد مدحت يكن باشا وكان محافظًا للإسكندرية ، وحسن حبيب باشا وكان مديرًا للمصرية

الفصل العاشر

استمرار الثورة

استمرت الثورة ضد الإبراج عن سعد وصحة ، ونائب وزارة رشدي ، ولم ينقطع حوادثها ومظاهرها ، ولم تجمع البلاد للهدوء والسياسة ، فإن روح الثورة كانت لا تزال تصطبغ في النفوس ، فكانت تنأي بها عن الرضا بالحلل السكونية الوقتية

حدثت مظاهر الثورة في هذه المرحلة من تاريخها ، من استمرار المظاهرات ، وما تلاها من تصادمات بين المصريين والعربانيين ، إلى استمرار إصرار الطلبة والحقامين ، وعدد الاعتقالات ، وإحركات العسكرية ، ثم إصرار الموظفين ، واضطرار وزارة رشدي إلى الاستقالة ، ثم بعد البلاد بلا وزارة مدة شهر من الزمن

ثم تبدل الحالة العامة بعد نائب الوزارة ، على أن الخلات التجارية فتحت جميعها بعد أن كان معظمها مغلق ، وكثر عدد قطارات القرام التي سيرتها الشركة ، وأسعى إصرار عمال القرام بعد وساطة الوزارة بينهم وبين الشركة في إجابة مطالبهم التي قدموها واشتغلوا إجابها يعودوا إلى العمل ، وهي مطالب معقولة تتعلق بتحسين حالتهم الاقتصادية

وظلت المواصلات بين العاصمة والأقاليم متعذرة غير مستقرة ، وأعلنت السلطة العسكرية قبيل أليف الوزارة (منذ ٧ أبريل) إلغاء قيود السفر من القاهرة بالطرق الزراعية والنيل والقرع ، وأنه لم يعد حاجة إلى الحصول على ترخيص ، على أن قيود السفر بالسكك الحديدية وخاصة قيود الترخيص ظلت قائمة ، وأعلنت السلطة أنها تحصل طلبات الترخيص التي يقدم من ينتمون إلى الطلقات الآتية :

١ - الأشخاص المسافرون إلى إحدى النواحي لتسمر وكانوا يحملون جوازات بمفادرة البلاد

٢ - الأشخاص الذين يريدون السفر إلى أي مد يمكن السفر إليها وكأوا من : (١) موظفي

الحكومة الذين يحملون تصريح من رئيس المصلحة التي ينتمون إليها (ب) الأشخاص الذين يسافرون لقضاء أعمال تتعلق بالسلطات العسكرية (ج) الزلا ، المحققين النازلين في المدن التي يريدون السفر إليها (د) أصحاب الأملاك الذين يريدون زيارة أملاكهم (هـ) أصحاب العنانع ومندوبي البيوت التجارية الكبرى الذين يسافرون لأغراض تتعلق بمهمتهم أو أعمالهم

وقالت في حقه بلاعبها إنه « لا يمكن ضمان الحصول على الجوازات بأي حال من الأحوال ولكن ستمنع في الأحوال التي ذكرت أو إذا كان هناك سبب وجيه في يتعلق بأحوال السكك الحديدية

الملائمة . وليس هناك في هذه الآونة سعة في الوجه تسمى واسطة القضاة . وفقد الطلقات الخاصة
بمحاورات السفر إلى مدبر قل الخصى والمحاورات بإدارة مجلس القاهرة بشارع عيط العدة (محمود سمي
البارودي الآن) رقم ١٢ .

استمرار اعتداء الجنود الإنجليز

استمر اعتداء الجنود الإنجليز على المصريين الآسرين . من متظاهرين وغير متظاهرين . وقد تقدم
القول بما وقع من الاعتداء على مظاهرات يوم ٧ و ٨ أبريل . واستمر الاعتداء في الأيام التالية ٩ و ١٠
و ١١ أبريل . وصدر بلاغ رسمي بتاريخ ١٠ أبريل جاء فيه أن حملة جنود بريطانيين قتلوا منهم واحد
في ميدان عابدين . واثنان في شارع محمد علي . واثنان وهم من اليهود في الطنجية المصرية . وأن الجنود
اضطروا إلى إطلاق النار . فقتل من المصريين عدد كبير . وألقي مسنوق فصيح المسمى مساء ٩ أبريل أنه
لحق ٢٢ قتيلا و ٤٧ جريحا . ومع عدد اقل من ١٠ أبريل ٣٨ قتيلا . ومائة جريح . وفي ١٠ أبريل
قامت شرذمة من الجنود الاستراتيجيين بظاهرة خرجت من حديقة الأزليكة . وكأوا مسلحين بالمدفئ .
وأخذوا يطافون النار على الآسرين ويقتلون على الخلل التجارية السكك في شارع ولاق .

وقد عرفنا من أسماء شهداء هذه الأيام ثلاثة : أحمد مصطفى من عيط العدة . زكي محمد من ولاق .
فرج حسن . أحمد الكيلاني جويس من قسم السيدة . حمد إبراهيم من الخرمين . إبراهيم حسن من
شبرا . محمد المصري من عيسى . حسين محمود حمدي من باب الشعرية . موسى محمد الخليفة من ولاق .
محمود أحمد العرجي من المصرية . شكري عبد الوهاب من شارع الجبل قسم الأزليكة . يحيى الدين حامد
(سنة ١٦ سنة) من الجنازة . حفي السيد (سنة ١٢ سنة) من قسم السيدة . عبد الله علي القدام من شبرا
وأعله من قنوب . عده أحمد فرج من قسم الخليفة . محمد منصور من ناوردى . بيوى حسين من قسم
السيدة . محمد شراحيب من المصرية . عبد الحواد حسين من الخليفة مركز الصف . محمود مصطفى
من باب الشعرية . شحاته محمد الدكروري من غرب السراة قسم الخليفة . حمد حمزة من مصر القديمة .
محمود محمد سرموح من مصر القديمة . سيد أحمد كامل من ناوردى . إمام السيد من ولاق . السيدة عائشة
عمر من السروجية قسم الدرب الأحمر . عبد الفتاح إبراهيم الزباني من باب الشعرية . الدكتور زكي من
طبيب أسنان من قسم عابدين . السيدة شفيقة محمد^{١١} من الفرقة القديمة بالخليفة . الحاج أحمد القبلاي من
حوش قدم بالنورية . محمود علي عامر من الفرقة القديمة بالخليفة . محمد حمزة من الدرب الأحمر . محمد بدر
حسن من المنيرة . أحمد صهي من الخرمين . السيدة فريسة زباني من الدرب الأحمر . علي ولد من

ولاقى محمد أبو السعود من غير البلد محمد سرسي ثالث من قسم السيدة
وجاء في البلاغ الرسمي الصادر بتاريخ ١٣ أبريل : « حدثت الخسارة الثانية بين الجنود البريطانية
في القاهرة في ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ أبريل وهي : ٨ من الجنود وصف الصراط قتلوا ، و ٢ ضابط و ١٥ صف
صابط وجندي جرحوا . وحدثت الخسارة الآتية في ال ٢٤ ساعة الماضية التي انتهت ظهر يوم ١١ أبريل :
٣ من القتلى و ١٥ جريحاً من المسلمين » (أى من المصريين طبعاً)
وشيعت في يوم ١١ أبريل جثث أربعة عشر قتيلاً من شهداء يوم ١٠ أبريل وما يليه ، وهي الخسارة
التي تقدم الكلام عنها (ج ١ ص ١٥٧)

سفر الوفد إلى باريس

سافر أعضاء الوفد المصري من القاهرة يوم الجمعة ١١ أبريل إلى بورسعيد . ومنهم أمخروا إلى مالطة
حيث التقوا سعد وزملائه الثلاثة . وأمخروا جميعاً إلى باريس
وعلى ذلك صار الوفد الذي ذهب إلى أوروبا مؤلفاً كما يأتي : سعد زغلول باشا . على شعراوي باشا
إسماعيل صدقي باشا . حمد النسل باشا . محمد محمود باشا . عبد العزيز فهمي بك . أحمد لطفى السيد بك .
محمد علي عاوية بك . عبد اللطيف الشاذلي بك . سينوت حنا بك . جورج خياط بك . مصطفى النحاس
بك . الدكتور حافظ عيسى بك . حسين واصف باشا . محمود أبو النصر بك . ثم انضم إليهم بعد ذلك
عبد الحافظ مذكور باشا

ورافق الوفد من هيئة سكريرته : محمد دريت بنسبه . والأستاذ جورج دوماني ، وسافر معهم الأستاذ
عمر رمسي . والأستاذ يعقبا واصف . وعلى بك حافظ رمضان . ومن الوفد إلى أعضائه الأستاذ واصف
واصف بعد وصوله إلى باريس

كان سفر الوفد موضعاً لفتاة الشعب من القاهرة إلى بورسعيد حتى أفلتت النخلة . وفي الحق
إن الوفد قد نال من أييد الشعب له مادياً وأدياً ما لم تنه أمة هيئة سياسية أخرى ، فقد أيدته بالتوكيدات
التي أكتبته صفة التحدث عن الأمة . وأمدته بالمال الذي ساعده على متابعة عمله في مصر والخارج ،
وبلغ مجموع الاكتسابات التي جمعت له نيفاً ومائتي ألف جنيه . وكان أكبر ما ييد لقيه أن ثبت الثورة
في البلاد بعد اعتقال سعد ومحبه . فقد ثار الشعب لاعتقالهم طالباً بإطلاق سراحهم وتكسيهم وزملائهم من
السفر إلى المؤتمر ، فالأمة لها الفضل الأكبر أولاً وآخرها في نهوض الوفد واستمراره في العمل

الموظفون ووزارة رشدي باشا

كان الظن حين تألفت وزارة رشدي باشا الزاجعة أن يهدأ الموظفون . ولا يعودوا إلى الإضراب .
إذ كان إضرابهم احتجاجاً على ما تضمنته خطبة اللورد كيرزون من التعريض بوطنيتهم (ج ١ ص ١٨٧) ،

ونكن روح الإضراب محدث فيه حد تأليف الوزارة . وألقوا اللجنة التي سبق لهم التفكير في تأليف مند الإضراب الأول (ج ١ ص ١٨٧) ، وقد سميت « لجنة مندوبي وزارات الحكومة ومصالحها » . وجرى انتخاب واسطة الموظفين ، فكان موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويتخذون مبدواً لهم . ومن هؤلاء المندوبين تألفت اللجنة . وقد بلغ عددها اثنين وثلاثين عضواً ، ثم صاروا ٥٧

كانت باكرة أعمال هذه اللجنة أن اجتمعت بوزارة الخفية يوم ١٠ أبريل سنة ١٩١٩ ، وفردت إضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ أبريل حتى نجح المطالب الآتية : (أولاً) أن صرح الوزارة بصحة الوفد الرسمية (ثانياً) أن عين الوزارة أن تشكيلها لا يعيد الاعتراف بالحياة (ثالثاً) إلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن القناديل والقرى وفويض حفظ الأمن والنظام إلى رجال البوليس المصري

واستثنى من قرار الإضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع ، ثم رجال البوليس والسجون المؤكلون بحراسة المسجونين ، وأطباء الحكومة . ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لا يملكون لهم رفعت اللجنة هذا القرار إلى رشدى باشا ، وطالت المناقشة بينهم ، ولم ينتهي إلى اتفاق ، فأصدر رشدى باشا يوم ١٢ أبريل سنة ١٩١٩ بياناً من رئاسة مجلس الوزراء ، يبيّن فيه للموظفين أن العودة إلى أعمالهم ، قال :

« الآن وقد رجعت للمصريين دسار وأثمت وريّة شعورهم بالإحلال التام في خدمة الوطن . شاطرة للأمة شعورها ومقدرة لأمانها حتى قدرها ، فإن الحكومة تدعو الأمة إلى الهدوء والسكينة كأنهم تدعو الموظفين ويعيهم من أضرار عن العمل . أبدأ بالمطالب القومية إلى العودة لأعمالهم »
« إن الإضراب على الإضراب عن العمل في الحلة الحاضرة يؤدى إلى ارتباك الأعمال والاضطراب العوسى فيندبر للمصريين عن العمل المسئولة الهائلة التي تقع عليهم بإزاء بلادهم إداماً أحسروا على موقف مصر البلاد إلى مثل تلك الأخطار

« والحكومة على يقين بأن الكافة يدركون أن الحق عظمه السلطان تأليف الوزارة كان أول اعث عليه وضع مقاييد الأمور في يد السلطة الدينية مقدمة لإبطاء المحافظة على النظام والأمن رجح السلطة المصرية والرجوع إلى الحلة العادية »

وفي الفقرة الأخيرة من هذا البيان إشارة إلى ما كان يبدله رشدى باشا من الجهد لتحقيق المطالب الأخير من مطالب الموظفين — وهو مطلب الجمهورى — الخوض بالنقد الأحكام العرفية ، ولم يكن من اليسورة أن يلقىها بحجة قلة . بل كان لابد من التقدم على ذلك مع السلطة العسكرية البريطانية . إذ كان إعلان الأحكام العرفية بقرار من قائد الجيش البريطانى

وسكن حه نوسعين رأت أن هذا البيان لا يحقق مطالبهم . فاجتمعت وزارة الحفاسة يوم الأحد ١٣ أبريل . وكان عدد الأعضاء الحاضرين خمسين مندوباً . وقررت بالإجماع استمرار الإضراب حتى بحاب مطالبها جميعاً .

وقررت أيضاً أنه إذا لم يلق أحد الموظفين صرر سب فترات المدة أو تنقيدها فيكون جميع الموظفين متصاممين معه ، ولا يعودون إلى أعمالهم حتى يرفع عنهم هذا الصرر . وصرر من جديد إذا كانوا قد عدوا ، وقررت أن تستثنى من الإضراب الخدمة السائرة .

وأصدر رشدي باشا في ١٥ أبريل بياناً فيه دعوة الموظفين إلى الرجوع إلى أعمالهم في اليوم التالي ، قال : « إن الحكومة تكرر الدعوة إلى الموظفين بالرجوع إلى عملهم عدا الأرماء ، وتلقى عليهم مسئولية عواقب الاستمرار على الإضراب عن العمل » .

ولكن المدة اجتمعت في ذلك اليوم وزارة الحفاسة وقررت استمرار إضراب الموظفين مع الاحتجاج على ما أتمته تهديد الحكومة بهم . ووضع تقريراً من مطالب الموظفين رفعته إلى السلطان وقدمت ترجمته إلى معتمدى الدول .

مؤتمر عام لتأييد الموظفين

اجتمع في هذه المرة في عهد مؤتمر عام يمثل طبقات الأمة . زاد على ما قبل من أن يصرحهم في عدد من رغبة عامة ، واختاروا الأضرار عند فيه مؤنة .

في يوم الأربعاء ١٦ أبريل أصرب الشعب وأصعب الحرف ونهض الحرة . واعتقد المؤتمر العام بالأثر في رتبة التبرع بمقدار تحت معنى التبرع الضريبة . وحضره مندوب طوائف المصربين جميعاً ، وجمع هائل من مختلف الطوائف والموظفين . وبعد أن أتممت الخطبة في مؤتمر تأييد الموظفين في إضرابهم . كما قرروا جميع الإضراب عن أعمالهم حتى بحاب مطالب موظفين ، وكثب ذلك قرار رفع إلى السلطان وإلى رئيس الوزارة ومعتمدى الدول .

وقد أرب على هذا القرار أن انقطع الحركة في مدته سبب الإضراب العام حتى الكنائسين ، فإنهم تصامموا في حركة الإضراب . استعاضت عنهم الحكومة بالسعوديين . كما استعاضت عن سائق عربات الزش ببعض المبركر الصود ، وكان الجميع تحت حراسة الجند الإنجليز .

وأصدرت السلطة العسكرية إعلاناً بتاريخ ١٦ أبريل باعتقال كل من يتعرض لموظفين على الاستمرار في الإضراب ، قالت فيه : « وجد جهة لأمرهم مستعدي الحكومة وغيرهم ، فالتفتد العام لقوات البريطانية في القطر المصري ، أمر بالقبض على جميع الأشخاص الذين معتز عليهم وهم يقومون بمثل هذه الأعمال » .

ولما طال الأمر والموظفون والعامل على جرسهم تدخل مصر مضمدي الدول الأجنبية وأندروا مصلحة
العربيد بإشياء مكاتب ترد خاصة لحكوماتهم ويرعاهم إذا استمر إضراب موظفي مصلحة العربيد

استقالة وزارة رشدي باشا - ٢١ أبريل

لم نوفق وزارة رشدي باشا إلى إقناع الموظفين بالعودة إلى العمل ، ورأت حركة الإضراب في اتساع ،
ولخاصة بعد تضامن المهال مع الموظفين . فقدم رشدي باشا إلى السلطان استقالة الوزارة في مساء ٢١ أبريل
سنة ١٩١٩ ، ونهاها على أسباب صحية ، فتنق يوم ٢٢ أبريل جواب "السلطان قبول الاستقالة"
قال رشدي باشا في كت :

" يا صاحب العظمة : إن حاشي الصحة الآن لا تمكنني من القيام بأعمال مهني . لذلك أراي
مضطراً إلى تقديم استقالتى . وإني أرفع لفضلك خالص الشكر على العطف والعمرة اللذين لقيتهما على
الدوام من جانب سدك العلية . وإني أعظمك العبد الخاضع الأمين ، وأخذته الخالص لطفك "
" القاهرة في ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ " " حسين رشدي "

وأجاب السلطان بالكتاب الآتي :

عزيزي رشدي باشا

" إن اضطراب دولتك للاستقالة ، على عدم مسعدة حاشك الصحة فليدع بأعمال مهني . كما ورد
كتابكم المرفوع إلي بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ . قد استر به مرير الأسف لدم . وقد أهدرت أمري
هذا للدواشك تذكرا لكم وخضرات زملائكم على اضم الصدفة التي دلتهم في سبيل مهنتكم "
" وأسأل الله أن يمن عليكم بالصحة والعافية من فضله وكرمه "

" قصر السلطان ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ " " فؤاد "

ولعمري إن لجنة الموظفين قد وفقت من وزارة رشدي باشا موقفاً خطوي على شيء كثير من القسوة
والتحدي . مما لم يقفوا مثله تجاه المورارات اللاحقة . هم قد أخرجوها بالمطالب الشديدة ، ولكنهم
طلبوا مثلاً ، لا من وزارة سعيد باشا حين تألفت في مايو سنة ١٩١٩ . ولا من وزارة يوسف وهبة باشا
وعبرها ، فلماذا اختصوا وزارة رشدي بهذه المطالب المخرجة ؟

أغلب الظن أنهم أرادوا أن يحدثوا على مسرح الحوادث السياسية حدثاً كبيراً يمتد في أرجاء
البلاد ، ويمحو ما أخذ عليهم من الإحجام من قبل عن مشاركة الشعب في ثورته . على أنهم كان يجب
عليهم أن يخبروا عملاً نافعاً بعيد البلاد ولا بصيرها ، أو لعلمهم أطباء وإلى وزارة رشدي إذ كانت متصصة

مع الحركة الوطنية ، فوقفوا مع هذا الموقف اعرج . معترضين أنها لا بد نازلة على إرادتهم ، ولا تخالف لهم أمراً . وعلى أى حال تعتقد أنهم كانوا في موقفهم حيالها متحيزين متعنتين . وكان الأحكم لو سلكوا مسلك الاعتدال حيال الوزارة التي عصرت الثورة وسأيرتها وعصبتها ، فأبقوا عليها ، وسهلوا لها مهمة الحكم في تلك الأوقات العصيبة . ولو أنهم سلكوا هذا المسلك لكان ذلك أدعى إلى بقاء رابطتهم قوية متينة . ولما كان لها أثرها السليم المستمر في مجرى الحوادث ، ولكن الذي حدث أن هذا العنف الذي ظهروا به حيال وزارة رشدي ، حتى اضطروها إلى الاستقالة ، قد تراخى ولم يلبث أن يندد ، وانعلت لجنته عجب استقالة الوزارة ، ولم يسمع للموظفين حد ذلك صوت في الأحداث الجسام التي تعاقبت على البلاد . وسأبروا كل وزارة ألفت . مهما كانت سياستها معارضة لمصلحة البلاد . وهكذا يبدو في مختلف اليهود أن الحركات التي تبدأ عنيفة بالغة في العنف . لا يلبث أن يعتريها التراجع والفتور ، ثم تتلاشى وتندد ، وغالب ما تنقلب على عقبها . ونذكر أحداثها ، أما الحركات الطبيعية المعتدلة فهي التي تسكن لها المقام والاستمرار

عودة الموظفين إلى العمل

ومن محب أنه على أثر تقديم رشدي باشا استقالته يوم ٢١ أبريل اجتمع عشرة من أعضاء لجنة الموظفين صفة مستعجلة في منتصف الليل ، وقرروا عودة جميع الموظفين إلى العمل . لأهمهم اعتدوا استقالة الوزارة رغبة لهم . والتعليل الصحيح لهذا القرار (المستعجل) أنهم علموا بأن الجنرال ألتني قد أعد إنذاراً للموظفين بالعودة إلى عملهم ، وأن هذا الإنذار سيذاع في اليوم التالي ، فبادر العشرة الأعضاء إلى الاجتماع على محل . ليصدروا قراراً بالرجوع ، غير مبني على إنذار ألتني ، وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن أعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتمذرت دعوتهم في هذه الساعة المتأخرة من الليل ، إذ أن استقالة رشدي باشا لم تقدم إلا في الساعة الحادية عشرة مساءً . وكان من الضروري أن يصدر قرار اللجنة ليلاً لينفذ في الصباح

إنذار الجنرال ألتني للموظفين

وفي تلبية يوم ٢٢ أبريل أذاع الجنرال ألتني منشوره للموظفين ، أندهم فيه بالعودة فوراً إلى أعمالهم ، وإلا تشطب أسماءهم من سجلات موظفي الحكومة ، قال :

« إنه بموجب منشور ٢ يفر من سنة ١٩١٢ قد أعلن أن البلاد المصرية قد وضعت تحت الأحكام العرفية لأجل تعصيد وليس لأجل إلغاء الإدارة الملكية ، وقد فرض على جميع الموظفين للملكيين في خدمة الحكومة المصرية أن يشعروا في تأدية واجباتهم المتنوعة بكل دقة ، وحيث أن عدداً من الموظفين

والمستخدمين قد عجزوا حدث مراراً كره وظهور عجزهم أنهم بهذا ذلك بقصد إهلال خطة سياسية لحكومة
عظيمة السلطان ورفض الحماية التي وصفتها حكومة جلالة الملك على مصر . وحيث أن أكثر هؤلاء الموظفين
والمستخدمين قد رفضوا العودة إلى أفعالهم ما نسبهم إلى ذلك رئيس مجلس الوزراء . وحيث أن كل موظف
أو مستخدم يجب عمداً عن مقر وظيفته في الظروف الميعة أعلاه تركب جريماً ضد المنشور السابق الذكر .
وكل شخص نشئ أو يقوم هذه الحركة أو يمنع موظفين أو مستخدمين بالتهديد أو بالقوة من أديبة أفعالهم
يقع تحت طائلة القصص الشديد بموجب الأحكام العرفية . وحيث أنه قد آن الوقت لتدخل السلطة
العسكرية في هذا الأمر . أيديا الإدارة العسكرية . وإلى : محمد هدى هيسن اللبني ما هو معطى لي من
السلطة بصفتي الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك في مصر . أصدر أمرى هذا الآن إلى جميع موظفي
الحكومة ومستخدميها الذين غابوا عن مرار كره بدون إذن ، يعمدوا إلى مرار كره بالمواعيد الميعة ويؤدوا
الواجبات المطلوبة منهم بالدقة ، والمدة التي غابوا فيها عن مرار كره . بدون إذن لا يتقاضون عنها راتبا ، وكل
موظف أو مستخدم لا يعود إلى مقر شغلته في اليوم التالي شريح هذا المنشور ويؤدي بعد ذلك الواجبات
الطلوبة منه بالدقة ، هذا من كل وجه مستغنياً . ويهدف اسمه من كشف موظفي الحكومة . وكل شخص
بطريق الإقناع أو التهديد أو استعمال القوة يمنع أو يحاول أن يمنع أى شخص من القيام بأمرى هذا يلحق
القبض عليه ويحاكم بمجلس عسكري .

أذيع هذا المنشور في العاصمة وفي المديرية كافة . ونشر مع قرار العشرة الأعضاء في وقت واحد .
وعلى أثرها عاد أغلب الموظفين إلى أعمالهم في صبيحة يوم ٢٣ أبريل . وامتنع الماقون عن العودة فنادوا من
تسرب الظن إلى الجمهور بأن العودة كانت ساء على تهديد الجنرال اللبني لا بد . على قرار العشرة الأعضاء .
وفي الحق إن الجمهور لم يفتحه أن يترك مطرته السبية أن يذار الجنرال اللبني هو الذي حمل الموظفين على
العودة إلى العمل . وأن قرار العشرة لا يمكن إلا ستراً لموقف يدعو حقاً إلى التحمل

قرار لجنة الموظفين بالعودة إلى العمل

وفي يوم ٢٥ أبريل اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضائها في وزارة الحربية ، فأقرت قرار العشرة .
ملنة أن عودة الموظفين قد أثبتت على استقامة الوزارة . لا على تهديد الجنرال اللبني . وكان الرؤساء الإنجليز
قد أخذوا يمينون الموظفين بعد عودتهم إلى العمل . فقررت اللجنة في هذا الاجتماع الاحتجاج على ما بدا
مهم من الاضطهاد وسوء المعاملة . وقررت توجيه النظر إلى ضرورة الإفراج عن الموظفين الذين اعتقلوا
بسبب عدم عودتهم إلى العمل في الميدان المحدد في بلاغ المندوب السامي ، وإعادة الذين منعوا منهم من
مباشرة أعمالهم إلى وظائفهم

ولما ناقشوا في علي من القرار مذنباً توفيع أعضاء اللجنة . فإنه يعطيك فكرة عن الحالة الفكرية للموظفين ووزعهم في حركة سنة ١٩١٩ . ونوا :

« اجتمعت لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصلحيها في وزارة الحفافية الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٥ أبريل سنة ١٩١٩ . و بعد الاطلاع على محضر الاجتماع الذي عقدته عشرة من أعضاء اللجنة بصفة مستعجلة في الساعة ١١ والدقيقة ٥٠ من مساء الاثنين ٢١ أبريل الحاضر عقب استقالة الوزارة الرشدية الذي رأوا فيه دعوة الموظفين إلى العودة إلى أعمالهم . و بما ان هذه الدعوة لم يتيسر لعدد من الموظفين العمل بها كما أنه لم يتيسر لهم التحقق من الاستقالة التي كانت دون سواها السبب إلى العودة لأسباب وان قبول الاستقالة لم يتيسر إلا بعد ظهر الأربعاء ٢٣ أبريل الحاضر . و بما أنه قد ترتب على كل ذلك تخلف الكثيرين من هؤلاء الموظفين عن العودة إلى أعمالهم ولا يزال بعضهم منخلفاً ، و بما ان الطلبات التي طلبها الموظفون بأيدى المقضية المدنية وأمرها من أحيائها إصراراً عاماً وأقرتها عليها الأمة ممثلة بجميع طبقاتها إقراراً تاماً . - إنما طلبت من الوزارة الرشدية ، فقد لم تستطع تلك الوزارة إجابتها بعد أن سلمت صاحبها استقالتها . و بما ان الاستقالة في هذه الحالة هي في حكم الإجابة . فذلك قررت اللجنة بالإجماع ما يأتي :

أولاً - إقرار الدعوة التي صدرت من الأعضاء العشرة المشار إليهم بالعودة إلى العمل واعتبارها قراراً صادراً من اللجنة بالإجماع .

ثانياً - الاحتياج الشديد على ما بدأ من عدد من الموظفين الإنجليز في بعض المصالح من الانضباط وسوء المعاملة لبعض الموظفين المصريين الذين عادوا إلى أعمالهم وتذكير هؤلاء الموظفين الإنجليز بأنهم رغم حبسهم موظفون في الحكومة المصرية ، فلا يسوغ لهم استخدام مراكزهم الرئيسية للانتفاء من الموظفين المصريين الذين أقرت الحكومة مشار إليهم رغبة بأن إصرارهم كان لتأييد المطالب القومية .
ثالثاً - توجيه النظر إلى ضرورة الإفراج عن الموظفين الذين اعتقلوا ، وإعادة الذين منعوا عن أعمالهم إلى وظائفهم .

فليحى الوطن وينحى الاستقلال التام . محمد عاطف ركات ، ظهر مدرسة القضاء الشرعي . أحمد شريف الدين وكيل إدارة المحاكم الشرعية . محمد زكي الإبراهيمي وكيل نيابة الاستئناف . سلامة ميخائيل قاض . علي ماهر مدير إدارة المجالس الخيرية . حسن نشأت مدرس مدرسة الحقوق . صادق حنين مدير الإدارة والإحصاء بالوزارة . محمود ركي مفتش إدارة الأمن العام بالداخلية . محمود سامي سكرتير عام وزارة الأشغال . محمد حلمي عيسى مدير الإدارة القضائية بوزارة الحفافية . محمد عبد الهادي الجندي قاض . عبد العظيم راشد وكيل نيابة محكمة مصر المختلطة . محمد نبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية . محمود

حسن مفتش إدارة الأمن العام ، الداخلية . أحمد صادق وكيل قسم الإدارة ووزارة مداحه . محمد شكرى طلحة بإدارة الأمن الداخلية . محمد قطي وكيل مصلحة السجون . أمين فريد رئيس إدارة مصلحة السجون . إبراهيم دسوقي أباظه مأمور ضبط مديرية الجيزة . محمود عيسى وكيل إدارة وزارة الخارجية . عبد الناقى صالح وكيل إدارة وزارة الخارجية . أحمد حسن وزارة الخارجية . محمود حبيب وكيل إدارة قسم قضايا المالية . عطية حجاج رئيس قسم التحصيلات . شامة . فؤاد رسوم رئيس فرع المنكبة . مصطفى توفى بالمطبعة الأميرية . نجيب اسكندر دكتور مصلحة الصحة . رسوم رودفيل بالبوستة . محمد فهمى بالبوستة . أحمد مختار نخت مديوب فى قضايا الأشغال . عبد العزيز . باسهندس مهدي السكة الحديد . أحمد فهمى وكيل إدارة الأشغال . مصطفى مير سكرير نظم مصر . وهه مينا ناشكات للمالى وزارة الأشغال . إبراهيم رمى مفرح فى وزارة الزراعة . على . بيون قومندان مدرسة الشواس . أو الفصح المعنى وكيل فى الترجمة بإدارة التعليم المعنى . مصطفى سعيد رئيس فراجمة بإدارة الطباعة . اسماعيل بارى وكيل إدارة الخارجية . دبرخان على وكيل مديرية الجيزة .

وهكذا انتهى عمل لجنة التوظيفين ، وانقطعت صفحاتها . إذ كان هذا القرار آخر عمل فى . ولم يبق أى اجتماع بعد ، فكان منها الوحيد هو خروج وزارة رشدى باش وحميد على الاستقالة ، وبذلك مهدت السبيل لتأليف وزارات رحمة معصية عن الحركة الوطنية . حقاً لم يكن هذا ما قصدت إليه اللجنة ، لكنه نتيجة لعملها . ونظرة التحدى التى اسعها أعضاءه حين وزارة رشدى باش . ولم يندروا الأمر ما فعلوه

عودة المحاميين

وفى أواخر أبريل فرّ المحامون العودة إلى أعقابهم وطلبوا إعادة قيد اسمائهم فى جدول عمال المشتغلين بالحاماة

عودة عمال العنابر

وعاد عمال العنابر ، وعمال القراء فى القاهرة ومصر الجديدة إلى أعقابهم فى أواخر أبريل

اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية

أبريل سنة ١٩١٩

ضدّت الثورة صدمة شديدة . فى شهر أبريل سنة ١٩١٩ . اعتراف الرئيس ويلسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر . فى حين كانت الأمة تعلق على مبادئ ويلسن آمالاً كبيرة . فجاء اعترافه بالحماية بحيث عمه الآمال

واعطت الدوائر الإنجليزية بهذا الاعتراف . ووردت « جاز الحماية » إلى إذاعته في بلاغ لها بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ . أوردت فيه الكتاب الذي مفتحه من معتمد الولايات المتحدة بمصر في هذا الصدد . قالت ما تعريبه :

« بلقي حامية نائب الملك الكتاب التالي من جناب المعتمد السياسي والقنصل العام لدولة الولايات المتحدة الأمريكية في القطار لمصرى . وهو :

« وكالة أمريكا السياسية وقصصيتها العامة . القاهرة في ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩

« يا صاحب الفخامة . أشرف بإحسانكم أن حكومتى قد كلفتنى أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك وفى التعديلات التى قد ينتج عن هذا القرار فى نفس حقوق الولايات المتحدة . وهذه المناسبة قد كلفت أن أقول إن الرئيس والشعب الأمريكى يحفظون كل العطف على آماني الشعب لمصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتي . على أنها سطران بين الأسف إلى أى مجهود بذل لتحقيق ذلك . بالالتفات إلى القوة والشدة

« ونقل يا صاحب الفخامة ما ثبت من جديد احترامى الكبير لكم » (الامضاء) « همسون جارى »

قابل الشعب هذا الاعتراف بالدهشة المقررة بالمرارة والألم . وألقى صدوره شيئا من الضوء على حقيقة مبادئ ويلسن ، فاستبان أنه لم يكن جادا فيها . إذ كيف يتفق اعترافه بالحماية مع ما سبق أن جهر به فى خطبه من أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء . وأنه لا يجوز أن تلبس الشعوب أو تحكم إلا بمحض إرادتها ورغبتها . وأن تسوية جميع المشاكل بين الأمم لا يصح أن تقوم إلا على أساس قبول تلك التسوية قبولا اختياريا محضا من جانب الشعب صاحب الشأن . وأن دعائم العدل الدولى يجب أن تتركز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة . وأنه يجب أن تترك لكل شعب الحق فى تقرير مصيره . دون إخراج أو تهديد أو إرهاب . فكيف يعترف بحماية فرضت قسرا على مصر من دولة جبرت به وستين مرة . بخلافه . كيف يعترف بهذه الحماية فى الوقت الذى طرقت فيه مصر أبواب مؤتمر الصلح معترضة عليه . مطالبة باحترام استقلالها التام ؟ فهل هذا الاعتراف هو التفسير العملى لمبادئ ويلسن من حق الشعوب كبيرها وصغيرها فى تقرير مصيرها ؟ أم تراه قد نادى بتلك المبادئ لتكسب طبق على الشعوب العربية دون الشرقية ؟

مهما يكن من الأمر . فالواقع أن ويلسن قد أحلف وعوده للأمم . وبغير مبادئة حين جلس على مائدة المؤتمر . فصار أداة فى أيدي المؤتمرين من ممثلى الدول الاستعمارية التى حنبر الشعوب المتوسطة والصغيرة نهبا مقصدا . وما لاشت فيه أنه وقع تحت عبود لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ

وصاحب النفود الأكبر في مؤتمر الصلح ، وأصدر هذا الاعتراف بسببه خطبه . وكان ندماء فرديج جورج ومهارته السياسية أثرهما في حمله على هذا الاعتراف ، دون تردد أو تمسك . ومن فرديج جورج قد فُتِحَ في أقبحه به أن مبدئه التي أغلب كانت من أسس قيام الثورة في مصر ضد المحتل . وإن كلمة منه كعبادة تهدئة الخطوط الثائرة في وادي النيل . ورد نصيرين إلى النهج الذي يتبعه . وبما أنه ليس أن يهدى حتى أمة شرفية تحقيقاً لأطماع دولة عربية كان عوداً لها في سياستها الاستعمارية .

قوي هذا الاعتراف بالسطح على ويسس ، واستنكاره من محتوى عليه من نفس تسمى التي أغلب ومحاذاته الشعوب في خطه وبيدته البقية ، ولكن الشعب يتحد هذا السطح مظلمة . سراً ، سكي لا يزيد من أمر حصومه عليه ، ولا يدخل اليأس إلى قلبه . وحيد فعلى

تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء

ظلت مصر بعد استقلاله ووزارة رشدي باش وغيره . لأن البلاد كانت في حالة ثورة مضية . وتوقد في الأفكار ، فأصبح المستورزون عن قبول الوزارة حتى جعلت الدولة ، أو تخلف حدة الثورة ، فقاموا بالخروج عليها والاستحفاف بها .

ولما كان بعد البلاد بلا وزارة هو في ذاته مظلمة من مظالم الثورة ، فقد قررت دار الحجة تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء ، وأصدر الجبرال التي للاء عسكري . هذا نص في ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩ . قال : « قد رخص بموجب هذا شكل وكيل وزارة أولاً ثم مقدمه أن يؤدي في الوزارة التابع له جميع أعمال الوزارة . وأن يتولى سلطته في المسائل الإدارية . وفي ذلك حال فشل أو إرادة عدم جميع الحكام ، وذلك بصفه وقتية ولحين تأليف وزارة جديدة » .

وكان وكلاء الوزارات حين صدور هذا الملاح والملاح الذي سبب ذكره . محمد شكاي باش وكيل وزارة الحفافية ، أحمد عيل حسين باش وكيل وزارة المعارف ، محمد علي محمود حفي باش وكيل وزارة البحرية ، استقرار دست دوسن وكيل وزارة المالية ، مسفر جويل لأعلى وكيل وزارة الزراعة ، مسفر وسم باش وكيل وزارة الأشغال ، محمد شعيب باش وكيل وزارة الأوقاف ، مسفر جورج موسى باش وزارة الأمن العام ، محمد باش أعمال وكيل وزارة الداخلية .

وأصدر الجبرال التي في اليوم نفسه بلاغات أخرى تعيين مسفر دوسن وكيل وزارة المالية ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩١٩ . ومسفر ياريس مسعد باش وعصم في الحجة المالية ابتداء من أول أبريل . ومسفر تروبي مراقب عام الإدارة والخصومات وعصم في الحجة المالية ابتداء من أول أبريل . والفتش كوتولي كينج مديراً عام مصلحة مساحة شدة من ١٧ مارس سنة ١٩١٩ . وسكوتون جبر مديراً

عاماً مصلحة الصحة مند . من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ . والدكتور جيمس ب. مانش محم مصر وكيلاً عاماً
هذه مصلحة اثناء من أول ابريل سنة ١٩١٩ . وقد صدرت هذه البلاغات في يوم واحد وقعاها الجيرال
التي بصفته قائد قوات الجيوش البريطانية في القطر المصري

ثم أصدر بلاغا تعيينه المرحوم دكتور خيال السرجورج م . كوكلى مرفاً عاماً لوزارة المواصلات التي
لكن أشتت عدد . ونحوه سلطات الوزير

استمرار إضراب الطلبة

وہ ایذا بخیر الی اللہ

نقل الطلبة مصر بين طوال شهرى مارس (ابتداء من ٨ منه) وارىل سنة ١٩١٩ . فقام الجيرال
المتنى إلى العودة إلى مدارسهم ابتداء من ٣ مايو . ولكهم نقلا على إصرارهم . فأصدر لإعاق ذلك
اليوم . أصدر فيه بقتل المدارس إذا بعد المدة الكافى فتحها . فل :

١- إن لم يعد عدد كاف من التلاميذ لمدرسة في يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩١٩ بسونغ استمرار فتح المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية مستغل هذه المدارس لغاية التاريخ المعتاد لابتداء الدراسة في السنة المكتتبة المقبلة.

٢ - ولا يقبل أى جديد مفيد الآن سجلات المدارس المذكورة فى أى امتحان يحقد هذا العام إلا إذا قام بما يأتى : (أ) أن حود إلى مدرسته فى يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ . (ب) أن يواطىء بانتظام نهاية السنته الدراسيه إذا استمرت هذه المدارس مفتوحة . ويستثنى من ذلك التلاميذ الذين يمكنهم أن يشعروا عدم استطاعتهم تفيد هذا الاعلان

٣ - ويطبق أحكام الفقرة الثانية من هذا الإعلان على التلاميذ المتقيدين الآن في سجلات المدارس
الخداة الخاصة التي تفتت الحكومة

۱۳۱۰ . الفی (جبرال) ۱۱

ولما اطلع الطلبة على هذا البلاغ أقاموا المظاهرات احتجاجا عليه ، بدلا من الإذعان له ، فرفضهم القوات البريطانية ، ولما لم يعودوا إلى مدارسهم في موعد المحدد في البلاغ وهو ٧ مايو ، أعلن إغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة في العام التالي ، فأنهر الطلبة هذه الفرصة ، واستمروا في إقامة لمظاهرات الكبيرة ، وحرصت في الجمود البريطانية ، فأصيب كثير منهم ، كما قبض على آخرين

عید جلوس ملک برطانیہ

في يوم ٣٠ من شهر رجب سنة ١٣٨٥ هـ (وكانت بالبلاد وزارة) قراراً قالت فيه : «احتمالاً بعد

جنوس جلالة ملك بريطانيا العظمى (الملك جورج الخامس) ممثل ووزارات الحكومة ومنز المصالح
الأميرية في جميع أنحاء القطر المصري يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩١٩ «
وأرسل هذا القرار بالتطراف إلى المحافظين والمديرين . ونشر قسم الخروسة التابع لوزارة الحربية في
الأوامر اليومية في أول مايو فقرة مؤداها أن يوم الثلاثاء المذكور يوم عطلة في جميع المكاتب
وقد أثار هذا الإعلان غضب الجمهور . فمعت المظاهرات وأحرق القاهرة يوم ٦ مايو احتجاجا على
جعل ذلك اليوم عطلة رسمية ، وأقيم اجتماع عظيم في الأزهر احتجاج فيه المحتجون على هذا القرار

تفريق الاجتماعات في المقاهي

وفي ١٠ مايو أقدم الجنود البريطانيون محل جرولي . حيث كان يجتمع فيه كثيرون من المشركين
في الحركة الوطنية ، وأخذوا يفتشون الجاسين جرافة بحجة العثور على أسلحة أو منشورات ، ولم لم يرضوا
إلى ضبط شيء . من ذلك أصدرت السلطة العسكرية في اليوم التالي (١١ مايو) أمراً بتوقيف الجبال
وطس في تفريق الاجتماعات في المقاهي . ورد فيه ما يأتي :
« محظور عقد أي اجتماع محل بالنظام في الخواص أو القهوت أو المطاعم أو الملاهي في دائرة محافظة
القاهرة ، وكل شخص يشترك فعلا في مثل هذه الاجتماعات يرتكب مخالفة ضد القانون العرفي . وبعد
اجتماعا محلا بالنظام كل اجتماع يحضره أكثر من خمسة أشخاص إذا أقيمت فيه خطبة أو حدث فيه
سلوك غير عادي يكون من المحتمل عقلا أن يؤدي إلى الإخلال بالأمن العام ، وكل حاوت أو قهوة أو
أو مطعم أو ملهى عمومي يعقد فيه اجتماع محل بالنظام خلق في الساعة السادسة مساء في المخالفة الأولى ،
وخلق نهائيا في المخالفة الثانية »

إصلاح السكك الحديدية

أتمت الحكومة إصلاح معظم الخطوط الحديدية وأباحت السلطة العسكرية السريين القاهرة
ومحطات الوجه البحري (فم عدا منطقة قناة السويس) ، دون حاجة إلى جوازات سفر ابتداء من ١٠ مايو ،
واستثنت المحطات الآتية من السرمها وإنها : فيسب . فم . سدسبور . فوسا . الشين . المراسين
سخار . أبو الشقوق . ههيا . ميت الفرشي . دديط . الخواص .
وأقيمت جوازات السفر إلى الوجه القبلي ومنه ابتداء من أول يونيو سنة ١٩١٩

إعادة البريد

وأذاعت مصلحة البريد في أول يونيو للاء بأن جميع فروشا التي كانت معطلة بسبب الاضطرابات
عادت في جميع الجهات إلى العمل ما عدا الجهات التي لا تقف فيها القطارات

اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية

ومعاهدة فرساي

حدثت الحركة الوطنية صدمة جديدة في شهر مايو، إذ أعلنت شروط الصلح التي قررها الحلفاء، وصلت إلى الوفد الألماني في مؤتمر فرساي يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩. كانت النصوص الخاصة بمصر (من المادة ١٥٧ إلى المادة ١٥٩) مؤيدة للحركة التي فرضت الاحتراعيب في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٢، وقد قبلتها ألمانيا ضمن ماقبلته من شروط الصلح، وصارت جزءاً من معاهدة فرساي التي أمضيت يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩.

النصوص الخاصة بمصر

في معاهدة فرساي

وهناك أربع مواد خاصة بمصر في تلك المعاهدة :

« القسم الرابع مصر »

« المادة ١٥٧ : صرح نائب رئيس حلفاء الحماية التي أعانت بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ وتداول عن نظام الامتيازات الأجنبية في القطر المصري، ويكون هذا التنازل اعتباراً من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ »

« المادة ١٥٨ : جميع المعاهدات والامتيازات والعقود التي عقدتها ألمانيا مع مصر منذ مائة اعتباراً من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ »

« ولا يمكن لألمانيا، أية حال من الأحوال، أن تمتثل بهذه العقود وتعهد بأن لا تتدخل بأي شكل، في المفاوضات التي يمكن أن تجري بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر »

« المادة ١٥٩ : يكون إجراء القضاء في إرجاء الأمان وأمنلاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات صدرها عظمة السلطان، وذلك حتى يعيد تشريع مصري للنظام القضائي يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام »

« المادة ١٥٠ : - للحكومة المصرية الحرية التامة في العمل لتسوية مركز إرجاء الأمان في القطر المصري وشروط إقامتهم فيه »

« المادة ١٥١ : - توافق ألمانيا على إلغاء الذكر بشئ الذي أصدره سمو الخديوي في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاص بمومسيون الدين المصري العام أو إدخال التعديلات التي عدها الحكومة المصرية مناسبة »

« المادة ١٥٢ : - توافق ألمانيا فيما يختص به على قبل السلطات الخولة لمصاحب الجلالة الامبراطورية »

السلطان (سلطان تركيا)، بموجب الاتفاقية الموقعة في الأستانة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨^(١) عن حرية المرور بقناة السويس إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية « وتتناول عن كل اشتراك في مجلس الصحة البحرية والقورتيئات في مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التي لهذا المجلس إلى السلطات المصرية »
« المادة ١٥٣ - جميع الأعيان والأموال التي للأمبراطورية الألمانية في القطر المصري تنقل بكل ما فيها من حقوق إلى الحكومة المصرية دون أي عيب »
« وستعد أعيان الأمبراطورية والدول الألمانية وأموالها في هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج، كالإمبراطورية والدول الألمانية، وكذلك الأعيان الخاصة التي للأمراطور المذاب السابق وغيره من أصحاب المراتب الملكية »
« ستعامل جميع الأملاك المنقولة والمقرات مملوكة لرجال ألمانيا في القطر المصري طبقاً للقوانين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة) »
« المادة ١٥٤ - تمتع الضائع المصرية في دخول المذاب بالنظام الذي يطبق على الضائع الإنجليزية »

احتجاج الوفد

على اعتراف مؤتمر الصلح بالخباية

وما إن علم الوفد المصري، وكان لا يزال باريس، بنصوص معاهدة الصلح، حين عرضت على ألمانيا، حتى بادر إلى الاحتجاج عليها، وأرسل في هذا الصدد الكتاب الآتي إلى السيد جورج كلمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس المؤتمر

« باريس في ١٢ مايو سنة ١٩١٩ »

« جناب السيد جورج كلمنصو رئيس مؤتمر الصلح باريس »

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يخلق على مصر مصادي، الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظراً لما قامت به من المساعدة التي أدت إلى النصر - لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت في مقدمة الدول التي أعنت أنها في حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق وعانت أعظم الضحايا في سبيل قضية الحلفاء - لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد عرفت الحرب مركزها السياسي وقد اعترف المؤتمر بالخباية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأي الأمة المصرية وبغير أن يبرأ أدنى التبعات لقيام هذه الأمة بأنجمها في وجه هذه الخباية وإظهارها معارضة لها بأجلى المعاني »

« إن العقل ليأبى إسناد مثل هذا القرار إلى المبادئ التي من أجلها حاضرت الولايات المتحدة بحار

(١) غير أن هذه الاتفاقية في غير الوثائق التاريخية

الحرب والتي قررها الرئيس ونسب حد ذلك لتكون أساساً للهدنة ثم للصلح . ولا إلى المبادئ التي أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أنها تحارب انتصاراً لها ، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح إليه إذا صرف النظر عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التي كان معمولاً بها قبل الحرب . لأنه كيف يستطيع العقل الشرى أن يصير بيل الحجار استقلالاً وهي ولاية صغيرة . وعدد سكانها . . . لا يذكر ، ومواردها ضئيلة ، لم تتحمل شيئاً من أعباء الحرب . ومصر التي قامت نصيب وافر منها وعانت ما عانت في سبيل القوز الهوى يكون نصيبها الرخص الباث إذا طشت أن يسمع صوتها ، ثم يعقب هذا الرخص صياح حقوقها المقدسة التي كسبتها بدماء أسائها في ميادين القتال

« لا يمكن النسيب أن مصر التي شاركت من أوائل القرن الماضي في إقامة صروح المدينة وساعدت تركيا في انتصارها الذي أدى إلى استتباب النظام في الحجاز بل وفي بلاد اليونان ، والتي قهرت تركيا نفسها في ميدان الحرب ، يكون حظها أن تحمل ثقل عوامة شعوب أفريقيا الوسطى . وقد أصبحوا اليوم بحالة رعاية ما كانوا يحفلوا به »

« ليس في العامة فضل ترمه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول للموقف الذي اتخذته المؤتمر إزاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى نفسها ، وهي التي أشهدت العالم أكثر من ستين مرة على أنها لا تفكر مطلقاً في مسم مصر أو في إعلان الحجابة عليها كرها ، وإنما هي ترى في سياستها إلى استقلال هذه البلاد

« وبماية القول أن العقل لا يمكن أن يراجع قرار المؤتمر كيف قلبه ومما كانت العلة التي تتخذ أساساً لتبريره حتى إذا سلم بأنه سي عني حق القوى على الضعيف ، لأن حق القوة معناه الحرب والفتح . ولا شك في أن مصر لا تكن في حالة حرب مع إنجلترا ، بل كانت تحارب بجانبها ، ولم تفتح إنجلترا مصر بل ان الأمر على العكس من ذلك فإن مصر هي التي ساعدت إنجلترا على فتح ما فتحته من بلاد العدو

« ثم إن مصر المصنف قد أثبتت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية وأن المبادئ التي أعلنت في هذا الشأن قد شأت عنها وعود لم تحسب عواقبها ، فهل يريدون التمسك مثل هذه النظرية ليهدموا في رخص المبادئ السامية التي أقامت الحرب بناءها وليسحبوا بعد وال انتصر تلك الوعود التي وعدوا بها من اشترك معهم في تشييد صرحها . إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية في جميع الأحوال بلا استثناء . فإننا نرى بعض الأمم الشرقية التي آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فضلاً

« لا يبق إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو أن الشعب المصري اعتبر سلعة من السلع التي تستعرفها . وهذا التصرف هو الذي كان ينفذه الدكتور ولسن بشدة في خطباته التي كان يتكلم فيها

عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره . لأنه تصرف جائز لا يتفق مع روح العصر الحاضر . إنه ليس علينا أن نفكر في أن المؤتمر قد عامك هذه المعاملة . غير أننا نسو . الخط مضطرون لتقرير الواقع . ومهما يكن من واحة الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا ، فإنه لا يسعنا إلا إثبات الواقع كما هو لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الإبن إذا هو . صحيح كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة .

« لقد كان للشعب المهضومة الحق أن تعد في معنى في ذلك مثل الحكيم الذي وصمه الفيلسوف روسو وهو : « إن القوى مهما بلغت قوته لا حسن أن تكون » الغنية على الدوام » — ما يساعدها على التذرع بالصبر . أما الآن وقد أثبت الرئيس ونس نجلي بين أن من الأمور المقوتة التي تنفر منها الطباع أن نود أمة على أمة . فقد بلغ كره السيادة من عوس الأمر لظلمة أنها أحت تفضل الثناء على البقاء . في قيود الذل ، ولا شك أنه ما كان تلك المبادئ الجديدة إلا أن تصدق في مصر وسطاً مستمداً لقبولها ، لأن مصر بلد من سلالة كريمة المختد شبطة المراجع ، إذا نود فيها الأمل أنر عصب على الذين بناؤهمها في استقلالها

« إن الأمة المصرية لا تقبل أداً أن تكون تلك السمة القديمة التي تتداولها أيدي الأقوياء . ولا شك أنها اليوم بعد التصريحات التي قد بها ذلك الرسول الجديد في عهد السيادة الذي تشف كلماته عن أممي معاني الأدب وأرقاها ، أمد منها في أي زمن معنى عن الرضى مثل هذا الصبر . فإن مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادئ الدكتور ونس على قضيتهم قد دفعهم إلى عري من صدور أشبه وهم غزل من السلاح لثيران الرصاص القتلة ، ومن عريب الأفاق أن يكون تلك الساعة هي التي تتمع فيها عشرون دولة تقر مواضعها على الحاية البريطانية .

« إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه إلا إلقاء بذور البأس وعوامل الفصص في قلب الشعب المصري . وقد قال الرئيس ونس :

« إن الصلح لا يمكن أن يكون صلحاً وحيد الأركان إلا إذا اندمجه كل أمر من آثار الحق في قلوب الشعوب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء ، وكان المدن موزة عليهم جميعاً بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قوتهم وضعفهم »

« هل وقع الاختيار على الشعب المصري ليكون حمية تقدمه فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ إذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن تكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيد . وما الذي كان يصيبنا لو كنا انضممت لأعداء الحلفاء عوضاً عن أن نشاطرهم متاعب القتال .

« إن الواجب المفروض علينا بصفتنا وما نحن الشعب المصري يقضى علينا بأن نسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب السي . الخط الذي حرمه دون غيره من التمتع بالعدل الذي عمت ظلاله جميع أقطار المكونة .

وقد بات يرى نفسه أنه إما كان يحمل الإصرار نفسه باشتراكه في العمل مع الحلفاء ، ثم إن صوته يرتفع
عالياً للاحتجاج . لأنه هو وحده الذي حرره من يد الصنح ومرايد مع أنه كان عاملاً أميناً في الحرب
ولكن الأمة التي لها أمنية خاصة بحصن فوق كل احترام والتي تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها
لا تمكن الغير من أن يتصرف في أمورها . وهي دون غيرها صاحبة الحق في البت في مصيرها .

« عن الوفد المصري رئيس الوفد »

« سعد زغلول »

اشتداد الاصطهاد

مد اعتراف مؤتمر بالحماية

كان لاعتراف مؤتمر فرساي بالحماية أثر أليم في نفوس المصريين ، ورأوا فيه إهداراً لحقوقهم في ذلك
المؤتمر العنيد . على أن هذا الإخفاق لم يمت في عهد الأمة ، ولم يزل عقيدتها ، بل استمرت في كفاحها
في سبيل الاستقلال

وازداد الإنجليز إيماناً في اصطهاد الحركة الوطنية ، فابتعت السلطة العسكرية سياسة انتقام مطرد في
أحاء البلاد ، وأحلت بين الجنود الإنجليز ونهب القرى ، وأسرفت في إذلال المصريين ، واستخدمت
السكريات في معاقبة كل من يشك في أمره . وارتكب الجنود الإنجليز كثيراً من جرائم النهب والاعتداء

خطبة اللورد كيرزون - ١٥ مايو سنة ١٩١٩

على أثر اعتراف مؤتمر الحلفاء بالحماية ، قوى مركز الحكومة البريطانية في عدواها على مصر ، واعتبط
الساسة البريطانيون لهذا النصر الذي نالوه في المؤتمر . وابت هذه القسطة في خطبة ألقاها اللورد كيرزون
باسم الحكومة البريطانية يوم ١٥ مايو في مجلس اللوردات عن الحماية في مصر . ذكر في مسهلها أن الحالة
تحسنت عن ذي قبل . ولو أنه لا يمكن وضعها بأنها تحسنت على أرضها والأرباح . وقال إن النظام عاد إجمالاً
في المديرات . ووقعت في مصر المدن ، ولاسيق القاهرة . فلاحق متقطعة يغتصم الحال إخمادها بالقوة ،
ولا يزال الأزهر مركزاً للتعريض . وكان للطلبة أكثر دور في الحصر على الاضطراب ، وأشار إلى حادث
ديروط الذي قتل فيه ثمانية من العناصر والجنود البريطانيين . وبدد ما انطوى عليه من القناعة ، ثم أشار
إلى الاعتداء الذي وقع على الأرمن - ووجه يذكر الاعتداء الذي وقع بهم - وقال إن عدد القتلى والجرحى
مهم بلغ أربعين ، وأن بضعة آلاف فقدوا إلى ملاحق في حماية الجنود البريطانية ، وألمح إلى مناسب
إلى أولئك الجنود من استعمال القنابل والقوة . فقال إنها جيدة عن الحقيقة . وأنه قد وقعت عدة حوادث

قتل ضد بعض هؤلاء الجنود ، وأشار إلى إصرار الموظفين وإخفاقه عند إندثار الجحافل التي لم بالعودة
وتهديد من لا يعود منهم بالفصل . وأن الطلبة لا يعودوا إلا قليلا منهم إلى مدارسهم رغم توجيه مثل هذا
الإنذار إليهم ، فأعلنت المدارس ، وأشار إلى السلطة التي حوت للجحافل التي عند حينه مددوا ساميا
وما قرره من الإفراج عن سعد وصحبه ، والتصريح لمن يت ، باسم إلى الخارج ، قال : وقد أفضت هذه
المنحة إلى تأليف وزارة رشدي باشا ، وكانت مهمتها الكبرى حل الموظفين على العودة إلى العمل . وسكنها
أخفقت في هذه المهمة فاستقالت في ٢١ أبريل . وعند ذلك التاريخ تدار شؤون مصر دون معاونة البوراء
المصريين ، ثم تكلم عن اعتراف الرئيس ولس بالحماية البريطانية على مصر ، وما سبقه من اعتراف فرنسا
والروسيا بها على أن إعلانها سنة ١٩١٤ ، وما تضمنت معاهدة الصلح المعروضة على ألمانيا وحلفائها من
الاعتراف بها . قال : وعلى ذلك لا ينبغي من يسير حتى نصل الخاية الاعتراف العام ، وتساءل عن الفائدة
التي جناها المصريون من الثورة ، وأشار إلى فداحة الأضرار التي أصابت السمك الحديدية وحطوط
المواصلات والمصانع والآلات والأموال العامة ، وإلى أن الخسارة في ذلك واقعة على الأهالي ، وأنه إذا
كان الغرض من هذه الثورة وما سمحها من الخسارة في الأرواح والممتلكات بهم - علاقة البريطانيين بمصر .
ومحقق استقلالها ، فقد قضى عليه بالفشل . وإن حكومة جلالة الملك لا غوى مطلقا أن فعل أو تحل
عن القيود والتبعات التي تحملتها عند وصفت مهمة حكم مصر على عاتقها . وأن هذه القيود والتبعات قد
أبدت بإعلان الحماية البريطانية عليها . ثم أبدى عطفه « على الأمدى لشروعة في دائرة الحماية » . وقال أنه
لا شك أن كرامة المصريين قد جرححت لعدم تنبيل مصر في مؤتمر الصلح ، مع تحييل الهد والحجاز بهم ،
وأن منع الوفد من السفر إلى أوروبا للدفاع عن قضية مصر قد كان من أسوأ المصالح الذي وقع
وبوه ما اعترفته الحكومة البريطانية كمعالج هذه الخانة من إعداد لجنة كريمة برئاسة اللورد ألفريد
ماتر إلى مصر لتحقيق أسس الأصغريات ومبحث الخانة الحصرية واقتراح التمايز النظامي الذي مود على
البلاد بالسلام واليسر والنجاح والتقدم في سبيل الحكم الذاتي وحماية المصالح الأجنبية « في ظل الحماية
البريطانية » . وأعرب عن ثقته في أن نتيجة إعداد هذه اللجنة ستكون إثبات سوء التفاهم وثبتت الحماية
البريطانية « على مصر على قواعد وجب رص الدولة الحمية وسكان البلاد على نسبة واحدة
وجلة القول أن هذه الخطة كانت إذنا بإصرار الحكومة البريطانية على تأكيد الحماية وتثبيتها .
ومناوأة الأهداف القومية ، وإلقاء اليأس في نفوس المصريين ، لكي يدعوا للأمر الواقع . على أن الأمة
قد قابلت هذه الخطة بالثبات والمثابرة في ميدان الجهاد

تأليف وزارة محمد سعيد باشا

٢١ مايو سنة ١٩١٩

فيت البلاد غير وزارة مدة شهرين بعد استقالة وزارة رشدي باشا الرابعة ، ثم فوجئت بتأليف وزارة محمد سعيد باشا^(١) يوم ٢١ مايو سنة ١٩١٩ ، في نفس اليوم الذي نشرت فيه خطبة اللورد كيرزون ، وهي أولى اوزارات التي تألفت بعد الثورة على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها ، والاستخفاف بها ، وذلك أن وزارة رشدي باشا الأخيرة قد استقالت تحت ضغط الرأي العام ، وكان بقاء البلاد بلا وزارة مظهراً لضعف الأمة أمام العدوان البريطاني ، مما أدى إلى هجوم المستوردين عن قبول الوزارة ، لأن قبولها رجوع إلى الحالة العادية التي يشهدها الإنجليز ، فجاء تأليف وزارة سعيد باشا محاولة جريئة لتكسر شوكة الثورة ، فلا عرو أن قوبلت بالاستياء والسخط ، لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على رعايها ، بحيث تسير الحركة الوطنية ولا تحرقها ، ولم يخفف تيار الاستياء ، ما أعلنه سعيد باشا من أن وزارة «إدارية» لا تمت إلى السياسة سبب . وهو أول من ابتدع فكرة الوزارة الإدارية ، وهي بدعة تنطوي على الخداع والمراوغة ، ولم تكن هذه التسمية لتخجب الحقيقة الواقعة ، وهي أن عمل الوزارة بطبيعته عمل سياسي قبل كل شيء .

وكان كتاب السلطان إلى محمد سعيد باشا ، وجواب سعيد باشا عليه ، كلاهما حاو من رمايح يؤيد الحركة الوطنية ، فجاء هذا مثيراً لاسئال الرأي العام من ناحية تأليفها ، ورادى شكوك الناس أن سعيد باشا لم يفتح مملى رأى العام في أمر وزارته . وأنه أدخل فيه من الوزراء الجدد اثنين من مستشارى محكمة الاستئناف كآء بجاهريان باستنكارهم للحركة سنة ١٩١٩ ، وهما أحمد دو الفقار باشا ومحمد توفيق سيم بك ، واثنين من الوزراء السابقين استعدهم رشدي باشا حين ألف وزارته الأخيرة (الرابعة) لمعارضتهما سياسته التي أدت إلى استقالة وزارته الثالثة . وهما اسماعيل سري باشا وأحمد ريدور باشا ، فبدأ على الوزارة منذ ألبعض طامع العداء للرأى العام ، والاستخفاف به ، ومنوأة الحركة التي كان على رأسها سعد

وليس يعنى ما كان بين سعد وسعيد من الجفاء القديم ، منذ استقال سعد من وزارة سعيد الأولى ، ثم صار دعي المعارض في الجمعية التشريعية ، واستمر الجفاء بينهما حين تأليف الوفد ، وبعد قيام الثورة . فتشكيل سعيد للوزارة في مايو سنة ١٩١٩ كان فيه معنى التحدى لسعد ، ومع ذلك فإن سعيد باشا كان أول من مشى في ركاب سعد سنة ١٩٢١ لما بدأت الفترة بينه وبين عدلى ، ثم انفصل عنه سنة ١٩٢٥ حين استهدف سعد لخصم السراى

(١) هي وزارته الثانية ، وكانت وزارته الأولى سنة ١٩١٠ - ١٩١٤

بمخلص من كل هذه اللغات أن تأليف وزارة سعيد باشا هو أول مظهر من مظاهر الاستخفاف
بالتورة من الوجهة الوزارية

وهناك نص السكتابين المتبادلين بشأن تأليف هذه الوزارة

كتاب السلطان - ٢٠ مايو سنة ١٩١٩

« عزيزي محمد سعيد باشا »

« إنه لكمال وثوقنا بدولتكم ولما معده فيكم من مزايا الجدارة والقدرة في القيام بمهام الأمور قد
اقتضت إرادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وريث مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدة ليافتكم ،
وأصدرنا أمراً هذا لدولتكم لبذل المهمة في انتخاب وتشكيل هيئة الوزارة وعرضه بجانبنا لصدور مرسومنا
العالي به ، والله المشول أن يمدنا في كل الأمور بموته وعنايته . وأن يوفقنا جميعاً للعمل بما ينفع البلاد
والعباد إن شاء الله »

« فؤاد »

جواب سعيد باشا - ٢١ مايو سنة ١٩١٩

« يا صاحب المظلة »

« بيد الإجلال تلقيت أمركم الكريم الذي تقضتم فيه تشكيل الوزارة الجديدة ، فأفقد
لعظمتكم شعائر الشكر والامتنان على ما تعظمتكم به بحوى من دلائل الثقة العالية المقروية بالإحسان رتبة
(الرئاسة) الجليلة ، ومع على بصويرة المركز وما يحف به من المشاق لم يكن في وسعي إلا امتثال أمركم
السامي لكي أقوم بما هو مروض علينا جميعاً من خدمة الوطن تحت ظلكم الكريم وبحسن رعايتكم
القضية ، وإنني أشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لما وثقني
على القيام بهذه المهمة ، وقد حفظت انفسى مسند وزارة الداخلية ، فإذا صادف هذا الانتخاب قبولاً لدى
عظمتكم فالتمس التكرم بإصدار المرسوم السلطاني باعتداده

« ولا زلت لمولاي ، العبد الخاضع المطيع والخدام المخلص الأمين »

« محمد سعيد »

« وصدر المرسوم السلطاني في ٢١ مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوزارة على النحو الآتي :

محمد سعيد باشا للرئاسة والداخلية . اسماعيل سري باشا للأشغال والحرية . يوسف وهبه باشا
للمالية . أحمد زيور باشا للمعارف . عبد الرحمن صبري باشا للزراعة . أحمد ذو الفقار باشا للطب
محمد توفيق - نسيب بك للأوقاف

الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد باشا

فولت وزارة سعيد باشا بالمظاهرات العدائية في القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الأخرى ، ورفضت عرائض الاحتجاج على تأليفها إلى السلطان من مختلف الطبقات

وفي يوم الجمعة ٢٣ مايو تألفت صدها مظاهرة بالاسكندرية (وسعيد باشا من أهلها) عقب صلاة الجمعة مسجد أبي العباس المرسى وطافت في بعض الشوارع ثم فرقتها الموليس . وفي يوم الأحد ٢٥ منه قامت صدها مظاهرة أخرى أكبر من الأولى ، إذ عقد اجتماع كبير في مسجد أبي العباس ، وخرج المحتشمون في مظاهرة سارت في الشوارع نهتف ضد الوزارة ، وتدخل الجنود البريطانيون ، فخرج ضابط بريطاني وقتل أحد المتظاهرين . وقبض على كثير منهم . وشيعت حذرة القتل في مشهد رهيب

وعقد اجتماع كبير في الأزهر أقيمت فيه انخبط العدائية ضد الوزارة . وبالجملة كانت هدفاً لتبار كبير من المخطط العام . وفي ذلك يقول سعيد باشا في حديث له بجريدة «الطمان» الباريسية (عدد ٢١ ربه سنة ١٩١٩) : «إني لأحبل الوطن الشديد الموجه إلى وراثة ، فإنه لا يمر يوم إلا ويكون رملاً في كما أكون أنا على موضع تهديدات توجه إليها مباشرة . ولا يخفك أنه قد أطلقت في إحدى الليالي طلقت «ربة على مسافة مرمى . وكان الفجاء من الشدة بحيث يستحيل أن يهدأ مرة واحدة . غير أني مع ذلك متملى ثقة وطنية المصريين وحكمتهم .. »

القران السلطانى السعيد - ٢٤ مايو سنة ١٩١٩

تم في ذلك الحين حادث سعيد . كان له الأثر الجيد . في مصر والبيت المالك ، وهو عقد قران عظيمة السلطان (الملك) فؤاد صاحبة العظمة السلطانية (الملكة) نازلى . وقد عقد القران بسرائى البستان يوم السبت ٢٤ مايو سنة ١٩١٩ . وأذاع القصر السلطانى هذه البشرى السعيدة في البلاع الرسمية الآتى :

«نظر حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان فؤاد الأول سلطان مصر المعظم بين الحكمة العالية الدينية إلى وجوب التمسك بما وصى به الدين الحنيف في أمر الزواج والاهتمام به عملاً بمسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فرأى وفقه الله وأسعد أيامه . إنجاز ما عقد عليه عزمه الشريف نحو ذلك ، وتم عقد القران السلطانى السعيد بقصر البستان في صبيحة أمس (يوم السبت المبارك الموافق ٢٤ شعبان سنة ١٣٣٧ - ٢٤ مايو سنة ١٩١٩) على منلية بيوتات المجد والشرف حضرة صاحبة العظمة السلطانية نازلى ، وقد تولى مولانا السلطان أيدى الله قبول العقد نفسه بنفسه إجلالاً لأحكام الشريعة الطهرة حيث كان الوكيل عن عظمة السلطنة حضرة صاحب المعالي والدها الناحد عبد الرحيم صبرى باشا وزير الزراعة حالاً بشهادة

نقل من حضرات أعيان محمودة شكرى : أن إس مديون لعلى السلطان وسعيد ذو المقاربات
كبير أمراء الحضرة السلطانية . وقد نشر حيلة المقدم فأولت حضرة صاحب الفصيلة الأستاذ الشيخ محمد
ناجى رئيس المحكمة العليا الشرعية بحضور حضرة صاحب الفصيلة الشيخ أحمد هارون رئيس محكمة مصر
الابتدائية الشرعية . وكان في مقدمة المختصين بهذا العهد السعيد حضرة صاحب السمو السلطانى الأمير
كمال الدين حسين . والأمير على حسين وعيسى . والأمير يوسف كمال . والأمير عمر طوسون . وحضرة
صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء . وحضرة صاحب تعالى أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية
الشرعية وحضرات أعيان المعالي الوزراء . وكثر رجال الحاشية السلطانية . إصين أصدق عبارات التهنئة
الخالصة والدعوات الصادقة لمظمية مولانا السلطان . جعله الله وراة سعيدا محمودة . آمين والبركات . عاندا
على البلاد بالخير والسعادات . بحاج سيد العرب والعجم . القائل فى مدح كمال الأمر . صلى الله عليه وعلى
آله الطيبين الطاهرين .

اهتمام الوزارة بالحيوية المائية ومضائق

أرادت العودة إلى المهجر حمل بحف من بين الأستاذ والسخط الذي كان يكتسبه .
فأذاعت منشورا طويلا في ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ تنسب فيه ذهابه حول شهر رمضان (أول رمضان سنة
١٣٣٧ - ٣٠ مايو سنة ١٩١٩) قالت فيه : « بين وبيننا المذخبة (الشيشة) قد انتهى إلى الاتفاق مع
السلطة العسكرية » على إزالة بعض القيود لأجل زيادة التسهيل على المسلمين في التفرغ أثناء هذا الشهر
لمشاركته إلى إحياء ليلته . فقرأه القرآن الكريم ، واستمع الذكر الحكيم ، وبأدب - أو العادات التي
الفوها في مثل هذا الشهر المبارك ، وإن الأوامر المؤكدة صدرت إلى رؤساء المندوبين العسكريين المختلفة في
القطر المصري هذه التصديق على المسلمين في شعركم لأجل ما كتب ، وعده التعرض لم في عدوهم
ورواحهم ، للتجاوز خارج بيوتهم ، مع احترام ما حرت به عادة الكثير منهم من حيث قصبة ليلته هذا
الشهر المبارك كلها أو بعضها في لطائف والقهوت ، كل ذلك لكي يتمكن من تصور كل التمكن من
الاجتماع ، وبأدب الصلوات المفروضة والسنة ، وبلاوة القرآن الكريم واسمعه ، وقراءة ما حرت به
المادة من الأدعية والأحزاب والأوراد ونحوها في ما كتب .

وظاهر من أسوب هذا المنهج أربع تواراة في صرف الأمة عن الكفاح السياسي . شكير
مض الظواهر التقليدية كبراء الأحزاب والأوراد . قبل الصوم . هو بضه للنفس وأروح . وليس
من جوهره ولا بما يتصل . الحكمة الدمية مه شغل الدس بخراة الأحزاب والأوراد . أو تصبى لسانه
في المطامع والقهوات . ولكن قضية التواراة . أو سوء خبرته الحقيقية الشب . حميه تحاول احتدائه تفان

هذه المظاهر السداحة ، وبنده لم أشبه أراوت أن يكون لها أسوة بما فعل - بليون في مصر على عهد الحملة الفرنسية ، إذ ظن أن المصريين من السداحة يحسب حصرهم مثل هذه المظاهر عن إدراك الحقائق الجوهرية ، فأراد أن يتحدث فوجه بحثه كنهه في حيلاته الدسيسة ، والتعظيم من شأنها ، ولكن هذه السياسة « سياسة الحفلات »^(١) لم يكن لها أثر في مذهب ، وظلت فوجهم منكورة نافرة ، فلا غرو أن قبول مشور الوزارة هذه الاكثارات من الشعب ، أسوة بما فعل أسلافه في عهد الحملة الفرنسية

وقد احتفل المسلمون سنة ٢٩ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢٩ مايو سنة ١٩١٩) رؤية هلال رمضان المعظم ، فكان احتفالهم بهذا اليوم عيداً قومياً رائداً ، وزار الأقطاب المسلمين في القاهرة بالجامع الأزهر ، وفي الإسكندرية بجامع أبي العباس - مني انتهت به هذه المظهر المبارك

ريده رواب الموظفين

من يوم أن تقلد سعيد باشا الوزارة شغل أذهن الموظفين مدته فوامهم أن وزارته معنية بتحسين حالتهم ، فصرهم بذلك عن التسكبر في نسألة الحاشية ، وقد عدوا وعدهم به ، فقرر مجلس الوزراء في ٢٦ رجب تخصيص مبلغ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه لشحوم الملاوات في شكل سنطة - عادة الحرب مع رايانها بمقدار خمسين في المائة ، هذا إلى تحسين درجات كثير من الموظفين والإعدادات عليه بالمراتب والنياشين ، وأراوت الوزارة بذلك كله احتسابهم إلى صعب ، وكان هذه الملاوات أثرها في إبعاد الموظفين عن الحركة الوطنية ، وتراخي صلاتهم بها ، بل التسكبر في أجب ، والتعدي إلى مصالحهم الشخصية ، ومن هنا يمكنك أن تدرك السبب في حبه موقف الموظفين نحو كاه أعينه في عهد وزارة رشدي باشا الأخيرة ، فقد كانوا يفيضون حماسه صده ، كما قد يراه ، يتم فترات هذه الحاشية ، وجل مجلس البرود والعصمت العميق في عهد وزارة سعيد باشا

الإفراج عن بعض المعتقلين

في ٢٩ مايو استطاعت الوزارة بالتدقيق مع السلطة العسكرية استصدار أمر بالإفراج عن ثلاثة عشر معتقلاً كانوا في رفح (بالقرب من العريش) ، وهم : حسن عبد الرحمن - محمد أوطايلة - السيد أحمد غلوش - على الجندي ، وهم من موظفي مصنعة الحديد بالإسكندرية (كانوا معتقلين لاتهامهم بتعريض رملاتهم على الإضراب) ، إبراهيم خبيل - حاد محمد حسين - سنجي عبد الله ، وهم من الإسكندرية ، عبد الله علي دلدول - محمد أباطة - محمود عمده عيد ، وهؤلاء من الاسماعيلية ، محمد حسن السيد من بورسعيد - سعيد أباطة الطالب بالزقازيق - يوسف حسين القاسمي

(١) انظر تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٢٩٧ من طبعه الأول ومن ٢٧ من طبعه الثاني

ثم أفرج عن سبعة آخرين كانوا معتقلين في قلعة وهم : أحمد حبيب بك من ذوي الأملاك - سعد
حلى موظف بوزارة الحفافة - ركني فوري أوربا بك من ذوي الأملاك - عبد الطيف جويش من
ذوي الأملاك - كامل نوحى الخياط - حقوق محمد - كاوي محمود الطوحي العسكري - محمد
الاسلامبولي - محمد ركني عارف المقتل شركة نواه لإسكندرية

وأفرج أيضا عن سبعة من موظفي وزارة المعارف : كرم معتقلين بغير عهدهم موظفين على الإمبراطور
وهم : علي عم بك - فؤاد شيرين - أحمد مراد أو حديد - محمد ركني عمر - عبد الحديده - محمود فمى
النقاشي - حسين فتوح - وأعيدوا إلى وظائفهم مع سبعة آخرين من موظفي الوزارة كانوا موقوفين عن
عملهم للسبب نفسه . وهم : أحمد فوري - محمد قصاني - حسن الأهواني - علي حسن هدايت - محمد صفوت -
محمد حمدي وكيل مدرسة التجارة العليا

وأفرج في ويوم عن معتقلين آخرين في رجب . وهم : الشيخ مصطفى القباقي - الشيخ محمود أبو العيون
الشيخ محمد يوسف - من علماء الأزهر - السيد فؤاد الخولي وكيل مدرسة القليوبية - محمد أم شادي بك -
محمد كامل حسين الحامي - حامد القند - القمص مرقس سرعبيوس

وأفرج أيضا عن معتقلين آخرين في قلعة القلعة . وهم : محمد محمد الطي - البوراني أحمد بك
فودان - الدكتور عبد المنصاح يوسف - بوراني حافظ محمد فودان - أحمد سادي البوراني محمد
رياض - حسن عيسى - محمد أفندي فريد - أحمد سافي

وفي شهر أكتوبر أفرج عن معتقلين في قلعة . وهم : محمد مرهم - الدكتور نعتق منصور - الدكتور
عبد الغفار متولي - الدكتور حسن وراد - سلامة محمد نخوي - محمد صبري منصور - محمد عوض محمد
محمود ابراهيم الدسوقي - استاذ بروجواي - عبد الحميد محمد - عبد مرزوق المعتمد - محمد راضي الأمير
المطار - محمد عوض خيري - أحمد محمود - الأمير إلهي حبيب حمدي - حامد منبجي - محمد مصطفى عهدي
علي فهمي خليل - عبد الرحيم صبحي - عبد الحميد حمدي - حامد غلال بك - المكشفي حسني شفيق -
محمد عبد الرحمن الصباحي - محمد أمين حمدي - محمد باقر - عبد نعتق الخفاجي - عبد الحميد أو السعود -
الأمير إلهي أحمد بكري بك - محمد بكري بك - عطا حسني بك

استمرار الاصطهاد

ولكن المظنة العسكرية - كما عن اصطهاد الأديب - من شرب فتن في صروب القصة
والاعتساف ، من ذلك أنه أقت القمص في أواخر شهر رجب عن محمد حمدي متوكيل مديرية طب - وروس
بك صاحب رنيس ياديه ، وقد اقتحم حمدي بك في السجن قبل محاكمته ، وكانت مهمته أهما إعداد

الحركة الوطنية التي قامت في مصر على غصن شجرة حكمه في ظل الثورة، واعتفت السلطة بعض
موظفين بحجة اشتراكهم في حوادث ثورة

وحوطين سعيد باشا وأم التوسط هؤلاء في الإفراج عنهم، واستمر هؤلاء لا يستطيع التدخل في شأنهم
وحركة الكاشي محمد كامل محمد مأمور بمراقبة أسبوط أنه بحكمه عسكرية وبطانية لأنهم بالتحريض
على موقعة الترابيين يوم ٢٣ مارس، وهو اليوم الذي وقع فيه الهجوم ضد الخامية البريطانية بأسبوط
(ج ١ ص ١٧٠)، فحكم عليه بالإعدام، وبعد فيه هذا الحكم يوم ١٠ يربيه سنة ١٩١٩
وفي سبتمبر سنة ١٩١٩ فصل على ذلك مأمور وكان بحكمه أسبوط من منصبه، ثم صدرت للحركة الوطنية

النشرات والصحافة السرية

كانت الصحافة مفيدة لا سيما لأنباء الثورة، فقد نشرت مطبوعات والصحافة السرية
التي كانت تحمل الخلال الجديدة على الإيجاز وعلى البواردة والسري، وكان للطلبة حرية سرية باسم
(مصري آخر)، وقد مطبوعة سرية خاصة، وكان الناس يتفقون هذه المنشورات بنف، ويتبادلون
الاطلاع عليها، فعدت السلطة العسكرية إلى نشر في الإزدهار في مقاومة هذه الحركة، وأصدر الجفرال
بعض أسرار في يومه سنة ١٩١٩ حذف كل من يشتك في إخراج هذه المنشورات أو توزيعها أو
حيازتها، قال:

« كل شخص طبع أو يخدم أو يبيع أو يوزع أو يشرع أو صورة فتوغرافية أو غير
فتوغرافية أو غيرها أو أي شيء من هذا القبيل أو يتحول فيه أي عمل من تلك الأعمال بقصد الإخلال
بالنظام أو إثارة الشغب ضد نظام الحكومة، أي بترك حرية ضد الأحكام العرفية، وأي شخص
وجد في حياته سرقة أو صورة فتوغرافية أو غير فتوغرافية أو غيرها أو أي شيء من الأنواع المتقدمة
ذكرها أو ما يشبهه وتكون الغرض الظاهر من الإخلال بالنظام أو إثارة الشغب ضد نظام الحكومة
يترعى على ما ذكره سبيل عدم ترك حرية ضد الأحكام العرفية »

فماذا جاءه بالمط مصري « فتمت جفرال بعض »

عيد ميلاد ملك بريطانيا

في يوم الثلاثاء ٣ يربيه سنة ١٩١٩ احتفلت الحكومة عيد ميلاد ملك جورج الخامس ملك
بريطانيا العظمى بتعليق الأعلام والهدايا ورفع الأعلام على سبيل الأميرية، وإطلاق ٢١ مدفعاً من
القاهرة والإسكندرية وغيره سعيد

إنشاء وزارة المواصلات

وتميات أخرى

في ٢ ربيع سنة ١٩١٩ صدر مرسوم سطاتي باشا، وزارة المواصلات، وعين أحمد، م. باشا وزير المعارف ووزراءها، وعين أحمد طلعت باشا الثالث العام وزير المعارف، وقصر عدد الوزراء ثمانية بدلاً من خمسة. وفي اليوم نفسه عين عبد الفتاح يحيى من السفراء محكمة الاستئناف المختلطة وكيلًا لوزارة الداخلية. وكان هذا النصب شاعراً منذ ٩ أبريل حيث كان تولد من قبل جعفر باشا الذي عين وزيراً للأوقاف في وزارة رشدي باشا الرابعة. وعين محمود محري باشا الأمين الأول محافظاً للمصممة، وحسن عبد الرارق باشا ناظر الخاصة السلطانية محافظاً للإسكندرية.

فرض غرامات على البلاد

سب تدمير الخطوط وبنائى الحكومة

في ٢٦ ربيع سنة ١٩١٩ أصدرت السلطة العسكرية للاء فرضت غرامات مائة على المناطق التي وقعت فيها حوادث تدمير الخطوط وبنائى الحكومة وهي :

١٠٢٠٨	حنية منطقة الدكا
٢١٠٣٠	منطقة الوسطى الواقعة من حبرة وى سوف والمبوء
١٦٨٠٣٤	منطقة الواقعة بين وى سوف وأوريج
٢١٩٢٦٢	
٢٨٩٣	حنية غرامات فرضت لأسباب محتلفة في منطقة الدكا
٢٢٢٣٥٥	مجموع الغرامات

وبمجرد ملاحظته أن هذه الغرامات فرضت على الأهلى مد من تدمير الخطوط وبنائى الحكومة المصرية، فكان من المتعلق أن يؤول إلى خزانة الحكومة المصرية، وسكب آلت إلى الخزانة البريطانية

إمضاء معاهدة الصلح

٢٨ ربيع سنة ١٩١٩

أبضحت معاهدة الصلح في قصر عرسى مع ٢٨ ربيع سنة ١٩١٩، وسميت «معاهدة فرساي».

وقد نصبت أسوار الشريط ، نسبة مصر ، وهي شروط حتى سن ١٩٢٢ (ص ٢٤) . وأهمها : قرار
الحياة البريطانية

وبما وردت الأمم ، إلى مصر بمقتضى هذه المعاهدة ، قررت الحكومة اتباعها مع إطلاق مائة مدفع
ومدفع ، في كل من القاهرة والإسكندرية ودر سعيد ، وعطفت التوريات والمصاح في جميع وأحي القطر
في الاثنين ١٥ ربيع

ومن شافقت حتى أن منح الحكومة المصرية معاهدة من أهم شروطها بالنسبة لمصر قرار الحياة
إلى فرضها الجلاء عليه

وقد سادت ردات اليأس بين التوريات ، ودار الحياة ، كما سادت رقيات الأساطير بين سلطان مصر
ومنت الخلق ، وفي نسبة أومت جابات الخلق ، بالقاهرة والإسكندرية حملات باهرة ابتهاج بهذا النصر
أما الشعب المصري فقد دنا بمقتضى معاهدة باجود والخط ، والجن العظيم ، في فيها من إهدا
حرية واستقلاله ، وحدد العهد رغم كل هذه مظاهر على مشاعه لتكديح حتى يسترد حقوقه في الحرية
والاستقلال ، تلك الحقوق التي لا تروى معاهدات أو عهود ، أما كان عدد توفيقين عليه أو قيمته
وأحد القاد العود للقوات البريطانية مشهور ، نسبة عدد معاهدة باجود عن الحكومة عليه من
عناك العسكرية حقوق الشحن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وشهر في مثل هذه المدة المحكومة عليهم من
الحاكم المذكورة حقوق لا تتجاوز الستين

إيقاف المحاكم العسكرية

- كان من نتائج معاهدة صلح سهل ساحة عسكرية في مصر مطالبات من
التوريات ، فمنها أنها ألغيت مما على إيقاف المحاكم العسكرية ، وكانت قد حكمت في أم القضاء ، فأصدرت
الوزارة بلاء بعد معنى في ٩ يونيو ١٩١٩ ، تضمن قبول القاد العود من حيث من إيقاف هذه المحاكم ،
وإحالة الداء منهم من القضاء العاصم تعودت الانضباط إلى محاكم العادية ، وأن تكلف المحاكم
العسكرية عن العمل منذ ١٥ ربيع ، مع استثناء حوادث الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ، وكان
هذا الإيقاف مؤقت ، لأنه عدت إلى مصر في قضية مؤامرة الكري التي اتهم فيها عبد الرحمن فهمي بك
وتخرون وهو كوفي شهر يوليو . أكتوبر سنة ١٩٢٠ . كما سيبي . يانه في الفصل الآتي

وطلبت الوزارة أيضا من القاد العود الإفراج عن مصر لتفتلين السديين . فأجاب بالإيجاب

والقيت الدولة على مسائل التعبد شديدة بين مصر والخارج

إلغاء الرقابة على الصحف

وأعلنت الزيادة على المطبوعات ومن الصحف التي من أول يولييه ١٩١٩ . عقب توقيع معاهدة الصلح .
وشرت رئاسة مجلس الوزراء يوم ٢٦ يولييه بياناً بهذا معنى ، حيث فيه : « إن الهدوء الذي ساد البلاد الآن
يساعد الحكومة على الاتفاق مع السلطة العسكرية على أن الزيادة على المطبوعات حتى عند توقيع معاهدة
الصلح . فالمأمون من مديري الخرائط أن يبرموا الاعتدال . ويستحسنوا على اللهاء حكم إدراكهم
كي لا يلجئوا الحكومة إلى العودة لإصبع القنود والروابط .

على أن إلغاء الرقابة إذا كان الغرض من ذلك أن إدارة الزيادة أوسعت إلى الصحف مذكرة
سرية حظرت عليها نشر الآراء أو المقالات التي عددتها فيها . وحظرت عليها الإشارة إلى هذه المذكرة .
ويكفيك أن تلقى نظرة على محتوياتها لتبين أن الزيادة ليست مصرية على الصحف ، شكل مستقر ، وهناك
ما تضمنته تلك المذكرة :

- ١ لا يجوز نشر أي مادة تورية ولا أي مادة تعرض على أحداث قتل أو إثارة شعور الخروج على
الحكومة ولا أي مادة فيها مثل ذلك منسوب مباشر أو غير مباشر
- ٢ لا يجوز نشر أي مادة مخطوطة على غده الاعتراف بالركب الساسي الخالي في القطر مصري
وهذا بالطبع لا يقع من البحث في التغييرات الدستورية
- ٣ لا يجوز نشر شيء فيه ميل إلى الإحلال للأمن في القطر مصري أو سوريا أو العراق
أو بلاد العرب . ولا شيء فيه ميل إلى إثارة عداوات دينية أو حسنية في أي طائفة من المجموع .
ولا شيء فيه ميل إلى إعايق الطائفة العامة بثب الإشاعات الموهومة أو الأراجيف
- ٤ لا يجوز نشر أي خبر يتعلق بحكمة السلطان إلا بعد أن تصدره لوائح سمي أو بحكم
كبير الأمن

٥ صدر بالذات للصحف كل اقتصر الخ من مقالات الاستقبال وغيرها التي يميمها صاحب
الصحافة نائب الملك فوق العادة وحضرة اللادى ألتنى . ولا يجوز نشر شيء آخر من هذا القبيل إلا وصف
ما يكون سبق إعلانه من تلك المقالات

- ٦ لا يشرئى عن المقالات السطحية ولا عن مقالات صاحب الصحافة نائب الملك فوق
العادة ولا عن مقالات أصحاب العالي الوزراء إلا بعد الاستئذان من محتها في قلم المطبوعات ووزارة الداخلية
- ٧ - يجب نشر جميع الملاحظات الرسمية بما فيها من «العنوانات» (إن كان) على الصورة التي
صدرت بها تمام

- ٨ - كل ما يتعلق بحجر القبر على أشخاص أو ممتلكات عسكرية أو سياسية لا يجوز نشره إلا إذا صدر به بلاغ رسمي
- ٩ - كل الأخبار المتعلقة بالتحالفات والمحاكم العسكرية ما صدر بها بلاغ رسمي يجب عرضها قبل نشرها على حساب رئيس الأمانة العسكرية في مقر السلطة العسكرية العام بولكاندة سافواي
- ١٠ - حركات الجنود من مصر والسودان أو إليها أو فيها وحركات السفن الحربية والثقلات في البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو المحيط الهندي أو قناة السويس لا يجوز نشر أخبارها إلا إذا صدر به بلاغ رسمي أو وردت به المخابرات الأجنبية عن طريق الأسلاك البحرية
- ١١ - الخطابات التي ترد من رجال قوات صاحب الجلالة ، وتكون مخفية على شؤون متعلقة بعمليات القوات عرض قبل نشرها على حساب رئيس الأمانة العسكرية في مقر السلطة العسكرية بولكاندة سافواي
- ١٢ - لا يجوز نشر أي شيء من شأنه الإضرار بقوات صاحب الجلالة الملك أو صاحب العظمة السلطان
- ١٣ - لا يجوز الإشارة إلى هذه التسميات ولا إلى الأمانة التحفظية التي كان مسؤولاً عنها قبل إصدار هذه التعليمات
- ١٤ - عداوات « صدر بها بلاغ رسمي » و « بلاغ رسمي » التي جاءت في هذه التعليمات إنما يقصد بها البلاغات والأخبار التي تصدر عن دار الحامية أو السلطة العسكرية أو إدارة المطبوعات ولا يعتبر أي شيء آخر رسمياً
- ١٥ - تسري هذه التعليمات على كل المواد التي نشر سواء كانت أصلية أو منقولة عن أي مصدر خارجي محلياً كان أو أجنبياً
- ١٦ - يقع مع مخالفة هذه التعليمات على أصحاب الجرائد ومديرينها ومحررينها وناشريها وطابعيها وكتابها
- ١٧ - تعتبر كل مخالفة لهذه التعليمات جريمة ضد الأحكام العرفية

الاعتداء على محمد سعيد باشا

في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقع اعتداء على محمد سعيد باشا رئيس الوزارة ، وذلك أنه سمع كان راكياً سيارته في طريقه من داره بزميل الإسكندرية إلى سراي الوزارة ببولسكي ، أتى عليه سيد علي محمد من أهالي كفر الزيات (الحامي الشرقي في بعد) قبيلة بالقرب من محطة جنا كليش ، القرية من دار الرئيس ، فمهرت القبيلة ولسكن لم يصبه ، وبجاء من الاعتداء

وسين أن المعتدى طالب تعهد الاسكندرية الديني . وقد حوكم أمام محكمة جنابات الاسكندرية
فقضت عليه في فبراير سنة ١٩٢٠ بالأشغال الشاقة عشر سنوات

قرار لجنة الشؤون الخارجية

مجلس الشيوخ الأمريكي

قررت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في أغسطس سنة ١٩١٩ بمناسبة عرض
معاهدة الصلح أن مصر من الوجهة السياسية ليست تامة التركيب ولا لبريطانيا العظمى ، ويجب أن تكون
صاحبة الأمر في تقرير مصيرها

فكان لهذا القرار رية استحسن كبرى في البلاد ، وفاضت أعمدة الصحف برقيات الاستشاري
أن يكون هذا القرار مقدمة لتجرح القضية المصرية

وانتهى النقاش في مجلس الشيوخ الأمريكي في معاهدة الصلح بعدم إبرامها (مارس سنة ١٩٢٠) ،
فكان هذا المصير أكبر مدعمة لهذه المعاهدة ، لأن نخلي أمريكا عن مهن تنفيذها أفقدها قوة كبيرة ،
وجاء هذا القرار طرفة عين مباشرة مكسب لفرضة مصرية ، إذ كانت المعاهدة تتضمن الاعتراف باللمنة
البريطانية على مصر

احتجاج الحزب الوطني

على الاحتلال

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، بمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز
القاهرة في مثل هذا اليوم من سنة ١٨٨٢ ، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وإرسال رقية بهذا
الاحتجاج إلى رئيس الوزارة البريطانية ، هذا نصها :

« جناب المحترم المستر لويد جورج رئيس الوزارة الإنجليزية بلندن . أشرف بأن أحيط جنابكم علما
بأن اللجنة التنفيذية للحزب الوطني المصري قد اجتمعت اليوم بمناسبة ذكرى تاريخ احتلال إنجلترا لمصر ،
وكلفتني ببلع جنابكم احتجاجها على بقائه حتى اليوم . لافتة نظركم إلى أن الشرف الذي دفع إنجلترا إلى
خوض غمار الحرب دفاعا عن المعاهدات الدولية — ولاسيما الخاصة منها ببلجيكا كما صرح جنابكم مرارا
وتكرارا — هو نفس الشرف الذي يحتم على إنجلترا أمان الإنسانية بأسرها أن تحترم عهودها لمصر فتجوز عنها
« لقد أقسمت الملكة فيكتوريا وصرح رجال إنجلترا المسئولون في السبع والثلاثين سنة التي مرت على
الاحتلال أنه احتلال مؤقت وأن إنجلترا ترى مخالفا للشرف أن تنكث العهد أو تغير مركز مصر بأي
حال من الأحوال

« وإننا يا جناب الرئيس بالرم من الآلام الوطنية التي تنبت في هذه الظروف ما زلنا نؤمل احترام الحكومة البريطانية لما أخذته على نفسها من العهود والمواثيق المستمدة من شرف التاج وكرامة الأمة ، ولا بد أن جنابكم يجد العار كل العار في مدصرة أولئك الذين يستعربون على الشرف والعدل والحق ، ونصرح بجددكم مع هذا بأن عريضة الأمة المصرية قد صحت على بيل استقلالها وحريتها إذ أنها تشعر بل تؤمن إيماناً صادقا بأن لا كرامة في الوجود لأمة تقفل عنها في الحرية والاستقلال »
« وكلل الحزب الوطني »
« على ضمي كامل »

تعديل في هيئة الوفد

قرر الوفد في يونيو سنة ١٩١٩ اعتبار اسماعيل صدقي باشا ومحمود بك أو النصر منعصلين عن عضويته ، وبني قراره على ما سبه إليهما من محنتهما منذاً الوفد وخطته . وفصل أيضا حسين واصف باشا ، وهذا أول الشقاق حصل في الوفد ، وقرر في نوفمبر سنة ١٩١٩ ضم على بك ماهر إلى الوفد مع ثلثه في مصر حمل مع العاملين بها ، وذلك على أثر فصله من منصبه

تأليف لجنة

تمويضات حوادث الثورة

في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ صدر مرسوم عدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعاوى التمويض المرتبطة بحوادث الثورة في القطر المصري ابتداء من ١٠ مارس سنة ١٩١٩ وجاء في دساجة المرسوم أن السلطان قرر « منح تمويضات إلى ضحايا الفتن والقتال السياسية التي وقعت في القطر المصري منذ ١٠ مارس سنة ١٩١٩ » ، ويقضي بتأليف لجنة تختص بالنظر في طلبات التمويض المقدمة ضد الحكومة المصرية أو ضد مصالحها والتي ترتبط بهذه الحوادث والفصل فيها بصفة نهائية ، إما رفض الطلب أو بقبوله وتحديد قيمة التمويض ، وقد ألفت هذه اللجنة برئاسة يحيى باشا إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ووكالة السير الكسندر وودرتون وعضوية كل من المستر سندرست القاضي بمحكمة الإسكندرية الأهلية والمستر بنز مديرفسر البلديات والمجانس أغلبية بوزارة الداخلية ، وحسين كامل بك مديرفسر الإدارة ووزارة الداخلية ورفله ناووضروس بك مديرفسر الأموال المقررة والمسبوسان بلاسكا الأستاذ بدرجة الحقوق الفرنسية

وحصص المرسوم مبلغ مليون جنيه لسداد جميع طلبات التمويضات التي تقبلها اللجنة وأصدر القائد العام للجيش البريطاني في مصر أمرا في ١٥ أكتوبر بعدم اختصاص المحاكم المختلطة في طلبات التمويض التي تقدم من الأجانب عن حوادث الثورة ، وباختصاص اللجنة المشكلة بالمرسوم سالف الذكر بنظرها والفصل فيها ، وقد أتمت اللجنة مهمتها وفصلت في طلبات التمويض التي قدمت إليها

وفاة رعيم الوطني

« محمد فريد »

في ١٥ شهر سنة ١٩١٩ انتقل إلى جوار ربه رعيم الوطني المرحوم محمد بك فريد . أمركته الوفاة في منفاه بباريس على أثر مرض طويل أصيب عليه . كان فيه القضا المحنوم . وقلبت الأسلاك البرقية إلى مصر نبأ وفاته . وكانت البلاد مضطربة بالثورة . وراعها على رعيم حليل مثبطا بجبايته وشمجياته سبيل الثورة . حمل محمد فريد بعامة الحركة الوطنية منذ فبراير سنة ١٩٠٨ . على إثر وفاة الزعيم الأول مصطفى كامل . فاضطلع بأعبائها بشجاعة وإخلاص . واستهدف بحرية قوين متخالفين . قوة الاحتلال . وقوة الحكومة الأهلية . فصدد للحرب يتقاهم من الناجسين . وبناله من أذناها وشرها ما ناله . وحركة سنة ١٩١١ في نهضة شعبية لا أساس لها من الحق . فحكم عليه بالسجن ستة أشهر . فكادت سنة ١٩١١ بداية الحزن الكبرى التي أصابته في حياته الوطنية . ما بين ما يضعف . وخرج من السجن بعد استبعاد مدته ثابت المؤاد . قوى العقيدة والأيمان . ومضى في جهاده لا يئو على شيء . ليكمل العمل الذي بدأه مصطفى . فاستخدم الوسائل والأسلحة التي ساهم فيها مع سلطه العظيم . وراذ عليها المؤثرات حثتها في أوروبا أو يشارك فيها . ووقع صوت مصر بين أعصابها من مختلف الشعوب والأجاس . وشارك في مؤتمر الشبيبة المصرية بحيف سنة ١٩٠٩ . وفي مؤتمر السلام العام استوكه في أغسطس سنة ١٩١٠ . وعقد المؤتمر الوطني المصري ببروكسل في شهر سنة ١٩١٠ . وأسمع الأمة في هذه المؤامرات كبد صوت مصر . ودافع عن مطالبها . ووضح عن آمانيها في الاستقلال . وشكايتها من الاحتلال . وكان لهذه المؤامرات صداعها في مصر . إذ كانت تموى في عروس الأمة روح المقاومة . والشجاعة . ومؤاد أبنائها النضال والكفاح . وخطابه يحقق المسألة المصرية في مختلف أوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكانت لهم شبه مدرسة أثارته بصائرهم . وحصلت أذهانهم . وعبرمت فيهم الروح الوطنية . والفصائل القومية . حمل العقيد على عاتق السنين نوايا الحركة الوطنية . وأجباها بجهده . وحظه ومقلاته . وأحاديثه واجتماعاته . ورحلاته وأسفاره . كما غداه نداءه وشمجياته . فقد سعى فناءه بيده عن سحاء في الدفاع عن القضية الوطنية . وسعى وظيفته في سبيل الاستمسك بمبادئه . ثم سعى نهضته التي احتارها بعد استقالته من وظيفته . إذ اعتزل المحاماة سنة ١٩٠٤ . لكي يقطع لجهده . فعلمت بذلك صحبته الدالية . وحرر موردا كان يدر عليه الرزق الوبير . سعى بالشغوب والزهد والاعتد التي كان ينافا لم يملك ممتلك غيره في تأييد الاحتلال . أو لولا أنه اكتفى بمسائله والابتعاد عن مقدومه . وسعى براحة وجهته وآمال الشباب في رغد الحياة ورفاهية العيش . واستهدف للسجن والنبذ والتشريد . وبدأ منده سنة ١٩١٢ . ثم ينقطع جهاده في سنوات النبي . بل كانت سلسلة متصلة من الكفاح والنضال في سبيل مصر . إذ دافع عن القضية

الوطنية في مؤتمر السلام بحيف في سبتمبر سنة ١٩١٢ . ثم بمؤتمر السلام في الهاي سنة ١٩١٣ ، ثم في الصحف والمجلات ، وفوق أعواد المنار وفي التجمعات ، في كل بلد من بلدان . ولما شبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، استمر في فضاله عن مصر . وشعاره الذي لا يبدل « مصر لمصرين » ، وكان لا يفتأ ملته على رموس الأبطال ، بين الدول المتحاربة والدول المحاربة ، وبحيرة في وجه إنجلترا وحلفائها . كما جهر به في وجه ألمانيا وتركيا ، واستهدف من أجل ذلك لعصب الترك في خلال الحرب . فلم يبال عصيهم ، كما لم يبال من قبل ومن بعد غضب الاحتلال وصنائه . وحل بذلك لواء الاستقلال والجهاد في وجه كل دولة وكل سلطة تناونه . فكان هذا البطل الأكرم لهذا الاستقلال ، والمجاهد الأعظم نفسه وماله في سبيله

لم يدع القيد فرصة في خلال الحرب إلا واتهرها لرفع صوت مصر والدفاع عن قضيتها ، وبخاصة في المؤتمرات العامة التي جمعت مثل الدول والشعوب

فما إن علم بقرب انعقاد مؤتمر دول الشراكي في استوكهولم عامته السويدي حتى قصد إليها في مايو سنة ١٩١٧ ، وعرف مدة إقامته بها بتدبير جريدة استكهولم داغبلاد Stochholm Dageblad . وشرى في جريدته يوم ١٠ يولييه سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان (بحب تحرير مصر) ، وفي هذه المدينة شهرين يدافع عن قضية مصر ، ثم سافر إلى ألمانيا للاستعانة في ويزبادن ، ثم رجع إلى استوكهولم حيث انعقد المؤتمر في أكتوبر من تلك السنة ، وقدم إليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية ، شرح فيها خلاصتها . وذكر طرفاً من نقض إنجلترا لعهودها في الجلاء ، وكيف أغتنت الحماية الباطلة على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤ . وأثبت أن حق مصر في الاستقلال لا يتأثر لا من الاحتلال ولا من الحماية . قال في هذا الصدد :

« إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد تنصى لئدة ، ولا تستطيع الدول أن تصرف فيها معاهدات . كما تصرف في السلع . وإلى أقرر أن أية أمة لا تستطيع أن تصرف في نفسها ولا في وطنها بصرفا بضر محققها ، لأن الوطن ليس ملكاً لجيل من الأجيال ، بل هو ملك الأجيال الماضية والمستقبلية . ولا تستطيع إنجلترا أن تملك ما هي معاهدة أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل . وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا »

وقدم إلى الدول المتحاربة والمحاربة مذكرة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ طلب فيها إلى الدول جميعاً عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها ، وضمن على أن سلام العالم ومصالح الدول تقتضي هذا الاستقلال . وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعليه ما دام لأية دولة أجنبية جنود في مصر ، قال فيها :

« إن الحرب الوطنية المصرية التي كان ولا يزال على مبدئه (مصر لمصرين) ، والذي وقف نفسه

للدفاع عن وطنه العزيز ضد أي اعتداء أو احتلال أو تدخل أجنبي تحت أي سر أو بانه صورة . يحاطب
اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء . حتى إنجلترا وحلفاءها ، تاركاً المواطنين والميول جانباً .
متبعاً السياسة العملية الحققة

« إنا نريد أن بين أن الحاجة إلى السلم العام . وإلى العدل وإلى الحق ، تنصع لكل الحكومات
أن تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الإنجليزي الذي تحول ظلاماً وعدواناً إلى حامية في ١٨ ديسمبر
سنة ١٩١٤ . إن كل الخواث التي جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية في سنة ١٨٨٢ . والتي أدت
إلى وضع يد إنجلترا على الإدارة المصرية معروفة مشهورة ، فلا داعي إلى الإطالة فيها والأسباب ، ولقد نال
الوطنيون رعامة عراقى باتسا دستوراً كاملاً من الخديو وفريق في سنة ١٨٨٢ ساعد على تميم الإصلاحات
التي أعلنوها ، وأمان الشعب على السير إلى التقدم في ظل الحرية . ونسكن إنجلترا التي كانت تطمح إلى
امتلاك مصر ورفب الفرصة للتمسك بها . هاجت فتنة الإسكندرية في سنة ١٨٨٢ . تلك الفتنة التي
جرت إلى إطلاق القنابل في ١٠ و١١ ، وإلى تخريب جزء عظيم من تلك المدينة الآهلة بالسكان . ثم إلى
احتلال القاهرة في ١٤ سبتمبر من السنة نفسها . وقد وعدت بذلك في المنشورات التي أذاعها الأميرال
سيمور والورد ولسلي ، أن هذا الاحتلال من يدوم إلا أسابيع أو شهوراً على الأكثر . وكررت الملكة
فيكتوريا هذا الوعد ، مبياً في خطبها الملكيه . وكرره ويراوفاً على مصر الخطبة ، في البرلمان الإنجليزي .
وفوق ذلك فإن ممثليها وقعوا على (ميثاق البراهة) في تراب في جريه سنة ١٨٨٢ . ذلك الميثاق الذي عهد
التوقيع عليه ألا يسعوا إلى احتلال أي جزء من أراضي مصر ولا الخوض على أي امتياز خاص فيها .
فهل كانت إنجلترا وحلفاءها يحسن إذ ذلك أن المعاهدات التي صممت لاحتلال مصر من سنة ١٨٤٠ .
لا تستحق الاحترام الذي ظفرت به المعاهدات التي صممت جيداً للتجديد ؟ حقاً انه من المدهش أن لا يكون
في المذكرات الرسمية المتبادلة بين الشعارين ولا في مذكرة «دبا أبة» كلمة تختص بمصر أو غيرها من الأمور
الخاصة لانجلترا والحلفاء . فهل الحقوق الإنسانية صميم . بشكل محارب قسم . أم ان الحق الدولي لا يستحقه
غير الشعوب الصغيرة الأوروبية

« وإنا مع ذلك لا نريد أن نصدق ما نطق من أن هذا العرف في المعاملة مكاناً من نفوس الدول
التمدنية . مهما كانت عرفت من نسوع اوبسبنا في إصافهم . وكذلك لا نريد أن نبأس من النصر الهائي
للحق والعدل . نازع من الطمع الذي لا حده . والبرصت لتعاقة في أفئدة عشاق الإمبراطورية الإنجليزية .
وإلا فإن ما كانوا يظنون به من تقدم الإنسانية وسير البشر إلى الإحاد . العام يبظهر في ثوب المدنية المتهممة
والإفلاس التدليسي

« نحن لا نجبر بهذا النداء اعتماداً على المبادئ الخيرة لحسب ، وسكند حتمت من جهة أخرى على مصدحه

السلا العام . وبما تجارة العلم وصحائف النقل في قناة السويس . فإن هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادي النيل ، فإن مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولي قد أغرى القنطرة بالتطلع إليها ، حتى قبل أن تفتح قناة السويس ، وقد أراد « بليون » في أواخر القرن الثامن عشر أن يتخذها قاعدة لأعماله الحربية ضد الإنجليز في الهند ، ورايت أهمية مركزها حد فتح القناة التي صارت أضيق طريق يوصل شرق أفريقيا بجنوبي آسيا وأقصى الشرق ، وإن زيادة أهمية هذه القناة التي تنشأ عن اتساع تجارة أوروبا وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التي تستورد منها المواد الأولية لصنعتها تتطلب منطقياً وجوب الاستقلال الكامل لمصر حتى تستطيع بكل صراحة أن تجعل القناة على الحياد ، وقد بينت الحرب الحاضرة أن جيدة هذه القناة ستكون حلاً لا يتحقق ما دام لأية دولة أجنبية يد في مصر ، وأنها تستطيع بذلك أن تنفرد بمزايا الملاحة فيها ، وإن أحسن حل لهذه المشكلة هو أن تعطي مصر استقلالها ، وأن تعهد إليها حراسة هذا الطريق الدولي والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم

« وإنه ليدعي أي حين أنكم عن مصر أريد كل وادي النيل ، من أقصى السودان إلى البحر الأبيض المتوسط ثم البحر الأحمر ، بما يشمل كردفان ودارفور . فإنه لا يجهل إسان أن من يملك أعالي النيل : يملك رقبة مصر : ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءاً عظيماً من مياهه لري السودان ، ومن أجل ذلك أوجدت إنجلترا حكومة منفصلة في السودان المصري متخذة من سواكن وغيرها مرفأً للملاحة في البحر الأحمر : وكذلك عارض دائماً اتصال السكك الحديدية المصرية بأخواتها في السودان ، باركة بعيد ما بين أسوان ووادي حلفا : حتى تستطيع حين تخرج على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل الأعلى ، وعلى فروعه التي تمتد ثم يبع الماء لمصر ورنه ذهب

« فيجب أن يكون وادي النيل لنا وحده ، معاشر المصريين . غير مصر ولا محراً ، كما كان كذلك منذ وجد الأب المر لهذا الوادي : ألا وهو النيل

« وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة في حيدتها الفعلية وحرية المرور لاسمح من غير غير بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب : وقد كانت جيدة القناة معروفة ومضمونة من جاسب الدول بمعاهدة دولية منذ سنة ١٨٨٥^(١) ، وقد وقعت هذه المعاهدة في لندن بعد احتلال إنجلترا للقناة حين إغارتها على مصر بالرغم مما قاله السيد فريدلاندسكي رئيس إعرابي باشا من أن فرنسا ستمنع — ولو بالقوة — احتلال إنجلترا للقناة ، وقد اتخذ إعرابي بالوعد الفرنسي ، فاستمع عن سد القناة وعقل عن أن يتخذ مهادنات أولية للدفاع ، وقد تجاوزت إنجلترا أحد المشرع فاحتلتها احتلالاً عسكرياً بعد أن خدعت الجيش المصري ،

(١) معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ التي فرضت قاعدة جيدة للقناة ، وأعقبتها معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ التي طلبت هذه الحيدة ، وقد نشرتها في قسم الوثائق التاريخية

ثم دخلت مصر بعد موقعة النيل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ، وبرغم هذه المصاهرة الجديدة في سنة ١٨٨٥ ، قد اعتدت إنجلترا على القناة واحتلتها من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال

« إن مصر تعلن حقها الطبيعي في أن تستقل بحكم نفسها ذلك الحق المعترف به الذي أعلنته كل الدول في مؤتمر الهاي ، ذلك الحق الذي من أجله زعمت إنجلترا وحلفاؤها أنهم يواصلون القتال »
 « إن مصر إذا أعطيت استقلالها التام وحررتها المرجوة الجديدة بأن تخرج للعالم أنها ما فقدت شيئاً من خصائصها الأصابية ، وأنها محتفظة بمزايا أسلافها العظام ، إنها لا تعرف المطامع الاستعمارية ، وليست لها آمال من هذه الناحية ، ولا تطمح في أن تمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية ؛ وإنما تطالب حقها في أن تعيش حرة مستقلة ، وأن ترتفع في بحبوحة السلم وأن يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها ، وإن الصلح الذي يترك مصر لإنجلترا سيكون صلحاً أعرج وسيحمل الإنسانية على حرب تكون أظلم من الحرب الحاضرة »
 (فتحتى مصر لمصرين)

استوكلهم في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ « محمد فريد » « رئيس الحزب الوطنى المصرى »
 ولما اجتمع مؤتمر (برست ليتوفسك) للصلح بين روسيا وألمانيا وحلفائهما ؛ وكان التقيد وقتئذ في ألمانيا أرسل إلى المؤتمر رسالة رقية في يناير سنة ١٩١٨ بالمطالبة بتقرير استقلال مصر ؛ وشفعه بتقرير إلى المؤتمر أثبت فيه أن مسألة مصر ليست مسألة عربية ، بل هي مسألة دولية ، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الأمة المصرية في أن تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها في الطريقة التي تريد أن تحكم نفسها بها ، على أن يسبق الاقتراع جلاء الجيش الإنجليزي عن مصر ، وكذلك الموظفين المدنيين البريطانيين ، لضمان صحة الاقتراع ، وطلب الاعتراف كذلك بحيدة قناة السويس تطبيقاً لمبدأ الجنسية ومبدأ حرية البحار ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها في نوفمبر سنة ١٩١٨ وقامت الثورة الداخلية في ألمانيا ، عاندها التقيد إلى سويسرا في أواخر نوفمبر ، وقصد إليها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا والامتنان ، وأخذوا يعدون المدة لإسماع مؤتمر الصلح صوت مصر ، وأصدروا في جنيف مجلة باسم الثورة المصرية Bulletin Egyptien تصدر مرتين في كل شهر للدفاع عن مصر والمطالب الوطنية

ولما عقد مؤتمر الصلح في باريس أرسل التقيد بالاشتراك مع من كان يصحبه من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى تقريراً في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسن عقيب وصوله إلى باريس ، وأردفوه شأن في أواخر ديسمبر ، وبألت في أوائل يناير سنة ١٩١٩

وقد ختموا أول تقرير لهم بالمطلبات الآتية :

(١) استقلال وادى النيل استقلالاً تاماً

(٢) قبول مصر في عصبة الأمم

(٣) تمثيل مصر في مؤتمر الصلح

(٤) ضمان حرية قناة السويس والملاحة بها

والتقرير الثاني يتضمن شرحاً وتأييداً لمطالب المذكورة . وقد استندوا فيه إلى ما أعلنه الرئيس ويلسن من حق الأمم في تقرير مصيرها ، والتقرير الثالث في عمليات القضية المصرية وعند ما تألفت لجان المؤتمر أرسل في شهر يناير سنة ١٩١٩ إلى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان مؤتمر الصلح مذكرة بطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الأمم ككولومبيا وتشيكوسلوفاكيا ، فجاء الرد الآتي من سكرتير الرئيس ويلسن :

« باريس في ٢١ يناير سنة ١٩١٩ »

« سيدي العزيز : أكتب إليكم باسم الرئيس لأخبركم بنسبة المذكرة المذكورة المدونة بمصانئكم أنهم وبقي أعضاء اللجنة الإدارية السويسرية ولأنكم بأن هذه المسألة ستلقى عناية خاصة » ولم تشتد حوادث الثورة في مصر أرسل عدة تقارير إلى المؤتمر شرح ما عانته مصر من عسف السلطات البريطانية ، واشتد المؤتمر أن تدخل تقرير الحل الوحيد لمسألة المصرية وهو الاعتراف باستقلال وادي النيل استقلالاً تاماً

مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في برن

فبراير سنة ١٩١٩

وقدم إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في برن (عاصمة سويسرا) في يناير - فبراير سنة ١٩١٩ تقريراً مسبباً في الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال التام . وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب العمال البريطاني ، وكان واسطة التعارف بينهم فتصل جنرال أميركا في (برن) ، وقد استمع المستر هندرسن إلى مطالبهم في المسألة المصرية وأظهر اقتناعه بمدالتهم . ووعدهم بتأييدها . وإلى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية المصرية . والمستر هندرسن هذا هو الذي صار وزير خارجية بريطانيا في حكومة حزب العمال سنة ١٩٢٩ . وتولى المفاوضة في المسألة المصرية مع الوفد المصري سنة ١٩٣٠

مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في لوسرن

أغسطس سنة ١٩١٩

وقدم الوفيد إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في لوسرن (سويسرا) في أغسطس سنة ١٩١٩

مذكرة بمطالب مصر تضمنت شرحاً لتفضيتها ، وبياناً لما تعانيه مصر من المصاعب في ثورة سنة ١٩١٩ ، واستصراخاً للإنسانية لوضع حد لهذا المصاعب

الفقيد وثورة سنة ١٩١٩

أدرك الفقيد ثورة سنة ١٩١٩ وهو في منفاه ، فابتهج لها فؤاده ، وكتب عنها في مذكراته ما يأتي تحت عنوان (الثورة في مصر) :

« من الأمور التي كانت غير متوقعة ، ما حصل بمصر في شهري مارس وأبريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة ، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها ، واتحد فيها الأقباط والمسلمون ، مطالبين باستقلال مصر ، وخلاصة ظيورها أن حسين رشدي باشا طلب من الإنجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا أن يسافر إلى لندرة مع عدلي باشا لاطمأنهم ، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية والاتفاق معها على مصالح الوطن المصري ، فوعده الإنجليز بالسفر ، ولكنهم أبلغوه في شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الإنكليزية مشتاقون الآن بمسألة المؤتمر ، ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين ، فاستقال في ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وبقي مصر على استقلاله ، رغم أن إجحاح الإنجليز والسلطان عليه ، ثم قبلوا أن يسافر مع عدلي باشا ، ولكنه طلب أن يصرح كذلك للوفد الذي ألف في أثناء ذلك من سعد زغلول باشا وزملائه لیسافر إلى لندرة ويأمر ، مطالباً باستقلال مصر ، فرفض الإنجليز بشانها ، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة في أول مارس سنة ١٩١٩ ، وفي ٦ منه استدعى الجنرال وطون قائد الحامية الإنكليزية سعد باشا ، وإسماعيل صدقي باشا ، ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا إلى مركزه ، وأظهر لهم اسدياء حكومته من تدخلهم في سياسة البلاد ، واتهمهم بخرقة مساعي الحكومة الإصلاحية ، وهددهم بمعاقبتهم عسكرياً ، ثم قبض عليهم في مساء نفس ذلك اليوم وقرر اعتقالهم في جزيرة مائطة ، وأرسلوا إليها فعلاً ، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم خارج القطر سبباً لمظاهرات في مصر ومطناً وغيرها مؤثرة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين وكثير من الشبان الموظفين والمحامين ، بل والفقهاء ، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام ، ولكن حصل في بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال استعملت في أثناءها البنادق قتل وجرح كثيرين ، في مصر ومطناً واسكندرية وغيرها ، فزاد غضب الأمة لهذه المظالم ، وشكلت في الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية ، وحرق المخطات ، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون في جميع أنحاء القطر من اسكندرية إلى أسوان ، واستدت الحركة إلى جميع الديريات ، وبما أن الجنرال (ألني) كان وقتئذ في باريس صدر إليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن معينا مندوباً سامياً للحكومة الإنكليزية لدى الجنرال ونجت باشا ، وأعطى سلطة مطلقة في إدارة القطر المصري عسكرياً ومدنياً ، فزاد

مسرعاً ولكنه أراد مزج اللين بالشدة ، مع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى التي يحصل
بجوارها تخريب في السكك الحديدية بحرقها بواسطة الطائرات ، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات
الثورية في البلاد ، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لحماكة القذائف بالحركة ، أصدر أمراً بإرجاع سعد باشا
ورفاقه من النفي وبالنصر بحلم ولن يريد السفر إلى أوروبا ، فحصلت مظاهرات فرح كبيرة في العاصمة
هذه المناسبة ، ولكنها انتهت بتدخل الجود الإنكليزية وقتل وجرح كثيرين ، كذلك استقرض
رشدى باشا وعود (لا أعلم ما هي) حتى قبل تشكيل وزارة جديدة في ١٩ أبريل سنة ١٩١٩ دخل ضمنها
على يكن باشا ، وعبد الخالق تروت باشا ، وحسن حبيب باشا ، وجعفرولى باشا ، ومدحت يكن باشا ،
والمعلم لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما جعل بمصر أثناء ذلك في هذه المذكرات الصغيرة ، ولكن الذى
يمكن قوله ، ان هذه الحركة لم تكن في الحبان ، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والائتلاف ، ما كان أحد
ليحلم به ، خصوصاً اشتراك السيدات في المظاهرات ، وائتلاف الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا
يؤثرون علماء المسلمين في الجامع الأزهر ، والشيخ ينجت نفسه زار طبريز الأقطاط ، وصنع الأهالى
تناسه هذا الوثام أعلاماً جديدة وضعوا بها الصليب مع النجمة في الهلال ، وكان المتظاهرون يحملون
أعلام جميع الدول حتى المحايدة ما عدا العلم الإسكندري

« وعن أتى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم افندى القلعاوى الطالب في كلية
جنيف ، وكان قد سافر إلى مصر في أوائل صيف سنة ١٩١٤ ، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل
كثير غيره ، فقمنا علينا تفصيلات هذه المظاهرات بصورة أحييت الأمل في قلوبنا وأوجدت عندنا
الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة المريقة في القدم لن تموت مطلقاً ، وأنها لابد حاصلة على استقلالها
 يوماً ما »

وقد وقف القنيد من الوفد المصري الذى تألف برئاسة سعد زعول باشا موقفاً مشرفاً ، صرب فيه
الملل الأعلى في الوطنية لمن ترمعوا الحركة من بعده ، وبرهن على مبلغ نصيحته وإسكاره لذاته في سبيل
وحدة الصفوف ، فقد تألف الوفد وهو في منتهى ، وكان تأليفه في الجملة من عناصر لا يثق في إخلاصها
وثباتها على النعمال ، ولا في تمسكها بحقوق البلاد ، ومع ذلك ضمن بالوحدة الوطنية أن تصدع ، فأثر
الوقوف منه موقف التأييد والتعضيد ، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الأسف بتقيضه ، من الوفد
وزعيمه ، كتب القنيد عن موقفه من الوفد حين تأليفه ما يأتى : « إلى اعتقد أن هذا الوفد لا يتأخر عن
الاتفاق مع الإنجليز ، لو وجد منهم صديقاً راحياً ، ولا يبقى بطاب فعالاً وإخلاص حقيقى باستقلال مصر
التمام إلا حربنا الحرب الوطنية ، ولكننا لم نرد الآن التطوير بمظهر الانشقاق ، فنظيرنا رضانا عن هذا الوفد ،
وتشجيعنا له ، مع اعتقادنا بعدم إخلاص معظم رجاله ؛ وفي ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد إلى باريس ،

وهو مؤلف من عشرين عضواً تحت رئاسة سعد باشا وعزل ، ولما اطلعت على خبر وصوله أمرت بتبنيته بتلغراف هذا نصه :

Saluons en vous Patrie absente vous souhaitons plein succès.

« يحى فيكم الوطن الغائب ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح » ، ولكن معذراً لم يجاوبنى على تلغراف التهنية الذى أرسلته إليه »

وكانت آخر رسالة للفريد إلى الأمة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩^(١) بمناسبة ذكرى احتلال الإنجليز العاصمة سنة ١٨٨٢ ، كتبها من (تربيه) Terride سويسرا حيث كان يستشفى من مرضه قال رحمه الله :

صوت من وراء البحار

إخوانى المصريين الأعزاء :

« إن الصوت الذى بناجىكم اليوم لصوت منعه الظروف عن الارتداد فى صحف مصر ، من محوس سوات ، ولكن معه عن الارتداد على صدف وادى النيل لا يكن غيبة تعوقه عن الدواعى عن القضية المصرية فى عواصم أوروبا سواء قبل هذه الحرب أو فى أثناءها أو بعدها

« إن صوت هذا الضيف لم يخفت يوماً واحداً ، ولم يتأخر عن القيام بما تعرضه عليه الوطنية طرفة عين ، بل كان يزداد قوة ونشاطاً كلما تراكت أمامه النوائج وكسدت المقبات

« إن هذا الصوت بناجىكم اليوم من وراء البحار لينبئ الأمة المصرية على نصورها ونظامها و المطالبة بحق أمنا المظلومة «مصر» لا فرق فى ذلك بين أبنائها وبناتها ، مسلمين وأقباط ، مما كان له دوى فى أوروبا أخرس التمسكين إياهم بالتعصب الدينى ، وهم يعلمون أنهم لكاذبون ، وقضى القضاء الأخير على دعوى أن المصريين انفقوا على أن لا يتفقوا

« إنى لما جرت عن وصف ما شئنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار عند وصول هذه الأخبار المنمشة إلينا ، ولو أنها كانت ثابتة مقبضة مبتورة حتى أصبح المصري فى أوروبا على الرأس مفتخراً بمصريته أصناف ما كان يعجز بها قبل الآن

« إننا كنا نتظر صحف مصر انتظار الظمان الماء ، تنفد منها على أخبار هذه الحركة المباركة ، وهانىك المفنهرات السلية ، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التى دلت على أن ما ألقاه مؤسس الحركة الوطنية من الدور فى تلك الأرض الغضبية قد نبت وزرع ساقه ، ثم أزهى وظهرت ثماره الشبيهة التى قد قرب زمن جنيها ، كل ذلك بفضل نشاط الشيبة العاملة ، وإرشاد الشيوخ لنا إلى أحسن طريق

(١) نشرت بجملة (الأفكار) عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٩

لجنى أشهى تلك الثمار ، وهو الاستقلال التام ، بفعل جهود الأمة بلا تبطؤ أو نواكل أو اعتماد على الغير ، لا يؤثر فيها غدر السياسيين ، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادئ عادلة ، استعملت ستاراً لإخفاء مطامع أشعية تفريراً وتضليلاً ، للوصول إلى استبعاد شعوب كريمة لا تطلب إلا أن تعيش في بلادها آمنة مطمئنة ، صديقة لسواها من الأمم ، وأن تعانقها تلك الأمم معاملة الند لند ، والقرن لقرنه ، طبقاً لحقوق الأمم الطبيعية والقانون الدولي ، لكن لا تطيروا أو تفرحوا بكل ما يصل إليكم ، حتى إذا ما تفتت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة ، لا تكون حالكم كالمسافر في الصحراء ، يرى السراب فيظنه واحات غناء ، فإذا ما وصل إليه لا يجد شيئاً ، وإياكم أن تفروا عبر التاريخ ، وليكن دائماً أمام أعينكم ، فنه تعلمون الحقيقة ، وتنتظروا حاشية الأعمال لإصدار حكمكم عليها

أيها الأغنياء :

« أكتب هذه السطور اليوم وذكري ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تلاً فؤادي حزناً وأسى على مصرنا العزيزة ، وما اتبها من الحوادث القاسية على استقلالها ، ولكني أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطاً من النور اللامع ، بأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلال المرجو »

« فسلام عليك أيها الوطن المحدى ! سلام على النيل وواديه ! سلام على الأهرام وبابه ! سلام على خدام مصر المخلصين ! سلام على شهداء الحرية ! ! ! »

« محمد فريد »

تربيه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

تأثرت صحة المفيد من استمراره في الجهاد والكفاح ، وراحت سنوات النفي ومتاعبه في اعتلال صحته ، ففرض بالاستشفاء في مارس سنة ١٩١٨ ، ولم يقعه المرض عن متابعة النضال ، فكان كلما أحس من نفسه القوة والقدرة ، عاود العمل للدفاع عن قضية الوطن ، ونصح له الأطباء حين اشتد به المرض أن يعدل عن جهاده أو يخفف منه ، ويسلم الاحتلال أو بهادته ، حتى يستطيع العودة إلى مصر ، إذ كانت صحته تقتضي استشفاء بمناخها ، وإقامته تحت سمائها ، وقد صار حوله بالخطر على حياته من بقائه في جو أوروبا البارد ، وأن صحته لا تحتمل شتاء سنة ١٩١٩ ، ولكنه رفض نصيحتهم ، ولم يقبل أن يتنازل قيد شبر عن مبادئه ، وعمل بكلمته المأثورة ، التي قالها سنة ١٩١٠ : « إننا نعرف كيف نصبر على المكروه ، ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا » ، وظل يجاهد ويناضل ، حتى وافاد الأجل المحتوم في برلين ، ففاضت روحه الطاهرة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، مات رحمه الله غريباً عن بلده ، مانياً عن الأهل والولد والمخلان ، بعيداً عن مصر التي أحبها ، وصحى بحياته وماله وروحه من أجلها

وصل نعي الزعيم إلى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر ، ونشرت الصحف النبأ الأليم ، فعمّ الحزن أرجاء البلاد ، ونبه نعيه ضمير الشعب إلى تقدير الزعيم الراحل ، بعد أن كاد ينسى فضله ويقمر ذكره

بين أمواج الحوادث ، وأخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه مقامه في الحركة الوطنية ، وراثه الشعراء والأدباء
بقصائده ومقالات جاءت آية في البلاغة ، كما كانت فبعض الإخلاص والشموخ الصادق بتقدير الفقيه ،
وأقيمت عدة حفلات لتأبينه

كلمتي في رثائه

شق على نبي الزعيم ، وتعلكني حزن شديد ، إذ فقدت فيه إمامي في الوطنية . وشعرت بفداحة
المصاب وعظم الخسارة التي حلت بالبلاد بوفاته ، في وقت همي أحوج ما نكون إلى إخلاصه ، ووطنيته
المنزهة عن الأهواء ، البريئة من المطامع الشخصية ، وكتبت أرنيه في مقالة نشرت في جريدة (مصر)
بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩١٩ ، قلت تحت عنوان (إلى الفقيه العظيم . ورئيس الزاحل الكريم) :

« اليوم تلبس الوطنية المصرية ثوب الحداد حزنا على أربابها وأكبر خدامها ، من بذل في سبيلها
حياته وصحته وماله ، ووقف على خدمتها قلعه ولسانه ، وريانه وجنانه ، مات فريد ، فانطلق سراج وهاج
طلالما قرأ المصريون على ضوئه الساطع آيات الإخلاص ودروس الشجاعة والثبات ، انطأنت تلك الشعلة
الوطنية الفياضة بنور المبادئ العالية ، ذهبت تلك النفس الكبيرة التي كانتبعث في القلوب روح
المثابرة والإقدام ، روح الأمل والإيمان ، روح التضحية الكبرى ، روح التفاني في خدمة الأوطان
« فإليك أيها الزاحل الكريم ترسل الأمة المصرية تحيات الوداع ممزوجة بالدموع والعبوات ،

وعليك تبكي الوطنية المصرية ، ومن أجلك يخفق قلب مصر حزنا وألما !

« ألا في ذمة الله من تلقيت عنه مبادئ الوطنية الأولى ، من كنت أراه في السراء والضراء ، في
السفر والحضر ، تحت سماء الوطن أوفى المنى ، رافعا نواه الوطنية ، حاملا في يمينه مصباح الأمل ، يسير به
في كل واد ، وتحت كل سماء ، ينظر به إلى الدنيا ، فصغر في عينه المصائب . وشغلا للشعاب ، في ذمة
الله من كان يغالب الدهر ويحتمل الشدائد والمصائب وقبلة مملوءة قوة وبقيت ، في ذمة الله من جعل حياته
كتابا مقدسا نقرأ فيه الأمة آيات الجهاد في سبيل الوطن !

« أيها الفقيه العظيم ! في سبيل الوطن نعت وشقيت ، في سبيله تعديت ونفرت ، في سبيله احتملت
عضاضة السجون وآلامها ، في سبيله احتملت الشدائد ، وفارقت الأهل والأيتام ، والإخوان والأصدقاء ،
في سبيله أخذت تجوب الأقطار وتنقل في بلاد الغربة ، فاحتملت هناك ما احتملت ، من تقلبات الأيام
ومتاعب الحياة والحزن إلى الوطن العزيز ، كل ذلك وأنت أنت البطل العظيم الذي يرى كل شدة وكل
تضحية في سبيل الوطن واجبا مقدما

« مرت عليك ثمانية أعوام وأنت بعيد عن مصر بجسمك ، ولكنك كنت قريبا منها بقلبك ،

فما كان يحقق إلّا لها ، وما كان يهتف إلّا باسمها ، وما نعتت ومعدت إلّا في سبيل الدفاع عن حقوقها ، وأخيرا لم تستطع قواك البدنية أن تلاحق غشك العقيدية ، فأضحت المرض وأعياء الداء الأطباء ، ومع ذلك كنت وأنت في شدة المرض واللامه ننادى باسم مصر وتهتف لها ، كنت تفكر وتكتب ، وتعمل وتجاهد ، إلى أن قضى الله أن تنتقل إلى الرفيق الأعلى ، ففي ذمة الله أيها الفقيه العظيم ! إن حياتك مثل أعلى للمجاهدين في سبيل أوطانهم ، ففي شخصك الكريم تمثل انشازة ، والعقيدة الوطنية الراسخة ، وفي تاريخك تعلم الأمة فضيلة الإقدام ، وتقرأ سطور الإخلاص وانكار الذات

« فاليوم ببكائك أمة عرفت لك فضلك الكبير وجهادك العظيم ، بكيك وأنت بعيد عنها ، وتذكر وهي حزينة ذلك الصوت العالي الذي كان يرتفع من وراء البحار ، مدافعا عن حقوقها ، فيا أسقى على تلك الحياة الكبيرة التي انقضت قبل الأوان ! وهاهنا تلك الشعلة الوطنية التي أطفأها الموت وهي تضيء الأرجاء ، وترسل إلى أعماق القلوب أشعة الأمل ، فتملؤها ثباتا وإقداما !

« إيه ياربوع (صاري يار) المظلة على البوسفور ، أيها الزرع التي قضى بها الفقيه الكبير سطرا من حياته في منفاه ، وياربني سويسرا ومدانها التي قضى بها معظم أيام جهاده ، ويا أندية جنيف وبرن وباريس ولندن والأستانة وبراين واستوكهولم ! شارك في حداثها ، واذكري ذلك الزاحل الكريم ، فلهم سمعت صوته على أعواد المنار صناديا بنبأ الحق والعدل ، مدافعا عن مصر ، يطلب لها وللشعوب الصغيرة الحرية والحياة

« إن حياتك أيها الفقيه العظيم حياة خالدة ، سنبقى نرأسا لأبناء مصر جميعا

« فلام عليك يوم جاهدت ، ويوم تحررت ، وسلام عليك يوم انتقلت إلى جوار ربك الكريم ، سلام عليك كل يوم ترفرف فيه ذكراك على مصر المجاهدة في سبيل حريتها ، سلام عليك يوم يكمل جهاده بالفوز ، وتحقق فوق ربوعها راية الاستقلال ! «
« عبد الرحمن الرافعي »

وقد نقل رفات الفقيه إلى مصر في يونيو سنة ١٩٢٠ ، وتحققت بذلك أمنية كانت تجول في خاطر كثير من المصريين ، ورونها فرضا عليهم ، إذ لا يليق بالأمة أن تدع رفات زعيمها البار بها ، بعيدا عن أرض الوطن ، بعد أن صمى بحياته من أجلها ، وجاهد بساله وروحه في سبيلها ، وقد شهلت الأمة عناية كبرى من الوفد المصري بنقل رفات الآثني عشر طابعا مصرياً الذين توفوا في حادثة اصطدام القطار على الحدود النمساوية في مارس سنة ١٩٢٠ كما سيحيى بيانه ، ونادر إلى نقل جثثهم إلى مصر على نفقته ، ولكنه إلى جانب ذلك لم يفكر في نقل رفات الزعيم الشهيد إلى مصر ، حتى قبض الله رجلا من كبار النفوس قام وخدم بهذا الواجب المقدس ، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفي التاجر بمدينة الزقازيق ، وقد بأخذك النهش من أن يؤدي هذا الواجب عن الأمة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء ،

وكيف لم ينساق هؤلاء إلى القيام بهذا العمل وهم أجدر به من سوامهم ، ولكن هكذا قدر أن يكون الحاج خليل عفيفي هو الذي يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة ، فبرهن على أنه كبير في نفسه ، كبير في وطنيته ، وقد تطوع إليها من تلقاء نفسه ، غير متأثر بأحد ، أو ملتبس دعوة أحد ، بل لحي دعوة ضميره ، ورأى أنه لا يلبق أن يبقى جثمان الزعيم العظيم بعيدا عن مصر ، فأسفر إلى ألمانيا ، وتولى نفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات إلى مصر ، جزاء الله خير الجزاء ، وأسكنه فسيح جناته

وقد وصلت الباخرة المقلة لرفات الزعيم إلى الإسكندرية صبيحة يوم الثلاثاء ٨ يولييه سنة ١٩٢٠ ، وشيئت جنازته في احتفال مهيب بالإسكندرية ، وانقذمة ، ودفن في مثواه الأخير بحوار السيدة نفيسة^(١)

(١) راجع في تفصيل ما تقدم كتابنا (محمد فريد - تاريخ مصر القوي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩)

الفصل الحادي عشر

محاكمات الثورة

خلل عهد الثورة بمحاكمات عدة ، حوكم فيها من سب إليهم تأليف الجمعيات الثورية ، أو الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ورجال البوليس ، أو مقاومة السلطة القائمة بأي شكل ما . وإذا كانت البلاد تحت الأحكام العرفية البريطانية ، فقد كانت المحاكمات كلها عسكرية ، وتمت أمام محاكم عسكرية بريطانية ، وقسمت السلطة العسكرية القطر إلى عدة مناطق ، لكل منها محكمة عسكرية ، وعينت في كل منطقة ضابطاً أو عدة ضباط سياسيين بريطانيين لجمع التهميات والأدلة ضد من رأيت اتهمهم في حوادث الثورة ، وظلت المحاكمات تجري أمام المحاكم العسكرية البريطانية ، إلى أن تألفت وزارة محمد سعيد باشا ، فانفقت مع السلطة البريطانية على وقف المحاكمات العسكرية ، وإحالة من لم يحكم عليهم من المتهمين إلى المحاكم الخنائية المصرية ، وكان معظم المحاكمات قد انتهى الفصل فيها ، على أن هذا الموقف كان مؤقتاً ، كما سيحيى . بيانه

قضية ديرمواس

وأم المحاكمات أمام المحاكم العسكرية البريطانية محاكمة المتهمين في مقتل الثمانية الضباط والجنود الإنجليز في القطار بدبروط وديرمواس^(١) يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ ، وقد تقدم بيانها في حوادث الثورة مدبرية أسبوط (ج ١ ص ١٧٠) ، وهي أشد وقائع الثورة عنفاً ، وقد بلغ عدد المتهمين فيها ٩١ شخصاً ، منهم عدد من الأعيان وذوى الأملاك ، وأبنائهم وذويهم ، وثلاثة من ضباط البوليس ، وعدة ، وشيخا بلدين ، ومحام ، ومدرس ، وأربعة من الطلبة ، وجمع من المزارعين والصناع ، وهاك أسماءهم :

- ١ — اليزباشى أبو المجد افندى محمد الناظر نائب مأمور مركز دبروط ٢ — الملازم الأول عبده افندى إبراهيم ملاحظ بوليس مركز دبروط ٣ — الأستاذ شفيق حنا الحامى بدبروط ٤ — أحمد بك قرشى أحمد من أعيان صنبو مركز دبروط ٥ — عبد العليم فولى مزارع بدبروط ٦ — عبد المجيد فولى مزارع بدبروط ٧ — محمد مرسي شحاته مزارع بدبروط ٨ — رزق مراد عبد الله من أهالى دبروط ٩ — محمد مرسي محبوب من أهالى دبروط ١٠ — عبد الحكيم عبد الباقى من أهالى دبروط ١١ — فرغلى محمد مبارك من أهالى دبروط ١٢ — عبد اللطيف على عبد الله معاون مسنشى دبروط ١٣ — نقيان

(١) . سميت قضية ديرمواس لأن معظم القتل حصل في هذه البلدة

- سليمان حسان من أهالي المناشى ١٤ — حافظ سعد إبراهيم من أهالي ديروط ١٥ — عبد الرزاق حمدان موسى من أهالي ديروط ١٦ — عبد الجابر حمدان موسى من أهالي ديروط ١٧ — عبد الباقي على حامد من أهالي ديروط ١٨ — محمد رجب من أهالي أسيوط ١٩ — عبد الله محروس فلاح بديروط ٢٠ — عبد الملك فرحات من أهالي بيلالو مركز ديروط ٢١ — راعب سويبي على من أهالي ديروط ٢٢ — أبو المجد محمد عبد الله من أهالي ديروط ٢٣ — عبد العظيم عوض الله حسن من أهالي ديروط ٢٤ — محمد إبراهيم عبد الله من أهالي ديروط ٢٥ — عبد المجيد محمد صالح حامد مزارع بيلالو ٢٦ — فريد حسن سلامة من ذوى الأملاك ببني حرام ٢٧ — محمد فايد حسن شيخ بلد ببني حرام ٢٨ — عبد الملك سليم إبراهيم شلال بديروط ٢٩ — عبد العال عمر مزارع بديروط ٣٠ — راعب عبد العال هلال من أهالي ديروط ٣١ — سعيد محمد سعيد خباز بديروط ٣٢ — مصطفى مسعود حسين مزارع بديروط ٣٣ — أحمد مفتاح أحمد من أهالي ديروط ٣٤ — محمود مفتاح أحمد من أهالي ديروط ٣٥ — عبد الدائم عبد الرحيم من أهالي ديروط ٣٦ — محمد هلال اسماعيل من أهالي ديروط ٣٧ — عبد الناصر منصور دلال مساحه ببني حرام ٣٨ — محمد على مكادى صانع بحرف سرحان ٣٩ — عبد العليم خليفة من أهالي ديروط ٤٠ — خليل أبو زيد على (نجل أبو زيد بك على) حريج كلية الزراعة بجامعة لندن من دير مواس ، ولم يكن مضى على حضوره من إنجلترا غير أيام معدودة ٤١ — محمد أبو زيد على من أعيان دير مواس (شقيق السابق) ٤٢ — عبد الملك أبو زيد على من أعيان دير مواس (شقيق السابقين) ٤٣ — عبد الرحمن حسن محمود من أعيان دير مواس ٤٤ — محمد حسن محمود من أعيان دير مواس ٤٥ — عبد الباقي موسى طالب بدير مواس ٤٦ — محمد على محمود من أعيان دير مواس ٤٧ — مصطفى الفندى حلمي ملاحظ ولبس دير مواس ٤٨ — عمر أبو زيد فايد من أعيان دير مواس ٤٩ — عبد العزيز عثمان شرابي من أهالي دير مواس ٥٠ — أحمد إبراهيم موسى الصميدى تاجر بأنونيج ٥١ — عباس عبد العال البحيرى خفير رى بدير مواس ٥٢ — عباس عبد العال الفلاح ٥٣ — فريد عياد طالب ٥٤ — مجيب جرس طالب ٥٥ — عبد النعم سليم طالب ٥٦ — عبد الوهاب محمد فايد من دير مواس ٥٧ — أحمد عثمان من دير مواس ٥٨ — أحمد محمد إبراهيم مزارع بدير مواس ٥٩ — عبد الجابر أبو العلاء بدير مواس ٦٠ — الشيخ زرد محمد ناظر مدرسة دير مواس الأولية ٦١ — اسماعيل الدباح من أهالي دير مواس ٦٢ — على جنيدى محمد من أهالي دير مواس ٦٣ — عبد الرحمن مصطفى عمدة دير مواس ٦٤ — عبد العزيز عنتر محمد بن شيخ دير مواس ٦٥ — عبد الرشيد أبو زيد نجل عمدة الحساية ٦٦ — عبد النعم عبد الجليل خفير بدير مواس ٦٧ — كامل حنا عبد السيد من ذوى الأملاك بدير مواس ٦٨ — هلالى على منصور من أهالي دير مواس ٦٩ — زهران دكرورى من أهالي

دير مواس ٧٠ - عبد العزيز عبد السلام مزارع دير مواس ٧١ - بدر عبد الصمد مدفعي سابق
 دير مواس ٧٢ - فاسر محمد فايد ٧٣ - حسن منير من أهالي ديروط ٧٤ - أم القمصان من
 أهالي ديروط ٧٥ - ذات البند الطباع من أهالي ديروط ٧٦ - محمود أم العلام مزارع ٧٧ - سيف
 أحمد عبد الله الغرابي ٧٨ - محمد حاد دير مواس ٧٩ - هلالى حبيدى مزارع دير مواس
 ٨٠ - عبد السلام أم العلام من عمار ٨١ - عبدالعزى أم - د احمد حيدر بنى عمران ٨٢ - محمد
 حسين من منقوط ٨٣ - محمد ابراهيم عبيد من منقوط ٨٤ - محمد احمد نصار (توفي قبل المحاكمة)
 ٨٥ - عطية ابراهيم توفى قبل المحاكمة ٨٦ - ممدوى ابراهيم وكيل شيخ خير دير مواس ٨٧ - محمد
 ابراهيم صغير دير مواس ٨٨ - عبد النعيم عبد المسيح حيدر دير مواس ٨٩ - عبد الحفيظ محمود من
 أهالي دير مواس ٩٠ - أحمد حبيب ابراهيم شيخ حجر سابق دير مواس ٩١ - محفوظ جاد
 وكانت بينهم التي قدموا بها إلى المحكمة أنهم في يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ ديروط ودير مواس
 قتلوا أو ساعدوا على قتل بعض الصباط والجنود البريطانيين بالقطار ، وأنهم تجهزوا مسلحين بالبنادق
 والمصمى والطوب وأسلحة أخرى فعصد مهاجمة البريطانيين الذين قد وجدون في القطار عند وصوله إلى
 ديروط ودير مواس

وبدأ في هذه القضية أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا التي انعقدت بأسبوط ابتداء من يوم
 ١٧ مايو سنة ١٩١٩ ، وكانت مؤلفة من سبعة أعضاء من صباط الجيش البريطانى ، برئاسة اللفنتنت كولونل
 دونس Downes ، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والإنجليز ، وصعدت المحكمة
 شهادة ٥١ شاهد إثبات ، ونحو ١٥٥ شاهد نفي ، وانتهت المحاكمة يوم ١٩ يونيو

الحكم

وقضت المحكمة بالإعدام على واحد وخمسين شخصاً . ومع القائد العام عن واحد منهم ، وعدل
 عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة بالنسبة لثلاثة ، وعد وساطة رئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) عدلها
 أيضاً بالنسبة لثلاثة آخرين . وعُد حكم الإعدام في الباقين ، وعددهم ٣٤ أربعة وثلاثون ، بالتفصيل الآتي :

المحكوم عليهم بالإعدام ، عددهم ٥١ ، وهم

- ١ - عبد العليم فولى ٢ - عبد الحميد فولى ٣ - محمد مرسى شحاته ٤ - رزق مراد عبد الله
- (سنة ٧٠ سنة وأوصت المحكمة بأمور عنه وعدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٥ - محمد مرسى

- محبوب ٦ - عبد الحكيم عبد الباقي ٧ - ورعى محمد مبارك ٨ - عبد المطيع علي عبد الله
٩ - تقيان سليمان حسن ١٠ - حافظ سعد ابراهيم (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ١١ - عبد الرزاق
حمدان موسى (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ١٢ - عبد الجبار حمدان موسى ١٣ - عبد الباقي
علي حامد ١٤ - عبد الله محروس ١٥ - عبد الملك وحات ١٦ - راجب سويبي علي ١٧ - أبو الخد
محمد عبد الله ١٨ - عبد العظيم عوض الله حسن (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ١٩ - عبد الملك
سليم ابراهيم ٢٠ - راجب عبد العال هلال ٢١ - احمد مفتاح احمد (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة)
٢٢ - محمود مفتاح احمد (سنة ١٨ سنة، وأوصت المحكمة بالعمو عنه، ومع ذلك عدل إلى الأشغال الشاقة
المؤبدة) ٢٣ - عبد البايم عبد الرحيم ٢٤ - محمد هلالى اسماعيل (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة)
٢٥ - محمد علي مكادى ٢٦ - خليل أوريد علي (خريج جامعة لندن) ٢٧ - محمد أوريد علي
(عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٨ - عبد الملك أوريد علي (ألقى القائد العام الحكم بالنسبة له
وعفا عنه) ٢٩ - عبد الرحمن حسن محمود ٣٠ - محمد حسن محمود (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة)
٣١ - محمد علي محمود (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٢ - عمر أوريد فاد (عدل إلى الأشغال
الشاقة المؤبدة) ٣٣ - عبد العزيز عثمان شرابي ٣٤ - احمد ابراهيم موسى العسبدي ٣٥ - عباس
عبد العال البحيري ٣٦ - عباس عبد العال العلاج ٣٧ - عبد الوهاب محمد فاد (عدل إلى الأشغال
الشاقة المؤبدة) ٣٨ - احمد عزيز ٣٩ - احمد محمد ابراهيم ٤٠ - عبد الجبار أو العلا ٤١ - اسماعيل
الدياح ٤٢ - علي جنيدى محمد (عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٤٣ - عبد المنعم عبد الجليل (عدل
إلى الأشغال الشاقة ٥ سنوات) ٤٤ - فاسم محمد دود ٤٥ - حسان مشرفى (طلبت المحكمة العمو عنه
نصف سنة وعدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٤٦ - محمد أو العلا ٤٧ - سيف احمد عبد الله
الغزافى ٤٨ - محمد جاد (عدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٤٩ - هلالى جنيدى ٥٠ - عبد السلام
أو العلا ٥١ - محمد ابراهيم عبيد

أحكام أخرى في القضية

وحكم على أبو الخد افندى محمد الناظر نائب المأمور ومصطفى افندى حتمى ملاحظ ونس درموس
الحبس سنتين، وبجلد عبد العال عمر عشر جلدات، وعلى عبد العزيز عنة محمد بن، وعبد الرشيد أوريد
بقرامة ٤٥ جنيه أو الحبس ستة شهور، وبراءة الدقيقين

قضية مأمور بندر أسبوط

وحوكة البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسبوط أمام المحكمة العسكرية بأسبوط لانتهاكه بالتحرر
على مباحة البريطانيين وتسليمه التوار ببنادق البولس وانظر يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩، أى يوم الهجوم

الذى وقع ضد الحماية البريطانية ، وقد دفع التهمة عن نفسه بأن جموع المتظاهرين هاجموا البندر في هذا اليوم ، وطلبوا منه تسليمهم أسلحة البوليس والخبراء ، فانصل تليفونيا بالمدير (محمد علام باشا) فنصح له بعدم مقاومتهم فتركهم يقتحمون البندر واستولوا على الأسلحة ، واستشهد على هذه الواقعة بالمدير ، ولكن جاءت شهادة المدير على غير ما أكده الناموس ، وما دلت عليه القرائن ، وأضيف إلى شهادتهما شهادة بعض المرتزقة الذين تصيدتهم السلطة العسكرية ، فحكمت عليه المحكمة العسكرية بالإعدام ، وكان من خيار الموظفين استقامة وأخلافا ، وقامت وفود عدة من أسبوط إلى القاهرة لتخفيف الحكم عنه ، ولكن ذهبت مساعيهم عبثاً ، وصدق القائد العام على حكم الإعدام ، ونفذ فيه رمياً بالرصاص يوم الثلاثاء ١٠ يونيه سنة ١٩١٩

قضية الواسطى

حوكم المتهمون بقتل المسرأثر سميت من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية في القطار عند وصوله إلى الواسطى يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ (انظر ج ١ ص ١٦٨) ، أمام محكمة عسكرية عقدت بالواسطى في شهر يونيه ، وكانت هذه القضية من أهم القضايا ، ووافئها تشبه بعض الشبه وقائع ديروط وديرمواس ، وقدم فيها للمحاكمة أحد عشر شخصاً ، اتهم منهم ثمانية بارتكاب القتل ، وهم : أمين عبد القادر ، عبد السيد شحاته ، محمد شحاته ، محمد ابراهيم خالد ، بدوى الديب ، عبد الجواد جابر ، عبد الله أوزيد ، عبد المحسن خالد ، واتهم ثلاثة آخرون بمساعدة القاتلين ومشاركتهم في الجريمة ، وهم : أمين بك الربدى ، السيد خالد جابر ابراهيم

وقد حكم في هذه القضية (بعد تعديل القائد العام) بالإعدام على كل من : عبد السيد شحاته ، أمين عبد القادر ، عبد الله أوزيد ، ونفذ فيهم الحكم ، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على أمين بك الربدى ، وسها لمدة خمس عشرة سنة على بدوى الديب ، ورامة الباقين

قضية « شلس »

هى قضية الهجوم على إحدى البواخر النيلية التى كانت تقل النجيدات البريطانية إلى أسبوط ، وقد وقع هذا الهجوم نجاه بلدة « شلس » بمركز ديروط كما تقدم بيانه في الفصل السادس (ج ١ ص ١٧١) ، وكان من المتهمين فيها : زين قرشى ، واحمد قرشى ، والأسناذ شفيق حنا ، والبكباشى عبد السلام فهمى ، وقد حكم فيها بالأشغال الشاقة عشر سنوات على زين قرشى ، ورامة الباقين

فضية « صديو »

هي قضية المجهوم الثالث على البواخر النيلية الذي قدم بيانه (ج ١ ص ١٧١) . وقد كان المهاجرون من البلاد التابعة لنقطة « صديو » بمركز درويط ، ولذلك عرفت بقضية « صديو » ، وقد حكم فيها بالسجن أربع سنوات على الملازم الأول محمد حسين احمد السبع

قضية ملوى

حوكم فيها كل من : احمد لطفي محام ملوى . (الدكتور) محمد أنور بدوى طالب ثانوى . محمد حشمت طالب ثانوى . عبد الهادى عبد الرحمن سالم طالب ثانوى . حسين حافظ سالم طالب ثانوى . احمد محمود السلامونى طالب . احمد الفخرانى تاجر ملوى . جبالى عزاء من أهالى ملوى . محمد على صاحب مطعم ملوى . درويش مصطفى من أهالى ملوى . محمد سعد الوردانى من أهالى ملوى . اسماعيل الوردانى تاجر ملوى . عباس احمد تاجر ملوى ، وقد اتهموا بتأليف جمعية سرية للتحرير على قطع السكك الحديدية وتخريب الأملاك الحكومية ، والتخريب على المظاهرات وعلى قتل حصص الإنجليز ، ونظرت قضيتهم أمام المحكمة العليا العسكرية بأسبوط ، وقضى فيها بالإعدام على كل من : درويش مصطفى . محمد سعد الوردانى . اسماعيل الوردانى ، وبعد فيه الحكم ، وبالاتصال الشافعة عدة عشر سنوات على كل من محمد على . عباس احمد . و تראה الباقيين

قضية المنيا

ونظرت محكمة عسكرية أخرى في المنيا قضية كل من الدكتور محمود عبد ابراق بك . وفريق بك اسماعيل . والأستاذ رياض الجبل الحامى . والشيخ احمد حنانه الحامى الشرعى . وحسن على طراف . ومحمد رضى . وهم من أعضاء اللجنة الوطنية التى قامت طالب في بيان الثورة للمحافظة على الأمن والنظام ، وكانت تهمتهم أنهم اغتصبوا سلطة الحكومة ، وعمرع عن هذه التهمة الأساسية عدة تهم أخرى . واستمرت المحاكمة عدة أيام ، وحكم فيها (بعد تعديل الحكم) بالسجن ١٥ سنة على الشيخ احمد حنانه و ١٠ سنوات على الأستاذ رياض الجبل وثلاث سنوات على الدكتور محمود عبد ابراق بك ، وستين على وفريق بك اسماعيل مع تغريمه ألف جنيه . وسنة على حسن على طراف مع تغريمه ٥٠٠ جنيه . وستة أشهر على محمد رضى مع تغريمه ٥٠٠ جنيه وانتحر محمد بك حمدى وكيل المديرية في سجنه ، إذ نش من أن يأخذ العدل مجراه ، فأثر الموت على محاكمة مزيفة

فضية فاقوس

وحول جماعة من أعين فاقوس يد سببهم التحريض والاشتراك في الاضطرابات التي وقعت في فاقوس من ١٥ مارس إلى ٢١ منه . وأدت إلى تدمير الخط الحديدى والكورتى المقام على ترعة البحر ومهاجمة المركز والاستيلاء على ما فيه من السلاح ، والتجهيز ، وانهم فيها كل من : سليمان بك مصطفى خليل ، محمد على المسمى ، عبد العزيز عبدون ، السيد الاسكندرانى ، محمد عيسى عبدون ، حسن عبدون ، على بك مصطفى خليل ، عيادروس زيد جمعه ، وحكم بالإعدام على الأول واستدل بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وحكم (بعد تعديل الحكم) على الثانى والثالث بأربع سنين ثلاث سنوات ، وعلى الثالث والخامس بالسجن خمس سنوات ، وراءة الباقين

فضية رشيد

قدم الكلام في الفصل السادس (ج ١ ص ١٦٠) عن الخوارج التي وقعت في رشيد يوم ١٧ مارس سنة ١٩١٩ واعتقال تسعين شخصا من أهله من أهمها في هذه الحوادث باحراق المركز وتخريب السكة الحديدية والاعتداء على المأمور والتجهيز ، وقد أحسن سنون معهم إلى محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بالإسكندرية في شهر أبريل وانتهت المحكمة بالحكم على أربعة من بينهم بالأشغال الشاقة أو الحبس لمدة تراوح بين خمس سنوات وستة أو أقل ، وهذا أمر المحكوم عليهم ، وبين الأحكام الصادرة عليهم : المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن نهمه تخريب السكة الحديدية : عبد العزيز محمد سمح طالب والآن تاجر رشيد محمود الطويل ، أحمد خليل كرات ، محمد مصطفى ، أو النصر طيخنة ، سعد محمد عبد العال الأشقر ، أحمد البره ، محمد محمد كونة ، عده لمدهوى محمد المصرحى المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات : مصطفى الإبري ، أحمد زيدان المباريدى ، محمد وردق ، سيوى عط ، أحمد الزهر ، محمد عزى الصيد (طائب) ، على على الزوى ، حسين الكسرى على على أبو سيم ، على على تياب ، محمد محمد السجوى ، ورج ورج أوديب ، عبد الفتاح ترك المحكوم عليهم بالحبس سنة : عبد الحمد سمح تاجر ، عده الفرق تاجر ، السيد منسى تاجر حسن على الفش

المحكوم عليهم بالحبس لأقل من سنة : محمد محمد سمح تاجر وعصو الحسن اغلى ، مرسى نجيب الفرق تاجر ، عبد الحكيم اجازم تاجر وموظف الآن بنك مصر ، عبد الحسنى تهاب تاجر ، أحمد حراز تاجر ، عبد الحليم جبرى تاجر ، واقف كمال فضلى سيد احمد احمد برش ، محمود ابراهيم مجلان ، ابراهيم الدف ، على الأسكة محمد على الفش عده السيد جمعه يوسف مراد ، محمد المولى ، على فايد حسن البربرى

قضية فيليب

حوكم المتهمون بحوادث غزب محطة فيليب وخلع فصول السكت الحديدية به يوم ١٥ مارس ، وقد تمت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية عقدت جلساتها بالقاهرة يوم ٣ أبريل والأيام التالية ، وانتهت المحاكمة يوم ١٠ أبريل ببراءة عبد الفتاح أحمد عبد الرحمن . وعبد الحيد اسماعيل أو زهرة . وتعاقبة كل من :
١ - ابراهيم الأقطش بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات - ٢ - عبد الرحمن ابراهيم عبدالدايم - ٣ - سعيد أو العز - ٤ - عبد الباقى على عبد الباقي - ٥ - إمام على الشرشى - ٦ - محمد حسين بوس - ٧ - حمزة أحمد هلال بالأشغال الشاقة خمس سنوات - ٨ - متولى السيد أو حور - ٩ - يحيى مصطفى عبد التواب بالأشغال الشاقة ١٢ سنة

وقد خفف القائد العام قسم القاهرة العقوبة المحكومة به على كل من عبد الرحمن ابراهيم عبدالدايم وسعيد أو العز . وعبد الباقي على عبد الباقي . ومحمد حسين بوس . وحمزة أحمد هلال . لجعلها السجن مع الشغل لمدة ثلاث سنوات

وحوكم يحيى مصطفى عبد التواب بتهمة قتله جنديا بر طابا فيليب يوم ١٥ مارس ، فحكم عليه بالإعدام شنقا . وعقد فيه الحكم يوم ١٩ مايو

قضايا أخرى

ذكر فيما على خلاصة الأحكام الصادرة في قضايا أخرى من قضايا الثورة

في القاهرة

حكم بالأشغال الشاقة خمس سنوات على محمد رفعت ليرأى بتهمة أنه ألقى خطبة مهيجته يوم ١٢ أبريل وقد عدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة لمدة سنة

وحكم على عثمان منصور بالأشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة أنه خلع عجلات الترام في مصر الجديدة (هليوبوليس) يوم ١٦ مارس ، وعدله القائد العام إلى الحبس لمدة سنتين

وحكم على محمد أمين رافت بالحبس سبع سنوات بتهمة أنه حصل مالا لجمعية « اليد السوداء » في السكة الحديدية يوم ٣٠ مارس . وعلى أحمد مصطفى حتى بالأشغال الشاقة خمس سنوات بنفس التهمة . وعدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات

وحكم على رفائيل سليمان بالسجن سنة بتهمة أنه اشترى أسلحة في نابسة

وحكم على على معوض بالسجن ١٥ سنة بتهمة أنه قاد جماعة من الإرهابيين وتهدد الأوربيين بالقتل ، وعدل الحكم إلى ثماني سنوات

وحكم على محمد حسن الخزاوي بالسجن أربعة أشهر بتهمة أنه أتلّف المواصلات التليفونية وحرص
العمال على الثورة

وحكم على محمد فؤاد عفت بالسجن ثمانية أشهر بتهمة أنه أتلّف المواصلات التليفونية وحرص العمال
على الإضراب

وحكم على يوسف عبد الغفار بالأشغال الشاقة عشر سنوات بتهمة أنه حرص على الثورة وحض موظفي
الحكومة على الإضراب . وعُدل الحكم إلى سبع سنوات

وحكم على ابراهيم محمد العطار بالأشغال الشاقة ٣٠ سنة . ثم خفض إلى ١٥ بتهمة أنه ضرب موظفاً
بالسكة الحديدية ، وضرب صب صابط ريفاني

وحكم على علي حسن سيدن بالأشغال الشاقة سنتين بتهمة أنه حاول شراء أسلحة نارية و
مكرر الأهرام

وحكم على محمد علي وعلي عيسى وحسين محمد بالأشغال الشاقة سنتين ، ثم خفض إلى سنة لمحاولتهما شراء
أسلحة نارية بالحوامدية

وحكم على عبد الحميد حسن بالأشغال الشاقة ١٥ سنة وخفض إلى عشر لطلبه مالا للجمعية « اليد السوداء »
ومضط سلاح ممة

وحكم على محمد صدقي أحد موظفي السكة الحديدية بالحبس سبع سنوات بتهمة أنه أتلّف عمداً صهر بجا
نقص عطل المواصلات في ولاق يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩

وحكم ابراهيم الياهو أحد رجال البوليس المصري ، بتهمة أنه قتل علاناً وشرع في قتل رجل يوم ١٤
مايو سنة ١٩١٩ ، بأن أطلق عليهما الرصاص من مسدسه في حي اليهود على أن حفر خندق في الشارع ،

وكان المتهم يعمل كمرشد لدورية من الجنود البريطانيين ، ثم أطلق سراحه بعد محاكمة طويلة ، بحجة أنه
لم يثبت عليه أنه سبب وفاة الجلي عليه ، وأنه كان يدافع عن نفسه

وعدا ما تقدم ، نظرت المحكمة الجزئية العسكرية عدداً كبيراً من القضايا حكم فيها بالحبس مدداً
لم تزد على سنتين

في الإسكندرية

حكم على احمد محمد عمر بالأشغال الشاقة ١٢ سنة بتهمة أنه أمر بصنع أربعة آلاف كرة من الحديد
لمهاجمة الجنود ، وأنه فتح في هذه الكرات قنابلًا تركب في عصي . وأنه ينسئ إلى جمعية عرفت باسم

« جمعية العمال » ، واتهم رئيس الجمعية ووكيلها وسكرتيرها باختفاء هذه المؤامرة ، وحكم على كل منهم
بالحبس سنتين ونصف سنة

في الحرية

حكم على مصطفى شيداوى من كفر الشيخ بالإعدام بتهمة أنه أطلق الرصاص على شخص أدى شهادة أمام المحكمة العسكرية ، وقد شفى المصاب من جراحه
وحكم على ابراهيم شلبى بالإعدام فى حوادث سمود التى وقعت يوم ١٨ مارس ، وقتل فيها الملازم الأول ابراهيم محمد عمار ملاحظ بوليس سمود (ج ١ ص ١٦٢) ، وقد اتهم المذكور بقتله ونفذ فيه الحكم
وحكم على احمد يوسف عاشور بالإعدام بتهمة أنه أطلق النار على الجنود البريطانيين فى كفر الشيخ
وقد عدله القائد العام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة
وحكم رؤساء مظاهرات كفر الشيخ التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩ أمام محكمة عسكرية بريطانية
عقدت بطنطا وحكمت عليهم بالحبس ستة أشهر

في أسبوط والمنيا وبني سويف

حكم على مصطفى فرويز بالحبس ثمانى سنوات والجند ٤٠ جلدة وعدل القائد العام الحبس إلى ثلاث سنوات بتهمة أنه اشترك يوم ٢٣ مارس بأسبوط فى مظاهرة ضد فيها المتظاهرون السلاح وهدد مقتش الداخلية بالقتل
وحكم الأستاذ محمود سيوفى (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد) بتهمة التحريض على الثورة وحكم ببراءته
وحكم عبد العزيز افندى النحاس معاون البوليس بتهمة توزيع أوراق ثورية بأسبوط يوم ٢١ أبريل وحكم ببراءته
وحكم على الاستاذ محمد مجيب سرى بالحبس خمس عشرة سنة بتهمة التحريض على قلب نظام الحكومة
وحكم على احمد افندى محمد أنيس ناظر مدرسة أبو فرافس بالأشغال الشاقة المؤبدة بتهمة أنه حرض جماعة من التوار على قتل الإنجليز من يوم ١٦ مارس إلى ١٩ منه ، ويدخل فى هذه المدة اليوم الذى وقعت فيه حادثة ديروط ودير مواس
وحكم على الباشا جويش محمد عبد العظيم بالحبس ثمانى سنوات ، والصول سيد حجاج بالحبس أربع سنوات ، بتهمة أن أولها أغل بالواجبات العسكرية ، والثانى حرض الجمهور على الشغب وأسبوط ، وعدل القائد العام الحكم إلى خمس سنوات الأولى ، وستين للثانى ، بسبب أن ملكهما كان بناء على أوامر مأمور البندر الذى حكم عليه بالإعدام

وحكم على إبراهيم ابدى شاكر ملاحظ ونيس غطة (مطاي) بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة وعلى سيد افندي ابراهيم معاون الإدارة بالأشغال الشاقة مدة اثني عشرة سنة ، بتهمة أنهما حرصا الأهلين على الاعتداء على الجنود البريطانيين وتدمير السكة الحديدية في منشأة مطاي من يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ إلى ٢٠ منه .

وحكم على احمد هندي وور الدين وحافظ سعودي من أهالي مطاي ، الأول والثاني ، بالسجن خمس سنوات ، والثالث ، بسجن ثلاث سنوات ، بتهمة تخريب محطة مطاي .

وحكم على عبد العظيم ابراهيم عمدة منصورية (المنيا) بالسجن خمس سنوات وعرامة مائة جنيه بتهمة أنه حرص أهل بلدته على التظاهر بين ١٩ و ٢٠ مارس ، وحاول بهم فعلا إلى المنيا لهذا الغرض ، وحكم على كثير من - مجلس مدنا مزاحم بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات لانتهاهم بأعمال الشغب .

وحكم على محمد محمد عبد الوهاب بالسجن مع الأشغال الشاقة سبع سنوات بتهمة أنه في يوم ٢٥ أبريل حرص متعمدا السكة الحديدية على الإضراب وإغلاق الأمن العام ، وأنه صرف خصيلاً لهذا الغرض من القاهرة .

وحكم على جاد دياب بالأشغال الشاقة المؤبدة وعدها القائد العام إلى ١٥ سنة بتهمة أنه ألقى خطبا مبهجة ، وأذاع منشورات الحمية « اليد السوداء » وحض على مهاجمة الجنود البريطانيين في أبو قرقاص ، وعلى حسين حبيبة « الأشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة اشتراكه في الشغب بالنياب يوم ٢٦ مارس ، وعدل القائد العام الحكم إلى السجن ستين .

وفي بي سوف حكم على محمد احمد بهاء بالإعدام لأنه حاول تخريب قطار عسكري بجوار الواسطى وحكم على شخصين بالسجن مع الأشغال الشاقة سبع سنوات ، وعلى أربعة آخرين بالسجن خمس سنوات بتهمة إلقاءهم خطبا تنطوي على التحريض على الثورة ، وذلك بين ١٨ مارس و ٢٥ منه ، وعدل القائد العام الحكم إلى ستين .

وحكم على علي بيومي واسه وبيع بالأشغال الشاقة عشر سنوات للأول ، وسبع سنوات للثاني بتهمة اعتداءهما بحرب أحد الجنود ، وعدل القائد العام الحكم إلى خمس سنوات للأول وستين للثاني وعلى محمد مبروق ، وسيد علي غنسي ، بالأشغال الشاقة عشر سنوات وعشرين جلدة للإطلاقهما الد. على الجنود .

في كوم امبو

وحكم على حامد حسين بالسجن اثني عشرة سنة عدها القائد العام إلى خمس سنوات بتهمة أنه حرص الجمهور على الثورة ، وهدد ضابطا بريطانيا ، وحاول اغراء « مرسلته » السودانية على ترك خدمته .

قضية عبد الرحمن فهمي بك ومن معه

قلنا انه لما تألفت وزارة محمد سعيد باشا اتفقت مع السلطة البريطانية في يوبه سنة ١٩١٩ على وقف المحاكمات العسكرية ، وإحالة من لم يحكم عليهم بعد من المتهمين إلى المحاكم الجنائية الوطنية ، وقد كان هذا الوقف مؤقتا ، إذ ان المحكمة العسكرية عادت إلى العمل بعد انقضاء عام على هذا الاتفاق ، وذلك في قضية للواء السكبري التي اتهم فيها عبد الرحمن فهمي بك وآخرون ، وحكموا في شهر يوبه أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وكانت هذه القضية من أكبر المحاكمات في عهد الثورة

وقد ينال الإنسان عن السبب الذي من أجله عادت السلطات البريطانية إلى المحاكمات العسكرية مد أن اتفقت مع الحكومة على وقفها ، ومضى عام على هذا الاتفاق

وأعرب الظن أنها لم تطبق إلى المحاكم المصرية في أن تأخذ عناصر الثورة ناشدة والقصة التي ينبغي ورجعت إلى محاكمها العسكرية ، وهذا ولا شك مما يشرف قضاء المصريين

ولقد أرادت من اتهام عبد الرحمن فهمي بك ومن معه أن تحبط المعاصر التي تراها أكثر نشاطا في الحركة الثورية ، فتقصي عنها من طر في المحكمة ، وأرادت من ناحية أخرى أن تؤثر في سير المفاوضات بين الوفد ولجنة ملتر^(١) ، وفي قضية الأمة عامة بإزاء هذه المفاوضات وإزاء مشروع المهادنة بين مصر والمجلد (مشروع ملتر) ، فليس يحق أن الدعوة إلى هذه المفاوضات بدأت في شهر يوبه سنة ١٩٢٠ ،

وسافر الوفد إلى لندن للمفاوضة مع لجنة ملتر في يوبه ، وانتهت مفاوضاته بمراسم مشروع ملتر على الوفد في أغسطس من هذه السنة ، ورأى الوفد أن يستشير الأمة في هذا المشروع ، فحدثت الاستشارة في شهر سبتمبر ، ومن غريب الملاحظات أن تخفيض السلطة العسكرية في قضية عبد الرحمن فهمي بك بدأ أيضا في يوبه سنة ١٩٢٠ ، وأحيل المتهمون إلى المحكمة العسكرية التي انعقدت في يوبه ، واستمرت محاكمة نحو ثلاثة أشهر

حتى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وكانت المحاكمة على أشدها في الوقت الذي عرض فيه مشروع ملتر على الوفد ثم على الأمة ، وهذا ولا شك لم يكن من قبيل المصادفات ، بل هي ملائمة ومدبر ، يدل على أن الغرض السببي من هذه المحاكمة هو التأثير في سير المفاوضات لحل جملة الرأى العام على السهل في أمر مشروع ملتر وقبوله ، فخلصنا من وطأة الأحكام العرفية والمحاكمات العسكرية التي كانت تهدد كل مشغل بالحركة الوطنية ، وقد كانت هذه المحاكمة ، وما أحاطها من ظروف الرهبة ، والتعلق على مشير المتهمين ، من العوامل التي مالت بالكثيرين إلى قبول المشروع في مجموعه ، لأن مثل هذه المحاكمة ، فضلا عن وجود الاحتلال البريطاني ، وفياء الأحكام العرفية في البلاد - كل ذلك كان من وسائل الإكراه التي وقعت على البلاد حين عرض المشروع عليها

(١) سيرد الكلام عن هذه المفاوضات في فصل ثالث من

أما موضوع هذه القضية فهو أن السلطة العسكرية اتهمت في مايو سنة ١٩٢٠ عبد الرحمن فهمي بك وسبعة وعشرين معه بأنهم أعصوا في جماعة سميت « جمعية الانتقام » كان الغرض منها خلع عظمة السلطان وقلب حكومته والتحرر عن علي المصيان والقتل ، وقام الاتهام على شهادة شخص يدعى عبد الظاهر المياوي ، قبل أنه كان ضمن أعضاء الجمعية وخلفه وأقضى سرهم ، والواقع أنه جاسوس مأجور . وبلغ عدد المتهمين في هذه القضية ثمانية وعشرين وهم : عبد الرحمن فهمي بك . علي هنداي طالب بالأزهر . محمد لطفى الملى طالب حقوق . حنى الشنتاوى طالب ثانوى . توفيق صليب طالب بمدرسة الأقباط . محمد حلمى الجيار طالب طب . مير جرجس عبد الشهيد طالب بمدرسة الأقباط . حامد المليجى حنى . ابراهيم عبد الهادى طالب حقوق . محمود عبد السلام مدرس . كامل احمد ثابت خريج الحقوق . كامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق . عبد العظيم عابدين طالب حقوق . محمد ابراهيم سليمان طالب بمعهد الإسكندرية . محمد عبد الرحمن الجدلى خريج القضاء الشرعى . محمد سامى سكرتير الأمير محمد داود . باقوت عبد النبى طالب ثانوى . عبد العزيز حسن هندى طالب ثانوى . محمد يوسف . قرياقص ميخائيل حنى . صالح حسن شامى . محمد الميرغنى النجار . حافظ محمود عواد مزارع . محمد حسن البشيشى المحامى . محمد المصلى طالب بالجامع الأزهدى . عاذر عريال . ناشد غبريال . أنيس سليمان عامل بالسكك الحديدية بالسويس

وقد حوكموا أمام محكمة عسكرية بريطانية عليها مؤلفة من خمسة ضباط رأسه البريجدير جنرال لوصون ، وكان القاضى المستشار السرقوب من قضاة الخاكم الوطنية ، وتولى رفع الدعوى العمومية السرق مكسويل ، ودافع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والإنجليز

عقدت المحكمة جلساتها بقاعة الجلسات الكبرى بمحكمة الاستئناف الوطنية ، وبدأت في نظر القضية يوم الثلاثاء ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٠ ، واختصت بأعظم قسط من اهتمام الرأى العام ، وفاضت الصحف بتفاصيل المحاكمة ، وكانت حديث الناس في المحافل والمجالس والمقاهى والأندية ، وظلت المحكمة العسكرية نظر القضية وتعقد جلساتها نحو ثلاثة أشهر حتى يوم ٦ أكتوبر ، حيث أعلنت انتهاء المحاكمة وبراءة مير جرجس عبد الشهيد ، وأنيس سليمان وقرياقص ميخائيل ومحمد الميرغنى وإدانة الباقين ، وعرض الحكم على القائد العام للتصديق عليه وما تعلن الأحكام إلا في فبراير سنة ١٩٢١ ، وهى كما يأتى :

(عبد الرحمن فهمي بك) حكم عليه بالإعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة - (حامد المليجى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة - (محمود عبد السلام) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة - (محمد يوسف) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة - (محمد حسن البشيشى) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة

(محمد لطفي السامي) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة -- (علي حداوي) حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
 (حسني الشتاوي) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن ١٢ سنة -- (توفيق صليب) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن ١٢ سنة -- (إبراهيم عبد الهادي) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتفرغه ٢٥٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٢ سنة -- (كامل جرجس عبد الشهيد) حكم عليه بالسجن ٥ سنوات وتفرغه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ثلاث سنوات -- (عبد الحليم عابدين) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتفرغه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٠ سنوات -- (محمد إبراهيم سيد) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتفرغه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن خمس سنوات -- (محمد عبد الرحمن الجدلي) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتفرغه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ١٠ سنوات -- (محمد سامي) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وتفرغه ١٠٠ جنيه وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن خمس سنوات -- (ياقوت عبد النبي) حكم عليه بالسجن عشرين سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل إلى السجن اثني عشرة سنة -- (عبد العزيز حسن هندي) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتفرغه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن عشر سنوات -- (صالح حسن شلي) حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل إلى سنتين -- (حافظ محمود عواد) حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل إلى سنتين -- (عادر عريال) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتفرغه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن خمس سنوات -- (محمد المصيلحي) حكم عليه بالسجن خمس سنوات وتفرغه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن ثلاث سنوات -- (محمد حلمي الجيار) حكم عليه بالسجن خمس عشرة سنة وجلده ٣٠ جلدة وتفرغه ١٠٠ جنيه وعدل إلى السجن عشر سنوات

• • •

هذا ، ويلاحظ أن المحكوم عليهم غير الإعدام في قضايا الثورة كلها وقضايا الاعتداء على الوزراء ، قد أفرج عن معظمهم سنة ١٩٢٣ لتاسعة صدور قانون التصنيفات ، في عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم ، وأفرج عن معظم الباقيين سنة ١٩٢٤ ، في عهد وزارة سعد زعول باشا

الفصل الثاني عشر

لجنة ملنر

والحوادث التي لا يستها

حال الحكومة البريطانية شوب الثورة وامتدادها من أدنى البلاد إلى أعصاها ، وما ظهر عليها من طابع العنف ، وما بدا فيها من مظاهر النخبة على السياسة الإنجليزية ، وما نخلها من روح البذل والتضحية ، فأخذت تفكر في معالجة هذه الحالة العنيفة ، وفي الوسائل التي يتعاضد بها هذا الخطر الذي يهدد سلطانها في وادي النيل ، لأن بقاء هذه الحالة يزيد من روح الكراهية والسخط في قوس المصريين ، ويجعل الثورة محتملة الوقوع عند سوح أية فرصة . وهذا ما تريد الحكومة الإنجليزية أن تمنعه ، ففكرت منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ ولما قصر على الثورة شهر واحد في إعداد لجنة كبرى إلى مصر لتحقيق أسباب وبحث الوسائل لملافة هذه الأسباب في المستقبل .

وفي اليوم الثاني من أبريل صرح المستر هاريسورت وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم (النواب) بأن الحكومة البريطانية ستعبري تحقيقاً عن أسباب الحركة الثورية في مصر بأسرع ما يستطيع ، وقال أنه يجب أولاً أن يصمم صوب النظام وإعادة أولاً ، فكان هذا التصريح أول إشارة رسمية إلى اللجنة . وفي ١٥ مايو سنة ١٩١٩ ، أعلن اللورد كيرزون في مجلس اللوردات في خطبته التي لخصها (ص ٢٨) اعتناء الحكومة بإعداد هذه اللجنة برئاسة اللورد ألفريد ملنر وزير المستعمرات وقتئذ .

وبدا من أقوال اللورد كيرزون صرار الحكومة البريطانية على التمسك بالحماية ، فقد أوضح أن مهمة اللجنة هي : « تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في مصر ومدى تقرير عن الحالة في تلك البلاد وعن شكل القرون النظامي الذي مد تحت الحماية غير دستور لرقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتي لها توسيعاً مطرد التقدم والترف ، وحماية المصالح الأجنبية » .

وأعلنت الصحف الإنجليزية أن اللجنة ستسافر إلى مصر في حرع ذلك العام . ولكن الخطوط كانت هائجة في مصر ، وزاد في هياجها تمسك الحكومة البريطانية بالحماية ، وبواشي المصريون مقاطعة اللجنة حين حضورها ، فأوجبت الحكومة البريطانية خيفة من المقابلة التي تلقاها اللجنة ، إذ هي بادرت بالحي . وأخذت تبحث في الوقت الملائم لغيرها ، فتأخر حضورها إلى أوائل ديسمبر سنة ١٩١٩ .

وبدا ألف محمد سعيد باشا ودارته في مايو سنة ١٩١٩ ، أعرب لجنرال ألنسي المندوب السامي البريطاني

عن رأيه في تأجيل حضور اللجنة إلى ما بعد عقد الصلح بين تركيا والخلفاء . قال في هذا الصدد في حديث له بجريدة الطائر : « إن الوفد المصري قد رفع القضية إلى مؤتمر الصلح ، وهناك سفير مصرينا ، كما سيقرب مصير سائر الشعوب ، فتح في حالة أريست نام ، وواجب أن ينتظر . وأنا أنتظر ، لأني أعتقد أنه لا يمكن الآن محاولة أي عمل يكون ثابته ، فمذ شهرين عندما دار البحث على إرسال اللجنة البريطانية التي يرأسها اللورد بلير إلى القطار المصري طلبت أنها غسي تأجيل مجيئها ، لأنه لا ينعاف في الحقيقة أن نتناحش إلا متى مهد السبيل تماماً في باريس . والذي أراه أن هذا الصلح لا يتم إلا بعد توقيع الصلح مع تركيا ^(١) » . ولم يكن هذا الرأي سديداً ولا منقاد مع الصلح القوي . فقد كان معروفاً حد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى أنها لا تتردد في قبول شروط الصلح التي وضعها الحلفاء . ومنه إقرار الحياة ^(٢) .

فتعلق مصير مصر على مؤتمر الصلح وعلى قبول تركيا شروط الحلفاء . هو من ربح نص نصتها للحسبان . وفيه تسليم مبدي في قبول النتيجة التي قرب على تنازل تركيا عن حقوقها في مصر إلى إنجلترا ، لأنه كان مفهوماً وقد ظهرت تركيا في الحرب أن تقبل هذا التنازل . في حين أن تركيا ما كانت تملك عقل حقوقها القديمة إلى أية دولة أخرى . لأن هذه الحقوق قد سقطت منذ قبوله سادى الرئيس ولسن ومنه « أن الشعوب لا يجوز أن تحكم أو تسيطر إلا بمحض إرادتها ورغبتها » . ومنه « أن الشعوب لا يجوز أن تنقل من سيادة إلى أخرى مؤتمر دولي أو باعاق بين متنافسين وأعداء » .

فالصحيح أن لا سيادة لتركيا على مصر منذ أعلنت تركيا في أكتوبر سنة ١٩١٨ قبول سادى الرئيس ولسن . أي قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى . وفي ذلك يقول العمود له « محمد فريد » رئيس الحزب الوطني في مقدمة مذكراته إلى مؤتمر الصلح والمؤتمر الدولي الاشتراكي في ورن (عاصمة سويسرا) . تاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٩ : « إن السيادة التركية لم تكن إلا اسمية . أما الآن وهذه السيادة لا توجد مطلقاً » .

(١) حديث محمد سعيد باشا في جريدة الطائر عدد ٢١ يونيو سنة ١٩١٩ .

(٢) قد اعترفت بها تركيا فعلاً في معاهدة (سيبر) التي أمضيت يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ وتنازلت فيها لإنجلترا عن السلطات الخولة لها بمقتضى اتفاقية الاستانة المفقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياة قناة السويس ، على أن هذه المعاهدة قد أقيمت بعد فوز الثورة السكالية وحلت محلها معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء في ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ . ومنه في المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان وأن يسرى مفعول هذا التنازل من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ . وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان بأن نصر الحق في تقرير مصيرها بنفسها . فكان هذا التصريح تفسيراً لمذلول التنازل وأنه لمصر . وقد اشترطت نصوص اتفاقية الاستانة والنصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان في قسم الوثائق التاريخية

فإننا بطالب مؤتمر النصح بالاستقلال انتم لسكل وادى النيل وفاقا للعبدى التى سبق اعلانها وواقفت عليها جميع الدول»

فالرأى الذى أفضى به سعيد باشا إلى الجفرال التى كانت من كل وجه غير متفق مع وجهة النظر الوطنية الصحيحة

التمهيد لقدم اللجنة

في أوائل سبتمبر سنة ١٩١٩ صدرت الأوامر إلى مصالح الحكومة ودواوينها بإعداد التقارير والبيانات والإحصاءات اللازمة التى ينتظر أن تطلع عليها اللجنة عند وصولها إلى مصر ، وأعد مكتب خاص في وزارة المواصلات (فندق سميراميس) لجمع هذه البيانات ، ثم أرسل المكتب المذكور إلى بعض الأعيان والوجهاء في مصر شرات مطبوعة تتضمن عدة أسئلة ، طلب إليهم الإجابة عنها لعرض الأجوبة على اللجنة ، وتلخص هذه الأسئلة في : (١) ما هي الأسباب التى دعت الفلاح المصرى في الحوادث الأخيرة إلى الهياج (٢) ما رأيكم في اشتراك الأجانب في التشريع (٣) ما هي حالة النظام النيابى الحالى والتعديلات المرعوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والإصلاح الإدارى (٤) أسئلة تتعلق بمجالس المديرية ونظام تأليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها (٥) أسئلة عن نظام البلديات وما يراد إدخاله عليها من الإصلاحات (٦) التعليم ووسائل ترقيةه وأسباب الشكوى منه

إعلان تأليف اللجنة

وفي ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ أعلن رسمياً في لندن تأليف اللجنة برئاسة اللورد ألفريد مديروور والمستعمرات ، وعضوية السير رمل رود Renel Rodd الذى كان سفيراً لانتجلترا في إيطاليا أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكان من قبل سكريراً بالوكالة البريطانية في مصر سنة ١٨٩٤ وما بعدها ، والجفرال السيرجون مكسويل Sir John Maxwell الذى كان قائداً للقوات البريطانية في مصر عند نشوب تلك الحرب ، والجفرال السير أوين توماس Owen Thomas العضو بالبرلمان وانتخب بالرى والمسائل الزراعية ، والمستر سبندر Spender رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جاريت » ، والمستر هرست Hirst المستشار القضائى في وزارة الخارجية البريطانية ، ومن متخصصين في القانون الدولى ، وكان بمثابة العضو القضائى في اللجنة وقد ضم إليهم المستر . ت لويدي سكرتيراً للجنة ، وكان يتقن اللغة العربية ، والمستر انجرام من موظفى وزارة الخارجية البريطانية ماعداً للسكرتير

مظاهرات الاحتجاج

على تأليف لجنة ملتر

على أثر إعلان تأليف اللجنة ، قامت مظاهرات الاحتجاج عليها في مصر والاسكندرية منذ أوائل أكتوبر ، وفاضت الصحف بيل من الرسائل متضمنة الاحتجاج على ومقاطعتها وفي يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ كانت الموسيقى العسكرية المصرية تصدح في حديقة الأزبكية ، فلما عرفت النشيد المعري ، وأعقبته بالنشيد البريطاني ، أخذ الحاضرون من الشباب يهتفون بحياة مصر ، ثم خرجوا من الحديقة وألقوا مظاهرة سارت في شارع كامل (ابراهيم باشا) وميدان الأوبرا وهم يهتفون للوطن وسقوط لجنة ملتر إذا جاءت إلى مصر ، فتصدى لها البوليس وفرقه ، وقبض على أربعة منهم واقتادهم إلى قسم الأزبكية

في الاسكندرية

وحدثت في الإسكندرية مظاهرات عنيفة يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر والأيام التالية ، ففي اليوم الأول خرج المتظاهرون من مسجد أبي العباس المرسي عقب صلاة الجمعة ، وساروا في مظاهرة ضخمة بلغ عددها نحو خمسة عشر ألفا ، يهتفون للاستقلال وسقوط لجنة ملتر ، فتصدى لها البوليس في بدايتها ، واعتدى رجاله على المتظاهرين بالضرب بالمصى القليلة ، فقاوموه بقذف الأحجار والقتل وغيرها ، فشببت معركة بين الفريقين ، انتهت بمأساة أليمة ، إذ استنجد البوليس بفصيلة من الجيش البريطاني جاءت وأطلقت الرصاص على المتظاهرين ، فسقط منهم خمسة من القتلى ونحو أربعين جرحي ، وجرح أربعة من ضباط البوليس أحدهم مأمور قسم^(١) وأربعة وعشرون شرطيا

وكان تدخل البوليس هو السبب في هذه المأساة ، إذ إن المظاهرة كانت سلمية ، وكان الفرض منها إعلان الاحتجاج على تأليف لجنة ملتر ، ولو تركت تسير دون أن يتعرض لها البوليس لانتهت بسلام آثار هذا الاعتداء سخط الجماهير ، واعتزموا متابعة المظاهرات في الأيام التالية ، مهما كلفهم ذلك من مضحيات ، وصارت المدينة في حالة هياج شديد ، وأقام منظمو المظاهرات التاريس واقتلعوا البلاط في الطريق المؤدى إلى رأس التين ، وحفروا الخنادق ليلا في الشوارع بحى رأس التين والجرك لمنع سيارات البوليس والجيش البريطاني من تعقب المتظاهرين ، وتجددت في المدينة حالة الثورة التي كانت في شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وأضلت المحال التجارية في بعض أحياء المدينة

(١) الصاغ لؤاد عنايت مأمور قسم الجرك . ومن لحيات الذين جرحوا بكياضى بسكن ، والبكاشى رمتدا ، وعن عبد الجواد الملازم الثاني

وفي يوم السبت ٢٥ اكتوبر كانت سيارة بريطانية مسلحة تطوف في حي الميناء الشرقى ، فلما وصلت إلى حجة الوصيرى أطلق الجند الرصاص على جمهور من الوطنيين أمام حواشيتهم ، فأصيب نحو عشرة منهم ، ووقع اشتباك بين الأهالى والقوة المسلحة ، كانت نتيجة وقوع أربعة من القتلى ، وستة من الجرحى ، كلهم من الأهلى^(١) . ونحت المظاهرات أرجاء المدينة ، وانبتت القصاص الإنجليزية المسلحة في الشوارع التى شوق مرور المظاهرات فيها ، ونحطت في جميع جهات قسم الجرك . وبصبت المدافع فوق بعض النباتات المرتفعة ، مصوبة إلى الشوارع ، وأخذت السيارات للصعقة نجوب المدينة وعليها المدافع الرشاشة ودعا المحافظ (حسن عبد الرزاق باشا) أعيان مدينة إلى الاجتماع به في ذلك اليوم (السبت) للتباحث في تهدئة المواطنين ، فجلسوا جميعاً معجب الجنود الإنجليز من الأحياء الوطنية ، كوسيلة أولى لتسكين نائرة الجمهور ، فوعدهم بالسعى في ذلك ، ولكن لم يظهر لعدد أية نتيجة ، وتجددت حوادث القتل يوم الأحد ٢٦ اكتوبر . وقد أثارَت حوادث الإسكندرية عاصفة من الاحتجاجات من مختلف الميئات والطوائف والأفراد ، وأضرمت المدارس في الإسكندرية والقاهرة احتجاجاً ، وقامت مظاهرات سلمية في العاصمة وبعض عواصم المديريات

وفي مساء الإثنين ٢٧ اكتوبر ذهب وفد من أعيان الإسكندرية من حضروا اجتماع المحافظة إلى دار محمد سعد باشا ، رئيس الوزارة ، وكان لا يزال بالإسكندرية ، ومعهم عريضة بالنيابة عن أهالى المدينة تتضمن المطالب الآتية : (١) سحب الجنود البريطانيين من المدينة (٢) إجراء تحقيق طمأن إلى الأمة عن تصرف السلطة لندنية هذا التصرف ، ومن استنول عن استدعاء القوات الإنجليزية ؟ (٣) الإفراج عن جميع المعتقلين في هذه الحوادث (٤) بإحقة حرية الاجتماع (٥) النظر في أمر القتل وإعانة عائلاتهم (٦) نقل مأمور قسم الجرك حالاً وحالته إلى مجلس أدب (٧) تصحيح البلاغات الرسمية التى نسبت الاعتداء إلى الأهالى . مع أن الأمر بالمعكس . والى تمتع بالأهالى بهمة الاعتداء على بعض المحال التجارية ، مع أن جان التجارى والتحقيق الرسمية أنشئت هذه حدود تنبى . من هذا . وكان الوفد مؤلفاً من الشيخ عبد الحميد أحمد باشا . والأستاذ محمد صادق أو هيف . والأستاذ محمد حسين العراحي . والدكتور أحمد عبد السلام . واليوزباشى أحمد سبه قبودان . والأستاذ سعد الدين . ولكن رئيس الوزارة اعتذر عن عدم مقابلتهم بحجة أنه متعب . وعاد الوفد من دار الوزير . وأرسل أعضاءه رقية احتجاج على عدم مقابلتهم . وتخرج مركز الوزارة بعد هذه الحوادث ، إذ سببت إليها مسئولية تدخل البوليس والجنود البريطانيين في قمع مظاهرات الإسكندرية ، خلافاً لما وعدت به من قبل

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ٣١ اكتوبر على إثر صلاة الجمعة في مسجد أبى العباس ، ولم يتعرض

(١) عرف من شهد هذه المظاهرات (٢٥ و ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٩) : الشيخ شلى عوض ، الآله فهبة . محمد مصطفى . محمد عبد مصر . محمد رمضان صادق . محمد خليل .

لها البوليس في بداية الأمر . وسارت الجموع الزاحرة بحرق الشوارع على أنهم نظام . حتى ميدان محمد علي ، ومنه إلى شارع شريف باشا ، شارع فؤاد الأول قاضي دابيل فشارع محطة الرمل (سعد زعبل الآن) . دون أن يحدث ما يكدر جو المدينة رغم ضخامة المظاهرة ، إذ بلغ عدد المتظاهرين نحو ثلاثين ألفاً ، ولكن إحدى السيارات البريطانية المسلحة كانت تسير بين دار الترغاف الإنجليزي وشارع بورسعيد ، فاندفعت بتحم الجموع بكل قوتها ، فصدمت من صدقته وداسهه . وأصيب الذين فيه إصابات خطيرة أودت بحياتهم ، فثارت نائرة الجمهور ، وأطلقت السيارة الرصاص على الجموع ، فسقط من الوطنيين أربعة من القتلى ، وأربعون من الجرحى .

وقد عرفنا من القتلى : يوسف مرسى . زكي السيد . الطفلة عمة بنت علي (وعمه ٥٥ سنوات) . وشيعت جنازتهم في احتفال مريب إلى مدافن عمود السوارى .

وحدث في ذلك اليوم ، من قبل المصادفة النجسة ، أن سيارة تدير السواحل كانت ودية من حبه العامرية ، دخلت المدينة ، واحتارت مع الشوارع . ثم ان أقررت من جموع المتظاهرين حتى أطلقوا رصاصها من الجنود المصريين الرصاص في الفضاء ، دون إدراك أو غير . فساد اندعر ، واختل النظام . ووقع ما يؤسف له من اعتداء بعض المتظاهرين على بعض رجال البحرية الأجنبية إذ حطموها واحدهم وأخذوا إنزالها بها . وبين نسب هذا الاعتداء . وهو أن رصاصات أطلقت بها على المتظاهرين ، فهاجموا وقابلوا الاعتداء عتله .

ونشرت الحكومة بلاغا سبت فيه ما حدث من «السيرة البريطانية» إلى أن راكبها قد قتلوا صوابهم حين اقتحموا الجموع . فكان اعتذاراً عجيباً ، مبداً عن العيوب ، واحتجت المحدث على هذه الفتائع ، ومن أبلغها احتجاج مجلس نقابة المحامين ، ضد أحد جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ القرار الآتي : « نقابة المحامين وهي تمثل الرجال الذين من شملهم دائما استصراح العداء في كثير من جملة للتعدي على الحرية الشخصية . وطلب رواة الأرباب ، لا سيما أنه الحوادث المموية من علة التي تكرر وقوعها بمدينة الإسكندرية في أيام ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٩ . إلا أن طلبة حرجها من هذه الحوادث ، إذ أقل ما فيها أن القوى المسلحة أطلقت الأعيرة الموجهة على المتظاهرين السلميين وهم العزل من السلاح ، كانت النقابة تظن أن ما وقع في اليومين الأولين من الاعتداء الإنجليزي أقبح كل السلطات بمقايعة ما جرى فافقت جميعها على أن يهد إلى سلطة البوليس تحتة دون سواه المحافظة على النظام . ولكن تعليق البلاغ الرسمي لسفك الدم ، الذي وقع يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٩ أي في اليوم الذي حصل الاتفاق فيه على أن تكون المحافظة على النظام بقوة البوليس مصرياً . أن سائق سيارة الصليب الأحمر والمصابين الثامنين نظم السواحل كانوا في حالة فقدان صوابهم من الأمور التي وضعت موقف

الاستغراب ، والتقية مع تسليمها بأنه يجوز لمن يتولى التحقيق أن يباشره في أحوال استثنائية بدون حضور الحامي عن المتهم ، إلا أنها ترى من المصلحة العامة بعد السرية عن تحقيق مثل هذه القضايا التي يتطلع الجمهور إلى معرفة من تقع عليهم المسؤولية فيها ، على أنه لو كانت هناك أسباب خاصة تمنع التقية إلى الآن عن إدراك حقيقتها ، فإن الطريقة التي رُفض بها حضور المحامين كانت مخالفة للقانون ، إذ الواجب على المحقق أن يستدعي الحامي لقاعة التحقيق ، وشئت طلبه ثم يقرر رفضه ، وهذا فضلا عن كونها لا تتفق مع كرامة المحاماة ، فإن المعلوم للتقية أن النائب العمومي أبلغ النعم بواسطة أحد الحجاب إلى حضرات المحامين دون أن يقابلهم

« فباسم المحامين عامة الذين استعزتهم فطنة هذه الحوادث ، وباسم التقية التي تمثلهم ، نرفع احتجاجنا هذا إلى صاحب الدولة رئيس الوزراء ، وإلى صاحب المعالي وزير الحقانية وإلى صاحب السعادة النائب العمومي »

قرار مجلس الوزراء بمنع المظاهرات

وعلى أثر حوادث الاعتداء على المتظاهرين في الإسكندرية أصدر مجلس الوزراء قراراً في ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات ، علله بالبيان الآتي :

« لاحظت الحكومة أن فدت من الأهالي اعتادوا إقامة مظاهرات كانت خائمتها في الغالب وقوع حوادث مكدة لظروف تطرأ على غير انتظار ، ولو كان الغرض من تلك المظاهرات سلمياً ، وأنه ليؤلم الحكومة أن ترى من حين إلى حين تكرار تلك الحوادث المؤدية إلى القلق والاضطراب ، ولذلك قررت منع المظاهرات مؤمنة من الجمهور اتباع بصحفا في العدول عنها من تلقاء نفسه ، وقد أصدرت الأوامر اللازمة إلى جهات الاقتضاء بهذا الشأن »

رئيس مجلس الوزراء - محمد سعيد

وأرسلت الحكومة نصف أشرطة من الجيش المصري إلى الإسكندرية لتساعد على تنفيذ هذا الأمر ، وتمنع سير المظاهرات ، ورابطت بها ، ومضى يوم الجمعة ٧ نوفمبر دون أن تحدث مظاهرة كبيرة تستدعي تدخل الجند ، وانهى اليوم سلا

بلاغ دار الحماية عن قدوم لجنة ملتر ومهمتها

وفي مساء ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ نشرت دار الحماية بلاغا رسميا أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملتر ، وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام الساسي الذي يلائم مصر تحت الحماية . قالت :

« ان سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصري هي محافظة على حكومته الدائبة تحت الحماية البريطانية وانشاء نظام حكومة ذاتية تحت حكم سلطان مصري^(١) . وعرض بريطانيا العظمى الدفاع عن مصر من كل خطر خارجي أو من تدخل أي دولة أجنبية . وعرض في الوقت نفسه تأسيس نظام دستوري تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة . النظام الذي يمكن عظمة السلطان ومعالى وورثته وحضرات مندوبي الأمة في دوائره الخاصة من الاشتراك في إدارة الأمور المصرية ، وذلك على أسلوب يريد فيه فوزهم على مرور الأيام ، وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك إرسال لجنة إلى مصر ، مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية ، وبعد أن تستشير عظمة السلطان ومعالى وورثته وأصحاب الرأي والشأن من المصريين تباشر الأعمال الأولية اللازمة ، قبل وضع قانون الحكومة المستقبلية نهائياً . وليس من اختصاص اللجنة أن تستأن بوضع شكل الحكومة على مصر ، فإن مهمتها هي أن تدرس الأحوال درساً دقيقاً وتبحث مع أصحاب الشأن في المسائل والإصلاحات اللازمة ، وأن تترج نظام الحكم الذي يمكن تنفيذه فيها في النتيجة ، والمأمول أن يكون ذلك بالموافقة التامة مع عظمة السلطان ومعالى وورثته الكرام . »

أثار هذا البلاغ احتجاج الهيئات والطوائف والأفراد ، وحددت عهده على استمرار الجهاد حتى سال البلاد استقلالها التام ، ومقاطعة لجنة مند

جواب الحزب الوطني

لا مفاوضة إلا منذ الحلال

وقد رد الحزب الوطني على البلاغ في بيان إلى الأمة أعلن فيه سياسة عدم مفاوضة المحتلين . قال : « الآن وقد رفع ذلك الستار الشفاف عن ولاء الحكومة الإنجليزية ، فصرحت بأن سياستها تسمى بإعلان حمايتها على مصر بالبرع منها وأنها ستبقى . هذا نظام حكومة ذاتية يمكن أن يحسن أصحاب البلاد من الاشتراك معها في إدارة أمورنا على أسلوب يريد في مودنا على من الأمم الآن وقد أعلن كل هذا ما بين يدي ونبلة بحكم القوة التي لا تريد أن تحسب رأي أحد البلاد حساساً . الآن يرى الحزب الوطني كما رأى دائماً أن تملك الأمة عهدها الذي لا يمكنه دون سوء . ولا فرس يغيره . »

مبدأ المطالبة باستقلال مصر وسودانها ومنحها استقلالاً تاماً . حث من كل قبل وسيطر

« يرى الحزب الوطني أن شار الأمة على المطالبة باستقلالها . وأن مصر على هذه المطالبة . وأن نحن

(١) عرفت صحيفة « الفضل » البلاغ وفيه عبارة : « تحت رئاسة - كروني - وكلمة « كروني » تعني « عهده » . ولأنه هو من الذي تفرغ من دار حماة وأرسل إلى أحمد الأخرى من إدارة لطبوعات جميع عبارة : « تحت رئاسة - كروني - عبارة : « تحت حكم سلطان مصري » وكلمة « كروني » تعني « عهده » . وهذا هو الكتاب التي صحت كات وزودة في البلاغ أصلاً

على الوصول إلى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة وأن لا يريد ما يصادفه من العقبات إلا ثباتاً على هذا المبدأ الجليل ، وتثبتاً بطلانها الوحيد . يجب أن لا يعرف الناس إلى قنوت طرقاتاً ، ولا الوهن إلى عزيمت سيلا ، يجب أن ترفض كل مدووسة أو مناقشة مع القاصب . ويجب أن لا تقبل مساومة في الاستقلال ، فلسنا رضى إلا بالحق كاملاً ، وبلا استقلال بما شاملاً

« ألا لا يقطن أحد من دعوى ضمنا لمادى . قوة الحق ان غلبت اليوه . فلن يلب عدا ، والشعوب غير الحكومات ، لا نخضع القوة ولا برصيص غير العدل . ولا عدل إلا في ظل الاستقلال التام ، فليفعل القاصبون ما شاءوا ، وليسلوكوا من سبل الإرهاق والإرهاب ما أرادوا ، فلن نقاوضهم أبداً ، ولن نعد لهم بدأ »

جواب الوفد

وردت جنة الوفد المركزية بيان أذاعته يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ قالت فيه :

« صدر بلاغ من الوكالة البريطانية مصر بعد أن سياسة بريطانيا العظمى في القطن المصري هي : المحافظة على وضع مصر تحت الحماية البريطانية وتأسيس نظام يمكن عظمة السلطان ومعالى وورائه وحضرات مندوبى الأمة في دوائهم الخاصة من الاستثرائات في إدارة الأمور المصرية ، وذلك على أسس يريده في نفوذهم على مرور الأيام ، وعليه فقد قررت الحكومة الإنجليزية إرسال لجنة إنجليزية إلى مصر تقترح نظاماً لتنفيذ هذه السياسة »

« صدر هذا البلاغ ، فأذهت الناس . لأنه يخالف لمادى الحق والعدل . يخالف لمعاهدة لوبدة الموقع عليها من إنجلترا وغيرها من الدول في سنة ١٨٤٠ ، والتي تضمن استقلال مصر الذى كسبه المصريون بدمائهم ، يخالف لمستين عهداً الرسمية التي قطعتها بريطانيا العظمى على نفسها بالجلاء عن البلاد ، يخالف للمبادئ التي أعلن الخلفاء أنهم حاصروا عمار الحرب من أحوالهم وهي تحرير الشعوب الصغيرة والقضاة على القوة العاشمة . يخالف للمبادئ التي جعلت أساساً لهدنة والفتح ، وللتواعد التي أمنت عليها عصمة الأمم ، يخالف للروح الاستقلالية السائدة في أنحاء العلم ، يخالف لإرادة الشعب المصري الذى يده وحده مصير بلاده ، ولا شك أن الآثار الطبيعية لهذا البلاغ في نفوس مصريين هو إزدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة ، وانصرافهم عن كل مناقشة حصة . وتوثيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم . ومضاعفة جهادهم الوطنى ، وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة ، ان الساعة عصية ، والوطن يدعو أساه ليكتبوا له تاريخاً مجيداً ، فكل مصرى منهم كان مبركراً وأنا كان عمله مغتائب أبداً واجبه ، فلتحنى مصر ! وبيحى الاستقلال التام ! »

مظاهرات الاحتجاج

على بلاغ دار الحياة

على أثر صدور بلاغ دار الحياة قامت المظاهرات في العاصمة من يوم السبت ١٥ نوفمبر، واشتدت في اليوم التالي منذ الصباح الباكر، وعمت كل أحياء المدينة تفرساً، وكان هذا اليوم (الأحد ١٦ نوفمبر) موعد حضور السلطان من الاسكندرية إلى القاهرة. فستمرت المظاهرات بعد وصوله إلى محطة العاصمة ثم إلى سراي عابدين، وانجبت جموع المتظاهرين إلى ميدان عابدين هاتحين بالاستقلال وسقوط لجنة ملر.

ووصلت قوة من البوليس ومن بوك الطغر والفرسان، ثم من جنود الجيش المصري إلى الميدان، لتعريق هذه الجموع. فوقع تصادم بين الفريقين، وكان الجند يطلقون الفتيك في الهواء، ولكن حدثت إصابات بميتان لاثنتين من المتظاهرين، فتفاقم الهياج، وجر المتظاهرون في نحو الساعة الثانية بعد الظهر على قسم عابدين، ثم على قسم الموسكى، على أثر إطلاق بعض الجنود النار على المتظاهرين، فذهب جنود الجيش المصري لمعالجة الحال، فلم يستطيعوا. فاستدعت الحكومة الجيش البريطاني للتدخل، فجاء الجنود الإنجليز على عجل، وفكوا الحصار عن قسم عابدين، ووقعت حركة دامية بين الفريقين، وبلغ عدد الضحايا في هذا اليوم من المصريين ١٣ قتيلًا، و ٧٩ جريحًا، وقد عرفنا من أسماء الشهداء: السيدة عائشة محمد من عابدين، سيد محمد (طالب)، عبد العزيز محمد من درب الأحمر، حسين صالح شارع كوبرى قصر الليل، فهمى ميشيل (طالب)، محمود جاد المولى، صادق حسين، عبد الحميد زكى، محمد على عثمان. حسن جمعه، وشيبت جنازة الشهداء يوم الإثنين في موكب، سار من المستشفى العباسى بجابدين، ومشت فيه الألوف المؤلفة من طبقات الأمة، وحمل الطلبة نعوش القتلى، منقطة بالأعلام المصرية، وسار الموكب بحرقاً ثم شوارع العاصمة إلى مدافن الإمام.

وأقام السيدات المصريات يوم ١٨ نوفمبر مظاهرة للاحتجاج على لجنة ملر، بدأت من ميدان الخليفة، وسارت في شارع محمد على فميدان العتبة الخضراء. فميدان الأوبرا فشارع المداغ مارة بالقاهرة الغربية، فشارع الدواوين، حيث فرق الجند موكبين، وحدث أن شاباً يدعى أحمد خلوصى من بردين شرقية كان يسير يدراجته وراء الموكب، فرماه أحد الجند برصاصة أردته قتيلًا، ونقل إلى المستشفى العباسى حيث فارق الحياة، وشيبت جنازته في اليوم التالى في احتفال رهيب إلى مدافن الإمام.

في الاسكندرية والمدن الأخرى

وحدثت في الاسكندرية مظاهرة يوم السبت ١٥ نوفمبر على أثر اطلاع الجمهور على بلاغ دار الحياة،

فاعتصمت قوة البوليس والجيش في طاق . فقتل ثلث من المظاهرين عرفنا منهما عبد السلام أحمد من
المنشية ، وجرح ثمانية . وعادت المكتبة في منتصف الليل

واستمرت المظاهرات يوم الأحد ١٦ وقر والاثني ١٧ منه . وشيعت في هذا اليوم جنازة ثلاثة من
ضحايا المظاهرات ، وهم طاهر وفدة . في مكان يسمى في الألف من التيمين بلغت عدتهم خمسة عشر ألفاً
وتحددت المظاهرات يوم الثلاثاء ١٨ شهر . فبدأت من مسجد أبي العباس المرسى ، كالعتاد ، وسارت
حتى وصلت إلى شارع فرنسا . واعتصمت قوة من البوليس المصري بقيادة البكباشي بلتر ، أحد مفتشي
البوليس ، وأمر القوة بإطلاق النار على المظاهرين . فاستمع أحد الأوساشية عن إطاعة هذا الأمر رافة
بالأهدين . فأطلق عليه المنش صاعه أصابه صاعه خضرة أودت بحياته . وأطلقت العيارات من البوليس ،
فأصابت رجلاً يدعى محمود سيد قناوي . ثم كن مسترعاة في المظاهرة ، بل كان يلق باب الحزن الذي
كان ميل فيه ، فقتل رفته . ثم خرج المظاهرين . فملأوه على أكتافهم بشكل مؤثر ، وذهبوا به إلى
دار المحافظة ، حيث دبروا الحفظ حسن عبد راق ، فطاعه بتفاصيل ما حدث ، ولم يكن له به علم ،
ولا أحد رأيته في إطلاق الرصاص على المظاهرين . تأثروا فداء استقالته للفرافيا ، وسافر إلى العاصمة ،
وسكن ولاية الأمور أقنعه المدول عن الاستقالة . فعدل ، وعاد إلى الإسكندرية

واستندت الحالة في ندسة مساء ١٨ نوفمبر ، فحددت المظاهرات في باب سدره ، وانصرف المظاهرون
إلى اقتلاع الأشجار وأحجار الأرصفة . وإقامة المماريس . وكذلك فعلوا في شارع العمود وشارع سوق
الطباخين . حيث وضموا عربات الكارو والسدود في مداخل الحارات ومناقد الشوارع . وحدث تصادم
بين الجنود والمظاهرين في باب عمر الشاذ . وباب سدره
وبلغ عدد القتلى في هذا اليوم تسعة والجرحى ثلاثين

واحتلت القوات البريطانية في هذا اليوم أحياء ندسة ، وحظرت السلطة العسكرية السير في الشوارع
منذ الساعة التاسعة مساءً ، وأمرت بإحلال محل التحرير وإحلال العامة ، ووجب عودة الناس إلى منازلهم
منذ تلك الساعة . وقد الأمر . إذ أطلق الرصاص في بعض الشوارع التي كان يسير بها أشخاص بعد
الساعة المحددة ، وأصدرت الحامية البريطانية أمراً آخر بأن لا يعيش في مواكب جنازات التوفيق أكثر
من مائة شخص في كل مشهد ، وأن يظل مظاهرات تسبب الضحايا ، واحتل الجنود بعض المنازل ، ونصبوا
فيها المدافع الرشاشة

وقامت مظاهرات في طنطا احتجاجاً على بلاع دار الحماية . لم يصب فيها أحد ، وكان النظام مستتباً
رغم كثرة عدد المظاهرين وصخامة مواكب المظاهرة ، إذ ضمت نحو أربعين ألفاً ، وقامت مظاهرات أخرى
في المنصورة وشبين الكوم وفي كثير من المدن

استقالة وزارة سعيد باشا

لم يرحم سعيد باشا بدءاً من الاستقالة بعد نشر بلاغ دار الحامية عن مهمة لجنة ملنر، واشتداد المظاهرات ، إذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة ، وصرح في حديث له يوم ١٣ أكتوبر أنه إذا حضرت رغم هذا الطلب فإنه مستقيل ، فرفع كتاب استقالته إلى السلطان يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وأشار فيه إلى عدم مواظته على حضور اللجنة ، فحلت استقالته مسببة تسيباً سياسياً بلائهم وبؤيد اتجاه الحركة الوطنية . قال :

« يا صاحب العظمة

« حينما تفضلتم عظامتكم فطلبتهم معاونتي في تأليف الوزارة قد رأيت أن الواجب المفروض على أمام وطني يقضى على قبول هذه المهمة التي ما كنت أتجاهل أعباءها الثقيلة فعنصيد عظامتكم وأنأيدها قد بذلت كل ما في وسعي للتغلب على الشاغب المتجددة في كل يوم فعصود إيجاد ما كان مرغوباً فيه من تهدئة الخواطر في البلاد ، على أنه قد حدث الآن اختلاف في النظر بشأن ملائمة حضور اللجنة المعان عن بجيتها إلى مصر كما قد عرضته على مسمع عظامتكم ، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمرارى في العمل عديم الفائدة بالمرّة للبلاد وعظامتكم ، لذلك أراى مضطراً للتقدم بين يدي عظامتكم وإحياً الشكرم بقبول استقالتي من رئاسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت ألقاه على الدوام من التعطف العالى الذى كنتم تفضلون به على ذلك الذى لا يزال لعظمتكم الطضع انذره الطبع والعبء الخفص الأمين : محمد سعيد » وقد استنى السلطان كتاب الاستقالة ، فلم يقبلها ، رتباً شبيهاً له تأليف الوزارة الجديدة بالاتفق مع اللورد ألتنى ، وكان السلطان لم يزل بالإسكندرية منذ يوبه ، فعد إلى العاصمة يوم ١٩ وفبر ، كما سبق القول (ص ٧٩) وفي معيته أعضاء الوزارة المستقيلة ، وكانت المدينة تموج بالمظاهرات احتجاجاً على بلاغ دار الحامية ، وتعددت المقابلات بين السلطان واللورد ألتنى ، وأعمن على أثرها قبول استقالة وزارة محمد سعيد باشا يوم ١٩ نوفمبر ، وتكليف يوسف وهبه باشا ، تأليف الوزارة الجديدة

تأليف وزارة يوسف وهبه باشا

تألفت وزارة يوسف وهبه باشا بغير برنامج في ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ على النحو الآتى : يوسف وهبه للرئاسة والمالية ، اسماعيل سرى للأشغال والحربية ، أحمد ذو الفقار للحقابة ، محمد توفيق نسيم للداخلية ، أحمد زيور للمواصلات ، محمد شفيق للزراعة ، يحيى ابراهيم المعارف ، حسين درويش للأوقاف ، وكلهم من أعضاء الوزارة السابقة ، عدا يحيى ابراهيم باشا وكان رئيساً لمحكمة الاستئناف ، وحسين درويش بك وكان مستشاراً بها ، ومحمد شفيق باشا وكان وكيلاً لوزارة الأوقاف

ومن عجيب أمر رئيس هذه الوزارة ومعظم أعضائها كانوا من أعضاء الوزارة السابقة التي صرح رئيسها بالتناقله معها أنها ستقبل إذا حضرت لجنة ملتر ، ومع ذلك فإنهم عادوا إلى الوزارة على أساس التعاون مع هذه اللجنة ، وهذا الطريق هذا ، وهكذا كان الهدف على كراسي الحكم هو الغاية عند مستورين وغداً القاص

وقد قيل أن تأليف هذه الوزارة بأسخط العام ، لأن تأليفها على أن تصدر بلاغ دار الحماية كان إقراراً منها لمسياسة البريطانية ومصرية لها على حينئذ ، في الوقت الذي تارث الأمة فيه صد هذا البلاغ ، وضد تلك السياسة ، فكان تأليف خذلاً ، وتحدياً للأمة

احتجاج الأقباط على تأليف الوزارة

وإذا كان رئيس الوزارة مضطرباً ، ضد استاء الأقباط من موقعه ، وأقاموا اجتماعاً كبيراً صباح يوم الجمعة ٢١ وقرر في الكنيسة المرقسية الكبرى ، رئاسة القمص باسيليوس وكيل المطر بركية ، أعلنوا فيه سخطهم على هذه باشا ، وعلى قبوله تأليف الوزارة (وإن يكن المرسوم بتأليفها قد صدر مد) ، وخطب في هذا الاجتماع القمص سلامة منصور رئيس المجلس الملي بالقاهرة ، والأستاذ توفيق حبيب ، والأستاذ لويس فابوس ، والقمص مرقس سرجيوس ، وكامل أفندي حرجس عبد الشهيد بالنيابة عن الطلبة ، وافقوا الخاضعون على إرسال الترقية الآتية إلى يوسف وهبه باشا ، وقد وقعها بالنيابة عنهم رئيس الاجتماع القمص باسيليوس

« الطائفة القبطية اجتمعوا معاً في ٢١ من الشهر في الكنيسة الكبرى محتج شدة على إشاعة قبولكم الوزارة إذ هو قبول الحرية والمساواة لجنة ملتر ، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام ، ومنه طعمه المنع ، فستحلفكم بأوطننا المقدس وبذكرى أجدادنا العظام أن نتمسكوا من قبول هذا المنصب الشائن »

فكان هذا الاحتجاج مطلباً دائماً للتصديق القوي

المحامون ولجنة ملتر

وما أن عبر المحامون بحرب قدوة لجنة ملتر حتى عقدوا جمعيتهم العمومية يوم ٢١ وقرروا بالإجماع الإصرار عن العمل مدة أسبوعين ابتداء من اليوم التالي لحضور اللجنة ، احتجاجاً على محبتها ، وأن يجتمعوا قبل انتهاء الأسبوع بيوم واحد ليقرروا الخطوة التي يتبعونها بعد انتهاء

اعتقالات جديدة

واستأنفت السلطة العسكرية حركة القمص والاعتقال لمناسبة تأليف وزارة يوسف وهبه باشا وقرب

قدوم لجنة من مصر ، واستدعى اللورد ألكسندر فيل ، ألب هذه الوزارة محمد سليم باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، وإبراهيم سعيد باشا وكيلها ، وعبد الرحمن فهمي باشا سكرتيرها العام ، وأبقوه واسطة للترجمة هذه مسئولين عما ينشر في الصحف من المنشورات التي غير انحيازهم ، وبجانبهم سعة ما يحدث من الحوادث المذكورة ، وطلب إلى محمود سليم باشا وإبراهيم سعيد باشا أن ينادوا القاضية وقبح في بلديهم ، وأن يظل عبد الرحمن فهمي باشا في مصر تحت المراقبة ، وأمرهم إذا ما يحسبون إلى طلبة اتخذ منهم إجراءات شديدة ، وبعد أن انصرفوا من عنده صبح عزيمته على عدم الإدخال لما جلب منهم ، واعتقلت السلطة العسكرية محمود سليم باشا وإبراهيم سعيد باشا ورحلتهما إلى بلديهم للإقامة فيها ، واعتقلت على ذلك ماهر ورحلته إلى الأقصر ، وأمرته هذه مباحة مؤقتة ، واعتقلت أيضا كلاً من الشيخ مصطفى القبايلي والشيخ محمود أبو الميoun والشيخ محمد عبد اللطيف دراز من جهة الحركة بالأحرار ، ورحلت الشيعين أبو الميoun والقبايلي إلى معتقل رفح .

مقدم جديد

من التحريض على المظاهرات

وأصدر اللورد ألكسندر منشورا بالتعذيب من التحريض على المظاهرات ومهدد كل من يحرض عليه أو يشارك فيها أو يميل إلى عدم من شأنه عقيل السلطة أو الإخلال بالنظام بالحكمة أمام الحكومة العسكرية ، قال :

" من حيث أن بعض الأشخاص من أهل السودان سعوا أحدث ولا يراون تعاون بالنشر في الصحف وتوزيع المنشورات وبالخطب العمومية وحالات التحريض على المظاهرات والاضطرابات التي من شأنها جعل النظام العام في خطر ، فأننا أمدد عيسى هجين فيكون ألقى القبض مارشال قائد العام لجيوش جلالة الملك في مصر ، أنذر بأن جميع أعمال التحريض على المظاهرات الخلة النظام وغير الخلة أو الاشتراك فيها ، وجميع الأعمال التي من شأنها أن تعطل السلطة أو تعطل النظام العام في خطر هذه مخالفة للأحكام العرفية وتعمل مراكيب عرصة انقصر عليهم وبما كتبته أمام محكمة عسكرية " .

خطبة اللورد كيرزون - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

ألقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية يوم ٢٥ نوفمبر في مجلس اللوردات خطبة هامة عن المسألة المصرية ، بمناسبة قرب سفر لجنة منير ، بجانب هذه الخطبة بعد خطبته في ٢٤ مارس و١٥ مايو موضحة سياسة إنجلترا نحو مصر ، ذكر فيها خلاصة الحوادث التي وقعت بعد خطبته الأخيرة ، وأشار إلى

تأليف لجنة ملغ وأغراضها ، وما قوبلت به من السخط والميلاج في مصر ، ثم أخذ يدافع عن وجهة نظر
الاجتراء نحو مصر ، وذكر الأدوار التي مرت بها لجنة ملغ ، من يوم التفكير في تأليفها إلى اعتزامها الذهاب
إلى مصر ، وأنا نقول هنا بعض فقرات من هذه الخطبة ، مما يوضح مرامي السياسة البريطانية في المسألة
المصرية ، قال :

« لما وقعت أمام حضراتكم في شهر مايو ، وأذكر أن ذلك كان في يوم ١٥ منه ، كانت وزارة
رشدى باشا القصيرة الأجل قد انتهت ، ولم يكن اللورد ألنبي قد وُفق إلى اختيار خلف له ، وبعد ذلك
بأيام قليلة تقلد الوزارة محمد سميد باشا الذي سبق له نقلها من سنة ١٩١٠ إلى ١٩١٤ فألف إدارة
مصرية ، وكانت مهمته الأولى إعادة النظام والسكينة في البلاد التي كانت لا تزال مضطربة بآثار الثورة
الفجائية التي حدثت في الرابع من مايو ، فوجه هو وزملاؤه كل مجهوداتهم إلى هذه المهمة ونجحوا فيها
بحاجها حمل اللورد ألنبي في شهر يوليو على تحويل قضايا الاضطرابات التي وقعت في شهرى مارس وإبريل
على المحاكم الأهلية ، ما عدا قضايا التمرد على قوات جلالة الملك ، وأعرب عن اطمئنانه إلى الوزارة
ونقل الأمة بانتهاء الرقابة التفتيشية على الصحف ، وكانت الأحوال في هذا الوقت قد عادت إلى مجراها
الطبيعى ، وكان الفلاحون وهم نحو تسعين في المائة من مجموع السكان يتمتعون برغد لم يسبق له مثيل ،
مما أنساهم عواصف الفترة التي مرت بهم أثناء الحرب ، أما في المدن فقد كان غلاء المعيشة — الذى
أخشى أن يكون باقياً إلى الآن — سبباً في استمرار التذمر ، فاستخدم زعماء الوطنيين هذه الظروف في
مواصلة حملاتهم على رئيس الوزارة والدولة الحامية التي اتهموه بالخضوع لها خصوصاً لا يليق

« فى أوائل يونيو حدثت في القاهرة مظاهرات صغيرة لم يشأ عنها أى اضطراب خطير أو إخلال
بالأمن العام ، وفى شهر أغسطس بدت علامات التفتق في دوائر العمال بين طبقات مختلفة من عمال المدن ،
وكانت الأسباب الأساسية لهذا التفتق اقتصادية ، ولكن الحرضين صرفوها إلى الأغراض السياسية ، ولم
نفتهم فائدة اتخاذ الإضراب سلاحاً لتدفعون به إلى أغراضهم ، ومن ثم أنشئت النقابات ، وكان
الاشتراكيين الأجانب دخل غير قليل في إشغال حذوة التفتق الذى كان كما قلت قد شاع بين عمال
المدن الكبرى »

وقال في شرح سياسة الاجتراء نحو مصر :

« لا أراى في حاجة إلى وسط الأسباب التي اضطرت بريطانيا العظمى إلى الاهتمام بحفظ مصر السياسى
وجعلتها في موقف لا تستطيع معه تقديم أى تشجيع المطالبة بالاستقلال القومى التام ، فضلاً عن أن مصر
إذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الإغارة الخارجية أو على إقامة حكومة قوية منصفة في
داخلها ، فإن موقعها الجغرافى على أبواب فلسطين التي يحتمل قريباً أن تلقى فيها على عاتقنا نعمة خاصة ،

وجودها على مدخل أفريقيا ، وفي طريق الهند ، يحمل من المستحيل على لامرطورية البريطانية إذا أرادت المحافظة على سلامتها وسلامة ملحقاتها أن تتخلى عن سبيلها في مصر ، ولا شك أن المصلحة الأولى في هذه المسألة هي المصلحة المصرية . ويجب أن تكون العناية بحسن نظام الحكومة وبرعاية المصريين وسعادتهم أول ما تلتفت إليه ، إلا أنها أيضاً مصلحة بريطانية ذات أهمية رئيسية ، وأظن أنه لا يوجد إلا قليل من الناس يذكرون أنها كذلك مصلحة نهية العامة أجمع . ولا مصلحة لمصلحة العامة أفضل من بقا مصر تحت إشراف دولة عظيمة متمدنة ، فإذا سلمت هذه الأمور الأساسية التي تنطوي على المسألة بحذافيرها والتي لا يمكن أن تقل المناقشة فيها حكومة بريطانية أو حزب من الأحزاب . قد يبنى حد ذلك مجال للاختلاف البعيد في الآراء على الشكل الذي يجب أن تمثل به المصلحة البريطانية ، ولا أريد الآن أن أحاول تعريف صيغة العناية مرعاً على ، فهي من الوجهة الدستورية معروفة في جميع الأمم والمعصور ، ومعانيها تتفاوت ، فهي في أقصى طرفها سيطرة سياسية أو إدارية شديدة ، وفي الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيراً عن منطقة النعوذ السياسي ، وعلى كلا الحالتين لا تفقد العناية من عهد الدولة العثمانية رد الإغارات الخارجية عن الحكومة المحمية وأن تضمن المصلحة العامة لرعايا الأتباع فيها وصيانة مصالحهم في داخل البلاد . وعلى العموم المهيئة على علاقاتها السياسية والأمنية . أما الدرجة التي يبلغها الحماية في حق التدخل في شؤون الإدارة الداخلية فمتمدد فاقول تقديرها ، وإنما تقدر في كل حالة على حسب كفاءة الحكومة المحمية »

ثم تكلم عن مهمة لجنة ملتر ، وعرج على وزارة يوسف وهبه باشا ، وصحبها طابع الولاء للاحتلال . قال : « ولا ريب في أنه لو كانت هذه النيات معروفة لوثقت لجنة النوردمير لا من مقالة غير ودية بل من أحسن رحيب ودي من جانب جميع أصدقاء الجنسية المصرية والتقدم المصري . وإني واثق من أن اللجنة ستلقى هذا الاستقبال على يد الوزارة المصرية الجديدة التي شكلت برئاسة يوسف وهبه باشا والتي تؤلف إدارة الأعمال بعد استقالة محمد سعيد باشا منذ أيام قليلة ، وقد أرسل إلي المندوب السامي يفتي على صفة الوزارة ونائبها ، وقد تولت الآن أعمالها ، وهي تشاطر حكومة حلالة الملك آراءها المنطوية على الرجاء ، وصحمت على أن تعاون بإخلاص وولاء في تنفيذ هذه الآراء »

وأشار إلى تجدد الحوادث الثورية التي وقعت عقب إعلان ألفيف لجنة ملتر . قال :

« بنى على أن أذكر كلمات وجيزة عن التماثل والإحلال بالنظام والاضطراب الذي يجدد لسوء الحظ في مصر في خلال الأسابيع القليلة الماضية ، ففي شهر أغسطس صارت غمة الوطنيين في مصر تزداد مرارة لما ظهر تأخير مؤتمر الصلح في معالجة المسألة المصرية ، وعجزت لجنة رغبول (الوفد المصري) عن أن يسمع صوتها في باريس . ثم تحمل الوطنيون المصريون على مقاطعة خفة مدير بإشارة حزب زغلول الذي

عاد من أعضائه كثيرون الآن إلى مصر ، واستمر التحريض يرداد متدداً إلى أن حتم مشاعات شديدة وقعت في الإسكندرية في يومى ٢٥ و ٢٦ أكتوبر واستدعى الأمر الالتجاء إلى مساعدة الجنود البريطانيين لإعادة النظام ، وتكررت الاضطرابات بعد ذلك بأسبوع ، ثم عادت فتجددت في القاهرة يوم ١٦ نوفمبر ، وبذل البوليس المصرى والجنود المصريون في كلتا المدينتين جهدهم للتغلب على حالة شاقة ، ولكنهم طلبوا مساعدة قوات جلالة الملك التى أظهرت من ضبط النفس والاعتدال في أعمالها ما يحسب به المنسل ، ولا أريد في هذه الآونة أن أبحث بمائة كبرى في أسباب هذا الميخاج الذى هو نتيجة حوادث هذا الوقت ، والذى يوجد على السواء في كثير من أجزاء العالم الشرقى ، فإنه بمصعب التعرّيق بالوسط بين الأدوار المختلفة التى تعزى في هذا الميخاج إلى التحريض السياسى ، وتأثير الحرب ، والأسباب الاقتصادية ، وقوات العوضى غير النظامية ، وقد فرض ذلك على ولاية الأمور من المصريين والبريطانيين معا واحداً أولاً يقضى عليهم بتعمد القانون والنظام ومعاقبة مراكبى الاعتداء والجرائم ، وأنا شق نخزى المندوب السامى وحكمته في معالجة هذا الوجه من الأمر ، وسنعال الوزارة المصرية الخلدته منه وما كل تأييد .

وحومر هذه الخطة كما ترى عطيك فكرة جنبه عن أساس سياسة إنجلترا نحو مصر ، وهو الجدولة بها وبين استقلالها الصحيح ، والتصرف في أقدارها ، واستدامة أساليب المدوان على حقوقها ، والعمل على إنقاذها تحت السيطرة البريطانية وإقرار ما في هذه السيطرة من المنافع المستمرة .

وهناك ملحق ما ينطوى عليه الخطة من الغفلة في تسوية هذا المدوان ، إذ يقول اللورد كيرزون إن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الإغارة الخارجية ، والواقع أن وجود الاحتلال البريطانى هو الذى حال على تعاقب السنين دون إنشاء جيش مصرى بحسب حدودها ويدافع عن استقلالها ، وإن نظرة سيطرة إلى ما كان عليه جيشها من قوة ومنعة في عهد محمد على ، وما حصل به تاريخه من انتصارات ومعارك في مختلف المواقع والحروب ، حين كانت مصر مستقلة ، ثم ما آل إليه من الضعف والاحتلال في عهد الاحتلال ، إن هذه النظرة وحدها تدحس مرامى اللورد كيرزون ، وتدل على أن مصر قادرة على حماية حدودها إذا تركت وشأنها ، وإن ما يستند إليه من ضعفه الحزنى إنما هو من ضيع الاحتلال والسياسة البريطانية ، وهذا الضعف لا علاج باستدامة المدوان على استقلالها ، بل بالسكف عن هذا المدوان ، الذى نستطيع أن نشئ لها جيش يدفع الغارة ويحمى الذمر ، وإن أية دولة مهما عظمت إذا احتلها الأجنبي وسيطر على شؤونها لا نستطيع أن نشئ جيشاً قوياً جذراً بها ، لأن الاحتلال هو أول عقبة ستقفها في هذا السبيل .

ومن التبحر قول اللورد كيرزون أن مصر إذا تركت وشأنها لا تقوى على إقامة حكومة قوية منصعة في داخلها ، وهى تهمة اصططلحت الدول الاستعمارية على توجيهها إلى كل شعب تريد أن تفرض سيطرتها

عليه ، وعلت دعوى مرذولة لا تمينا الفضل ولا المنطق السليم . لأن الاستقلال حق طبيعي لكل أمة . ولا يوجد مسوغ يحول أية دولة أن تتدخل في شؤون دولة أخرى بحجة إصلاح حكومتها ، بل أن الاحتلال الأجنبي هو الذى يفسد أخلاق الأمة ويضعف وطنيتها ونفسيتها ، ويؤدى تبعاً لذلك إلى فساد نظم الحكم فيها ، ومن عجب أن نقول إن موقع مصر الجغرافى ووجودها على أبواب فلسطين وعلى مدخل أفريقيا وفى طريق الهند يجعل من المستحيل على الإمبراطورية البريطانية أن تتخلى عن بيئتها فى مصر . ومعنى ذلك أنه مادام من قواعد سياسة البحيرة الاستعمارية أن تضع يدها على فلسطين وتسنق إمبراطوريتها الاستعمارية فى أفريقيا والهند فعلى حاجة إلى الحيلة بين مصر واستقلالها التام ، أو حيلة أخرى يريد أن يسوغ الاعتصاب بأربعة فى استبقاء اعتصاب آخر ، فى بلدان أخرى ، وذلك امرى هو منطق النصب والمديون ، وهو منطق لا عقله أية أمة تحافظ على كيانها ، ونؤمن بحقوقها وكرامتها

وصول لجنة ملتر -- ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

وأخيراً جاءت اللجنة ، فى صبيحة يوم الأحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وصلت الباخرة الثقيلة اللورد ملتر وأعضاء لجنة إلى بور سعيد . وفى الساعة التاسعة صباحاً استقلوا قطاراً خاصاً سار بهم إلى العاصمة ، وكان مقدمه قطار كشاف طرسته ، ونحرته أيضاً خمس طائرات حربية من بور سعيد إلى القاهرة ، فوصل إليها فى الساعة الثانية بعد الظهر . وكتم موعد سفر اللجنة من لندن وموعد حضورها ، ولم يعلن عنها فى الصحف إلا بعد وصولها إلى العاصمة ، ولما وصل القطر إلى المحطة نزل اللورد ملتر وملاؤه وهم : السير رول رود الجنرال السيرجون مكسويل . الجنرال السيراوين توماس . المستر سيندر . المستر هرنست ، وكان معهم الكولونيل ومطس النذوب العسكرية بدار الحجابة . والمستر لويدي من موظفيها ، وقد أوفدتهما دار الحجابة لمقابلة اللجنة ببور سعيد . واستقبلهم على رصيف المحطة الجنرال كوجريف نائب القائد العام للجيش البريطانى ، وبعض ضباط أركان حرب الجيش اندكور ، والأميرالاي رسل بك حاكم دار بوليس العاصمة . ونائب مدير السكك الحديدية ، وكانت أبواب المحطة موصدة . ولم يسمح لأحد من الجمهور بالوجود بها حين وصول القطر ، وتولى اليونيس حراسة أعضاء اللجنة فى الطريق ، وذهبوا يتقدمهم اللورد ملتر إلى دار الحجابة ، ثم إلى فندق ميراميس القريب من هذه الدار والذى اتخذته اللجنة مقراً لها^(١)

وبدا الفرق جنياً بين استقبال اللورد ملتر سنة ١٩١٩ ، واستقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢ . فى أوائل عهد الاحتلال ، جاء اللورد دفرين إلى مصر فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، إذ عينته الحكومة البريطانية مندوباً سامياً لى يدرس حالتها ويقده عنها تقريراً تاماً ينتهى إليه من الآراء والمقترحات .

(١) يقول اللورد ملتر فى تقريره : « وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامة طر إلى روح لعداء لجنة الذى اختفى فى نفوس المصريين والإعراب . فلفنا الفندق المعد لنزلنا فيه دون أن يحدث حادث ما »

فقبول في الإسكندرية مقابلة شمه أعدها الانجليز باعاقهم مع الحكومة المصرية ، لكي يلفتوا الأنظار إلى مقدمه عييدهم الذي جاء ليهيمن على أقدار البلاد ومصيرها ، وأطلقت المدافع بالإسكندرية من البارجة المصرية (محمد علي) نحية له ، واستقبله بحفظ التبريد عن الحكومة ، وزل ضيقاً سرى رأس التين ، ثم استقبل قطاراً خاصاً إلى محطة العاصمة ، وكان في استقباله بها رئيس مجلس الوزراء ورئيس الشريكات اثنا عن الخديو توفيق ، وتقيب من كبار رجال الحكومة ورجال الوكالة البريطانية ، وقائد جيش الاحتلال ، وزل صبة على الحكومة بقصر الزهراء (الدرسة التوفيقية الآن) ، وذهب غداة يوم وصوله إلى سراي الجزيرة لمقابلة الخديو ، تحف به كوكبة من المراسل الانجليز ، وبصحبة المبرادوارمالت قنصل إنجلترا العام في مصر وركي بك التشرينافي والسير بيكسون سكرتيره الأول ، والسير بلند سكرتيره الثاني ، فقابلهم الخديو توفيق بالحفاوة والإكرام ، وأطلقت له المدافع من القلعة عند خروجه من قصر الزهراء ، وعند عودته إليه ، ورد له الخديو الزيادة في قصر الزهراء في مساء ذلك اليوم

هذا ما كان من استقبال اللورد دوفين سنة ١٨٨٢ . فتأمل في الفرق بين هذه المقابلة ومقابلة اللورد متير سنة ١٩١٩ ، من هذه المقارنة بين لك مبلغ سدال الحجة السياسية في مصر من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٩ ، وأثر العمل القومي في بحرى الحوادث ، وهذا يدل بيقناً على ارتفاع الشعور الوطنى في هذه الحقبة من الزمن ، وأغلب الظن أن هذا التبدل قد استشر به من كان يعرف مصر من أعضاء اللجنة قبل الثورة ، كاللورد متير نفسه ، واجهال مكسويل ، والسير ريل رود ، فاللورد متير قد عرفها وسير عورها في الدور الأول من الاحتلال حيث كان انحصوع والاستسلام محبين عليها . فقد كان وكيلاً لوزارة المالية المصرية من سنة ١٨٨٩ إلى سنة ١٨٩١ ، وفيها ألف كتابه المشهور (إنجلترا في مصر) الذي ظهر سنة ١٨٩٢ ، وصار من وجهة النظر البريطانية عمدة المشتغلين بالسياسة المصرية ، والسير ريل رود قد عرفها أيضاً ، إذ كان ملحقاً بالوكالة البريطانية بها من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩٠١ في عهد اللورد كرومر ، والجنرال مكسويل قد شهد الانقلاب الذى أعلنت فيه الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وسام فيه بقسطوفير كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١١) ، وشهد حمود الوزراء والكبراء وجهرة الأمة خيال هذا الانقلاب الخطير ، واقتصر الاحتجاج على دائرة محدودة من الشعب ، أما في سنة ١٩١٩ ، فقد عمت حركة الاحتجاج والثورة ، وصارت البلاد تقلى كالقدر سخطا على الحماية ، واحتجاجاً على لجنة متير ، وتعلقاً بالاستقلال التام ، وقد اعترف اللورد متير في تقريره بالروح العدائية التى موبلت بها لجته ، وقال إن عدد الرسائل البرقية التى انتهالت عليها مقاطعتها والاحتجاج عليها بلغ ١١٣١ رقية

الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها

له بكك يديم ساء وصول اللجنة حتى بدت العاصمة في حالة غير طبيعية من الهياج والاضطراب ، فند

٨ ديسمبر أضرب الطلبة من جديد وهجروا معاهده ومدارسهم احتجاجا على قدوم اللجنة .
وفي يوم ٩ منه قام الطلبة والجمهور بمظاهرات عدة في نواحي القاهرة وتعددت المظاهرات في
الأيام التالية

ووجد التجار يوم ٩ ديسمبر عندما ذهبوا لفتح محلاتهم إعلانات ملصقة على أبوابها ، مكتوبا عليها
« المحل مغلق احتجاجا على بحى . لجنة مندر لبط الحاية » ، فهم من احترقوا الإعلان وأبقوا محلاتهم مغلقة ،
وهم كثيرون ، ومنهم من فتحوا محالهم بعد مرور الجنود المصرية في الشوارع
وانتهالت برقيات ورسائل الاحتجاج على اللجنة من كل صوب ، واحتجبت الهيئات السياسية ومجالس
المديريات على قدومها

وقامت المظاهرات في الإسكندرية وكثير من العواصم احتجاجا على اللجنة ، ولم تحصل اعتداءات
من الجنود على هذه المظاهرات ، ففي عدا مظاهرة قامت بالإسكندرية من مسجد أبى للعباس يوم الجمعة
٢٦ ديسمبر عقب الصلاة ، فرت سيارتان بريطانيتن مدرعتان وأطلق جنودهما المدات لتفريق المظاهرة ،
فقتل واحد وجرح خمسة ، وقد وقع القتل بعد فترة من الهدوء النسبي لم تقع فيها حوادث دموية منذ
١٨ نوفمبر ، فكان لهذا الاعتداء وقع شديد في النفوس

اضراب المحاميين

واجتمع المحامون في الجمعية العمومية العادية يوم الجمعة ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، ونفذوا ما أعلنوه يوم
اجتماعهم السابق على بحى . اللجنة ، وقرروا الإضراب أسبوعا بدأ من يوم ١٧ ديسمبر احتجاجا على قدوم
اللجنة ، وقد حددوا يوم ١٧ ديسمبر لأنه ذكرى إعلان الحاية^(١)
وحذا المحامون الشرعيون حذوهم

اجتماع السيدات المصريات بالكندراية المرقسية

واحتجاجهن على قدومه لجنة مندر

وفي يوم الجمعة ١٢ ديسمبر اجتمع عدد عظيم من السيدات المصريات من ملحات وقبطيات بالكنيسة
المرقسية ، للاحتجاج على قيام وزارة يوسف وهبه باشا وقدوم لجنة مندر ، وكان في مقدمتهن السيدات : هدى
شعراوى . شريفة رياض . حرم محمود باشا رأفت . حرم حبيب بك خياط . إحسان القوصى . حرم

(١) انتخب في هذا الاجتماع من المحامين ، وم : مرقس حنا بك . ومحمد أبو شادى بك . وعبد الرحمن
الرافى بك . ويونس صالح بك . وأحمد معطى بك أعضاء في مجلس نقابة بدلا من انتهت مدتهم ، وانتخب مرقس حنا بك
نقياً للمحامين . ومحمد أبو شادى بك وكيلا للنقابة

ففى باث وبعاء الخ. ، وأصدرن بياناً ضمّنه رأيهن فى الموقف السياسى ، وإخلاف الإنجليز وعودهم فى المسألة المصرية ، وختمته بتأييد مقاطعة لجنة ملنر والاحتجاج على قدومها والإصرار على التمسك بالاستقلال التام وقام السيدات يوم ١٦ يناير سنة ١٩٢٠ بمظاهرة منارت من محطة مصر إلى شارع كامل (إبراهيم باشا الآن) ، فيدان الأوبرا ، فشارع عابدين ، وتعرض لهن الجنود البريطانيون وطلبوا منهن التفرق فأبين واستمررن فى المظاهرة ، إلى أن انتهت بسلام

احتجاج الموظفين

واجتمع جمهور الموظفين يوم ١٥ ديسمبر مسجد الشيخ صالح أى حديد وقرروا الإضراب عن العمل يوماً واحداً وهو يوم ١٧ ديسمبر احتجاجاً على قدوم اللجنة وإيداناً بمقاطعتها ولكن الوزارة لم تكد نغز بهذا القرار حتى قررت يوم ١٦ ديسمبر إزال العقاب الشديد بكل من يضرب فى اليوم التالى ، وأبلغ رؤساء النقاب هذا الإنذار إلى مرؤوسيههم ، وصارحوم بأن أول مظهر لهذا العقاب هو قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى ، وفصل كل موظف لا يكون له فى الخدمة أكثر من عشر سنوات ، فعدل الموظفون عن الإضراب ، واكتفوا بالاحتجاج

إنذار الصحف

وكان سيل الاحتجاجات وإعلان مقاطعة اللجنة يتدفق على الصحف ، فأصدرت إدارة المطبوعات بلاعاً يوم ١٨ ديسمبر يتضمن تهديد الصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العرفية إذا هى نشرت أعمالاً أو آراءً سياسية « تصدر عن أشخاص لا يدركون نعمة ما يفعلون كتلاميذ المدارس وغيرهم ، أو احتجاجات سياسية موجهة إلى السلطات أو اللجنة البريطانية ما به يصادق عليها الرقيب ، وكل ما من شأنه تحريض الموظفين أو غيرهم على الإضراب أو إهمال القيام بواجباتهم ، وكل خبر أو طعن من شأنه إثارة شعور العامة ضد الحكومتين البريطانية والعصرية أو من يمتثلها »

وبنى هذا البلاع على دساجة جاء فيها : « ان المسلك الخالف للنظام الذى سلكه الطلاب وغيرهم فى الأيام الأخيرة حتى بلغ أشده فى تكرار الشروع فى القتل يمكن إسناده لدرجة عظيمة إلى مواد نشرتها الصحف ، وإن ما تحدته أجزائه فى الآفليم من التأثير الخلل بالنظام قد أصبح واضحاً »

وأشار البلاع إلى عودة الرقابة على الصحف بطريقة متبوية بقوله : « على جميع رجال الصحافة أن يمتثلوا بهذه التعاليم من حيث مبنها ومعضها ونشير عليهم مراعاة للمصلحة العامة ومصالحهم الخاصة أيضاً أن يحرصوا على حجاب رئيس المراقبة (إدارة المطبوعات) المواد التى يرتانون فى كيفية تأثيرها قبل نشرها »

وقد اجتمع أصحاب الصحف واحتجوا على هذه القيود، ولكنهم منعوا من نشر هذا الاحتجاج أو الإشارة إليه

اقتحام الجنود الإنجليز الأزهر - ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩

وقع يوم ١١ ديسمبر حادث اهتمت له أرجاء القاهرة، وأثر عاصفة من الخط والاستنكار في أنحاء البلاد، وهو اقتحام الجنود الإنجليزية الجامع الأزهر، وتفصيل ذلك أن مظاهرة تمت في صبيحة ذلك اليوم مؤلفة من طلبة الأزهر ومن انضم إليهم، وبدأ سير المظاهرة من ميدان الأزهر، وسار المتظاهرون بكل هدوء ونظام حتى وصلوا إلى شارع السكة الجديدة، وأرادوا أن يواصلوا سيرهم إلى دور معتدى الدول. ولكن قبل أن تصل المظاهرة إلى شارع الموسكى أدركها الجنود الإنجليز بالسيارات، وهاجموا المتظاهرين، ففترقوا، وعادوا إلى قواعدهم بميدان الأزهر، ودخل كثير منهم إلى المسجد يحتمون به، فدخل وراءهم الجنود الإنجليز بنعالهم وأسلحتهم، واعتدوا على من صادفوه بالضرب والإيذاء. فحدث هرج ومرج في الجامع، واقتحم الجنود مكاتب الإدارة، وحاولوا كسر الأبواب، فخرج الموظفون. وحدثت مذبحة كبيرة داخل الجامع وخارجه

احتجاج العلماء

وعندئذ تارت نائرة المشايخ، وقصدوا إلى شيخ الجامع بقصون عليه ما جرى، فاجتمع بكبار العلماء ووضموا احتجاجا شديدا، وقعوا عليه جمعا، وبعثوا به إلى السلطان فؤاد، وإلى يوسف وهبه باشا ورئيس مجلس الوزراء، ثم إلى اللورد ألبى اللورد السامى البريطانى، وهذا نصه :

« حدث في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٨ ربيع أول سنة ١٣٣٨ هـ (١١ ديسمبر سنة ١٩١٩) أن فصيلة من الجنود البريطانية كانت تطارد جماعة من الناس اقتحمت الجامع الأزهر الشريف بنعالها وعصيا متبكة حرمة هذا المعهد المقدس والجامعة الإسلامية الكبرى التي يؤمها طلاب العلوم من جميع الأقطار، ثم أخذت تضرب وتروع، وتجاوزت ذلك إلى الاعتداء على محل الإدارة والعمال يؤدون وظائفهم، محاولة كسر الباب الموصل إلى القاعة المخصصة لشيخ الجامع الأزهر، ولأمانته، ثم صعدت إلى الدور الأعلى من الزواقي العباسي، فسكرت باب غرفة رئيس الحسابات، وقد كان الرعب يتولى على من فيها من العمال فأصدوها على أعقابهم

« إن هذا الحادث قد أحرز جميع المصريين القيسين في القاهرة وآلهم أشد الإيلام، ويزداد هذا الأمر السيئ بنسبة انتشار الخبر في أرجاء مصر وتزداد صدامه في أنحاء العالم الإسلامي

« فتح الموقعين على هذا من علماء الجامع الأزهر وأعضاء مجلته الأعلى محتج على هذه الحادثة السيئة
قياماً بالمفروض علينا من خدمة الأزهر الشريف وأهله »

٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ - ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

توقيعات

محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر . محمد نخيت مفتي الديار المصرية . أحمد نصر نائب
شيخ السادة المالكية . محمد النجدي شيخ السادة الشافعية . محمد سبيع الذهبي نائب شيخ السادة الحنابلة .
عبد الرحمن قزاعه وكيل الجامع الأزهر ومدير المعاهد الدينية . محمد إبراهيم . محمد الأحمدى . عبد الفتى
محمود (وهؤلاء جميعاً أعضاء مجلس الأزهر الأعلى) . أحمد . كى باشا عضو المجلس الأعلى . مصطفى
عبد الرازق السكرتير العام للمجلس الأعلى . محمد شاكر وكيل الأزهر السابق . محمد حسنين وكيل
الأزهر ومدير المعاهد الدينية السابق . محمود الجزيرى . عبد الحيد زاهد . إبراهيم الحيدى . دسوقى العربى .
محمد أحمد الطوخى . عبد المعطى الشرنشيبى . محمد نحاس . وكلهم من هيئة كبار العلماء . عيسوى نجا الإيبارى .
محمود الإمام . حفناوى السيد الجيزاوي . عمر محمد المجرسى . صادق عزام . عبد الرحمن عبد الحلاوى
أستاذ الشريعة الإسلامية بالجامعة المصرية . إبراهيم زيان . عبد الفتى مينا . أحمد الصفقى . عبد السلام
البشرى من علماء الأزهر . عبد الحيد الشاذلى . محمد الحلبى . عيسى منون . سعيد حسن . على مصطفى
أبو دره . أحمد المسكاوى . أمين حمزة النواوى . محمد عبد الحنانى المشرى . عيسوى محمد ماريه . على محمد
صبره . خليفه راشد . حسن عامر مذكور . اسماعيل على . أحمد عيسى السلامونى . محمد سعد بركة . محمد
الشاب . سعد أحمد الذهبى . محمد عبد اللطيف دراز . محمد إبراهيم البيومى . محمد المهدي على . عبد ربه
مفتاح . عبد الحليم سعد . أحمد عبد اللطيف . أحمد عبد السلام . عواد على حسن . على جاد الحق .
عبد الحكيم محمد . يوسف الرمالي . محمود الدينارى . محمد الشاعر . محمد أحمد الشينى . عبد الله قنديل .
محمد محمد الدلال . معوض السخاوى . محمد عبد الله محمد . على شقير . أمين الشيخ . بركات أحمد . أمين
خطاب . على محمد الشيخ . على محمود . محمد أحمد القطبى . محمد يس الجندى . اسماعيل حسين . محمود
القمراوى . عبد الوكيل أحمد خاطر . السعدى محمد . محمد الحلبى . إبراهيم صقر البهى . عبد الرحمن
عبد ربه . محمد الخطيب . سليمان إبراهيم البلى . عبد الرسول خليفة . مصطفى محمد عيد . عبد الباقي نعيم .
مصطفى محمد مأمون . توفيق محمد . على عبد اللطيف . سعيد عبد الله . أحمد المرشدى . صادق شبيب .
إبراهيم النقراشى . حسن أبو عرب . إبراهيم الدسوقى . مصطفى بدر زيد . عبد الحيد الهامى . محمد حماد
خليفة . محمد محمد هلالى . عبد العليم رضوان . سليمان فائد . عبد الفتاح أحمد . محمد فريد الضراغى .

عبد الرحيم البرديسي ، محمد مخلوف ، عيسى الشويخي ، علي الشايب ، محمد درويش المصري ، موسى شريف ،
عبد الرؤوف عبد السلام ، أحمد عبد الحليم هيكل ، محمد علي الراوي ، علي محمد النجار ، علي علي السنا ،
محمد حنفي بلال

جواب اللورد ألتني

ولما سلم اللورد ألتني هذا الاحتجاج بادر بإرسال الرد إلى شيخ الجمع ، وأندى فيه أسفه لوقوع
الحادث ، وروى فيه الواقعة على أساس أن دخول الجنود الأزهر كان على أثر دخول بعض المتظاهرين فيه
وقذفهم الأحجار من داخله على الجنود ، وهذا نص الكتاب :

« حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو الفضل شيخ الجمع الأزهر

« قد تلقينا كتابكم الذي وجهتموه إلينا مع حضرات أصحاب الفضيلة والسادة علماء الأزهر الشريف
وأعضاء مجلسه الأعلى ، وقد أمرنا بإجراء التحقيق اللازم عن حادث يوم ١١ ديسمبر ، وقد يظهر أن بعض
الأفراد السيئ النية كانوا قد هاجموا الحوايت ، وذا طردتهم الجنود البريطانية التجأوا إلى الأزهر وجعلوا
يقذفون منه الأحجار على الجنود حتى إذا ما أثاروا عيظهم اقتفوا أثر المتدينين اللاجئين في جواب الأزهر ،
ولا يغرب عن فضيلتكم أن ذلك قد حدث في الوقت الذي تهيئت فيه نفوس الجنود ، ولكم أن تنفوا
بأنه لم يقصد أبته انتهاك حرمة الأزهر ولا التمدى على كرامة فضيلتكم أو السادة العلماء أو الطلاب المسلمين ،
وبما نأسف في هذه الآونة لوقوع هذا الحادث إلا أننا نرجو أن توجه نظر فضيلتكم إلى أنه من الواجب
على الهيئة الرئيسية للأزهر الشريف أن تمنع استعمال جواب الجمع لأعمال الاعتداء المخالفة للقانون »

« تب جلالة الملك »

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

« ألتني »

وشرت الحكومة من ناحيتها بلاغا رسميا عمي كتاب اللورد ألتني

رأي علماء الأزهر

في الموقف السياسي

وقد حركت هذه الحادثة في نفوس علماء الأزهر الجبر برأيهم في الموقف السياسي عامة ، فوضعوا
بياناً أعربوا فيه عن أن الحل الوحيد للاضطراب السائد في البلاد هو أن يفي الدولة الإنجليزية بوعودها ،
وتستقر البلاد بالاستقلال التام ، أي أنهم شاركوا الأمة في معظم مطالب السياسية ، وأرسلوا هذا البيان إلى
السلطان وإلى رئيس مجلس الوزراء ولندوب السامي البريطاني ، وهذا نصه :

« إن علماء الأزهر الشريف وأعضاء محله الأعلى بإزاء الظروف الحاضرة ، وما جرت على البلاد من خطوب تفاقمت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها ، يرون من أقدم الواجبات التي فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا في القيام بوظيفتهم في إبداء النصيح والإرشاد إلى ما فيه تأييد السلم في الأرض وتوطيد الملائق الحسنة بين الأمم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقاً لما أمر الله به في جميع الشرائع المنزلة ، ولا سيما الشريعة الإسلامية الفراء .

« أجمعت الأمة المصرية على التمسك بحقوقها الشرعية في الاستقلال التام ، وأصررت على المطالبة به بكل ما لديها من الوسائل المشروعة ، دون أن يفكر من جانب الحكومة الإنكليزية ميل إلى الاعتراف بهذا الحق ، فأدى ذلك إلى أحوال تشرع بما يحتاج النفوس من الرعب والحذر والقلق ، فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة

« لذلك يرى علماء الأزهر الشريف ورجال محله الأعلى الموقفون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام والتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هي أن تفي الدولة الإنكليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بمراته المجيد ومكانته الخاصة ومقامه الراجح في بلاد الشرق أجمع وبذلك تمتنع وسائل الشدة التي طامسا ظهرت آثارها مما يوجب الأسف الشديد ، ويخلد أبناء الأمة كلهم إلى الهدوء والسكينة ولا يصبرون صفتاً ولا حقداً للحكومة الإنكليزية ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول الأجنبية

« هذه هي الأمانة التي وضها الله في أعناقنا قد أدبناها فيما بالواجب على خدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين »

ولقد حذا علماء الإسكندرية ووطنها ودسوق ودمياط حذو علماء الأزهر ، فحرروا بياناً يضمنون فيه صوتهم إلى صوت إخوانهم علماء الأزهر في طلب الاستقلال التام

تهديد الطلبة المضربين

أصدر مجلس الوزراء في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ قراراً بإصدار جميع طلبة المدارس العليا وتلاميذ المدارس الأميرية والمدارس الخاصة لتفتيش الحكومة بالحضور إلى مدارسهم في التواريخ التي حددتها وزارة المعارف ، وبأن كل من يتخلف عن إطاعة هذا الأمر ويتغيب عن مدرسته دون أن يقدم عذراً مقبولاً يحرم الدخول في جميع الامتحانات التي تعقد في خلال سنة ١٩٢٠

بلاغ اللورد ملر عن مهمته — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

رأت لجنة ملر أن مقاطعة الأمة لها أصبحت عامة محكمة ، وظهت بمظاهر شتى تجتمع كلها في

إعراض الأمة عن الاتصال بها ، عن قرب أو بعد ، فأخذت تصالج هذه المقاطعة بالأناة وسعة الحيلة ، فأصدر اللورد ملتر بلاغا عن مهمته ، قال فيه :

« أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التي كانت لها إلى الآن . ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد . فإن اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطاني لأجل التوفيق بين أماني الأمة المصرية والمصالح الخاصة التي لبريطانيا العظمى في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب القاطنين في البلاد

» ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول إلى هذا الغرض مع توافر حسن النية من الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودي يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها إلى ترقية شؤون البلاد في ظل أنظمة حكم ذاتي Self Governing institutions^(١)

« وتنفيذا لهذه المهمة تود اللجنة أن تتف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويمكن إبداء كل رأي بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة في تقييد حدود المناقشة ، كما أنه لا داعي لأن يخشى كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلا منه عن معتقداته ، فإنه لا يعد تنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة إلا كما تعد هي متنازلة بسماحها ، وبغير الصراحة التامة في المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول إلى الاتفاق »

« ملتر »

مصر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

رد الوفد على بلاغ ملتر

وقد ردت لجنة الوفد المركزية على هذا البلاغ ببيان أقيم يوم ٣٠ ديسمبر ، قالت فيه :

« كانت لجنة الوفد تود أن يكون بلاغ اللورد صريحا واضحا ، وأن يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام ، لكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة فبعد أن كانت المفاوضة التي تطلبها اللجنة محصورة في دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضة في غير دائرة مخصوصة

» ثم ان توسيع دائرة المناقشة يدل على اقتناع الإنجليز بأن المصريين يرفضون الحماية رفضا باتا ، ولكنه لا ينفي مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الإنجليزية التي تقدمت بحج اللجنة وليس من شأنه بأي حال أن يحمل الأمة على المدول عن خطتها وفضلا عن ذلك فإن الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها

(١) في الترجمة الرسمية للبلاغ « تحت أنظمة دستورية » والمعنى واحد

« وإذا كان الغرض الوقوف على مطالب المصريين ، فإن هذه المطالب أصبحت معروفة معروفة تامة في جميع أنحاء الأمة ، وهي تنحصر في شيء واحد هو « الاستقلال التام » ، أما التوفيق بين استقلالنا وبين ما نعتبرنا من المصالح فمناقشة فيه تكون مع الوفد متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة »
« فلتحى مصر . وليحى الاستقلال التام »

وأبرقت لجنة الوفد ببلاغ اللورد ملر وردها عليه إلى سعد باشا في باريس ، فجاءها الرد بموافقة الوفد

رد الحزب الوطنى

وفي ٣١ ديسمبر نشر الحزب الوطنى رده على بلاغ اللورد ملر ببيان أعلن فيه من جديد سياسة (لا معارضة إلا بعد الجلاء) تأييداً لقراره في نوفمبر سنة ١٩١٩ (ص ٧٧) ، قال :

« أعلن جناب اللورد ملر في بلاغ لجنته للأمة أن الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها ما أوفدت اللجنة إلى مصر لإلاغراض واحد وهو التوفيق بين آماني الأمة وبين مالدولة البريطانية المظلى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين فيها ، وأظهر جنابه رغبة اللجنة في الوقوف على آراء الهيئات المختصة بالأمة المصرية وانها لترغب رغبة صحيحة صادقة في أن تكون الصلات بين بريطانيا المظلى ومصر أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يعرخوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية ، وهذا هو جوهر البلاغ الذى نشرته الصحف المحلية ، وليس للحزب الوطنى إزاء هذا البلاغ سياسة خاصة بل انه لا يزال مشككا بسياسته التي أعنها للأمة مراراً وكراراً والتي أياها إزاء السياسة الإنجليزية بكل وضوح في الخطبة التي ألقاها باسمه حصرة على بك فمى كامل وكيل الحزب في حفلة تأييد المقهور له رئيسه (محمد بك فريد) في يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجارى ، وهذا نقولها : ان الأمة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سوداها وملحقاتها استقلالاً غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال وانها لا ترضى بالتخارجة مع أية هيئة بريطانية أو غيرها إلا إذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام وأعلنت اعترافها به رسمياً وأيدته بجلاء الجنود الإنكليزية عن وادى النيل وسحبت إعلان الحماية

« انه إذا اعترفوا ، انجلترا أمام الملأ رسمياً بهذا الاستقلال بحسن النية وصدق الإخلاص اللذين أشار إليهما جناب اللورد ملر ، وجلت الجنود البريطانية عن البلاد وسحب إعلان الحماية ، فإن الأمة المصرية تشعر إذ ذاك بأن انجلترا وفدت وعودها وبرت بعبودها ، وتكون بأمرها مرتاحة لكل مخافة لا تمس استقلالها التام في أمورها الداخلية أو الخارجية ، وأما ما دامت خطة اللجنة الإنجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كيرزون ومستر بانمور ضارين باستقلال مصر التام عرض الأفق ، وما دامت البلاد محتلة بمجيشين

أحدهما حربى والثانى ملكى ، وما دامت الاحكام العرفية تصدر كل يوم باعتقال أبناء الأمة وتوقيع العقوبات المختلفة على طلاب العلم ، وما دامت حرية القول والكتابة محجورة ، وما دامت البلاد فى فوضى من التشريع ، وفى الجلاء ما دامت الأرواح تحطف لاقط مظاهرة سياسية سلمية إلى غير ذلك من الضحايا التى تحتها الأمة فى سبيل استقلالها التام ، ثم ما دام كل هذا وغيره قائما فوق أرض مصر على مشهد من الصماء المتشدن ، فإن كل محبرة مع أية هيئة بريطانية لا تكون معناها إلا التنازل عن هذا المطلب الأسمى - مطلب الكرامة والأبنا - مطلب الاستقلال التام ، لذلك يتصح الحزب الوطنى المصرى للأمة بأسرها أن تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال التام ، وألا يفوتها أبدا لو بانته نأى شرط كائنا نوعه ما كان فإنه لا يكون استقلالاً تاماً بمصاه الرسوم ، فالمشارة على مقاطعة كل هيئة بريطانية - ما دام استقلال مصر التام لا يعترف به من قبل المحتل ولا ينفذ بالفعل - واجب كل الوجوب على كل مصرى ينبس قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بتركزه وكرامته فى الوجود « وكيل الحزب الوطنى » - « على فهمى كامل »

وسياسة الحزب الوطنى فى عدم المفاوضة قبل الجلاء، مسجمة تماما مع مبادئه ، لأنه ، وهو حزب الجلاء ، ما دام متمسكا بالجلاء ، ولا يقبل ما دونه ، لا يرضى التدخل فى معاضات بين مصر والمحتل والاحتلال قائم ، لأن جوهر القضية بينهم هو فى الاحتلال والجلاء ، فاما جلاء ، واما احتلال ، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال ، كما قال المرحوم محمد بك فريد (ج ١ ص ٧٣) ، والأصل ان الاستقلال حق طبيعى ثابت لا يقبل المناقشة ، فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة ، والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قعد منها تشكيل الأمة المصرية فى حقها فى الجلاء وإيقانها به ، والوسيلة الطبيعية للجهاد هى المطالبة المقرونة بالمقاومة ، أما المفاوضة فهى من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وحرف الأمة عن التمسك بالجلاء ، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخى فى مقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة ، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال ، جربتها فى مدى ربع قرن ، فلم تنتج الا بقاء الاحتلال وإقراره ، مع تغير فى أسمائه وأوضاعه ، فى حين أن الجلاء لا يصح أن يكون موضع مساومة أو اشتراط شروط فى مقابله ، لأن المحتل عندما تعهدت ستين مرة^(١) بالجلاء عن مصر ، لم تلتق وعودها وعهودها على شروط ، بل كانت عهودا صريحة مطقة ، فجلاء - وهو جوهر الاستقلال - لا يصح أن يكون مقيدا بشروط ، وفى ذلك قول المرحوم « مصطفى كامل » : « نحن مسلمون والإنجليز هم السالبون ، ونحن طلاب حق مقدس والإنجليز هم مفتصو هذا الحق ، فلا سبيل إلى الاتفاق بيننا وبينهم إلا باعترافيهم بحقنا وورده إلينا »

(١) نشرنا هذه اليهود فى كتاب (مصر وسودان فى أوائل عهد الاحتلال من ٢٤٢ وما بعدها) وقد أهدا نشرها الآن فى قسم الوثائق التاريخية

هذا ، إلى أن المفاوضات والاحتلال قائم ، فيه معنى الإكراه الأدبي والمعنوي المائل في الاحتلال ذاته ، والإكراه يعسد معنى المفاوضات ونتيجتها ، ويحمل التدوؤن المصري ، تحت تأثير هذا الإكراه ، على المساومة في الجلاء ، والتساهل في وجود الاحتلال تحت أى اسم كان ، وهذا ما يتعارض قطعاً مع مبدأ الحرب الوطنى الأساسى ، وهو الجلاء ، على أن التدوؤنة قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب فى تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبى الذى تستحق فى شأنه ، وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا صالح ، ما يلاسه من الإكراه السافر أو المنقح ، وأن الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء ، والتدوؤنة الصحيحة يجب أيضاً أن يسبقها الجلاء ، ولقد كان فريد بك فى مذكراته إلى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للأمة المصرية بحقه فى تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء ، على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الإنگلى عن البلاد ، وكذلك جلاء الموظفين المدبيين البريطانيين ، ليعين صحة الاستفتاء.

رسالة الأمراء

وفى ٣ مارس سنة ١٩٢٠ أذاع الأمراء : الملك فهد بن حسين ، وعمر طوسون ، ومحمد على إبراهيم ، ويوسف كمال ، والشيخ داود ، ومحمود داود ، رسالة إلى الأمة ، أعربوا فيها عن تضامنهم معها فى أمنيتها وآمالها ، وأعلموا أنهم يقاتلون باستقلال مصر استقلالاً تاماً مطلقاً ، لا قيد ولا شرط ، فأيدوا برسالتهم وجهة نظر الحرب الوطنى ، ولما :

« أئب مصر مواطنى الأمراء »

« يوم ما اقتضت الإرادة الصمدانية إبداع مصر مصر بين يدي من كان خالق مصر الحديثة وخادماًها مفد المصري ومرشده ألا وهو جدنا الأكرم وسيدنا الأعظم المرحوم (محمد على الأول) وجمعت القدرة الإلهية فى شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة فى أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر ، فجعلت المشيئة الربانية أن يقب هذا الشخص الحبيب ذرية تملأ هذه الأرض الطاهرة ، مضمرة بنصها ، فرض الله علينا بذات خدمة مصر وإخوانه المصريين ، والسير على أثر جدنا الأكرم لتحقيق آماله الشريفة وإتساع أعماله النافعة لملاذمة والمطالبة بحقوق مصر والمصريين ، وحيث إن الأمة المصرية الشريفة التى هى سبب عظمتنا وشوكتنا وحررتنا قد فمت بالواجب عليها فيما يجعل لها ولنا أعظم منزلة تتفاخر بها فى العالم بأسره ، وبما أنه لم يبق من جميع طقوس أمتنا العزيرة طرفة إلا أدت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقة ، فقد جئنا نحن أولاد محمد على لا نتشارك أمتنا فى أمنيتها ومقاصدها قط ، بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها ، ونجعل أيدينا فى أيديهم ، حيث اتنا لساناً لا

روحاً واحدة حتى تكون جسماً لا يتر وقوة لا تقهر فتطالب بحقوق وطننا ، مطالب بحقوق أمنا ، مطالب بحقوقها الشرعية ، مطالب باستقلال مصرنا استقلالاً تاماً . مطلقاً لا قيد ولا شرط »

محمد علي إبراهيم	مرطوسون	كمال الدين حسين
منصور داود	سماعيل داود	يوسف كمال

مذكرة الأمراء إلى اللورد ملر

وأرسلوا في اليوم نفسه مذكرة إلى اللورد ملر عن ثلاثة من أمراء مصر :
« ان جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها بعد وفهم وعييت عن أمري طائفة الاستقلال التام لبلادها » . ويجب ان هذا العمل الصادر من الشعب المصري يرهق ساطع وطع على بحلاصه الذي لا يدع مجالاً لأحد أن يتهمة بأنه حصل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل حصة ، وفضلاً عن ذلك فما ان جميع أعمال الأمة المصرية المتحدة اتحاد صديقاً من أعماق قلوبهم يرهق بكل جلاء على أنها منمنعة عن شعور حقيق لم يدهصا إليه سوى عواطفه الحارة نحو الوطن . فأن قدمه إليكم هذه مذكرة لتجيطوا علماً أننا لا تقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة المصرية ، بل نضم إليها يكون من جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر . ونتمنى ان يقولوا حق احترامهم »

محمد علي إبراهيم	مرطوسون	كمال الدين حسين
منصور داود	سماعيل داود	يوسف كمال

وقد كان رسالة الأمراء إلى الأمة ومذكرة إلى اللورد ملر أربع الأوراق في ركة . روح الخمسة في القموس ، وقوبلت الرسالة والمذكرة بالقبطة والابتهاج ، إذ حدثت رسالة ملر عن عصا من أمراء البيت المالئ مع الشعب

وأرسل اللورد ملر ردة على مذكرة الأمراء في خطاب وجيز مهابته إلى الأمة كمال الدين حسين بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٠ . قال فيه : « يا صاحب السمو . أتمنى أن أشكر عن عني الكتاب الذي وجهه إلى سموكم وخمسة من الأمراء من أسرة محمد علي ، والذي أتمتموه في الوقت ذاته إلى الصحف . ولي الشرف أن أكون لسموكم »

« المختص »
« ملر »

الاعتداء على الوزراء

استهدفت وزارة يوسف وهبه باشا لاعتداءات عدت على حياة أعضائها . وكانت هذه الاعتداءات من مظاهر السخط العام عليها ، وقد وقعت لأسباب سياسية ، ونج الوزراء منها جميعاً ، وسكنها تركت

أولاً هيئاً في النفوس ، واستمرت هذه الاعتداءات في عهد وزارة محمد توفيق بسم باشا ، وفي ذلك يقول اللورد ملنر في تقريره : « يعسر على المرء أن يقي هذين الزئيين وسائر رفاقهما الوزراء حقهم من المدح والإطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية بنسبهم مقاليد الأحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه ، وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم ، ولا تزال وزارة توفيق بسم باشا قابضة على زمام الأمور وأعصاؤها هم نفس الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبه باشا ، ما خلا وزيراً واحداً ، فهي — كما بقى في أوصافها — وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الأمور بالاتفاق مع الحسد السامي البرطاني »^(١)

وبإنا ، مع استنكارنا لبدء الاعتداء وحوادثه ، نذكر في تلي تسجيلاً للوقائع التاريخية حوادث الاعتداء بترتيب وقوعها . ففي منتصف الساعة العشرة من صباح يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، بينما كان يوسف وهبه باشا رئيس الوزارة ذاهباً بسيارته إلى ديوان المالية وعند مروره في شارع سليمان باشا قاعة النادي الطلياني ، ألقى عليه أحد الشبان قنبتين انفجرتا وتكتهما له نصيباً السيارة ، ولم ينسب وهبه باشا بسوء . وقبض على الشاب وهو يحاول إخراج ممدس من جيبه ، فتبين أنه طالب قبلى بكلية الطب ، وهو عريان يوسف سعد ، وقد اعترف الطالب في التحقيق أنه كان يريد اغتيال حياة يوسف وهبه باشا

وحوكم أمام محكمة عسكرية إنجليزية فقصت عليه بالأشغال الشاقة عشر سنوات . وقد أخرج عنه سنة ١٩٢٤ ضمن من شملهم العفو في عهد وزارة سعد باشا ، وهو الآن من مؤلفي مجلس الشيوخ وفي ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على اسماعيل سرى باشا وزير الأشغال ، وهو ركب سيارته وذهب إلى الوزارة ، فخطأت القنبلة السيارة ووقعت على الأرض ، ولم ينسب السيارة إلا بشظية بسيطة في المؤخرة ، ولم يعرف الجاني ، وأعلنت الحكومة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يرشد عنه ، ولكن لم توفق إلى العثور عليه

وفي صباح ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ أقيمت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة ، بينما كان راكباً سيارته بعد خروجه من منزله ، وقد انفجرت القنبلة ولم نصب أحداً بضرر ، وقبض على المعتدى ، فانتضح أنه طالب بالمدرسة الإلهامية بدعى عبد القادر شحاته ، ومعه شريك له بدعى عباس حلمي ، وهو طالب سابق بالمدرسة المذكورة

وقد حوكم المتهمان أمام محكمة عسكرية بريطانية فقصت عليهما بالإعدام . ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة

وفي ٨ مايو سنة ١٩٢٠ أقيمت قنبلة أخرى على حسين درويش باشا وزير الأوقاف وهو ركب

(١) تحرير اللورد ملنر . وقد طهر أثناء قيام وزارة توفيق بسم باشا

سيارته بشارع المدارس بالخلية فأصابته السيارة بعمرير وجرحته السائق كما قتلت أحد الشبان كان على مقربة من الحادثة ، ولم يصب الوزير سوء .

رفع معاش الوزراء

اشتد السخط في ذلك العهد على من يتولون الوزارة ، إذ كانوا أداة الأجنبي في المسف والتشكيل بالأمة ، والخلوة بينها وبين حقوقها التي تطالب بها وتجاهد في سبيلها ، فأدركت السراى إحكاما من المستورين عن قبول منصب الوزارة في مثل هذه الظروف ، مما قد يؤدي إلى إضراب وري تملوه مناصب الوزارة ، وتحدد الحجة التي شهدتها البلاد عند استقالة وزارة رشدى باشا ، ولا شك أن بقاء هذه المناصب شاغرة مدة من الزمن يشد من أزر الشعب في جهاده ، ويظهر السراى أمام الاحتلال بظهور المعبر عن حكم البلاد حكما أساسه امتنان إرادة الشعب ، فبتكرت طريقة تغري المستورين بالتهافت على هذه المناصب ، وذلك برفع معاش الوزراء الذين يؤخذون من تلك الوظائف ، ومنحهم معاشا استثنائيا كبيرا ، فصدر مرسوم سلطاني في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ تنح كل موظف مضى عليه عشرون سنة في خدمة الحكومة وعين وزيراً مرتباً مستديماً قدره ١٥٠٠ جنيه في العام بعد تخليه عن الوزارة (أو بصورة أصبح حد سعيته عنها) صدر هذا المرسوم في عهد وزارة يوسف وهبه باشا ، وبعض على سريانه على الوزراء الذين انتهى وظيفتهم بعد تاريخ نشر المرسوم (ومهم الوزراء الذين أصدروه) ، وكذلك على الوزراء السابقين إذا دعوا للعودة إلى الوزارة !

وكان هذا الإجراء بمثابة رشوة لكثير الموظفين ، وغراء لم بالتهافت على منصب الوزارة ، لكي يصلوا إلى تحسين معاشهم ، فهي عملية مالية خالية من معاني النزاهة ، وذلك صحت السراى تحت تأثير هذه الرشوة أن تولف عند الحاجة أية وزارة من كبار الموظفين بحكم البلاد على غير إرادتها

مولد القاروق — ١١ فبراير سنة ١٩٢٠

في غمار الحوادث والمواقف السياسية التي ترادفت على البلاد في عهد الثورة ، طلع على البلاد حادث سعيد ، قوبل بالبشرى والابتهاج ، وهو مولد الأمير (جلالة الملك) فاروق ، وسطع مولده نجماً جديداً ، في سماء البيت العلوى الجيد ، فتجدد الأمل بأن يكون قدومه فال خير للبلاد ، وفاتحة عهد سعيد للمهنة القومية وقد أذاع مجلس الوزراء الأمر السلطاني الكريم ، الذي صدر مشيراً بمولد الأمير ، وهذا نصه :
« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

« المنة لله وحده ، بما أنه في الساعة العاشرة والنصف من مساء أمس الأربعاء المبارك ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، قد من الله علينا بولد ذكر أسميته « فاروق » ، فقد

استصوب لهذا إصدار أمر، هذا المذوق، بحاطة له هيئة حكومتية بهذا الشأن السعيد لإثباته بسجل خاص
يحفظ برئاسة مجلس وزراء، وهم شره في جميع أرجاء القطر مع سيقه لن يرى تبليغه إليه بصفة رسمية
وإجراء ما تقتضيه إجراءات هذه المؤسسة المشروكة . وافي أسأل الله القدير المنان أن يجعل هذا الميلاد مقروبا
لنبي والأسعد للميلاد والعد من فضله وكرمه .

٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ (١٢ فبراير سنة ١٩٢٠) « فؤاد »

واحتج مجلس الوزراء، بوزارة الحامية عند وصول هذه البشري . وقرر :

(أولا) إطلاع إلى جميع المديرين والمحافظين واسطة وزارة الداخلية

(ثانيا) إطلاع إلى مندوب السامي البريطاني وإلى وزارة الخارجية البريطانية

وعلقت لاحظ ما في قرار مجلس الوزراء من الشدة في إطلاع سامة مولد الأمير إلى المندوب السامي
البريطاني وحده ، دون معتمدى الدول ، ثم إلى وزارة الخارجية البريطانية ، ولكن الولاء للسياسة
الإنجليزية أولى على الوزراء ، هذا القرار ، كما جزمه بحججهم عن المناداة بالأمير فاروق وليا للعهد انتظارا
لصدور الأمر بذلك من لندن !

التدخل البريطاني

في ورثة العرش

أدت الحكومة البريطانية إلى حين عن مظهر من مظاهر الحمية تدخلها في قرار ورثة العرش .
فليس يخفى أنه حين ولاية السلطان حسين كامل . تم السلطان (الثالث) فؤاد . عرش مصر . لم يكن قد
انت في أمر ورثة العرش تحت الحمية ، ولا تقرير حالة هذه الورثة . وما يصدر أمر من جانب السلطان
بتنظيمه ووسع قواعده . وما من الحكومة ولا السراى بحسب الأمير فاروق إلى العهد ، فانتشرت
الحكومة البريطانية هذه القضية ، ووجعت في هذا النظام . وأبلغته إلى السلطان فؤاد في خطاب رفعه
إليه الموردين المندوب السامي البريطاني يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠ . ونشرته « الوقائع المصرية »
في عدد غير عتيادي صدر في ١٧ أبريل تحت عنوان (ترجمة الخطاب المرفوع للحضرة العظيمة السلطانية
من حضرة صاحب مقدم الخليل العبد مرشال المندوب السامي البريطاني شأن نظام ورثة السلطنة
المصرية) . وهذا من الترجمة :

« دار الحمية في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ »

« صاحب العظمة . إن الحدث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة
جلالة الملك إلى النظر في نظام ورثة السلطنة المصرية . وعليه فقد أقرت من لدن جلالة الملك بأن الجمع
عظمتكم الاعتراف بسجل عظمتكم الأمير فاروق وسه من المذكور على وعدة ألا كرم من الأولاد فالأكرم

من أولاده وهكذا وإن لم يوجد فمن ولد لعظمتكم من الذكور ومن ينسب منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم في حق نقل السلطة المصرية

« وإلى مع تقديمي التهانئ لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسي بإشهر هذه الفرصة للإعراب عن اعتقادي الخالص بأن المحافظة على المملكات الأودية التي تحتضن مصانع من طباط العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمام عظمتكم ومن يهتمكم من السلاطين

« ولي الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وبخلاص »

القاهرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ « أسمى - فيله مارشال »

وقد أرسل السلطان فؤاد إلى الملك جورج الخامس برفقة شكر على هذا البلاغ ، قال :

« القاهرة في ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠ »

« صاحب الجلالة الملك - لندرة »

« أرجو جلالتكم التفضل بسؤال فائق لشكراتي على البلاغ الذي قدمه إلى اليوم بأمر جلالتكم الفيكونت ألنبي نائب جلالتكم تنصر بحسب الاعتراف بسجل الأمير هروف وسيد من الذكور على قاعدة الأكر من الأولاد فالأكر من أولاده ، وهكذا وإن لم يوجد فمن ولد لي من الذكور ومن ينسب منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لي في حق نقل السلطة ، وإلى أشهر هذه الفرصة لأؤكد لجلالتكم أن المحافظة على المملكات الأودية التي تحتضن مصانع من طباط العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمامي ، وأعتقد بأنني سأستطيع دائما الاعتماد على معصدة جلالتكم الثمينة وجعل صداقتكم » « فؤاد »

فرقة عليه الملك جورج برفقة وجيزة ، أعرب فيها عن سروره برفقة السلطان ، قال :

« لندرة في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠ »

« إلى عظمة السلطان »

« قرأت مع خالص السرور برفقة عظمتكم ، وإلى أؤكد لعظمتكم اهتمامي وبأيدي شكل ما يعود على مصر توفير أسباب السعادة ، كما إلى أؤكد صادق ما أتمنه لشخصيات عظمتكم ولأمرتكم من العز والثناء »

« جورج »

ولا ينبغي أن صدور نظام وراثية العرش عن دولة أجنبية هو من أخص مفاهيم الحياة ، بل التبعية ، فكانت الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل هذا المظهر في وثيقة رسمية ، وكان هذا الوضع شاذاً ، ومنافياً للاستقلال ، بل هادماً للسيادة القومية ، والكرامة الوطنية ، وكانت الرقيتان الملكة سادلي السلطان فؤاد والملك جورج الخامس أدلى على هذه المعاني ، وبذلك تلحج من رد الملك جورج مبلغ الزاوية والاستغناء ، وانتحال صفات جديدة للتدخل في شؤون مصر ، وفي الحق إن هذه الوثائق الثلاث ليست بمشرف التاريخ القوي

احتجاج الحزب الوطنى

وقد احتج الحزب الوطنى على التدخل البريطانى فى وراثة العرش ، وأصدر قراراً بهذا الاحتجاج لم يستطع نشره فى الصحف ، فوزعه فى شرات خاصة مطبوعة ، وأبلغه إلى معتمدى الدول فى مصر . فى خطاب قال فيه :

« أنشرف بأن أرفع جنابكم القرار الذى أصدرته اللجنة الإدارية للحزب الوطنى المصرى راجعاً إبلاغه إلى حكومتكم الجليلة خدمة لحقوق الأمة المصرية السياسية ، وهذا نصه

« قد نشرت « الوقائع المصرية » . وهى الصحيفة الرسمية للحكومة فى عددها الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٢٠ خطاباً من الجنرال ألبنى مؤرخاً فى ١٥ فى الشهر الماضى خاصاً بولاية عهد الحكومة المصرية ، ثم أصدرت الحكومة منشوراً إلى موظفيها وأعلنت لهم فيه النية الخاص بولاية عهد مصر وطلبت إليهم التوقيع عليه اعترافاً للملء بتدولته . ومما أن مسألة عرش مصر وما يتعلق به هى من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها دون غيرها ، ومما أن إقدام الحكومة البريطانية على التدخل فى شؤون مصر الخاصة فى الوقت الذى تعمل فيه الأمة المصرية جميعاً على استرداد استقلالها التام باذلة فى سبيل ذلك كل جهودها المشروعة بعد اعتداء سريعى على أحكام القانون الدولى من جهة وعلى مبادئ حرية الشعوب وحقوق الأمر الطبيعية من جهة أخرى . ومما أن الوسائل التى شخذهها الحكومة البريطانية فى تنفيذ أغراضها السياسية إزاء مصر قائمة على سلطان قوتها وعلى الأحكام العرفية الممننة منها ، فإن جميع الأعمال الناتجة عنها تعتبر غير شتى غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المسالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية ، ومما أن الأمة المصرية لا تزال ولين تزال منسكة بحقوقها المقدسة وأنها لا تعترف لإنكلترا بمرکز خاص فى مصر بخوفه أى حق أو أية صفة للتدخل فى شؤون البلاد السيادية سواء كانت مخصوص العرش أو الوراثة أو غيره . وكذلك مما أن الأمة المصرية لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سوادها ومنحقيتها استقلالاً غير مشوب باحتلال أو حماية أو وصاية أو أى تدخل أجنبى

« فاللجنة الإدارية للحزب الوطنى ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الاقبات على حقوق البلاد كلها أو بعضها ، لذلك قررت بالأجماع :

(أولاً) الاحتجاج بشدة على جميع هذه الأعمال وما يماثلها

(ثانياً) ببلغ وكلاء الدول الأجنبية وقدصلها العاملين المشلين لها فى مصر هذا القرار لإبلاغه إلى

حكوماتهم ، ونعضوا الخ »

« وكيل الحزب الوطنى » - « على مسمى كامل »

احتجاج الوفد

وأصدرت لجنة الوفد المركزية بمصر رسالة محمود سليمان باشا قرارا بالاحتجاج على هذا التدخل ،
هاك نصه :

« ان الأمة المصرية مع نمكها الشديد بعائلة محمد على ، مصلح مصر الكبير ، وبأن يكون على عرش مصر أحد أفراد هذه العائلة المجيدة بطريق الوراثة ، ترى أن في تقرير نظام هذه الوراثة بواسطة حكومة انجلترا اعتداء على حقوق مصر الشرعية المقدسة لأن الأمة المصرية وحدها بما لها من الحق في تقرير مصيرها هي صاحبة الحق في تقرير نظام وراثة الحكم فيها ، وعلى ذلك فاللجنة المركزية للوفد المصري تحتاج على هذا العمل ، وهي بذلك تعبر عن رأى الأمة »

هذا ، وقد رفع المنفور له الملك فؤاد بعض الشذوذ والافتئات والتدخل الأجنبي المائل في وثيقة ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ ، بعد سنتين من صدورهما ، إذ أصدر عقب إعلان « الاستقلال » أسراً ملكياً في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ، وضع فيه نظام وراثة العرش ، جاء في المادة الأولى منه أن « الملك وما يتعلق به من سلطات ومزايا ورائى في أسرة جدنا الجليل محمد على » ، وجاء في المادة الثانية : « تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ، ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر ، وهكذا طبقة بعد طبقة ، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ، ولو كان المتوفى أخوة ، ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية ، فولاية الملك من بعدما لولدها المحبوب الأمير فاروق » ، وأكملت المواد الأخرى نظام توارث العرش

إعادة الرقابة على الصحف

قررت السلطة العسكرية البريطانية في مارس سنة ١٩٢٠ إعادة الرقابة على الصحف ، وكانت قد ألغيت في عهد وزارة محمد سعيد باشا كما تقدم بيانه (ص ٣٩)

ففي صباح اليوم الرابع من هذا الشهر استدعى السكولوبل ميمز Symes رئيس مراقبة المطبوعات مديري الصحف ، وأبلغهم غوى هذا القرار ، ووزع عليهم التعليمات التى أوجب على الصحف مراعاتها ، فرد عليه الصحفيون بالاحتجاج على إعادة هذه الرقابة في الوقت الذى أطلقت فيه جميع صحف العالم من القيود الاستثنائية ، ونشرت الوقائع الرسمية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٠ إعلاناً من اللورد ألتني بإعادة الرقابة على الصحف ، سوغتها بقولها :

« نظراً لما تنشره الصحف باستمرار من المقالات التى تخلّ بسلطة الحكومة ، والتى من شأنها

الإغراء على إحداث اضطرابات وإتيان أعمال مناقضة للنظام والأمن العام ، ستكون المراقبة على الصحف سابقة للنشر ابتداء من ٦ مارس سنة ١٩٢٠ »

وتنفيذاً لهذا القرار لم يعد ينشر في الصحف إلا ما يأذن الرقيب به ، كما كانت الحال مدة الحرب العالمية الأولى والأخيرة . وصارت تصدر وفيها فراغات تدل على أن الرقيب لم يأذن بنشر ما كان معداً للطبع

إضراب الصحف احتجاجاً على الرقابة

وفي يوم ٥ مارس اجتمع أكثر مديري الصحف العربية ، وتباحثوا في قرار إعادة الرقابة على الصحف ، فقرروا احتجاج الصحف العربية ثلاثة أيام متوالية ابتداء من يوم ٦ مارس احتجاجاً على ذلك القرار

عودة لجنة ملتر

قضت لجنة ملتر في مصر نحو ثلاثة أشهر تدرس أحوال البلاد عامة ، وأسباب الثورة خاصة ، وتبحث في العلاج الذي تراه ناجحاً لملافاة الحالة التورية ، وفي المقترحات التي تعرضها على الحكومة البريطانية في هذا الصدد ، وغادر الملتر العاصمة صباح يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٠ إلى القدس في رحلة بفلسطين ، ثم عاد إلى الإسكندرية ، وأبحر منها يوم الخميس ١٨ منه إلى إنجلترا ، وسبقه إليها زملاؤه

اجتماع الجمعية التشريعية

بمنزل سعد باشا — ٩ مارس سنة ١٩٢٠

كانت « الجمعية التشريعية » معطلة منذ أكتوبر سنة ١٩١٤ كما أسلفنا (ج ١ ص ٢٧) ، وظلت بعيدة عن مجرى الحوادث طيلة هذه السنين ، كما ظلت بمنأى عن الثورة حين وقوعها ، ولم يساهم فيها بعض أعضائها إلا بصفتهم الشخصية ، ولم تجتمع هيئتها ، كما اجتمعت مجالس المديرين ونقابات المحامين والأطباء والمهندسين والموظفين ومن إليهم ، فرأى فريق من أعضائها أن هذا الموقف لا يليق بهم أن يقفوه ، وأنهم أولى من غيرهم بأن يجتمعوا ، بصفتهم الهيئة النيابية القائمة في ذلك الحين ، وأن يصدرُوا القرارات المؤيدة لمطالب البلاد ، فاجتمعوا ببيت الأمة (منزل سعد باشا) يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ ، وأصدروا قرارات ، كتبوا بها المحضر الآتي :

« في الساعة الرابعة والدقيقة عشرة من يوم الثلاثاء ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٢٠ انعقدت الجمعية التشريعية بمنزل حضرة صاحب السعادة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصري ، بحضور حضرات الآتية أسماؤهم :

إبراهيم سعيد باشا . وحسين واصف باشا . وقلبي قهي باشا . وراغب عطية بك . وفتح الله بركات باشا . وحسين هلال بك . وحسن سيف افندي . والدكتور محمد أمين بدر بك . وعمود الأثرى باشا . والسعدى بشارة الطحاوى بك . وعمر مراد بك . ومثولى حزين بك . وعمر خاف الله بك . وإبراهيم على بك . ومحمد محمود بك . وحنفى منصور بك . ومحمد علام بك . وعلى الله لارى بك . وسينوت حنا بك . ومحمد رشوان بك الزمر ، وسماعيل أبانته باشا . ومحمد أبو حنين باشا ، وعبد المظيف الصوفانى بك . والشيخ محمد شاكر . ومحمد السيد أبو على باشا . وعبد الرحمن عوض بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل . وعلى شعراوى باشا . وحافظ المنشاوى بك . وأمين سامى باشا . ومنصور يوسف باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . وزكريا نامق بك . وعبد السلام الملايلى بك . ومحمد كمال أبو جازية بك . ومنطادى بك طنطاوى . وإبراهيم دويدار بك . وعلى الجزار بك . ومحمد أمين أبو سبت بك . ومحمد همام بك . ومحمد محفوظ باشا . وعبد الرحمن محمود بك . وميشيل لطف الله بك . ومحمد المنياوى بك . ومحمد على سليمان بك . والمصرى السعدى بك . ومصطفى بكير بك . ومحمد عزام بك . وكامل صدق بك . وحسين الشريعى بك . ومحمد عبد الخالق مذكور باشا

« وقد انتخب لرئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة ابراهيم سعيد باشا بصفته أكر الأعضاء سنا ، ولأعمال السكرتارية حضرات فتح الله بركات باشا . وحسين هلال بك . ومحمد عبد الخالق مذكور باشا ، بالاجماع ، وبعد ذلك أعلن سعادة الرئيس افتتاح الجلسة واقترح محمد عبد الخالق مذكور باشا إيقاف الجلسة خمس دقائق حدادا على من انتقل إلى رحمة الله من أعضاء الجمعية في مدة عطلتها فأوقفت الجلسة خمس دقائق

« أعيدت الجلسة ونلا سعادة فتح الله بركات باشا اعتذارات واردة من أصحاب السعادة والعهدة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية على لسان صاحب السعادة ابراهيم سعيد باشا وفتح الله بركات باشا اللذين دعياه لحضور الجمعية . وطلبة سعودى باشا . ومحمد شريعى باشا . ومصرى سمكة باشا . ومحمد عثمان أبانته بك ، وكذلك تليت جملة تلفرافات واردة من جهات متعددة من أعيان ووجوه القطر بإظهار شعورهم نحو الجمعية وتضامنهم معها واحتجاجهم على المشروعات التى آلمت الأمة ، ثم تباحثت الجمعية في عرض عليها من اقتراحات حضرات الأعضاء وقررت فيها ما يأتى :

أولا — ان الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التى أعلنها المجنرا من نقاء نفسها على مصر عملا باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية

ثانيا — تقرر الجمعية أن البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالاً تاماً وفاقا لقواعد الحق والعدل والقانون ، وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر في وجوده من الوجهة القانونية ، وليس من شأنه إلا أن يزيدنا تمكنا به

ثالثاً — نحتاج الجمعية على تعطيلها ، وعلى كل القوانين والنظامات التي وضعت في أثناء تعطيلها لصدورها من غير عرضها عليها

رابعاً — نحتاج على كل الاعتداءات التي أصابت البلاد وأبنائها سواء أكان الاعتداء واقفاً على النفس أم المال أم أى نوع من أنواع الخربة

خامساً — نحتاج على البدء في مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفاً تاماً حتى يثبت في المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التي تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية : (أ) لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه ، (ب) لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفرداً ولا مصلحة مصر وحدها ، ولا مصلحة الاثنين معاً ، وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الإنجليز ذوو السكينة الذين أثبتوا أن هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الأجنبي وفائدة أصحاب رؤوس الأموال والشركات من الإنجليز

سادساً — قررت أن كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة ، ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما ، يعد لغواً ، ولا يلزم الأمة في شيء ، فالأمة وحدها صاحبة الشأن في تقرير كل ما يتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلية

سابعاً — تقرر الجمعية إبلاغ هذه القرارات إلى الجهات الآتية : ١ — الوفد المصري في باريس ٢ — رئاسة مجلس الوزراء ٣ — قناصل الدول في مصر ٤ — الصحف المصرية ٥ — كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر ٦ — سكرتارية الجمعية التشريعية لحفظه بسجلاتها

ثامناً — إرسال تelfراف لمعاهدة رئيس الوفد المصري بباريس لشكر الوفد على ما قام به من الأعمال « نلى المحضر وتصدق عليه وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ مساءً ، وعلى ذلك امضاءات جميع الأعضاء الحاضرين »

أمر عكرى بمنع اجتماع النواب

أزعج السلطة العسكرية اجتماع الجمعية التشريعية وإصدارها هذه القرارات الخطيرة المؤيدة للحركة الوطنية ، وبخاصة لتضمنها بطلان الحماية ، وإعلان الاستقلال ، وحسب حساباً بعيداً لما ينبجم عن تكرار هذه الاجتماعات ، وما تحدثه من الأثر في النفوس ، فقد تودى إلى شل سلطة الحكومة ، وإلى ما يشبه العصيان المدني في الهند ، فأصدر اللورد اللنبى أمراً في ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ بمنع اجتماعها ومنع اجتماع كل هيئة تمثيلية في غير الأوضاع المقررة في القوانين واللوائح ، قال :

« أنا الموقع أدناه ادمند هنرى هينسن فيكونت أُلنبي بمقتضى السلطة المخولة لي بصفة كوني فيلد مارشال قائدا عاما لقوات جلالة الملك في القطر للصوى ، أصرح وأعلن ما يأتى : ممنوع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لأى مجلس مديرية أو لأى هيئة منتخبة وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ، ما لم يكن ذلك بمقتضى الشروط للنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخاصة بها ، ويشمل هذا المنع كل اجتماع من هيئتين أو أكثر من الهيئات المنتخبة ومن أعضاء هيئتين أو أكثر من تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ما لم يكن مرخصا بهذا الاجتماع ترخيصا صريحا بمقتضى القانون ، وكل مخالفة للأحكام المتقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية ، وكل قرار تتخذه أو توافق عليه إحدى الهيئات المنتخبة فى أى موضوع خارج عن اختصاصها يكون ملغى ولا يصل به ، وجميع الأعضاء الذين يكونون قد وافقوا على ذلك القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكري »

« أُلنبي . فيلد مارشال »

فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠

تغيير فى صيغة خطبة الجمعة

وما قبل به من الجمهور

وافق يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ عيد ميلاد المغفور له السلطان فؤاد ، فأعدت وزارة الأوقاف لهذه المناسبة صيغة جديدة لخطبة الجمعة ، وزعتها على خطباء المساجد لتلاوتها فى ذلك اليوم ، وأسلوبها يختلف عن أسلوب الخطب السابقة ، فإن سمعها الجمهور فى المساجد حتى هاجوا وماجوا ، ونادوا بهتافات عدائية ضد السلطان ، وأنزل بعض المصلين الخطباء عن منابرهم ، وكان هذا من مظاهر تهمهم الرأى العام للسراى ، وقد بدا هذا الشور أيضا فى اجتماع الجمعية التشريعية بمنزل سعد باشا (ص ١٠٦) ، فقد قررت ضمن ما قررت إبلاغ قراراتها إلى الجهات الرسمية وغير الرسمية ، واستثنت منها السراى

كارثة القطار فى أوديني

وفاة اثنى عشر طالبا مصريا

فى خلال حوادث الثورة وقع فى أوروبا حادث أليم أودى بحياة اثنى عشر طالبا مصريا ، فكانت وفاتهم تشبه من بعض النواحي مصرع شهداء الحرية فى حوادث المظاهرات ، وذلك أنه فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ ركب بعض الطلبة المصريين الذين قصدوا أوروبا لإتمام دراستهم القطار القائم من تريستا إلى فيينا ، ولم يكند يصل إلى محطة بوتا القريبة من أوديني من أعمال إيطاليا حتى اصطدم بقطار بضاعة ، ونتج عن الحادثة قتل ١٤ من الركاب وجرح ٣٠ ، وقتل من الطلبة المصريين ١٢ طالبا ، وجرح تسعة ،

أما القتلى فيه : عبد الوهاب أحمد سبع من نوباء الفيض مركز المنصورة . على حسن بكري من دمياط
رمضان محمود هدايت من طنطا . أحمد طلعت أسعد من الزقازيق . عبد الحليم محمود . ورزق يعقوب من
دمياط . شفيق سعيد من صهرجت . محمد ابراهيم ساه رويل من بورسعيد . محمود عبد الرحمن من القاهرة .
حسين شلبي من القاهرة . فريد فتحي من طنطا . ابراهيم الممد من شبرا الخيمة
وقد وقع بنا هذا الحادث في النعوس وقد أقيم ، وأظهرت الأمة شعورا عميقا نحو أولئك الشهداء
الذين ماؤا مفترقين في سبيل طلب العلم ، وسماوا شهداء الغربة والعلم ، واحتفل بتشييع جنازاتهم في
بلادهم احتفالا عظيما

استقالة وزارة يوسف وهبه باشا - ١٩ مايو سنة ١٩٢٠

في ١٩ مايو سنة ١٩٢٠ رفع يوسف وهبه باشا استقالته إلى السلطان ، وشاها على قوله في كتابه :
« في هذه الأيام الأخيرة شعرت بالاحتياج للراحة »

وقد اختلفت الآراء في أسباب هذه الاستقالة ، فعزاه بعضهم إلى شعور وهبه باشا بمظاهر السخط
على وزارته من كل ناحية ، مما جعله يميل أخيرا إلى الراحة والاعتكاف ، وبخاصة لأنه كان في
ذاته متقدما في السن

وعزاه آخرون إلى رغبة السلطان في نزعته عن الحكم ، لبداله من العجز عن مواجهة الحوادث ،
فلم يجد وهبه باشا بدا من النزول على هذه الرغبة ، لأنه لما تولى الوزارة تلبية للأمر السلطاني ، فاستقال
تفصيلا مثل هذا الأمر . وقيل - وهو الأرجح - عن السبب المباشر لاستقالته ان توفيق نسيم باشا
عرض على السلطان بحضور يوسف وهبه باشا إحضار أكبر عدد من الأعيان والعمد إلى السراي للتهنئة
والثبريك مناسبة اغتراف الحكومة البريطانية بالأمير فاروق ولي عهد للسلطنة ، ولم تكن هذه المظاهر
وأشبهها مأثوفة في ذلك العهد ، فأظهر يوسف وهبه باشا تخوفه من إحجام القوم عن الحضور من تلقاء
أنفسهم . وأنهم في حالة الضغط عليهم قد لا يحضر منهم إلا القليلون . ولما انصرف وهبه باشا أعاد نسيم باشا
الكثرة على السلطان ، وأخذ على عاتقه وصف كونه وزيرا للداخلية بإيجاج الفكرة ، فوافق السلطان ،
وأحضر نسيم باشا فعلا عددا كبيرا من الأعيان والعمد ، ونجحت الفكرة ظاهرا ، فتغير السلطان على
يوسف وهبه ، ومرت على هذا الحادث أيام ، ثم اتهم فرصة حديث له معه في موضوع آخر ، فأظهر
عدم رضاه عنه ، فقام يوسف وهبه دارة مترضا ، وانتهى إلى تقديم استقالته

وهذا الحادث يعطيت صورة مأثوفة لطريقة ولاية الوزارة في ظل الحكم المطلق ، فهي لا تتبع مصلحة
الشعب ، ولا تتصل بإرادته . بل تتبع رغبات ولي الأمر ، إذا رضى عن رجل قربه إلى منصب الوزارة ،

وإذا غضب على وزير أقصاه عنها بلحظة أو إشارة . دون أن يُسأل فيم كان غضبه أو رضاه ، ومناط الرضى والغضب عند ولي الأمر في ظل هذا النظام ، هو في الغالب ما تحليه عليه ميوله وأهواؤه ، أو مصالحه ورغباته ، وبعبارة أخرى هو لا يعتبر الوزراء وكلاء عن الشعب ، كما هو روح النظام الحر ، بل يعتبرهم موظفين في بلاطه ، يتصرف فيهم بالتعيين والعزل ، كما يشاء ويهوى .

تأليف وزارة نسيم باشا الأولى

٢٢ مايو سنة ١٩٢٠

قبل السلطان استقالة وزارة وهبه باشا في ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ . وعهد في اليوم نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا وزير الداخلية تأليف الوزارة الجديدة ، وكان بديها ، وقد نجحت في الظاهر فكرته التي مر ذكرها ، أن يكافأ عليها بإسناد رئاسة الوزارة إليه . فألف وزارته (غير برنامج) ، وصدر المرسوم السلطاني بتشكيلها في ٢٢ مايو على النحو الآتي : سيم للرياسة والداخلية . أحمد رزق الموصلات . أحمد ذو الفقار للحفانية . محمد شفيق للأشغال والحربية والبحرية . حسين درويش للأوقاف . محمد توفيق رفعت للمعارف . محمود غنري المالية . يوسف سليم الزراعة .

وكانت هذه الوزارة استمراراً لوزارة وهبه باشا . وهي من الوزارات التي اصطفتها السراي ، وفامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ومناهضتها ، فلا غرو أن قوبلت بالسخط العام

الاعتداء على رئيس الوزارة

في نحو الساعة التاسعة من صباح يوم ١٢ بويه سنة ١٩٢٠ . وقع اعتداء على محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة بإلقاء قنبلة عليه ، أخطأته ولم تصبه ، وبين ذلك أنه يسكن قادراً إلى مقره بوزارة الداخلية ، ألقى شاب على سيارته قنبلة في شارع الشيخ ربحان (السلطان حسين الآن) عند اتصاله شارع الشيخ عبد الله (مصطفى كامل الآن) ، فانفجرت القنبلة على الأرض إلى يمين السيارة وحطمت زجاجها ، ولكنها لم تصب رئيس الوزارة . وأصابت سائق سيارته بجرح بليغ ، وكان الانفجار دوى شديداً ، سمعه سكان عابدين والأحياء المجاورة له كالخليفة والسيدة زينب حتى الدرب الأحمر والموسكى ، وكان شبيها بصوت مدفع الظهر ، ونبين أن المعتدى شاب يدعى إبراهيم حسن مسعود من موظفي حسابات مصلحة الصحة ، وقد حاول الحرب بعد الحادثة ، ولم يكن الجاويش خليفة يوسف لحق به . فأطلق عليه الشاب رصاصة من مسدس كان معه ، فأصابه إصابات خفيفة ، وظل الجاويش يتبعه غير مكترث بإصاباته حتى تعب ، ودخل المعتدى حارة واختفى بأحد منازلها ، وفي هذا الوقت وصل رجال البوليس السلطاني وبوليس قسم عابدين ،

وطوتوا الحى من جميع جهاته ، حتى قبضوا على أربعة من الشبان وساقوهم إلى قسم عابدين
ولما بلغ السلطان نبأ الحادث أوفد كبير الأمناء إلى سيم باشا تهنئته بنجاته ، وعلى اثر ذلك حضر
سيم باشا إلى سراى عابدين ليقدم واجب الشكر إلى عظمة السلطان ، ثم زاره السلطان فى منزله فى
منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر ، تقديرأ له وتكريماً ، وعقب هذه الزيارة حضر سيم باشا إلى السراى ،
لتقديم فرائض الشكر مرة ثانية ، فأنم عليه السلطان بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على ، وقلده بإياه بيده
وقد حوكم التهم أمام محكمة عسكرية بريطانية ، وحكم عليه بالإعدام ، ونفذ فيه الحكم

تصفية أملاك الخديو عباس الثانى

نوفبر سنة ١٩٢٠

فى ٢٥ نوفبر سنة ١٩٢٠ أصدر اللورد ألنبي إعلاناً بالترخيص للحارس على أموال أعداء بريطانيا
بيع أملاك الخديو عباس الثانى ، وقد أنشئت هذه الحراسة بأمر من الجنرال أرشيلد مرى القائد العام
للقوات البريطانية فى ٣١ يوليه سنة ١٩١٦ ، وتنفيذاً لأمر اللورد ألنبي باع الحارس على أموال الأعداء
جميع أملاك الخديو

الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملنر

لم يجد الوفد المصري بباريس عضداً له في مهمته ، فقد أوصدت دونه أبواب مؤتمر الصلح ، وعلى الرغم من أنه أرسل إلى رئيس المؤتمر وإلى رؤساء وفود الدول العظمى عدة رسائل ومذكرات في الترخيع له بإبداء مطالب مصر ، ثم المؤتمر آذاهم عن سماع هذه المطالب . وطلق يطرق أبواب ممثلي الدول ، ويتصل بالصحف ، ويقيم المآذب للدعاية للقضية المصرية ، ويرسل التقارير والرسائل إلى زعماء المؤتمر ، وإلى مختلف الحكومات والمجالس النيابية . فلم يجد من أيها مؤيداً أو نصيراً ، واستهال بعض كبار الكتاب الأوروبيين ، فنشر بعضهم مقالات وبحوث دفاعاً عن مطالب المصريين في الصحف والمجلات ، وألف فيكتور مرجريت أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين رسالة باسم (صوت مصر) ، La Voix de l'Egypte ، قدم لها أنطون فرانس Anatole France أ كبر أدباء فرنسا في ذلك العصر بمقدمة وجيزة ، هي في ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية ، وقد نليت في المأذبة التي أقامها الوفد لرجال السياسة بباريس يوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٩ . قال ما حرره :

« ان السلطة العليا لأساطيلك بعنت من الغد ، عشرين شهراً كانت من قبل في عداد الأمموات ، هذه بولونيا وأرمينيا بضمان الآن جراحهم . وهناك على بحر سعيد الجليل ترى اليونان تفتش ، ولكن العدالة الإنسانية ما زالت بترأ باقصة ، وقد أدى قصص العداوة وجنون الذين يزعمون أنهم عقلاؤنا إلى جعل مصر ضحية الصلح الكبرى

« ومع ذلك فإن أرض مفتاح القديعة لا تنقص ما يستوجب اعتراف العالم بحميلها ، فهي المربية الروحية لليونان ، وكهنتها هم الذين رفضوا التقب لأول مرة عن أسرار هذا الوجود ، وأهل الفن فيها هم الذين تمكنوا بفطرتهم من أن يجمعوا آية الجمال مبصرة . والسلام كان عظيم يشترك في نصرة الحق مع أعلام الخلفاء

« على أنه هل هناك حاجة لتقديم حجج ومستندات في حين أن العهد الجديد للأمم يقول كل شئ حق الحياة ؟ ولكن وأسماء . . . فإذا كان المناقشون قد أساءوا تفسير التعاليم التي جاء بها المسيح ، فكذلك كان شأن مبادئ ويلسن ، فإنها استخدمت لإرضاء جشع الطامعين وخدمة الوسائل الدينية التي تتبعها الحكومات دائماً تحت ستار الحق لإدراك أغراضها . فبترفع صوت مصر وليصل إلى

تخفيف جميع القويح . حتى يجد من ضمن الشعوب وتآخوها صيراً على الفلا »

وبدأ الوفد محمد محمود باشا الدعاية للقضية المصرية بأمرىكا ، واستعان أيضاً بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جورج بولك الذى كان وقتاً ما مستشاراً قضائياً لوزارة الخارجية الأمريكية ، فدافع عن مطالب الأمة المصرية . وقدمه عبي أعطس سنة ١٩١٩ مذكراً إلى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى . وأصدرت اللجنة قراراً لصالح مصر ، وهو القرار الذى سبق الإشارة إليه (ص ٤١) ، ولكن هذا القرار لم يكن له صدق فى قرارات المجلس

على أن أعضاء الوفد لم يحتمل أكثرهم الصدمات السياسية التى لا بد أن يلحقها من يتصدى لخدمة القضية الوطنية . وكانت أولى هذه الصدمات اعتراف الرئيس ويلسون بالحماية (إبريل سنة ١٩١٩) ، ثم اعتراف مؤتمر الصلح بها فى مايو . ثم توقيع معاهدة الصلح بين ألمانيا والحلفاء فى ٢٨ يونيو من تلك السنة . وفيها الاعتراف بحق الخلية ، وعلى أثر توقيعها دبت الناس فى نفوس أغلبية أعضاء الوفد ، وفكروا فى مصالحة الأمة بالخندق الوفدى فى مهمته . أولاً ما كان عليهم ساريس من أبناء ثبات الأمة فى جهادها ، واجتهدوا التصحيحات والتصحيحات فى سبيل استقلالها

فبدأ وفد الوفد مصر إلى مصر ، ونفى من مقاطعة الأمة للجنة ما رأى ، عاد إلى لندن وفى جيبته الرزمة فى معارضة الوفد المصرى ، إذ أدرك وهو فى مصر أن الوفد لا يأبى التساهل والتنازل ، فى سبيل الاتفاق والتفهم ، وأن فى هذه مذهب مفتوح هذا التفهم . وعبارة أخرى ، أدرك الوفد منذ من خلال المقاطعة أن الوفد لا يأبى الخروج بالقضية المصرية عن وضعها الطبيعي . وهو الجلاء ، إلى مساومة وتساهل فى شأن الجلاء .

سفر الوفد إلى لندن للمفاوضة

فما عاد الوفد مصر إلى لندن . عهد إلى المستر هرست أحد أعضاء اللجنة أن يتوجه إلى باريس ليدعو الوفد للمجيء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة . فجاء المستر هرست إلى باريس ، وقابل سعد باشا فى مايو سنة ١٩٢٠ . ودعا الوفد إلى معارضة اللجنة بلندن

رأى الوفد قبل أن يلقى الدعوة إغداد ثلاثة من أعضائه . وهم محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك ، ليتبينوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية نحو المطالب القومية ، فدعّب ثلاثهم إلى لندن وقابلوا الوفد منذ . وأظهر لهم استعدادهم للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط . وأنه إذا اقتضت المصلحة فى نهاية المفاوضات بضم مصالحها الخاصة ، فإنها تعجل بالاعتراف لمصر باستقلالها التام ، ولما طلب منه الأعضاء الثلاثة تدوين كلامه هذا فى ، وقال أن العبارة بالتناجح ، ولا خوف من شئ . ما دامت المفاوضات مطلقة ، وأرسل الثلاثة إلى الوفد بباريس نتيجة مقابلته للورد ملر ، فاستقر رأى الوفد على قبول دعوته ،

والذهاب إلى لندن لمفاوضته ، وأرسل سعد بات إلى لجنة الوفد بنصر العرفة الآتية :
 « لقي زملاؤنا في لندن قبولاً حسناً ، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل في التوصل بالمفاوضات
 إلى حل مرضى ، ولهذا عزمنا أن توجه جميعاً إليهم بحول الله يوم السبت المقبل (٥ يونيه سنة ١٩٢٠)
 للدخول فيها . مستمدين القوة من اتحاد الأمة ، وحكمة أبنائها . والحجة من وضوح الحق . والمعونة
 من الله ناصر الضعفاء »

المفاوضات

وصل الوفد إلى لندن يوم ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ ، واستقبله محطة فيكتوريا بجمهور الطلبة المصريين
 الموجودين بلندن استقبالا حماسيا
 وجرت أول مقابلة بين الوفد واللورد ملتر في وزارة المستعمرات يوم ٧ يونيه ، وأسفرت المفاوضات عن
 مشروع للمعاهدة بين مصر وإنجلترا قدمه اللورد ملتر إلى الوفد في ١٧ يونيه سنة ١٩٢٠ ، ورفضه الوفد .
 ومشروع قدمه الوفد إلى اللورد ملتر في نفس هذا اليوم . وقد رفضته اللجنة . بشرها هنا فيما يلي :

ترجمة مشروع المعاهدة

الذي قدمه اللورد ملتر إلى الوفد في ١٧ يونيه سنة ١٩٢٠

- النقط التي استوثق أنه يمكن الاتفاق عليها مع الوفد لمصرى الموجود الآن بلندن هي :
- إبدال الحالة الحاضرة بمعاهدة مخالفة مستدعة بين بريطانيا العظمى ومصر تدور فيها ما أتى :
- ١ - - - - - تعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها كملك (سلطنة) ذات
 نظمات دستورية
 - ٢ - - - - - وتعهد مصر من جانبها أن لا تعقد أى معاهدة سياسية مع أى دولة أخرى بدون رضا
 بريطانيا العظمى
 - ٣ - - - - - نظراً للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى فمقتضى لفقرة للتقدمة ونظراً لما لها من
 المصلحة الخاصة في حفظ مواصلاتها مع ممتلكاتها في الشرق والشرق الأقصى . فعمر تعطيلها حق إبقاء
 قوة عسكرية بالأراضي المصرية وحق استعمال الموانئ والمطارات لمصر به غرض التمكن من الدفاع عن
 القطر المصرى ومن المحافظة على مواصلاتها مع أملاكها المذكورة . أما المكان : الأمكنة التي تعسكر
 فيها تلك الجنود البريطانية فإنها حين بعد باتفاق الطرفين
 - ٤ - - - - - تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك مستشاراً ماليًا يعهد إليه بجميع

الاختصاصات الممنوحة الآن لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق دائني مصر ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في جميع المسائل الأخرى التي ترغب استشارة فيها

٥ - تمهد بريطانيا العظمى مساعدة مصر في تحرير نفسها من القيود التي تعيق حريتها في التشريع والإدارة بسبب الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب في مصر وفي وضع نظام غفشاء تكون القوانين المصرية سارية على المصريين والأجانب على السواء

٦ - ونوصي لتنازل الدول الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الآن ونظراً لضرورة تطمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب الشرعية ستكون مع ذلك محترمة فصر عطى لبريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة ممثليها في مصر لإيقاف تنفيذ أي قانون يكون ماساً بحقوق الأجانب الشرعية أو مخالفاً للمعنى في البلاد المتقدمة ، وإن وجدت الحكومة المصرية حق التدخل هذا قد استعمل في أي حالة مخصوصة بدون وجه لها رفع الأمر لعصبة الأمم

٧ - قضاء الحاكم المختلطة الحالية أو ما يحل محلها من الأنظمة الماثلة لها يبقى قائماً وينسحب هذا القضاء على المواد الجنائية وجميع الدعاوى الأخرى الخاصة بالأجانب في مصر

٨ - قبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك موظفاً إنجليزياً بوزارة الخفائية يكون له من الاختصاص والسلطة ما يتمكن معه من تأكيد حسن إدارة القوانين فيما يتعلق بالأجانب

٩ - تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لأن تأخذ على عهدها تمثيل مصر في أي بلد لم تعين فيها ممثل مصري ولكن ليس لمصر أن سهد هذا التمثيل لأي دولة أخرى غير بريطانيا العظمى

١٠ - تعترف الحكومة أن مركز ممثل بريطانيا العظمى في مصر صفة خاصة ، وإن له باعتباره ممثل الدولة الخليفة حق التقدم على جميع ممثلي الآخرين

١١ - الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب عدا من ذكروا بالمواد السابقة تسوى حالتهم باتفاق خاص بين الحكومتين البريطانية والمصرية

وهذا الاتفاق يعتبر جزءاً مشتملاً للمراسم المزمع عقده بينهما

مشروع الوفد

فلما تم الوفد مشروع اللورد ملتر ، وكان قد انتهى من وضع مشروعه ، يادر سعد باشا بتقديمه إلى اللورد ملتر في نفس اليوم ، أي يوم ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ ، وأرفقة بخطاب قال فيه ما نعرينه :

« أتشرف بأن أبلغكم بآستلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجاري والتذكيرة المرفقة به ، وإني أبادر فأعرض على خاتمتكم طي هذا مشروع اتفاق يحوي النقط التي جرت المناقشة في شأنها في أحاديثنا ، وهي النقط التي يلوح لي أنكم قبلونها

« ونحن نعتقد أن هذا المشروع ناصعة التي هو عليه من شأنه أن يرضى الطرفين ، وعلى هذه التواعد
يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة ونعاون عمادة الإخلاص بين الشعبين الإسكندراني والصري
« ومن المتفق عليه بيننا أن القبط التي ما تبحت بعد تكون موضوع اتفاق يتقدم بعد
« ولى الثقة الثابتة بأن أتممت التي توفيت ربيستة ثلث السكينة يمكن أن تتفق في ما تبحث في
لى السفر إلى « شاتل » و « وبتى » قبل فصل الخريف للاستشفاء الذى لابد منه لصحتى على ما يظن
ونفضلوا . . . الخ »

وهذا نص مشروع اتفقت المرافق للحطاب سلف الذكر

المادة الأولى — عتف بريطانيا العظمى باستقلال مصر

تنتهى الحبة التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هي والاحتلال
المسكرى الإنجليزية ، وذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية ويكون دولة ملكة
ذات نظام دستوري

المادة الثانية — تجلى بريطانيا العظمى وجودها عن القبط الصري في ظرف من تاريخ
العمل بهذه المعاهدة

المادة الثالثة — عند استمر الحكومة المصرية حرة في الاستشفاء عن حدهم التوطينين الإنجليز
لتزم بإحسان معاملتهم على الكيفية الآتية :

في غير حالة لزوم النوع السن القوية أو أضعف جبرى عن العمل أو يقتضى حكم تاديبى أو لائها
المدة المحددة في عقد الاستشفاء ، يعطى لموظف المرفوق مواعين إضافى تقدر شهر عن كل سنة قضاء
في الخدمة ، ويمنح هذا التمرين أيضا لسكرال موظف ترك باختياره خدمة الحكومة المصرية في ظرف
سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة

المادة الرابعة — تخفيفا لمصار الامتيازات الأجنبية إلى حين التمهيد عمل مصر في الحقوق التي
تستعملها الدول الآن تقتضى هذه الامتيازات تكون بريطانيا العظمى استوفى بالتمكين بالكيفية الآتية :

١ — الزبادات والتعديلات التي يراد إدخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل إلا
بموافقة بريطانيا العظمى

٢ — كافة القوانين الأخرى التي لا بعد لى في حق الأجانب أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول
أو بقرار بالموافقة صدر من أخته التشريعية بحكمة الاستشفاء المختلطة ، أو من الجمعية العمومية بهذه
المحكمة ، بصير نافذة عليها تقتضى ذكر تو صدر وبشر هذا لفرض ما يحصل معارضة من بريطانيا
العظمى يبلغ وزير الخارجية الصري في ظرف (. . .) من تاريخ الشرب الجديدة الرسمية ولا يصح هذه
لمعارضة إلا إذا كان مباهة أن القانون بشكل حكما لا يغيرها في شريعة من شريع الدول ذات

لامتيازات أو - أن كان و هو ماذا - أن الصيغة التي أمر بها لا مساواة في المعاملة شأنها بين
نصريين والأجانب ، وفي حالة حصول خلاف بين الحكومتين في صحة مبنى هذه المعارضة فمصر رفع
الأمر إلى عصبة الأمم لتتصل فيه

مادة الخامسة - في حالة إذا ، المحاكم المختصة وإحالة محكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنائيات
والجوع إلى المحاكم المختصة قبل مصر أن عين أحد رجال الدين من الشعية الإنجليزية في وظيفة النائب
العمومي لدى المحاكم المختصة

مادة السادسة - غرض الحكومة البريطانية أنها مستعدة لتتعاون بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد
مضي خمس عشرة سنة في مسألة إزالة التمييز الخاص بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب
من الامتياز في التشريع والقضاء ، ويحفظ مصر لنفسها الحق في رفع هذه المسألة إن اقتضى الحال ، إلى
عصبة الأمم بعد انقضاء نذ كور

مادة السابعة - في حالة إذا ، قومسيون صندوق الدين العمومي ، فإن مصر عين موظفا ساميا مختاره
مرطابيا العظمى يكون له ما للقومسيون نذ كور الآن من الاختصاصات ، ويكون تحت تصرف الحكومة
مصرية في كافة ما ترغب سكتبه من الاستشارات والمهمات المالية

مادة الثامنة - بريطانيا العظمى ، إن رأت لزوما أن تشرى على مصر عما بالشاطئ الآسيوي
قرب السويس نقطة عسكرية لمساعدة على صد ما يحصل من الهجرات الأجنبية على هذا القنال
تحدد منطقة هذه النقطة يحصل بعد معرفة جهة مكومة من حراء عسكريين من الطرفين مدد متساو
ومن التمس عليه أن يشر هذه النقطة لا يعطى بريطانيا العظمى أي حق في التدخل في أمور مصر
ولا يحل لأي إحلال في مصر من حقوق سيادة على تلك المنطقة التي هي حاصلة لسلطة مصر ومنفردة
فيها قوانينها ، كما لا يمس ، سلطة الحكومة مصر ، اتفاقية الإستانة المبررة في أكتوبر سنة ١٨٨٨^(١) الخاصة
بحرية الملاحة في قنال السويس ، وبعد مضي عشر سنين من تاريخ العمل بهذه الماهدة بحث المتعاقدان
الأمر بمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة له عد له لزوم ، وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها
المعابة بالحفاظ على القنال ، وفي حالة خلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم

مادة التاسعة - في حالة ما أمرى مصر على ما حق التمثيل السياسي للأعني نائب مصر ، عما لدى
أي بلد من البلاد عهد بالمصالح المصرية في هذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن
لك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصري

(١) هي الماهدة بظرورة السلطة خياد قناة السويس ، رجع عنها وحديث مع في كتاب (مصر وسودان في
أوائل عهد الاحتلال) ص ٨٦ وما بعدها ، وقد أعيد نشره في قسم الوثائق التاريخية

المادة العاشرة - بإفاق الطرفين مقتضى هذا على عقد محالة دفعية يسهم للأعراس الآتية .
١ - تعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك في الدفع عن الأراضي المصرية ضد كل هذا يحصل من جانب أى دولة من الدول

٢ - عند حصول هذا على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوروبية ولو تكن سلامة القطر المصرى ذاته في خطر مباشر فإن مصر تعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، وشروط أداء هذه الخدمة لتحديد بعد باتفاق خاص .
المادة الحادية عشرة - تعهد مصر ، فوق ذلك بالألا مقدأة بمخافة مع أنه دولة أخرى دول .
الاتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى

المادة الثانية عشرة - هذه المخافة مفعودة لمدة ثلاثين سنة في بابها يمكن للطرفين أن ينظر في أمر تجديدها

المادة الثالثة عشرة - مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص
المادة الرابعة عشرة - كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى يكون ملغى ولا عمل له

المادة الخامسة عشرة - تودع هذه المعاهدة كمرورية جمعية الأمم لتدخل بها وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها فائلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية ضمنها دولة حرة مستقلة

المادة السادسة عشرة - بمقتضى هذه المعاهدة بمجرد ما دل التصديق على من المتعاقدين وبحصول التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التي تدعى بتقرير الدستور المصرى الجديد هذا ، وبما يلاحظ على مشروع الوفد ، أنه أقر القعدة العسكرية البريطانية ، أو عبارة أخرى أقر الاحتلال الأجنبى مع تغيير اسمه ، وأعلن السودان ، وقبل دخول التجنوا محل الدول الأجنبية في امتيازاتها ، وتعيين نائب عام إنجليزى في المحاكم المختلطة ، وحين مستشار مالى بريطانى وجعله محل صندوق الدين في اختصاصاته ، وزاد على مشروع ماثر تعهد مصر في حالة اشتباك المجنوا في حرب مع دولة أخرى . ولو لم تكن سلامة مصر في خطر مباشر ، بأن تقوم لها في داخل حدودها بجميع ما تحتاج إليه حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل

مشروع ملز الأخير - ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠

أسلفنا القول بأن هذين المشروعين كان نصيبهما الرفض ، فقد رفض الوفد مشروع اللجنة ، كما رفضت اللجنة مشروع الوفد ، وتوقفت المفاوضات عقب هذا الرفض الثانى ، ثم استؤنفت بعد ذلك وبواسطة عدلى

باشا ، ووضعت لجنة ملتر مشروعة نائب يشتمل على تعديل يسير في العبارات الواردة في مشروعها الأول دون تغيير في جوهره وفوائده . وقد سعى اللورد ملتر يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ إلى عدل باشا لكي يرسله إلى الوفد ، مقروبا بخطاب مؤرخ في اليوم نفسه . قال فيه :

« إن المذكرة^(١) المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن في شهر يونيو إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ ، بين اللورد ملتر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصري ، وقد اشترك عدلي باشا في تلك المفاوضات أيضا ، وهي عبارة عن رسم سياسة يعتمد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه مصلحة بريطانيا العظمى ومصصلحة مصر كليهما ، فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية قبول السياسة المسنة في هذه المذكرة ، إذا اقتنعوا أن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضا للدخول في التوصل اليه ، وأنهم يستعملون كل مودم يحصلوا على معادفة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كانت هذه المقترحة تبينة في الناديين ٢ و ٣ ، وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحدان فسيب على تأييد الخطة المقترحة هنا فتتبعها لا يصادف نجاحا »

امضاء (ملتر)

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

نص المشروع

١ - لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ، ويجب تعديل ما تشتمل به الدول ذات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الإعانة ، وجعلها أقل مميزاتا لصالح البلاد

٢ - ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين غير مفاوضات جديدة تحصل للفرص الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية ، وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للفرص الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذات الامتيازات ، وهذه المفاوضات ترمي إلى الوصول إلى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ - (أولا) عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى ، تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتضع مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تحلي تلك الدول عن الحقوق المحولة لها تنقضي الامتيازات

(ثاني) يلزم بموجب هذه المعاهدة حسب الحاجة بين بريطانيا العظمى ومصر تعهد بتقتصاه بريطانيا

(١) يحدد المذكرة نصوص مشروع

العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتعهد مصر بأنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من المواني وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية
٤ - تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية :

(أولاً) تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومتها تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطاني وتعهد مصر ألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطوة لا تتفق مع المخالفة أو توجد صعوبات إمبراطيا العظمى وتعهد كذلك ألا تقدم مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

(ثانياً) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إلغاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتعين المعاهدة السكان الذى نصكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى النسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر

(ثالثاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يهدف إليه في الوقت اللازم الاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التى قد ترفع في استشارته فيها

(رابعاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الخفافية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته علماً بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القصد ، في له من مساس بالأجواب وتكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام

(خامساً) نظراً لما في النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة مثلها في مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون محمضاً بالأجانب

صيغة أخرى لهذه الفقرة

« نظراً لما في النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة مثلها في مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتعهد

بريطانيا العظمى من جانبها ، ولا تستعمل هذا الحق إلا في حالة القوانين التي تتضمن تقييماً محققاً بالأجانب في مادة فرض الضرائب أولاً ، تنفق مع مبدئى التشريع المشتركة بين جميع الدول ذات الامتيازات «
(سادساً) نظراً للعلاقات الخاصة التي نشأت عن اختلاف بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويجوز حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

(سابعاً) الصباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انهم خدمتهم بناء على رغبته أو رغبة الحكومة المصرية في أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وبمحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو محمول لهم تقتضى القانون الحالى

وفي حالة عدم استمر الحق المحول بهذا الامتياز حتى أحكام التوظيف الحالية بغير ماس
٥ - يرمى هذه المعاهدة على جملة نسبية ، ولكن لا يصل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محكماتها القضائية وبإلغاء مراسمها القضائية المحاكم المختلطة

٦ - عهد إلى الجمعية التأسيسية في وضع دون نظامى جديد لتسير حكومة مصر في المستقبل يقتضى أحكامه وتنص هذه القوانين النظامى أحكام تقتضى بحسب الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وتقتضى أيضاً بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحمية الأهلية لحقوق الأجانب

٧ - تحصل التمدلات اللازمة لإدخال على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات ، ونقص هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكي يتسنى تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى نسمه الهيئة التشريعية المصرية (ونسبه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب في مصر

٨ - نص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة تقتضى نظام الامتيازات ، وتشمل أيضاً أحكاماً تقتضى بما تاتى :

(أولاً) لا يسوغ العمل على التمييز المحض برعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية وتمنع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون

(ثانياً) يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيشتت الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي بحسبة أبيهم ، ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين

(ثالثاً) تحول مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية من النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب في إنجلترا

(رابعاً) المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة

ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما في المسائل التي غلبت فيها من جراء إبطال المحاكم
القنصلية فتشمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل
معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الذين . وكذلك المعاهدات التي لها صفة سياسية سواء أكانت
معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة سير الحروب وذلك
كله ، ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها .

(خامساً) تضمن حرية إبقاء المدارس ومنه لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن يجمع
هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية توجه عام على المدارس الأوروبية مصر
(سادساً) تضمن أيضاً حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وحرية كاتدرائياتها
وتضمن المعاهدات أيضاً على التغييرات اللازمة في حدود الدين وعلى إعداد العصور الدولية عن مجلس
الصحة في الإسكندرية

٩ - التشريع الذي استمره الاتفاقات السابقة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل
به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية
وفي الوقت عينه صدر مرسوم يقضى باعتدال جميع الإحداثيات التشريعية والإدارية والقضائية التي
أخذت بمقتضى الأحكام العرفية بمصر

١٠ - تقضى المراسيم المدة لنظام المحاكم المختلطة تنحصر في هذه المحاكم ككل الاختصاص الذي كان
محولاً إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير مرسوم
١١ - بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها في المادة ١٠ من كتاب العنقسي صمد إلى الدول الأجنبية
وتعقد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول عضواً في جمعية الأمم

كتاب اللورد مائلر عن السودان

أخرج اللورد مائلر السودان عمداً من منافسته مع الوفد ومن مشروعه ، وأوضح لوفد أن مشروع
المعاهدة لا يمس بحال ، وأنه يبقى على الوضع الذي كان فيه منذ أرمه سنة ١٩٠٩ - ١٨٩٩ . كنه
مسألة مهروغ منها ومن ضياعها على مصر ، وتؤكد هذا المعنى أرفق اللورد مائلر مشروع المعاهدة الأخرى
الذي سلمه إلى عدلى باشا كتاباً دل فيه :

« حضرة صاحب المعالي عدلى باشا تكبر »

« ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ »

« عزيزى الباشا : بخصوص الحادث الذى جرى بينك وبين أعود وفوق مرة أخرى انه يس بين

أجزاء المذكورة التي أما مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ، ولكنى أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة ، وهو أن موضوع السودان الذى لم تناقش فيه قط نحن وزعمول باش وأصحابه خارج بالسكينة عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فإن البلدين يختلفان اختلاف عظيم في أحوالهما ، ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر

« ان السودان نقده تقدما عظيم تحت إدارته الحالية لتؤسسه على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لأى تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة ، على أن ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد الماء الذى يصل إليها من أراضي السودان ، ونحن نعلمون أن نقتراح اقتراحات من شأنها أن تزيد من مصر وقفها من جهة كمية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية »

الإمضاء (ملتر)

فهذا الخطاب يبنى على إصرار الحكومة البريطانية على قسم عرى الوحدة بين مصر والسودان ، واستمرار الوضع الذى أوجدته اتفاقية سنة ١٨٩٩ الدخلة ، هذا الوضع الذى يجعل من السودان شبه مستعمرة إنجليزية ، هذا إلى أن مشروع ملتر في مجموعه إنما يرمى إلى تصحيح مركز إنجلترا في وادى النيل ، وإقراره من جانب مصر ، وقد أشار سعد باش إلى هذه السببة في خطبته يوم ١٤ يولييه سنة ١٩٢١ في الاحتفال الذى أقامه بدار السيد عبد الحميد البكرى بالخرموش ، فذكر أن اللورد ملتر قال له في حديث معه خلال المفاوضات : « إننا الآن في مصر واضعون يده على كل شئ ، و نريد أن نتخلى عنها في مقابل شئ واحد ، وهو أن نعرفوا مركزنا فيها ، لأنه الآن فعلى . و نريد أن يكون شرعياً ، مستنداً إلى قوة عسكرية ، نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنة ، وهى الآن في قبضتنا فعلاً ، و نريد أن يكون مركزنا فيها شرعياً بقبولكم »

وهذا القول يدل على الروح التى صدرت عنها مفاوضات ملتر ، والغاية التى كانت نشدها إنجلترا منها

الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة في مشروع ملتر

لما عرض اللورد ملتر مشروعه على الوفد كان مفهوماً أن يتألف الوفد برأيه فيه بقبول أو الرفض ، لأن اللورد ملتر أخبر الوفد أن المشروع معروض لكي يقبل كله أو يرفض كله ، وأنه أقصى ما نستطيع التوصل إليه الاتفاق عليه مع مصر

وقد اجتمع أعضاء الوفد للبحث فيما يحيون به اللورد ملتر . فرأى فريق منهم قبول المشروع مع إدخال تعديلات عليه ، ورأى فريق آخر رفضه جملة ، واتبعى الرأي إلى استشارة الأمة في المشروع ، قبل أن يقطع الوفد بالجواب ، واتفق الوفد مع اللورد ملتر على تأجيل المفاوضات حتى تتم هذه الاستشارة وكانت هذه الاستشارة في ذاتها مكسباً للحركة الوطنية ، لأنها رجوع من الوفد إلى الأمة ، وتثبيت لمبدأ (الأمة مصدر السلطات) ، الذي هو أساس النظام السياسي الصحيح ، كما أنه السبيل لهبة الأمة وتطورها في الحياة القومية ، وهو أيضاً تثبيت وتأكيد للحق في تقرير مصيرها ، ولقد كانت هذه الاستشارة ميداناً لشرح المشروع جملة وتفصيلاً ، وتوضيح المبادئ السياسية والدستورية المرتبطة بالاستقلال والعلاقات الدولية بين الأمم ، ثم بحث الفوارق بين الاستقلال والحماية ، مما كان له الأثر في استئثار الأفكار ، ودراسة الحقائق والنظم السياسية والدولية

حقاً قد لا تكون فكرة الرجوع إلى الأمة هي التي دعت الوفد إلى هذه الاستشارة ، بل رغبته في أن لا يتحمل مسئولية إبداء رأيه في مشروع يعمره هوى خاصة مع أنه يحتوي على عناصر الحماية ، ولكن مهما يكن الباعث على الاستشارة ، فقد أكتسبت الأمة حقاً كان موضع الشك والبراع ، وهو الاعتراف بأنها المرجع الأعلى في أمهات المسائل ، وأنها مهما أولت هيئة سياسية من الثقة ، فإن لها حق الرقابة عليها وتوجيهها الوجهة التي يستقر عليها رأيها العام

وإذا اتبعى رأى الوفد إلى استشارة الأمة في المشروع ، فقد عهد إلى أربعة من أعضائه الذين اشتركوا في المناقشة وهم : محمد محمود باشا وعبد اللطيف السكياتي بك وأحمد نطفى السيد بك وعلي ماهر بك ، السفر إلى مصر ، على أن ينضم إليهم بها ثلاثة من الأعضاء الذين كانوا بمصر ، وهم : مصطفى الحاس بك والأستاذ ويصا واصف والدكتور حافظ عيسى بك ، لكي يتولوا جميعاً مهمة عرض المشروع على الأمة وعرف رأيها فيه

بيان سعد بن الأمانة

عن مشروع معاهدة

سعد بن الأمانة إلى جيش الاستعداد ، ولينظر نتيجة الاستشارة ، ومن هناك أرسل بياناً إلى الأمة بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ لخص فيه أدوار المقوضة ، وعرض فيه على الأمة إبداء رأيها في المشروع ، قال :

« إخوان الكرام »

« نهضت الأمة المصرية لمطالبة باستقلالها في ظروف عانت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمر ، واجتمع أقطاب السياسة لقرير قواعد السلام ومصير الأقوام ، على حسب ما تعلق به إرادتهم وبقتضيه اعتبارهم »

« وجدت من أبنائها أعضاء الوفد المصري يعبروا عن رأيها ، ويسموا بكل الطرق للشرعة للحصول على مطلوبها ، حيث وجدوا للسعي سبيلاً ، فتحملوا هذه الأمانة الكبرى وحصلوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للهوى ، ودلوا في سبيلها من المعهودات ، مملون ومالاً مملون ، وصعدوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة ، وتقدم أعضاؤها أسوة على اختلاف أدبياتهم ودرجات أهولهم في جميع المواقف تظاهر اتحادهم وعصاميهم ، وسجوا في سبيل صيرهم بكل ما يخص وعمل ، وكان أول ما وجهه الوفد إليه اهتمامه أن تعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ، ولكنه ، بعد من رجال المؤتمر سوى الإعراس عنه إذ أوصدوا أبوابه دونه ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده ، وبعد قليل قرروا الاعتراف بحرية اعتقار على مصر ، فم كن منه إلا أن ذلك كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث على طريقة أغلوت حقيقياً لكثير من الأجيال وعرفها لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل ، حتى استقر بده الكثير من الأحرار في البلاد المتقدمة إلى الانتصار لها والدعوة لإجراء العدل فيها »

« رأيت الحكومة الإنجليزية أن مبن جنبه تحقيق أمره ، والوقوف على أسباب الاضطرابات التي تمت سببها ، ونفقت كلمة الأمة أن يقطعها ، ليعلم أن الغرض منها لا يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها ، وأنت أن علف بها موقف مسئول من الشئ وأحالت أمر المقوضات إلى عهدة وفدها ، فترمت الحاجة أن يعود إلى حيث أنت ، ثم دعتني لمناقشة مقصد الوصول إلى وضع قواعد اعاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح الجبتر فيها ، فأتى أن يجيب الدعوة حتى شاكك من حسن استعداد الحكومة الإنجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد ، وأرسل هذه الفاية كما مملون ثلاثة من أعضائه إلى توليد »

فما كدوا من حسن هذا الاستعداد حيث تخرج هم أنه ليس في مصالح المجلة عصره يعارض استقلالها .
ولهذا لم نجد بدا من الذهاب إلى لوندرة للدخول في المناقشة . ولقد يشرناها منذ وصلنا إليها ومكثنا
تراوينا إلى ١٦ أغسطس . وانتهت المناقشة وصنع ثلاثة مشروعات . أولا من لجنة ملتر ورفضناه .
والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك . والثالث منها وهو الأخير ، وقد صرح رئيسها لنا عند البحث
فيه أنه غير قابل للمناقشة في الاسماء التي بنى عليها ، وأنه يلزم إما أخذه كله أو تركه لأنه ضمن في
اعتباره أقصى ما يمكن للمجلة الاتفاق مع مصر عليه . بل زاد أن هناك شك في صواب التساهل في مصر
ما اشتمل عليه . ولكننا وجدنا مع ذلك معلقا تنفيذ على غير ذلك . وغير وافٍ خطا . فرفضنا
قبوله لخروجه عن حدود وكيك وأظهرنا اللجنة ملتر عدم رضانا به .

« غير أنه نظرا لاشتهاره على مرأيا لا يستهان به ، وغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم
العدى يكون من الأمة حد معرفتها شتملا . وقياس المسافة التي بينه وبين أمانها . رأى إخواننا
معنا خروجنا من كل عهدة . وحرفنا على كل فائدة . واستبقاه لكل فرصة ، ألا يتنوا فيه رجب
يقضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أتم واجب الأمة المسئولين ، وأحباب الرأي فيها ، وبناء عليه اتفقنا مع
لورد ملتر على تأجيل القرار النهائي إلى . بعد هذه الاستشارة . وتعين كل من حصرات محمد باشا محمود .
وعبد المصطفى بك المسكباتي . ولطفي بك السيد . وعلى بك ماهر . وويص بك واصف . وحافظ بك
عميق . ومصطفى بك التحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالتفصيل المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الخلق
والوقائع التي ترون الوقوف عليه . لا سيما تكون معتقدا حتى يدوا بعد استشارة ضماؤكم والتأمل في
حاضرهم وقابلهم رأيكم فيه بالرفض أو القبول . فإذا رفضتم أعين الوفد رجب رفضه . وإذا قبلتم دخلت
المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة النهائية للتصديق
عليها ووضع نظام دستوري للبلاد

« أرجو الله سبحانه وتعالى أن يلمكم الصواب في ترويك . وأن يكمل بالنجاح مساعيكم آمين »
فشي في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠
سعد زغلول

خطابه إلى أعضاء الوفد الثلاثة عصر

على أن سعد باشا أرسل في اليوم نفسه خطانا إلى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر (ص ١٢٥) صارحهم
فيه برأيه في المشروع ، وهو أنه حماية لا استقلال . وطلب إليهم عند عرضه على الأمة أن يبينوا لها
الحقائق ، بلا تفسير أو تأويل ، والحق أن التفرق كبير بين بيان الأمة وخطابه إلى الأعضاء الثلاثة ، قال :
« أهديكم أطيب تحياتي ، وبعد فانكم تجدون على هذا ثلاث لوائح لواب الأمة وأرباب الرأي فيها تعلمون

مصمونه من بلونه ، وأظنكم تستمعون منه الى نيت من رأى المشروع الذى سترصونه على الأمة أتم والقادمون إليكم من إخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لأنه (وأريد أن يكون الأمر بيني وبينكم) مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير ، كالتوة العسكرية ، والتدخل فى التشريع للأجانب ، وفى القضاء المختص بهم ، والتدخل فى المالية وفى الخفائية بواسطة موظفين إسكيز ، وجعل المتبدد الانجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى ، ونقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى الاتجاه هؤلاء لمصلحة إنجلترا ، وقبلى اسكترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بانقضاء الامتيازات مع الدول الأخرى ، وفصلا عن ذلك فإن ما اشترطه من تعليق تنفيذه على قبول الدول لإلغاء المحاكم القنصلية ، وصدور الدكرات بإعادة تنظيم المحاكم المحتلة يحمل الفوائد التى تعود منه على المصريين وهمية ، إذ قد يتقضى الدهر ولا تغفل الدول ذلك الإلغاء ، ولا تصدر الدكرات بذلك التنظيم ، ولكن إخوانى لا يرون فيه رأى ، ولم أريد أن أظهر الخلاف بيني وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، لكيلا يشمت الأعداء بنا . ولو أن إخوانى أصغروا إلى قولى أو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندرة فى يوم ٢٢ يولييه الماضى . وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى إلى ما يخالف مبدأنا وتوكيدنا ، وكان رفضنا له بالاجماع . ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية لاشتراكه على كثير من مميزاتها ، ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على باب الأمة ، ولا أريد أن أشكو منهم إليكم لأنهم إنما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقمتهم بصحة آرائهم . أهمها تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج ، وانفراد الدولة الإسكيزية بالعرزة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وإنى أعترف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنها لا يمكن أن تغلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال ، ولا أن نجعلنا رضى عما نهضنا لمقاومته ، وقد المطالبة بيطلانه ، وما نحت به الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دمنا الكثير من أبناءنا وحرية العدد العديد من شيوخنا وقبائنا ، ولا نجعلنا نحن دعاة الاستقلال وحملة الويته والصانحين به فى كل صقع وناد على أن نحول إلى تأييد ما هو جيد عنه فى الواقع وإن كان قريبا منه فى الظاهر

« وأما إذا قبله غيرنا وكانت الأغلبية معهم ، فذلك شئ آخر لا تقع نبعته علينا ، ولهذا رأيت أن أكتب لكم بكمى حتى نكونوا فى مستوى واحد مع إخوانكم الذين تستشركون معهم فى عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم (إذا استحسنتم) من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير ، لكيلا يجد خصومكم سبيلا للظعن عليكم ولا إحسادكم حجة بقبولها

ضدكم ، وسوف نطامون على جميع المكاتبات التي دارت بين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التي ورد في البلاغ ذكرها ، ونقوم من الإخوان على جميع المعلومات التي يهكم الوقوف عليها في هذا الشأن ، وإلى على ثقة تامة بأنكم ستكونون في عرض هذا المشروع مثال الدقة والزراعة والبعد عن مزالق القدم ، وإلى مستعد لأن أرسل إليكم كل ما تشاؤون من الأوراق ، ولأن أجيبكم عن كل ما تشاؤون الوقوف عليه من المسائل ، والله يكون في عونكم وبكم شر خاتمة الأعين وما تحق الصدور «
« سمد زغلول »

ولقد كان يحذر بسعد باشا أن يصرح الأمة برأيه في المشروع ، لا أن يكتفي بذكر هذا الرأي في خطاب خاص إلى الأعضاء الثلاثة ، ثم كان واجبا عليه ، وقد كان يتولى زعامة الأمة ، أن يصارح برأيه الواضح في أهم مسألة عرست لها في ذلك الحين ، وهي مسألة تقرير مصيرها ، فإذا لم يصارح الزعيم الأمة برأيه في مثل هذه المسألة الهامة ، فقيم إذن ترجع إلى زعامته ؟ ، وفي أي أمر تنتظر الأمة هدايته ونصيحته ؟ من واجب الزعيم أن يتحمل بعبء الرأي الصواب ، يرشد الأمة إليه في الأوقات العصيبة ، ومن الظير أن يرجع إلى الأمة ليستمد سلطته منها ، ولكن على شرط أن يدلي لها برأيه ، وبالتوجيه الذي يرى فيه خيرها وصالحها ، وبذلك يصحكون قد أدى لها واجب الصبح والإرشاد ، وهداها سبيل الحق والهداد

وفي الحق أن أعضاء الوفد ، في الجلسة ، لم يكونوا شارحين لقواعد المشروع بحسب ، بل كانوا محيذين ومؤيدين لها في مجموعها ، وفي ذلك يقول الأورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية في خطبته بمجلس اللوردات التي سيرد الكلام عنها : « في شهر سبتمبر أوفد أربعة من زملاء زغلول باشا إلى مصر لكي يشرحوا الأبناء وطنهم الاقتراحات التي كانوا يبحثونها ، فلم يشرحوها فقط ، بل حبسوها لأشيائهم ، فسكان لها حظ كبير من الموافقة ، وتحسنت الحالة في مصر تحسنا عظيما »

على أن سعد باشا لم يعترض على الوضع الذي جرت عليه الاستشارة ، وحيث سلك زملائه في تفسيراتهم ، وأرسل في هذا المعنى تلغرافا بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ إلى محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، قال فيه : « وصلتنا أنباء الاستشارة فلأننا سرورا وفخرا ، وقد كان لما أعلنته الأمة بجميع طبقاتها من تأكيد الثقة بنا أعظم وأحسن وقع في نفسي ونفس زملائي أعضاء الوفد ، ولا شك أنه يحق لنا أن نشعر بامتنا التي وقفت موقفا حكيما جذريا بها ، فأثبتت بذلك ما تنطوى عليه من قوة معنوية وحياة وطنية »

نتيجة الاستشارة

فاضت الصحف وفتتد بأراء الهيئات والكتابات والباحثين والأفراد في مشروع المعاهدة ، فشر الحزب الوطني تقريرا مسهيا في معارضته وإظهار ما فيه من عناصر الحماية ، وأصدر القرار الآتي :

قرار الحزب الوطني

٧ اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني في مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وتلت التقرير الذي قدمته إليها اللجنة المكلفة بمحضر قواعد الاتفاق وأصدورت القرار الآتي نصه :

(أولا) الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة بمحضر القواعد بصيغتها النهائية التي ستشر بعد
(ثانيا) اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة حالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقرورة لحاية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومنظمة لهذه الحاية منظم يسب مصر سيادتها الداخلية والخارجية معتدة اتفاقية السودان اعتمادا مستورا

(ثالثا) إبداء التعجب الأمة المصرية بأن لا قبل هذه القواعد أساسا لاتفاق بين مصر والمجتلرا
(رابعا) إبقاء الشمة أمام الشعب وأمام الأجيال المستقلة وأمام التاريخ وأمام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع

(خامسا) الاستمرار في الجهد الوطني بجميع الوسائل المشروعة « وكيل الحزب الوطني »
« على فهمي كامل »

أما التقرير الذي أشار إليه الحزب في قراره ، فقد أوضح فيه رأيه في المشروع بمصيلا ، مما تقتطف هنا بعض فقرات منه ، فقد بين أن المزايا الواردة بالموضع المائل في المشروع هي مزايا وهمية ، فما ذكره عن مزية الاستقلال : « ان الذين نهفتوا على القول بوجود الاستقلال في قواعد الاتفاق جبروا على طريقة لا تؤدي إلى حكم صحيح ، ومن الغريب أنهم على اختلاف أماركهم ومتههم أنهموا في بحثهم جميعا طريقة واحدة ، واعتمدوا على أداة واحدة ، ثم وصلوا إلى نتيجة واحدة هي وجود الاستقلال

« أغفلوا الكلام جميعا عن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ، ثم تناولوا من بين حقوق المجتلرا الكثيرة في قواعد الاتفاق حقوق الارض التي تريد أن ترسب لنفسها على الأرض المصرية ، وأحدوا في مصير شأنها ، وقالوا ان لكل منها نظيرا عند بعض الدول المستقلة ، هكذا قالوا ، ولكنهم لم يجروا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر

« ان ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هي أهلية الدولة المستقلة لمباشرة أعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها ، فإذا زالت من الدولة هذه الأهلية أو تحددت دائرتها بتدخل دولة أخرى فلا استقلال »

وبني مزايا التمثيل السياسي والمجلس النيابي والتخلص من الموظفين الأجانب بالشكل الوارد في المشروع ، ثم دحض مزية حرية التصرف في المالية قائلا :

« هذه المزية معدومة منه أيضا للأسباب الآتية :

١ - تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع من المشروع على ما يأتي : « سيب مصر بالاتفاق مع

الحكومة البريطانية مستشاراً ما يعهد إليه في الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التي لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارته فيها» (١) فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة تعيين مستشار مالي لها يانفاقها مع الحكومة الإنجليزية ، ويفرض أيضاً إضافة اختصاصات صندوق الدين إلى المستشار ، فوظيفة الاستشارة إذن وظيفة دائمة لاوقية

(ب) ما دام لدينا مستشار مالي فلا يهيم البحث عما إذا كان المقصود بالاختصاصات المالية نصندوق الدين أو اختصاصات جديدة قد تقرر له كما يمكن أن يستعد من التعبير الوارد في الفقرة السادسة من البند الثامن التي تقول «التفويضات اللازمة في صندوق الدين» . لا يهيم هذا البحث لأننا نعرف لغة المحققين عند تعبيرها بلفظ «مستشار» . نعرف ذلك من تعريف اللورد جرانفيل لهذه الكلمة في تعريفه المشهور . ونعرف أيضاً معناها من الكتاب الذي ألحقه اللورد منذر وأصبح القواعد بين القاموس السياسي الإنجليزي نقول إن كلمة المستشار أمر يجب أن لا يطاع ، وإن التجار لا تستخدمه في التعبير لفظ «مستشار» . ومثل «مستشار» إلا للإدلال على مراده ، تريد أن تقول إن هذا التعبير : إلى أقصد «مستشار» الذي عرفوه أمراً في ميزانيتكم متصرفاً فيها كما يحب ويهوى . تريد أن تقول إننا إلى أقصد معنى الكلمة حسب قاموس سياسي ، ولذلك اخترت التعبير بها دون غيره ، وأما عرفون لفظي السياسية حق المعرفة من تعريف اللورد جرانفيل وكتاب اللورد منذر وسوان على المستشار ، فلا يخفى لكم أن تفسيرها غير لفظي ، وليس أدل على صحة ما نقوله لنا من أنها عثرت في الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ «موظف» ولم نذكر لفظ «مستشار» مما يدل على أنها تريد أحكاماً مخصوصة لكل من «موظفين»

(ج) إننا لم نهم التعبير بلفظ «في الوقت اللازم» الوارد في النص ، فهو قيد خاص بهذه الفقرة لا يعرف المراد منه ، وبلا حظ أن هذا القيد لا يمكن تفسيره بقيد «الشامل لجميع السود» وهو قيد مطلق تنفيذ المعاهدة على إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية . فهذا القيد «الشامل لجميع السود» لا يحتاج في سياقه للإشارة إليه في بند خاص

(و) إن انكساراً هي وحدها التي استعدت من إيراد هذا النص في المعاهدة . فإنها ضمنت حق إيجاد رقابة لها على المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما أنها ضمنت أن يكون صاحبة الكلمة في حقه وبالطبع لا يمكن عزله إلا برضا من عينه

(هـ) ولا عبرة بما جاء في النص من أنه «يكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي ترغب في استشارته فيها» — لا عبرة بهذا النص ، فإنه من الجمل السياسية التي لا تؤدي للمعنى الظاهر ، وإن انكساراً ما تعمدت التعبير بلفظ «استشارة» مرتين في هذه الجملة القصيرة

إلا لتدلى على مرادها الحقيقي من النص ، والذي يؤيد ذلك ما جاء في أقوال عارضى المشروع من أن اللورد ملر هو الذي حتم إدخال هذا النص وتشدد في إقناعه

« فنحن إذن لم نكتب شيئاً من الوجهة الدالية ، وبذلك يكون القول بأننا سنكون أحراراً في إنشاء المدارس التي نريدها وتوسيع التعليم وهم باطلاً لأن المستشار سينف أعمت في كل مشروع من هذا القبيل » ودخض مزية الجيش والأسطول وأبان أن دخول مصر في عصبة الأمم ليس معناه الاعتراف باستقلالها وأشار إلى ما في المشروع من نصوص أخرى بهذه معاني الاستقلال :
فإنها تخويل إنجلترا دون مصر حق التدخّل مع الدول ذات الامتيازات في تعديلها ، قال في هذا الصدد

« ينص البند الثاني على أنه لا يمكن تحقيق الغرض الذي المبين في البند الأول وهو تعديل الامتيازات إلا بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات » والقيام بهذه المفاوضات من حقوق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة ، فقيام إنجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤ ، لأننا لو سلمنا بالرأى القائل بعدم تمسك إنجلترا بالحماية لما كان هناك وجه شرعي لمباشرة هذه المفاوضات نفسها ، إن مفاوضات إنجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذي احتفظت به في خطاب السير ملن شينهم إلى السلطان حسين ، ولا يمكن أن يقال إن إنجلترا تخلت هذا الحق بالتوكيل أو التفويض من مصر ، لأن التمييز بعبارة « لا يمكن » يعني فكرة التفويض أو الوكالة ، أضف إلى ذلك أن القانون الدولي لا يعرف تمويلاً مطلقاً كهذا لا يرجع فيه الأمر في النهاية إلى الدولة التي أعطت التفويض ، فنسلم مصر لا إنجلترا بأنها وحدها صاحبة الصفة في المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات باعتبار اعترافاً صريحاً آخر بحماية سنة ١٩١٤ »

ومنها أبدية المعاهدة والحماية ، قال في هذا الصدد : « وقد يؤيد أن النظام حماية عدم تحديد مدة للمعاهدة ولا للمعاهدة ، ولم يعرف التاريخ إلى الآن معاهدة أو حماية أبدية بين دولتين متساويتين »
ومنها منح المثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر وتخويله حق التقدم على جميع الممثلين السياسيين وتخويل بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية بالأراضي المصرية ، قال في هذا الصدد :
« تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتي : « تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتأمين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه القوة وتسوى ما تتبعه من المسائل التي تحتاج إلى التسمية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا ينس حقوق حكومة مصر »

« بهذه النسخة ضمنت الحكومة الإنجليزية بقاء احتلالها إلى الأبد وحولت احتلالاً عسكرياً مؤقتاً

إلى احتلال نظامي مؤبد ، بهذه المنحة برئت ذمة المجلترا من جميع مهادتها لنا بالجلالة ، من سبعين عمدا ووعدا كانت كالشوكة في جوف سياستها المصرية ، وإن هذه المنحة مثيلا في معاهدة باردو وقصر سعيد المعقودة بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة) ، غير أن فرنسا كانت فيها أخف وطأة على تونس من المجلترا علينا ، فلقد بنت فرنسا حقها في احتلال تونس على سبب مؤقت ، وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطئ كما أنها نصت في المادة على إمكان انتهاء الاحتلال بالاتفاق «

ومنها تعيين الموظف القضائي البريطاني لوزارة الحفانية ، قال في هذا الصدد :

« تنص الفقرة الزايمة من البند الرابع على أن : « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحفانية ، يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ، ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام »

« فهذا الموظف الذي سيته مصر بالاتفاق مع المجلترا أو بعبارة أخرى هذا الموظف الذي يعينه المجلترا سيتدخل في شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية :

١ - له حق الاتصال بالوزير ، ولا يستطيع أن نعم من هذا النص أن يكون الفرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أي موظف مصري ، فإن وظيفة من هذا القبيل لا تشغل المجلترا إلى حد إدراجها في المعاهدة ، وإما الذي مهمه من هذه الوظيفة ، هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير ، وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والأحكام القضائية والمسائل الإدارية المتعلقة بالإدارة القضائية والتحقيقات والنيابة ، وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر المصري ، فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون لا بالنسبة إلى الأجانب فقط ، ولكن بالنسبة لمصريين أيضا ، ولا ندرى ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا الاتصال

٢ - ويجب إحاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء ، في له مساس بالأجانب ، وقد نشرت هذه الفقرة مصادقة في بعض الجرائد نصها الإنكليزي ، فوجدناها تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الصحيحة التي تؤدي إلى أن هذا الموظف يجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القانون باعتباره ماسا بالأجانب ، وبما أن النص الإنكليزي هو الأصل المتمد ، فإن المعنى أن كل قانون يعتبر ماسا بالأجانب ، وهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص في إدارة القانون الذي يطبق على الأهالي

٣ - ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام ، فهذا هو المستشار القضائي المعروف ومستشار الداخلية المعروف ، بل هو يجمع في شخصه جميع المستشارين الإنكليز المعروفين ، والفرق بينهم أنه معين من قبل المجلترا ، أما المستشارون فكانوا يمينون

ولوى الظاهر من قبل الحكومة المصرية . فهل يوجد تدخل من انكلترا في أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا التدخل ؟ وهل بعد ذلك نقول ان حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمس بقواعد الاتفاق « ولا يقولون أن تلفت النظر إلى ان هناك حقوق أخرى لاجلنا واضحة في قواعد الاتفاق ، من أهمها ما تكسبه بالبنك التاسع الذى يقضى بإصدار أمر على باعتد جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة ، واننا لا نستطيع أن يبين جميع هذه الإجراءات لمرط أكثرها ، ولكننا نقول انها تخشى على إجراءات تمنح سيادة البلاد كالأمر الصادر من القائد العام فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨ الخاص بأن يكون ٥٦٢ فدانا بأبى قير في حيازة وربر حرية انكلترا وملكا له بصفة مستديعة لأغراض عسكرية »

وذكر ضياع السودان في الشروع قال :

« ان قواعد الاتفاق تؤدي إلى الاعتراف ضمنيًا بصحة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وذلك ان التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بأن السودان ليس جزءا من مصر . والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان في الوقت الذى نسوى فيه مسائلنا مع انكلترا اعتراف بأن السودان ليس محللا للبحث ، وإغفال الكلام في اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف إقرار بهذه الاتفاقية ، وبين مندوبى الوفد الذى بمصر مسألة السودان على حقوقنا في المياه لتحديد المسألة السودانية بيننا وبين الإنكليز ، فلا نزاع إذن أننا نعلق بقبول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان

« السودان كما هو مفهوم جزء من مصر كما هي البحيرة والنوبة والمريية ، وهو الزم لمصر من الإنكليزية ، وهو مصدر حمتنا وحياتنا ، وهو النيل كله ، هو كل شيء فكيف نطعن على حياتنا وعلى بلادنا والسودان في غير هذا ؟

« أين تلك الصحة الهائلة التى أحدثتها يوم علمنا بمشاريع الخرائط ؟ أين الاحتجاجات ؟ أين الصحف ؟ أين المهندسون ؟ أين الجمعية التشريعية ؟ أين أعضاء مجالس اللدريات ؟ ماذا أصابنا حتى «سى السودان ، وهو إن تركناه فلا يتركنا كما قل شريف باشا . فأصبح السودان جسداً غير جسدنا لأن اللورد ملتر لم يقبل أن يدخله في البحث . أصبح مركز انكلترا فيه شرعياً لأن اللورد ملتر هددنا إما ان نقبل الكل أو نرفض الكل ، أنسب ما بدلتنا في سبيله من الأموال والأرواح ؟ أنسب أنه كان ولا يزال من القدم امتداد مصر وعضوا من مصر ، أنسب أن لا نطعن على وجودنا مادام السودان هكذا »^(١)

(١) من بواعث الأسف أن فريقا من الحزب الوطنى قد خرجوا على رسالته سقيمة حتى تدور في هذا التقرير والمساعدة من تأليم أسلانه النظام ، وأقروا الوضع الذى قررته معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ بأشراكهم غير مرة في الوزارة في ظل هذه المعاهدة وعلى أساس تنفيذها « روح الرد والإخلاص » على ما فيها من قرار بوجود القوات الأجنبية في البلاد ومحاربة همى الوحدة بين مصر والسودان . ومن تناقض بين والتعارض مع مبادئ الحرب قبول هذا التقرير =

وبما نجد ملاحظته ان هذا التقرير قد تأيد بما فيه من الحجج والأدلة ، وتأيد في مجموعه عما ذكره سعد باشا في خطابه المتقدم ذكره إلى الأعضاء الثلاثة (من ١٢٨) ، إذ وصف المشروع بأنه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها . وتأيد أيضا ما ورد في تقرير قدمه الأستاذ عبد العزيز بك فهمي (باشا) إلى الوفد في أكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد انتهائهم الاستشارة^(١)

رأى الأستاذ عبد العزيز فهمي بك

وإنا نأقرون هنا بعض فقرات منه ، قال :

« إن سياسة الإنكليز في هذا المشروع لا تخفى على من ينظر في الأمور بعين الناقد البصير ، هي تنحصر في هذه الصيغة : أخذ إقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم إزاءها كما أخذوا إجماعاً أو شبه إجماع من الدول بتصحيح مركزهم في مصر والسودان لئيم لم بذلك قطع كل احتجاج يقوم في وجههم من الداخل أو الخارج معاً »

وقال عن القوة العسكرية :

« ان اشتراط وجود قوة عسكرية إنكليزية في الأراضي المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقاً مع سيادة البلاد في الداخل ، بل هو من طبيعة الحال في كل بلد لتوفير حماية عليها أو ملكية فيها ، وبدون أن توجد قوة أجنبية في بلد مستقلة حرة ، وليس بحوصلة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنصر على عدم مسامحة بحق الحكومة المصرية بمنع من أنها في ذاتها قوة أجنبية مجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التي للبلاد على نفسها ، والغرض المصريح به من وجودها هو غرض مبهٍ إذ للإمبراطورية الإنكليزية مواصلات إلى السودان وغيرها من أفريقيا واسطرين والراف والمهد وغيرها ، وأنواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية وتلغوية وهوائية . وللإنكليز مع هذا الإيهام ان يدعوا ان ما كان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصري (بخلاف قناة السويس) فيصدق عليه أنه من مواصلات الإمبراطورية البريطانية ، وأن يرتبوا على ذلك ان لهذه القوة الانتقال من ممتلكاتها إلى أي نقطة بالقطر المصري يحصل فيها أي مساس بهذه المواصلات ، وتكون ذلك من أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية »

وقال عن المستشارين المالي والقضائي :

« تشترط بريطانيا العظمى في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة ان تعين مصر بالاشتراك معها مستشاراً إنكليزياً بالمالية وتشترط بآخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ان الموظف الإنكليزي الذي يعين بالمقابلة

== الاشتراك في الحكم على أساس أوضاع رسمها الحزب الوطني ودعا الأمة لمناقضتها ، وإلا فمهم كان اعتراضهم على من يخول هذه الأوضاع إذا كانوا يقرونها عملياً باشتراكهم في وزارات تألفت على أساس تنفيذها ! لا شك أن الاشتراك في الحكم على أساس هذه الأوضاع وفي ظلها هو اعتراف على رسالة الحزب الوطني ومبادئه ، وضرورة بالسبب لا بالأسماء ،

(١) نشر هذا التقرير في مارس سنة ١٩٢١

بالسكينة المذكورة يجمع بين يديه فوق وظيفته الأصلية وظيفتي مستشار الحقانية والداخلية معاً لقول العبارة « ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية للاستشارة في أية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييداً فعلياً » فالوزارات الثلاث التي هي روح الإدارة الداخلية في البلاد ، وهي المالية والداخلية والحقانية سيكون لها مستشاران من الإنجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما ، بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا . مهما نُقِلَ من أن هذين المستشارين لن تكون لهما أية سلطة تنفيذية ، وأن الوزراء مهما سيكونون أحراراً لأنهم غير مسئولين إلا أمام البرلمان ، وأن هذه المسئولية تقتضي قانوناً وعملاً عدم الانصياع لآراء المستشارين . ومهما نُقِلَ فوق ذلك من أن المستشار المالي لن يكون له القول الفصل في المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء ، فإن أقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والأمن العام في البلاد المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الإنجليز . ودخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم ، ودخائل إدارتنا وبلدنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الأهلي والشرعي ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط) ، وبكفي هذا ليتحقق للإنجليز ولو معنى المراقبة على إدارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل أثرها طمن في سيادة البلاد الداخلية ومصداق واضح للحماية

« على أن القول بأن المراقبة المذكورة إما هي نظرية فقط ، إنما هو قول لا يسلم به إلا من يجهل آثار احتكاك الأمم الكبرى بالصغرى ، أن هذين المستشارين حتى لو أمكت الحكومة المصرية عن استشارتهما في شيء ما فإنه لا مانع يعمها من التبرع بالشورى من تلقاء أنفسهما ، والأخذ والرد بينهما وبين الوزراء — وهما قويان سندهما سلطة ممثل اسكترا ذى المركز الخاص والقوة العسكرية الإنجليزية الموجودة بالبلاد ، والوزراء على كل حال صغاف — لا بد أن يتبع عنه في العمل أن يتصاع الوزراء لآرائهما يتفدون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان ، ويجهدون في ترويح آرائها لدى البرلمان فيما من شأنه أن يعرض عليه ، وينتهى الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها على خطة مخصوصة هي عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المناكلا مع المتجلفا القوية ، وتلبث البلاد أيد الأبدن بقوة الاتفاق تابعة للآراء الإنجليزية في أمورها الداخلية ، هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجري وما من شأنه أن يجري بين القوى والضعيف ، وعلى كل حال فواقع الأمر أن أمورها الداخلية من مالية وقضائية وإدارية ستكون تحت مراقبة الإنجليز ، ولو تضاعفت هذه المراقبة وإن هذا مساس بالسيادة ومصداق للحماية

« على أني فيما قدمت استنتجت أهون ما يمكن مما تدل عليه الصارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين وإلا فالتسعين يرى أن موظف الحقيبة سيكون في الواقع مستشاراً لكل وزارات الحكومة ، فإن كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الأوقاف إنما تسير على مقتضى القانون الخاص بها ، والنظام ليس شيئاً آخر سوى مراعاة الأمة حاكمها ومحكومها لما تقتضى به القوانين ، فإذا أضيف لهذا أن الوظيفة الأساسية

لهذا الموظف هي مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأجانب (وهذه الوظيفة كانت محدودة هكذا في المشروع الأول . أما في المشروع الأخير فمدلول عليها وسيلتها فقط ، وهي ضرورة إحاطة هذا الموظف علما بكل ما يتعلق بإدارة القانون بالنسبة للأجانب) وهي وظيفة لا تقف عند حد الشورى ، بل تقتضى بذاتها المداخلة والإبرام بالرجوع لموجب القوانين ، وإنما بذلك وظيفة تنفيذية محضة ، تقول متى أصيب هذا لوظيفة الاستشارة تبين أن هذا الموظف سيكون هو الكل في الكل في الحكومة المصرية ، وما أظن أحدا يمكنه أن يقول بحق أن هذا ليس من مشخصات الحماية المصرية »

وقال عن المركز الخاص للممثل البريطاني :

« لا تقتضى أى مخالفة من المبادئ المتقودة بين الأمم المستقلة الحرية أن يكون لممثل أحدها مركز خاص وتقدم على عملي الدول الأخرى إلا بمقتضى ما فشرط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة أن من آثارها هذا

« أن كون ممثل إنجلترا له مركز استثنائي بمصر وله التقدم على سائر ممثلي الدول الأخرى لا يصبح مطلقا أن يكون نتيجة من نتائج التحالف العادى ، وإنما هو نتيجة سرية لوضع مصر داخلا وخارجا تحت المراقبة الإنجليزية دون سواها ، وهذا الاشتراط لا يعهد له نظير إلا في البلاد الخمية بنيرها . وأما المستقلة الحرية فلا شئ فيها من هذا القبيل »

وقال عن حلول إنجلترا محل الدول في امتيازاتها كما ورد في المشروع :

« أن استقلال بريطانيا العظمى مباشرة حقوق الأجانب الامتيازات بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة مقتضاه على يد الدول الأجنبية عن أن يكون لها أدنى تدخل في التشريع والقضاء في حق الأجانب وعلى يد المصريين أيضا عن المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازات في القطر المصرى بحيث يصبح المصريون والأجانب معاً في مصر لا عميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط إلا الإنجليزية ، وهي سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الإنجليزية بها إلا إذا كان لهم مصر مركز غير مجرد مركز الخليف العادى ، بل مركز الخليف الحامى ومن يقل بخير ذلك قوامهم

« في هذا القدر ما يكفى لبيان حقيقة هذا المشروع ، وإن مصر معه باقية تحت الحماية الإنكليزية والمراقبة الإنكليزية والتدخل الإنكليزى القانونى والقطعى داخلا وخارجاً »

هذا ما ذكره الأستاذ عبد العزيز فهمى بك عن المشروع ، وقد ختم تقريره بقبول المشروع مع

التحفظات ، دون أن يذكر ما هي هذه التحفظات

بيان الأمراء

هذا وقد أصدر الأمراء عمر طوسون واسماعيل داود وسعيد داود ومحمد علي إبراهيم بياناً عن المشروع في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قالوا فيه :

« أصدرنا بلاغت المصوم الذي قوبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات الأمة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم في هذا الوقت الخطير ببدى رأينا في مستقبل بلادنا الذي سيبت فيه كباقي أفراد الأمة التي نعتبر أنفسنا منها ، ونتشرف بانقسامنا إليها ، وهو أن مبادئنا التي ذكرت في ذلك البلاغ لم تتغير ، وأنها لا زالت متسكينة بأشد التمسك . وأنها لا تترك عند أي اتفاق ساقى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالاً تاماً حقيقياً بلا قيد ولا شرط

هذا هو رأينا في هذه المسألة الخطيرة . والأمة الراي الأعلى فيها . والله يهدينا جميعاً إلى الصواب »
عمر طوسون اسماعيل داود سعيد داود محمد علي إبراهيم

رأي الدكتور أبو هيف بك

ونشر الدكتور عبد الحميد أبو هيف بك أستاذ القانون الدولي بمدرسة (كلية) الحقوق السلطانية ست مقالات^(١) في تكيف المشروع . معارف بإيد . مقتطف منها ما يلي ، قال :

« تدل ألفاظ المشروع على أنه قرر استقلال مصر ، وأنه يشمل تحالفاً بين بريطانيا العظمى والقطر المصري المستقل ، والمراد معرفته الآن هو :

أولاً - هل يعتبر مركز مصر تنقسمي هذا الاتفاق مركز دولة مستقلة من الدول التي نشترك فضلاً في التمتع بكامل الحقوق التي يوجبها القانون الدولي العام وفي القيام بكل الواجبات التي يحتملها ذلك القانون
ثانياً - هل حتر هذه المعاهدة تحالفاً بين دولتين مستقلتين يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه

« ان ما يحشاء المصريون ان يكون القيود الواردة في المعاهدة مضية للاستقلال الذي هو الفرض الأساسي من الاتفاق ، كما أنهم يخشون ان تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة في الحقيقة للاتحاد بين إنجلترا ومصر اتحاداً قانونياً يجعل مصر غير متمتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للإمبراطورية البريطانية »
« ليس من السهل الحكم من يادى الأمر على ماهية الاتفاق ، بل بالعكس يعتبر تكيفه من أصعب الأمور ، إذا لم نقل انه يكاد يكون مستحيلاً من الوجهة القانونية إدخال الاتفاق المذكور تحت نوع معين من الأنواع المعروفة في القانون »

وبعد أن تكلم عن مبادئ القانون الدولي قال :

« وعلامات الحكومة المستقلة هي ان الجماعة المسكونة لها قد تأمس اتحادها لغرض سياسي وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من البسيطة معين . واستغلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الأخرى »

« فإذا ما تكونت الحكومة تكونت كاملاً كان فـ بموجب استقلالها الحرية الكاملة في العمل ضمن حدود القانون الدولي . في علاقاتها مع الدول الأخرى . ولا تمتع حريتها في حكم الزائلة من وجهة القانون الدولي لمجرد كونها قد عقدت مع الدول الأخرى اتفاقات تقيد بها حرية عملها ، شرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة للنقض في أى وقت أو بعد وقت معين ، أو بشرط ألا تكون تلك الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الإرادة القومية أى إرادة الشعب خاضعة خضوعاً حتمياً لزم غير معين لسلطة دولة أخرى ، ولذلك بمجرد دخولها في اتفاقات مقصود أنها تكون غير قابلة للنقض أو اتفاقات لا يفهم من طبيعتها أنها تكون قابلة للنقض من أحد الطرفين ويكون من مقتضاها إخصاص أعمال الحكومة الخارجية لإرادة دولة أخرى ، فإن هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة لاستقلالها وبالتالي لا تعتبر شخصاً من الأشخاص المقر عليهم في القانون الدولي . غير أن شخصيتها لا تنفى فناء تاماً ، بل تعتبر في الأحوال التي لا تماس لها بالاتفاق حافظاً لكيانها القانوني المعتاد (هول في القانون الدولي ص ٢٣) وقال في تكييف الاستقلال : « الاستقلال هو حق كل حكومة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الأخرى ، وهو من حق كل الحكومات المستقلة . أما الحكومات محدودة الاستقلال أو المستقلة جزئياً فانها بالضرورة لا تعتبر مستقلة استقلالاً تاماً لأن شروط وجودها تمنعها من ان تكون لها الحرية المطلقة في العمل في يتعلق بالأمور الخاصة » إلى ان قال :

« والاستقلال هو القوة التي بها تستطيع الدولة أن سدد قراراتها المنعنة عن إرادة حرة غير متأثرة بإرادة دولة أخرى ، ولذلك فهو حق الدولة في أن تظهر إرادتها بدون تدخل من الدول الأجنبية في كل الأمور وفي كل الظروف التي تعمل فيها بصفتها دولة مستقلة ، وبهذا يعتبر شمل الحق بالحفاظ على الوجود وتنمية موارد الحياة »

وقال في تطبيق مبادئ القانون الدولي على المشروع :

« أصبح ظاهراً للملأ أن قواعد الاتفاق لا تنطبق على الاستقلال التام ، ولقد نبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين « الاستقلال والتعاضد » . وبين أنه ككاد يكون من المستحيل قانوناً إدخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم الموجودة في القانون الدولي وذلك لكونه يختلف

عن كل نوع بفوارق معينة ، والحقيقة المرة أن المشروع لا يقرر الاستقلال المعروف في القانون الدولي والذي تتمتع به (الدول المستقلة) ، ثم إنه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجي مثل التمثيل (في البلاد الأجنبية) وحق عمل المعاهدات الذي (يفهم) من قول المشروع (تتعهد مصر بأن لا تقصد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية) ، ولكن هذين الظهريين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدوماً أو شبه معدوم ، ألم يكن بعض الحكومات الألمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل ؟ أفن أعلی لنا هذا الحق بما هو مقيد به من القيود مع استقلال داخلي ناقص جداً ، أفيقال أننا مستقلون ؟ كلا ، ان العبرة بمجموعة الحقوق التي يتمتع بها البلد لا ظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجي ؛ انما مجرد المحافظة على إحساساتنا أو إرضاء لبعض مطالبنا ، وأما حق المعاهد مع الغير فإنه متى كان مقيداً بقيده السابق ذكره ، فإنه لا يكون ظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجي ، بل هو ينادي من نفسه بعكس ذلك

« سيقال ان التحالف يستتبع قبولاً لا بد منها ، وان التحالف من شأن الأمم المستقلة ، ثم ان الدولة المستقلة حرة في الدخول في معاهدات أو تحالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمنافع تعود عليها أو لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة على مصلحتها الخاصة بها ، فيرغم عليها إرغاماً ، ولكن يشترط فيها كلها ألا تكون هادمة للاستقلال أو مضية له ، وضبط الدول متحمسة بغير في نظر القانون الدولي مختلفاً اختلافاً كبيراً عن ضغط دولة على دولة ، فإن هذا يذهب بالاستقلال أو بقيده تقييداً يعتبر عن مصالح الدولة ذات القوة ويقضي في استقلال الدولة الضعيفة فنشأ عن ذلك علاقات (سلبية) تتشكل بالأشكال المختلفة التي سبق الكلام عنها أو بأشكال أخرى لا تختلف عنها في جوهرها ، أما ضغط الدول المتحمسة على دولة واحدة فليس له هذا الأثر ، بمعنى ان ما ينقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون عن المصلحة الجماعية ولا تكون ثمة علاقات (سلبية) تجعل الدولة الضعيفة تشعر شعوراً مستديناً تخضعها لدولة معينة

« قد يقال انه سوف لا يكون ثمة خضوع ، وإنما ستكون بمنتهى زعم الحرية داخل بلادها وخارجها مع بعض قيود تستدعيها المصالح البريطانية في مصر ، ولكننا نقول والأسف مل العواد إننا نفيهم مما قرره علماء القانون الدولي الإنجليز أنفسهم ان استقلالاً يقرر بالمشروع لا يجعل حكومة مستقلة عن بريطانيا العظمى ، وان استقلالنا عن جميع الدول الأخرى »

وقال عن المركز الاستثنائي لممثل إنجلترا : « فإذا عسى أن نكون مرآيا هذا المركز وواجباته ومستلزماته في أمة مستقلة ؟ سيقال انه ضروري أو جائز أن ينص على ذلك حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيما يتعلق بالتشريع بالنسبة للأجانب ، ولكن النص على اختصاصه في ذلك كافٍ في تخويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من نفوذ في الحكومة المصرية ، ولا داعي مطلقاً للنص عليه . سيقال

ان هذا المركز الاستثنائي إنما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لأنه يمثل حليفنا ، وأرد ان هذا يكفي فيه الشطر الأخير من الفقرة نفسها (الفقرة السادسة من البند الرابع) ، وهذا قد لا يعنينا لأنه ترتيب بين غيرنا ، أما المركز الاستثنائي فهو الذي يدخل الرعب في قلوبنا لأنه نذير التدخل المبني على مسئولية المجلترا عن مصر

« حقا ان التدخل قد كسب علينا من جانب ممثل المجلترا فيما يتعلق بمنع تنفيذ القوانين على الأجانب ولكن هذا سلم أنه جائز الآن ونحن نقبله كارهين حتى يثق الغرب بالشرق أو يثقوا بنا ولا يجحدون بعد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسبة للأجانب ، غير أن التدخل لمصلحة الأجانب في أحوال معينة شيء واستعمال المركز الاستثنائي شيء آخر في نظري

« إن جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وإن كان يمكن المصريين من تحمل مسئولية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعا لوطنهم إلا أن هذا الجلاء لا يفيد ان قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض ، وهذا العوض هو المركز الاستثنائي الذي يكون لممثل المجلترا ، هو وحده في نظر علماء القانون الدولي الإنجليز قد يقوم مقامهم جميعا تمام القيام »

إلى أن قال : « إن المجاذبة والنشاد اللذين أحاطا بالمفاوضة يظهران لشكل إسان ان المجلترا لم ترد أن تجعلنا مستقلين عنها ونكتفي بالضمانات اللازمة لمصالحها والتي لا تمس استقلالنا ، بل انها الآن تمنحنا حقوقا معينة فردية متعلقة بعضها عن البعض الآخر بحيث تعتبر أن الأصل ان كل الحقوق لها واتنا نقول منها بعض ما تروا جديرين بأن تتولاه بنفسنا ، يؤيد ذلك قول سعد باشا في يانه نقلا عن لورد ملر « ان هذا المشروع تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن للمجلترا الاتفاق مع مصر عليه » بل زاد « ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه »

« لست أقول ذلك لأننا نانا استقلالنا بقوة السيف أو أننا قادرون على أن نتاله كذلك ، ولكن أقوله لأننا نأين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائي يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل إلى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لأن يذكر في المعاهدة شيء عن التدخل في الأمور الداخلية

« ان من يقول ان الاستقلال ينافي التدخل يصيب إذا كان استقلالنا تاما ولكنه بالأسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعاً من نفسه

« يؤيد نظرية استبقاء التدخل عند بريطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالمستشار المالي والموظف الكبير الذي يتمتع بحق الاتصال بالوزير في الحفاية ، فان من يتبع تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشاريين ويأمنهم لبعض تفاصيل المفاوضات يجد أن فكرة استبقاء التدخل

متجسمة في مشروع الاتفاق كل التجسيم ولا تستطيع انجلترا أن تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها^(١)

« ان تدخل صاحب المركز الاستثنائي أشد خطراً في نظري على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقربة من القنال »

ثم عدد المظاهر التي تدخل الاستقلال في المشروع ومنها : منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي لازم لصيانة مصالحها الخاصة ، والحقوق التي ندرت لتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق نفوذ تلك الدول عن الحقوق المحولة لها بمقتضى الامتيازات ، وعدم التكافؤ في التعمد بالمساعدة الحربية ، وثقل وطأة التزاماتنا الحربية . ونعهد مصر وحدها ألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المخافة ، وفي هذا القيد من المعاني ما فيه ، ونعهد لها وحدها بالألا توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وعدم عتدها مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية على الإطلاق ، وان تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية ، وجواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالي البريطاني وهذا الحق يبقى حتماً في نظر بريطانيا العظمى بعد زوال الديون الأجنبية لأنه لو كان صحيحاً ان زوال الديون الاستثنائية ما تمسكوا شديداً بإبقاء اسمه وجواز استشارته ، ثم جواز استشارة الموظف الكبير لتفصيل الخفايا في أي أمر مرسل بتأييد القانون والنظام ، وهذا يظهر بوضوح ان بريطانيا العظمى ترى نفسها مسئولة عن تأييد القانون والنظام في مصر ، وهذه المسئولية تستلزم التدخل في شؤوننا الداخلية في نظر القانون ، وحول بريطانيا العظمى بتفريدها محل جميع الدول صاحبة الامتيازات فان هذا الحول حاصل أو حاصل تقضي ما لنا من الحماية على مصر وهي الآن تريد ان تنفذ حق حماية الأجانب فتعطيه شكل التدخل واسطة مثلثة دي المركز الاستثنائي لمنع أن ينفذ على الأجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موازنة الدول الأجنبية

الى أن قال : « ان مظاهر الاستقلال الداخلي أهم في نظري كثيراً من مظاهر الاستقلال الخارجي لأن هذا الأخير لا قيمة له إذا لم يكن الاستقلال الداخلي مبنياً على أسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها النفوذ الأجنبي من جانب دولة واحدة ولا يتعرض لأن تهدم جوابه كل يوم بواسطة التدخل من مثل بريطانيا العظمى صاحب المركز الاستثنائي ، ومن مستشاريه صاحب المقام الرفيع في المالية والخفايا ، انني أحرص على الاستقلال الداخلي أكثر مما أحرص على مظاهر الاستقلال الخارجي ، لأن الأول منهما ما دام يرتكز على أسس صحيحة فإنه يوصل حتى إلى الثاني ، وما وسكامل مظهره ولذلك فإن أهم ما يجب أن نتمسك به بعد

(١) يشير إلى معاهدة سيفر التي عقدت يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، على أن هذه المعاهدة قد نسيت وحلت محلها معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ (نظر ص ٢١)

روال الحماية والاعتراف بالاستقلال هو تفاصيل الاستقلال الداخلي . يجب أن يكون هذا الاستقلال كاملاً غير منقطع الا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الأجنبية وحقوق الدائنين الأجانب فقط »

وقال في ختام محته :

« ان آخر الضربات التي كان ينتظر توجيهها إلينا قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية إنجلترا علينا وبزول تركيا عن سيادتها إلى إنجلترا^(١) ، فإني لا أرى لنا أن نأبى على استقلالنا حتى نشتريه . وليكن ذلك بأي ثمن إلا بالاستقلال نفسه ، فهذا ما لا حياة من بعده »

ونعمة فريق آخر من الكتاب نشر آراءهم بتحديد المشروع والموافقة عليه وسلكت أغلبية الأمة طريقاً وسطاً ، بأن أبدت تحفظات على المشروع لا تقبله دون تحقيقها ، وبعض هذه التحفظات يتعارض في الواقع مع روح المشروع وقواعده ، بحيث كان ابدائها رفضاً للمشروع

استئناف المفاوضات

قضى أعضاء الوفد المنتدون في مصر حوالى الشهر لاستشارة الأمة في مشروع المعاهدة . ثم غادروا مصر إلى باريس في أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وهناك اجتمع الوفد وأخذ يبحث تقارير الأعضاء المنتدبين عن نتيجة الاستشارة ، واستخرج من مجموع تحفظات الأمة ما رآه هو مهما

وأوفد اللورد ملتر مندوباً خاصاً لدعوة الوفد إلى موافاته بلندن لإتمام المفاوضات ، وعلى ذلك قرر الوفد لبية الدعوة ، وأن يصحبه عدلى باشا يكن . فسافر أعضاء الوفد إلى لندن على دفعتين ، والتقى سعد باللورد ملتر ، وأفضى إليه بأن الأمة أبدت تحفظات على المشروع ، فرفض ملتر بحث هذه التحفظات ، متمسكاً برأيه الأول ، وهو قبول المشروع كله ، أو رفضه كله ، وقال في تفسير موقفه :

« ان مأسوريتي قد انتهت وأنه يجب عليه ان يقدم تقريره الذى استنبط قومه ظهوره . وان من المفهوم ان لكل فريق تحفظات وملاحظات يريد ابداءها ، فمثل هذه وتلك يجب تركها للمفاوضات الرسمية القرية ، وبخاصة لأن المشروع عبارة عن أسس خالية من التفصيل والتأويل »

ولكن سعداً لم يقبل هذا الوضع وتمسك بالتحفظات ، ووقف الأمر مؤقتاً عند هذا الحد

التحفظات التي قدمها الوفد

وفي ٢٥ أكتوبر دُعى الوفد إلى مقابلة اللورد ملتر ثانية ، فلبى الدعوة : وحضر سعد ومعه كل من عدلى باشا . وعبد العزيز فهمى بك . ومصطفى النحاس بك . وعلى ماهر بك . وقبل اللورد ملتر في هذا

الاجتماع أن يستمع إلى تحفظات الوفد على أن لا تتعبد اللجنة بشئ جديد ، تقدم الوفد الفوج الأول من التحفظات ، وهي :

أولاً — إلغاء الحماية صراحة

ثانياً — حذف العبارة الثانية من الفقرة الأولى من المادة الثالثة من المشروع التي تنص بأن مصر تخول بريطانيا المظلي الحقوق اللازمة لضمان مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات اللازمة للدول الأجنبية للحصول على تنازها عن حقوقها الامتيازية ، لكي لا يترك مجال للقول بأن مصر تعطي حقوقاً أزيد من الحقوق المبينة بطريق الحصر في مشروع المعاهدة

ثالثاً — (١) حذف الشرط الوارد في المادة الخامسة الذي يعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية إلى بريطانيا المظلي وعلى إنفاذ المراسيم المعدلة للنظام القضائي المختلط بحيث تكون المعاهدة نافذة المفعول بمجرد اعتماد مصر و بريطانيا المظلي لها
(ب) النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائي المختلط على الهيئات النيابية المصرية وإقرارها عليها قبل نشرها

رابعاً — دخول مصر بصفة طرف متعاقد في الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية
خامساً — (١) حذف النص الوارد في المادة الرابعة الخاص بتعيين موظف بريطاني لوزارة الحفانية فإن وجود نائب عمومي انجليزي باختصاصاته العادية فيه الضمان الكافي للأجانب
(ب) حذف النص الوارد في المادة الثالثة الخاص باستشارة المستشار المالي

سادساً — قصر الاتفاقات الواردة في الفقرة الأولى من المادة الرابعة والتي لا يمكن لمصر عقدها مع الدول متى كان فيها إضرار بالمصالح الإنجليزية على المعاهدات السياسية المحصنة بحيث يبقى لمصر الحرية في عقد جميع الاتفاقات التجارية والاقتصادية وغيرها بدون أدنى قيد

سابعاً — حل مسألة السودان على الأساس الآتي :

(١) ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المتزرعة الآن وأراضيها القابلة للإصلاح والزراعة

(ب) أولوية مصر في أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطين

(ج) تمتع مصر فضلاً بحقوق سيادتها في السودان

ثامناً — إلغاء كل حكم في المعاهدة مقيد لاستغلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقيد
وعما يلاحظ على هذه التحفظات أنها ليست جوهرية ، ولا تغير من قواعد المشروع شيئاً ، وفي التحفظ الخاص بالسودان حصر الوفد اهتمامه في مسألة ماء النيل وأولوية مصر في أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطين ، وهذا التحفظ لا يلبق صدوره ، لأن أول ما تنص به مصر هو تحقيق وحدة وادي النيل

واعتبار مصر والسودان جزءين لا يتجزآن من وطن واحد ودولة واحدة

هذا ، وبعد أن انفض اجتماع ٢٥ أكتوبر ، استدعى الوفد بقية أعضائه من باريس ، فلما حضروا اجتمع بكامل هيئته يوم أول نوفمبر . وقرر إرسال خطاب إلى اللورد ملتر يطلب فيه موعداً آخر للاجتماع ، لكي يتم عرض التحفظات والتعديلات التي طلبتها أغلبية الأمة ، وهذا تمريب الخطاب :

« سافواي أوتيل بلندره في أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ »

« عزيزي اللورد »

« قد أرسلتم في شهر أغسطس الماضي عن يد صديقنا عدلي باشا مشروعاً متضمناً القواعد التي رأيتم تخامتكم وزملائكم أنها صالحة لتكون أساساً لاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ، ولما لم يكن في استطاعتنا قبول هذا المشروع الذي يتجاوز نصوص حدود توكيلنا اتفقنا معكم على إرجاء التفاوض إلى وقت آخر حتى يعرض المشروع على الأمة ، وقد ندب الوفد أربعة من أعضائه للسفر إلى مصر لهذا الغرض ، وجاءت نتيجة مهمتهم مثبتة لرغبة الشعب المصري الصادقة في تأسيس الاتفاق بينه وبين بريطانيا العظمى على المودة المتبادلة المبنية على الثقة والإخلاص ، ولأجل الوصول إلى هذه الغاية رأيت الأمة من الضروري إدخال تعديلات على المشروع الذي عرض عليها ، وهذه التعديلات ترجع في قسم عظيم منها إلى تحديد معنى بعض النصوص ومصرها بما يزيل الإبهام ولا يجعل محلًا لتفسير لا يكون متفقاً مع قصد المتعاقدين ، ولقد أنتم الوفد المصري النظر في المطالب التي قدمت إليه وعحصها غصصاً جيداً ، واستخرج منها بعض النقاط الأساسية التي طلبتها الأغلبية العظمى للأمة ، وكان لك الشرف بأن عرضنا عليكم بعض هذه التحفظات أثناء اجتماعنا بالجلسة التي انعقدت بوزارة المستعمرات في يوم ٢٥ أكتوبر التي تمضيتم فيها بأن أقررتم التفسير التي فسرها المندوبون المشروع في مصر ، ثم تأملت الجلسة طبعين حضور باقي أعضاء الوفد من باريس ومم الآن بلندره ، فأرجو أن تفضلوا بتحديد جلسة لتسكن فيها من إتمام عرض مطالب الشعب ، ولي كامل الثقة في أن تخامتكم تقبلون هذه التحفظات بالارتياح ، فإن قبولها يمكن الوفد المصري من تعضيد الاتفاق المنوي عقده بين بريطانيا العظمى ومصر ويضمن له النجاح ، وعضواً الخ »

« سعد زغلول »

مناقشات مجلس اللوردات

في المسألة المصرية — ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وفي غضون ذلك طرحت المسألة المصرية في ميدان البحث والمناقشة أمام مجلس اللوردات بجملة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، فتكلم في هذه الجلسة خطباء من معارضي الحكومة ومؤيديها ، وسندكر هنا

خلاصة وافية لخطبة كل من اللورد - سبري من المعارضين ، واللورد كينزون وزير الخارجية ، واللورد ملر وزير المستعمرات ومذبح مشروع معاهدة . فان هذه الخلاصة تعطيك فكرة واضحة عن نيات الساسة البريطانيين نحو مصر ، سواء كانوا مؤيدين لحكومتهم أو معارضين

خطبة اللورد سالسبري

خطب اللورد سالسبري معارض سياسة الحكومة ، منها إياها بكتان حقائق المسألة المصرية عن المجلس وعن الجمهور البريطاني . ورمها بالضمف وبأن ليس لها سياسة مستقرة فيها ، وطعن في مبدأ « تقرير المصير » الذي نادى به الرئيس ويلسن ، وانتقد ما سماه ضمفا من الحكومة البريطانية بتقريرها الإفراج عن سعد وصحبه بعد تهمهم إلى مالطة ، وانتقد نيابطة الحكومة في إيقاد لجنة اللورد ملر وتباطؤ اللجنة في أداء مهمتها ، ثم عرض في ختام خطبته قواعد أربعة ثم عن نزعتة المريعة في الاستعمار وطلب ملاحظتها في أية تسوية للمسألة المصرية

قال في مقدمة خطبته : « ان أهل هذه البلاد (إنجلترا) يحتاجون إلى معلومات أوفى مما بين أيديهم في الوقت الحاضر . وهذا هو السبب الرئيسي الذي من أجله اجترأت الآن أن أعرض هذا الموضوع على أنظاركم

سياسة السك

« قبل شيء كثير منذ زمن وجيز عن السياسة السرية وقيل لنا ان الأيام السيئة القديمة قد مضت وانقضت وان لنا في المستقبل أن نأمل وضع نزعات تكون الأمة بتفويضها أدخل في ثقة الحكومة منها الآن فيما له مساس بالمفاوضات ، ولقد كانت لك آمالا باطلة ، ولا أستطيع ان أقول إنى كنت أومن كثيرا بتحقيقها ، ولكننا بدلا من ان نتحسن الأحوال القديمة رجعنا إلى الوراء رجوعا بينا وصار أهل هذه البلاد أقل علما بدلا من ان يكونوا أكثر إحاطة بما كانوا قبل الحرب يد يصنع بهمهم

« ولو ان هذه كانت أوقات هدوء لا نفع فيها حوادث كبيرة لرضينا بمثل هذا النظام ، ولكن حوادث عظيمة تمر بنا ، وأنا أستجير نفسي ان أقول ان تغييرات من أعماق نوع تهديد الامبراطورية من كل جانب ، ولا أرى ان أحتاجى هذه الكلمة فإنا نحس كأننا نحن مقبلون على عصر تفكك ، ومن أجل هذا ينبغي أكثر من ذي قبل ان يعرف أبناء هذه البلاد الذين يعينهم الأمر قبل غيرهم ما يصنع حكامهم على وجه الدقة

عدم وجود سياسة

« ويظهر ان الوزراء ليست لهم آراء مستقرة تمام الاستقرار ، ويخيل إلى أنهم يخطون سياسة في

آخر لحظة ولا يحكمون الحوادث وإنما يساقون أمامها إلى ما تكرههم عليه . وسواء وجهنا النظر إلى إيرلندا أو الهند وولندا أو سورية فلسنا نحس أن هناك سياسة مبرمة تؤيدها حكومة جلالة الملك بعد التفكير والروية فيها ، ولا حاجة في إلى الكلام على إيرلندا ، فقد اشتغلتم موضوعها منذ زمن ، ولكنه من الجلي أن هناك شيئاً تتحرى الحكومة كونه من الأمة في يتعلق بإيرلندا ، أما من حيث الهند فلم يكن ثم شيء . أوضح — مهما كان الرأي في قيمة السياسة التي اتبعتها الحكومة — من أن أيدي البرلمان والبلاد مضغوط عليها وإن ليس في نية الحكومة مصارحة البلاد والبرلمان قبل الوصول إلى قرارات لم يكن إلى الرجوع عنها سبيل ، ولا يعلم أحد شيئاً عن ارتباطات الحكومة في الشائين البولندية والسورية ولا عن كيفية القيام بها وتنفيذها

« ومما له دلالة كبيرة أن العادة التي كانت متبعة في زمن السلم من تقديم « الكتب الزرقاء » إلى البرلمان قد عدل عنها عدولا تاما على ما يظهر ، وإلا فلماذا لا نرى أوراقا عن سورية وولندا لا لقد كانت العادة في الأيام القديمة السالفة أن يعد كتاب أبيض بعد كل حادثة كبيرة وعنده إلى البرلمان وكانت تنشر التلغرافات المتبادلة مع قيادات ضرورية معينة أو مع المصلحة العامة وكانت تطبع رسالة كبيرة تتضمن سياسة الحكومة وردود الحكومات الأجنبية التي يحسب الأمر . فكان البرلمان والبلاد يستطيعان أن يعرفا المسألة التي تعرضها الحكومة على الأمة والردود الواردة من الأضراف الأخرى تلمنوضت ، وإن يصدر احكاما عادلا ورأيها رصينا في الأمر ، ونحن بعد بلاد نحكم مسها . ونحن كنا كذلك ، وأنه لو اوجب الأمة نفسها أن تضمن المحافظة على مصالحها ، وهي لا تستطيع ذلك إلا إذا توافرت لديها المعلومات اللازمة ، وأنا أقترح أن تنق الحكومة عن أخذهم كل الأمر . القشة عن الحرب وإن بطرد الاعتقاد بأن البلاد مستعدة أن تثق بها ثقة عمياء كما فعلت بحق تلك الحرب ، وعلى الحكومة أن تتردى ثوب السلم وتخضع كما خضعت كل الحكومات السالفة حكم البلاد

سياسة مصر في مصر

« وماذا عن مصر ؟ ماذا نعلم عن سياسة الحكومة في مصر ؟ إن في الصحف مقدارا معينا من المعلومات . ولكن لا أظن أنه قدم للبرلمان ورق ما من عرصت تلك الورقة « العزائية » الخاصة بالثورة في تلك البلاد

لورد ملر — إن هناك تقرير لورد ألتني

لورد سانسبري — هذا صحيح فقد قدم ريبند تقرير لورد ألتني . ولكن هدا هو التقرير المعتاد الذي يناول الشؤون الداخلية المصرية ورفعتها وأحوالها المالية . وليس له علاقة بالمسائل السياسية الكبيرة الخاصة بتلك البلاد ، ولا ريب أن هناك مكاتب . ولا أشك في أن رسالتهم وبضعة التفراقات جودلت

بين حكومة جلالة الملك والشعوب السامي ، وقد عاد إلى هنا مندوبان ساميان عموماً على ما فهمت معاملة ليست حسنة جداً ، وقد كان في الإمكان الانتفاع بمعلومات السير هنري مكاهون^(١) ، والسر رجلاً ونجت^(٢) فهل استبيرا ؟ وهل هناك أوراق تتضمن رأيها ؟ هذان هما الرجلان اللذان شهدا الأمر وعائناه ، وهناك بالبداهة لجنة الفيكونت التيل الجانر أممي (ملتر) ، وهي لجنة لا شك عندي في أن البلاد كلها تشكرها ولا بد أن تكون هناك تعييت أعدت وصدرت إليه (ملتر) — إذا كانت وزارة الخارجية تسير على ما ألفنا من قبل — وبضمنت وصف المسألة وما يطلب إليه القيام ببحثه والحدود التي خولته الحكومة الصل في ذاتها — وكلها أمور لا شك أنها موجودة كتابه وينبغي أن تعرض على البرلمان ، على أن الذي نريد فوق كل شيء هو روح الثقة المتبادلة بين الحكومة والبلاد ، ونحن نريد أن نكون على ثقة من أن الحكومة في عزمها أن تطلع البلاد على سياستها وإجراءاتها ، وأن تدرك أن المسألة ليست فقط خاصة بها وبالأمة المصرية أو الذين يتكلمون باسمها ، بل إن للرأي العام البريطاني والبرلمان دخلاً في ذلك لعله أعظم من دخل كل من عداها ، وأما يجب أن يحاط بأهم المعلومات في الوقت المناسب ، ولست أريد أن أمتل أمامكم كخبة في شؤون مصر ، ولكن أعلم أن مصر كانت أثناء حياتي السياسية كلها من أهم المصالح السياسية للبلاد »

إلى أن قال : « إن عينا أخيراً مسئوليتنا أمام امبراطوريتنا ، أي مسئولية المحافظة تماماً على القوة التي نستطيع بواسطتها أن نحكم امبراطوريتنا ، وأن نجود لهم حكماً على شعوب لا حصر لها في الشرق (١) وهذه أمور لا يمكن أن يصح لها أن تضطرب إكراً لغيره مثل « تقرير المصير » ، وأحسب أن ليس ثم كلمة خليفة بأن تحدث من الضرر في السياسة ما تحدثه هذه الكلمة ، ثم أنها تتضمن فكرة نبيلة عظيمة ، ولكن الواجب تفسيرها بأعظم التحفظ ، أم الفكرة القائلة بأن شغل عن مسئولية امبراطوريتنا من أجل أن سياسياً أمريكياً قد الآن ثقة مواطنيه أنفسهم^(٢) اخترع عبارة « حق تقرير المصير » فهي فكرة بشور عليها كل سياسي عملي

هذه سياسة بريهانة

« ماذا كانت سياسة حكومة جلالة الملك ؟ إلى إذا انتقدت هذه السياسة فليس ذلك خطأ فيها بل لأنه لم يكن هناك سياسة بالمره . إلى أن تدور المسألة الفيكونت ملتر ، وتقد كانت سياسة الحكومة البريطانية في مصر إلى أن قامت الحرب واضحة ، وكذا مشغلين بترقية الحكومة وتحسينها في تلك البلاد ، ولم يكن ذلك لأن كنا ضد التغيير الدستوري ، بل على العكس إذا لم تكن الذاكرة قد خالفتني كان كل من اللورد كرومر واللورد كننغهام دائمي الرغبة في السير في طريق الحكم الدستوري ، وأظن أن آخر

أعمال اللورد كنشتر قبل سفره لمباشرة عمله العظيم في الحرب أن خطا خطوة أخرى في سياسة الحكم الدستوري في مصر . ولقد توخينا نفس هذه السياسة حتى بعد الحرب ، ولما أعلنت الحماية كان الظن أن نكون أقدر على القيام بمهمة الكيفية . لأن الحماية كان من تأثيرها — أو كان المرجو أن يكون من تأثيرها — جعل مركزنا أبسط وأسهل وتمكيننا من التخلص من كل العوائق ، واعتقد أنه كان المظنون أن نستطيع التخلص من كل شيء يقف في طريقنا حسب التدخل الزائد عن الحاجة الذي نسمح به امتيازات الدول الأجنبية ، فهذه كانت سياسة سائرة في طريق واحد

« فإذا حدث بعد ذلك : لست وقت طويل ولا وليس هناك إلا سياسة الإرجاء والتردد ، وأنا أشعر أن في قولي هذا شيئاً من الخطأ للوزراء المكشوفين في تلك الأيام ، ولا ينبغي أن يتوهم أحد أن نخطئة السياسة نستدعي بالضرورة الإيجاء ، على الوزراء الذين كانوا منهمكين في الحرب والذين هم مسئولون عن هذه السياسة . ولكن الحقائق غنيمة ، ومما قيل على سبيل الاعتذار عن الوزراء فإن السياسة السيئة لا تحدث إلا نتائج سيئة ، وهذا هو الذي يجب عليكم معشر اللوردات صفحكم رجالات عظماء أن تفعلوه . » كانت هناك سياسة استسلام لغير الحوادث ، على الرغم من التحذير والاحتجاج . ولم يكن مثلكم هناك صامتين لا يتكلمون ، فقد كانوا على العكس لا يتفكرون يطالبون الحكومة بأن تكون لها سياسة لورد كيرزون — متى كان هذا ؟

لورد ساليري — في أثناء الحرب

لورد كيرزون — أحب أن أقول أنني وأنتما أصغر إلى التركيز التيسر لم استطع أن أفهم متى انتهى عهد السياسة المحدودة . ومنها سياسة الاستسلام لغير الحوادث والضعف والإرجاء ، وأظن أنني أكون أقدر على الرد عليه إذا حصل بتحديد التاريخ

لورد ساليري — لم أتهم قط صديقي التيسر بالضعف . فإن هذه خشونة لا أدب فيها ، وقد بدأت سياسة الاستسلام بعد إعلان الحماية تقريباً . وكان من الواضح أنه يجب على الحكومة أن تعد سياسة لما بعد الحرب ، وأظن صديقي التيسر وافق على هذا . وقد قال للصريون ذلك للحكومة هناك ، ولكن هذا لم يكن له تأثير على حكومة جلالة الملك . فلم يعمل شيئاً ولم يلفه فكرت في ذلك ولكنها لم تفعل شيئاً واستسلمت للحوادث ، وأوافق أنه لم يحدث شيء . إلى آخر الحرب على سبيل اتخاذ الأهمية الوقت يجب فيه إخراج سياسة

« ولما وضعت الحرب أوزارها بين أنه كان من الضروري الاستعداد ، لأن الوطنيين المصريين يحركوا ، ولم تكف الهدنة تعقد حتى بدأت الشعب في مصر ، ولا حاجة في إلى تذكر سلسلة تلك الحوادث ، وإنه لمن البديهي أن حكومة جلالة الملك لا تكن عندها فكرة واضحة عما يجب عمله . ولما تحدى الوطنيون سلطة بريطانيا في مصر قوبل ذلك منهم في أول الأمر بهمة . ونرى أربعة من رعايتهم إلى مائة ، فثبت

الفتنة على أثر ذلك مباشرة ، فلم يبت حكومة جلالة الملك أن لانت وسمحت للرعاة الأربعة بالعودة إلى مصر ، ولست أشك في أنه كانت هناك أسباب لهذه السياسة . ولكنها فشلت كل الفشل كما تفشل كل سياسة صعبة ، فهي لم تألف أحداً ، وحدث عقب ذلك مباشرة ما يسمى إضراباً — حسب تعابير هذه الأيام — فأضرب الموظفون فيما أعلن وكل من استطاع أن يضرب غيرهم ، ولم تجد سياسة الإفراج عن هؤلاء الرعاة الوطنيين

« وفي مايو من السنة الماضية قالت الحكومة انه لا بد من عمل شيء ، وفلا صنعت خيراً ما تستطيع في هذه الظروف . إذ قصدت إلى الفيكونت ملتر ، وطلبت إليه أن يذهب إلى مصر ، وهذه سياسة جديدة لو أنها نفذت حينها وضعت . ولكن الحكومة أبطأت مرة أخرى ، ولا عذر لي بالسبب ، وأحسب ان حوادث أخرى حالت دون التنفيذ ، فم يصنع شيء بين مايو ونوفمبر . ولم ينزل صديق النبيل بأرض مصر إلا في نوفمبر ، وفي سر جوى ان تكون هذه التواريخ صحيحة ، وأن يصحح خطي إذا أخطأت ، إذ ليس من هي ان أقص الأمر على غير وجهه

لورد ملتر — صدقت فإن هذا كان في نوفمبر ...

لورد سالسبرى — وإذا سمح لي الفيكونت النبيل فأني أقول ان استقباله لم يكن حسناً جداً ، وقد كان عليه أن يباشر مهمته أمام مسؤولات كبيرة قابلها برحوة كما هو المنتظر من مثله . ومن الأسباب التي أوجدت هذه الصعوبات طول هذا التباطؤ . ولست حجة في مسائل الشرق . ولكن أعلن أن أخطر الأشياء في معاملة الشرقيين عدم وجود الثقة بالنفس وظهور التردد في ما ينبغي عمله ، وقد لا تكون إجراءات الحكومة كذلك ، ولكن علائم التردد وعدم الثقة بالنفس كانت ظاهرة كل الظهور في السياسة التي كان ينبغي اتباعها

« وقد نشرت ذكرى هذه الحوادث في تاريخ مصر الحديث لأنني أحس بالحاجة إلى تبرير موقف عدم الثقة بالوزراء فيما يتعلق بمسائل السياسة الكبرى ، وودى لم تحققت أن للحكومة في أي ميدان من ميادين السياسة الكبرى التي ذكرتها مبادئ ثابتة ونيات ثابتة ، وليس في قولي هذا شيء شخصي صد صديق النبيل ، فإن لي أعظم ثقة في الفيكونت النبيل الذي قام بهذه المهمة ، وإن أكون من أعظم الناس اطمئناناً على المستقبل إذا أحسست أن هؤلاء الوزراء المميزين يستقيمون إذا لم يتمكنوا من اتباع خطتهم ، ولكنني على أتم ثقة من أنهم لا يفعلون هذا

لورد ملتر — هل معنى في مصر أم هنا ؟

لورد سالسبرى — يؤسفني أن أقول هنا ، والسبب وجيه ، ولست أشك في حسن نية صديق النبيل . ولكن الوزراء يرون على ما يظهر أن الاحتفاظ بالحكومة من الأهمية بحيث لا ينعون منهج التأنيف أي

رفض التسوية عن سياسة لا يستطيعون أن وافقوا عليها ، وإني أقدم واعظهم ، حتى وإن كنت أخالفهم في النتيجة التي يصلون إليها

سادى - في حرسب - لبدأ الأول

« وهذا السبب وحده اجترأت أن أعرض اعتذاراً أو اثنين ينبغي أن يلاحظ في وضع التسوية لمصر ، ولست أريد الدخول في التفاصيل ، فإني واثق من عدم كفايتي لذلك ولعمد استعداى لعمل بيان شامل في الموضوع ، ولكن هناك مسألة أو اثنتين على جانب من الأهمية في أرى ، فمن ذلك أنه من الأمور الحيوية أن تكون السلطة التي تحتفظ بها بريطانيا العظمى في مصر سلطة حقيقية مهما كان مبلغها ، ولقد ألفنا في السياسة البريطانية تلك الحالة التي يكون لنا فيها السلطة الحقيقية وإن لم يكن لنا مظهرها ، وبما هو خليك أن يزعمي أن بعكس هذا المبدأ في أية تسوية أوجع مصر ، وإن تحتفظ بمظهر السلطة ونفوذ حقيقتها ، وأظن أن من المسلم به أنه ليس تم دولة أوروبية سواء ينبغي أن تكون لها القلبة في مصر ، وماذا عساه يحدث إذا فرضنا أن دولة أجنبية ساءها بعض أعمال الوزراء المصريين ؟ لا شك أنها تقول لنا إما أن نتصفونا وإلا أنصفنا أنفسنا ؟ ومن الواضح أن هذا لا بد أن يقع ، فلكي نستمع لهذا الطارئ الذي قد لا يحدث أبداً ، والذي يجب علينا مع ذلك أن نتوقعه بصفتنا أهل حزم ، - يجب علينا أن تكون لنا حقيقة السلطة

لبدأ الثاني

« وهذا نقودى إلى لبدأ الثاني العام ، وهو أنه بخيل لي وعدد كبير منك في أعقد أن علاقات مصر الخارجية يجب أن تكون دائمة في أيدي الحكومة البريطانية ، وقد سمعت إشاعة بأن من يفاوضون عن مصر لا يريدون أن يترك العلاقات الخارجية في أيدي الحكومة البريطانية ، وهذا ما أرى أن لا سبيل للتوسط فيه الأسباب التي أبدتها ، وإذا سمعتم لي قلت أن هذا مطابق لأحدث المبادئ في السياسة الدولية ، لأن العلاقات الخارجية في كل الحالات تكون في أيدي الدولة الحامية مهما كانت الحاية من الكرم واتساع المطلق في الجهات الأخرى ، ولابد أنكم لاحظتم ذلك في عهد عصبة الأمم

لورد ملتر - في الوصايات ؟

لورد ساليري - في كل انتداب ، ولست أجهل أن مصر غير خاضعة للوصاية ، وكل ما أقوله إذا اعتبرتم عهد عصبة الأمم أنه في كل وصاية وهي آخر شيء ، لنا في القانون الدولي - مهما كان كرم شروط الانتداب تحتفظ الدولة الحامية بالعلاقات الخارجية

لبدأ ثالث

« والشرط الثالث الحيوى الأهمية هو مركز السودان ، وينبغي أن تكون حكومة السودان في

أيدينا للأسباب التي أبديتها ، ومبني على مصر وتزقيها في القدرة على إدارة أمورها فلا شك أنه ليس لها من التجارب ما يكفي في حكم شعب آخر فإن هذه مهمة شاقة نحن أهل لها بصفة خاصة ، ولا نستطيع أن ننقض أيدينا منها بدون أن نعي إلى سمعتنا ، ولكن إذا كانت حكومة السودان ستظل في أيدينا فإن مسائل صعبة ستنشأ من أجل مركز مصر بالنسبة إليه وأتم تعلمون أن العليين المصريين والبريطانيي يحققان على السودان في الوقت الحاضر وإن البلدين من حيث القانون في مستوى واحد من حيث السودان ، ولكن الواقع أن للحكومة البريطانية الكلمة العليا ، وإن حكومة السودان في أيدينا ، وهذا ترتيب ممكن ما دام لنا الإشراف على الحكومة المصرية ، ولكن على قدر سحب إشرافنا على مصر بتقدم مركزنا بصفقتها مساوية لنا في الحقوق في السودان

وهناك صعوبة أخرى ، وهي مسألة الخمية التي تتألف الآن من الجنود المصرية على الأكثر ، ولست أسأل الحكومة شيئاً لأنني لا أريد أن أضع عليها في الإباحة يد يميني لها كونه صيانة للمصلحة العامة ، ولكني أقول أنه على قدر نقص إشرافنا على مصر تكون صعوبة استخدام الجنود المصريين في حكومة السودان

تبدأ الرابع

« يضاف إلى الشروط الثلاثة شرط رابع خاص بالمركز الحربي لبريطانيا العظمى في السودان ، وليس في سقي أن أقول شيئاً عن هذا سوى أني أرجو متى قدمت إلى البرلمان الأوراق اللازمة أن يكون أماننا رأي المندوب السامي نفسه عما يحتاج إليه مركز بريطانيا الحربي حسب الترتيب الجديد الذي سيوضع »
« وألاحظ أن هناك صعوبة خاصة ستنشأ في يتعلق بإمداد منطقة القناة بالماء فإن هذا الماء يأتي من النيل ، ولا حاجة بي إلى تذكر أننا إذا فقدنا السيطرة على الماء اللازم للخمسة فقد نصبح في موقف صعب جداً »
« وأنا أتح على حكومة جلالة الملك في النظر في هذه الاعتبارات ، وإن أشكو أقل شكوى إذا اتهموني بالجهل ، وهم يردون على ما لم من المزم والتحرية وغير ذلك مما ليس لي ، ولأنني لأدعي كما أسلفت أني ثقة في هذه الأمور ، ولكن المهم الآن هو تقارب الدين ، بحيث صار كل ما يعمل في ناحية منها شجواب بأصدائه الكرة كلها ، ولا يخفى أن كل شيء يعتبر سابقة ، وإن كل ما تزعجون في مصر تحصدونه في الهند ، فكل عمل تعملونه وكل مبدأ تقبلونه وكل منحة تعطونها حتى ولو كانت منحة يسهل الدفاع عنها ، يجب أن ينظر إليه في ضوء تأثيره في ناحية أخرى ، وثقوا أنه سيطلب إليكم المساواة والمساوية في المعاملة من نواحي أخرى من الإمبراطورية ، ولذلك ليس لكم مفر من الحذر والعناية ، ولست أريد أن أقول أنه من واجبيكم أن تعملوا شيئاً خليقاً أن يزيد في عبء النفقات الثقيل بها كاهل هذه البلاد ، ولما كنت على يقين من أن السياسة التي توضع بدروية وتفكير هي في الحقيقة أرخص من سياسة مترددة فقد طلبت إلى

حكومة جلالة الملك ملاحظة هذه الاعتبارات بالخاص ، وإني أستطيع ان أؤكد للحكومة أنها في مثل هذه القرارات ستنال التأييد التام من الأمة الإنجليزية ، ونحن لا نسأم بعد من الإمبراطورية ، ولم نتعب من حمل عبئها ، وما زلنا مستعدين لأداء واجبنا والقيام بما تفرضه علينا لها . ولم تنفك على أتم استعداد للقيام بهذا الواجب مع ملاحظة الغير ، ونحن نريد ان نتألف النفوس النافرة ، ولكنا مصممون على أداء واجبنا الإمبراطوري وستفعله بغير تردد أو خوف »

خطبة اللورد كيرزون

وألقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية خطبة رد فيها على خطبة اللورد سالسبرى ، وأوضح فيها سياسة إنجلترا نحو مصر ، قال بعد مقدمة وجيزة :

« تظن المعارضة دائماً ان الحكومة تخفى ما ينبغي الكشف عنه وتحسب ان قناع القستر والتكتم مسدل أبداً على سياسة البلاد الخارجية ، وملاحظتي على ذلك أنها شكوى غير وجيهة إذا صدرت من أحد أعضاء مجلسكم . لأن لكم امتيازات استثنائية يستطيع بفضلها أي عضو إذا دون الاقتراح على الورقة ان يضمن المناقشة في أي موضوع متعلق بالشؤون الخارجية . مهـ . كان أو غير مهـ . ومع أنه قد يحدث أحيانا ان ممثل وزارة الخارجية أمام هذا المجلس يستنكر -- كما فعلت هذا مرات -- المناقشة في طرف معين إلا ان هذا لا يؤثر في البدء العام الذي يجعل من حقكم في أي لحظة ان تناقشوا في مسألة مصر أو فارس أو العراق أو سورية أو أية بلاد أخرى

في التكتم

« وقد شكنا صديق النبيل من المدول عن إصدار الكتب الزرقاء أو الأوراق البيضاء ، وإني لأعجب كيف لم يخطر له اعتبار ان أولها اتنا خارجون من حرب كانت فيها كل ممان هذه البلاد وفي جعلتها وزارة الخارجية وغيرها من الوزارات موجهة إلى إجراء القتل وضرب النصر ، وأنا أشك في أنه يستطيع أن يجد في أية وزارة خارجية أو أي برلمان في أوروبا ذلك السبل من المطبوعات الرسمية عن الشؤون الخارجية الذي اعتدناه في الأيام المادية ، أما الاعتبار الثاني فهو أنه من المألوف إصدار « كتب زرقاء » متى بلغ مجرى الحوادث أو السياسة مرحلة محدودة ولا أقول نهائية ، وهذا مبدأ نقيضه عن والده الكبير (١) ، وإني لا أذكر أحوالا كثيرة عظم فيها الإخاح في إصدار أوراق عند مرحلة يكون إصدار الأوراق فيها خليقا ان يثير المتاعب ، وقد يعوق التسوية أو يحدث الاحتكاك ، وكثيرا ما كان يقال في مثل هذه الظروف : « دعونا ننظر حتى تقطع مرحلة يكون قد تم فيها شيء . أو انتهينا عندها إلى نتيجة » ، ثم بعد

(١) اللورد سالسبرى وعم المحافظين ورئيس الوزارة البريطانية غير مرة . توفي سنة ١٩٠٣ .

ذلك تقدم الأوراق إلى البرلمان . . . وإلى أؤكد لمركز النيل أن هذا هو المبدأ الذي يعمل به ونسوخه .
فليست هناك رغبة من في التكميم . وستكون القصة كلها مدقيل أو كثير في مشاغل اللوردات والبرلمان والجمهور

تعليمات إلى لجنة مدبر

« ولأناول الآن مسألة أو اثنين ذكرهما لمركز النيل في خطابه استشهاده على النظرية التي أشرت إليها ، فمن ذلك ما قال عن التعليقات الصادرة إلى صديق النيل لورد ملتر . ومع أن المركز النيل يثق بعم لورد ملتر وقدرته ثقة عظيمة طبيعة فقد قال : « ماذا لم عرف في أي شيء أرسل ؟ » في أيها الأعيان أن التعليقات الصادرة إلى لورد ملتر ليست في البرلمان ونشرت في الصحف . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن لورد ملتر لما وصل إلى مصر بعفته رئيس لجنته أذاع بياناً بالنيابة عن الحكومة واللجنة أوضح فيه الظروف التي حتمته إلى مصر والأغراض التي يرى إليها

مؤلف مصر في سنوات الأخيرة

« استطرد المركز النيل من ذلك إلى سرد تاريخ غريب بعض الغرابة لحوادث مصر في السنوات الأخيرة . وإلى اعتراف بعجزى عن تطبيق ما روى على الحقائق كما أعرفها أنا ، ويظهر بما قال أنه من عصر كانت فيه سياسة معيبة مفرونة باسم لورد كرومر أولاً ثم بعد ذلك شخصية لورد كننشر ، والذي فسمته أن هذا العهد لم توجه إليه نقد . ولكن بعد ذلك جاء عصر تردد واستسلام لجزى الحوادث وابطاء . وما سالت المركز النيل وأنا ذهنت متى بدأ هذا العهد قال رداً على أن يبدأ إعلان الحماية على مصر في أواسات الحرب وخريف ١٩١٤ ، فمضت كانت أنا سياسة إلى ذلك العهد على قول المركز النيل : وبعد ذلك نشنا بغير سياسة ما ، وأظن في هذا إشارة كبيرة لممثلينا في مصر في ذلك الوقت . وعرضاً خطيراً بحكومة جلالة الملك في ذلك العهد ، وقد كان لورد جراي على ما أذكر وزير الخارجية ، وكان رئيس الوزارة المستراسكويث ، فمضت البلاد سائرة في طريق الارتباك والخراب فكيف لم توجه هذه الشكوى إلى هؤلاء الوزراء وإلى ملك الحكومة ؟ فقد كنت أحد الذين انضموا إلى الحكومة (الوزارة) في مايو سنة ١٩١٥ ، ولست أذكر شكوى من هذا القليل ، واسمحوا لي أن أورد هنا ما رددت به في موضع آخر ، وهو أن كل هذه أثناء الحرب — سواء كان في مصر أو هنا — كانت موجهة إلى تسير الحرب . ولم تخذ المسألة السياسية صورة مهمة إلا بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، فكان علينا أن نعالج الأزمات السياسية التي ظهرت

في عهد باشا ورماته

« وهناك نقطة أخرى إذا سمح لي المركز النيل قلت له أن معلوماته فيها خطأ ، فقد أتبعي باليوم الخاص على حكومة جلالة الملك لسميحه حودة رغول باشا وبعض إخوانه من مالطة التي اعتقلوا فيها إلى مصر التي

نوعاً منها ، وعلى المركز النيل لا يعرف الظروف التي أعيدوا فيها ، وقد غوي ، على مشورة القنصل بأعمال
الندوب السامي في مصر ، وبعد ذلك قليل - وأظن مدبحة أسبوع إذا ما تخلى الذاكرة - عين لورد
الذي عقب انتصاراته في الشرق مندوباً ساعياً في مصر ، لحمل إليها معه تأثير نجره العظيمة وعموده
الكبير ، وخول السطة الثامة لمعالجة الموقف - الذي لا يمكن ينقصه الاعجاز - على ما يث ، ويختار ،
فكان أول ما أشار به أن يعد رعلول باشا ، وخوالة من مائة فيل إلى المركز النيل حقيقة أنه كان من
واجب الحكومة بنية وضع سياسة أن نهمل أول اقتراحاته وحس على إبقاء هؤلاء الناس على رعي مشورتهم ؟
أن المركز النيل أعظم تجربة من أن ينبغي إلى شيء من هذا النوع

أخبار برسان لورد

« وقد بث المركز النيل شكواه من التباطؤ في سفر اللجنة المسندة رايته إلى صديق النيل لورد
ملتر ، واعتبر هذا التباطؤ دليلاً آخر على تردد حكومة جلالة الملك تردد أليس منه دواء ولا له علاج ، وقال أن
هذا التأخير غير معروف السبب ، وآخر ما أظن أن يذكره أي برسان حتى من كان قوى الذاكرة مثل
المركز النيل - هو خطبة ألقيتها أنا ، ولكن الواقع أني ألفت منذ عام تقريباً خطاباً واقعياً في مجلسكم
هذا عن مصر ومع أي ما أوقع أن يشرفني أحد بالإشارة إليه في هذا الشأن فإن من حسن الحظ أن معي
الآن نصه لأنني بذلك أستطيع أن أقرأ المركز النيل ما قنته بالتصديق في هذه النقطة ، وهذا ما قنته بالحرف :
لقد كان في العزم إرسال لجنة لورد ملتر في تاريخ مبكر متى تم تأليفه ، ولكن صدق صمودات من جهات
شقي لم نجد من السهل العثور على أعضاء لهم التجربة والقوة اللازمين ، وليس الشئ أسبب الأوقات
القيام بالبحاث والتحقيقات في داخل بلاد مثل مصر في مساحها ، ورأساً من لغوب فيه أن يسهل الفرصة للإدارة
(الوزارة) المصرية^(١) المؤلفة حديثاً لكي توطد مركزه ، وظن في ذلك الوقت - وهو ظن طاش -
أن مؤتمر الصلح في باريس ، قد يستطيع قبل الخرج أن يعرض حل مسألة الشرقية ، وقد أبلغنا لورد
الذي الذي حشد حكومة جلالة الملك على رأيه عن هذا كبير ، أن كلا من سلطان مصر ورئيس الوزراء
ينيل إلى تأخير بحى اللجنة إلى الخريف ، وأنه موافق على رأيه ، وهذه هي الظروف التي استدعت أن
يتأخر موعد سفر اللجنة ، فهل كان عليه مرة أخرى أن يهمل نصيحة لورد الذي لا وأن عمل على عكس
رغبات السلطان وورثائه ؟ لا بشي شيء من هذا من كان مثل المركز النيل تجربة وعقلاً

عده لورد

« وما أحب أن أتفت أظنكم إليه ، جاء في خطبة المركز النيل بعزائه عن سنيته التام من أن
مضناً لا يستقل ، وقد تركنى المركز أنا ورميلي لورد سرف في حيرة لا هم ماذا كان حظه منا أن صنع ،

هل نحن المدان ينبغي أن نستقبل أم يستعفى غيره ، وسبق نحن ؟ هذه مسألة مدلة عليها حجب النقوض الذي يقال له انه يكشف إجراءات حكومة جلالة الملك ، ويحيل إلى - حسب ما جربت من ذلك - ان الوقت الذي يحس فيه الوزير انه مطالب بالاستقالة هو إذ يجد نفسه قد عزله عن زملائه خلافات راجعة إلى الشرف أو الشرف ، والمركز النبيل يوافق على هذا ، فمن أين جاءه أن هناك اختلافات ؟
لورد سالسبرى - أنا لا أعظم وجودها ، وإنما ظننت فقط

لورد كيرزون - ماذا يلح عليك إذن في الاستقالة ؟ الحقيقة ان المركز النبيل بلغ من سخطه على الحكومة الحاضرة انه لما رآها لا تستقبل جملة أربعه ان لا تستقبل واحداً بعد واحد . . .
لورد سالسبرى - كل ما في الأمر اني لم أحببت موافقاً على كل ما فعلته الحكومة
لورد كيرزون - ان المركز النبيل كان مرة عضواً في وزارة ، وفي كل وزارة مقدار من الأخذ والعطاء ، ولعل تاريخ المركز النبيل السياسي في الوزارة كان يكون أقصر لو انه استقال كلها خالف زملاءه ، ولكن الحكومة لا تسير بهذه الطريقة ، وإنما يستقبل الوزير متى نشأت خلافات أساسية بينه وبين زملائه ، وقد وقعت هذا الموقف مرة ووقته غيري من زملائي في أثناء حياة الحكومة الحالية ، أما هذه الإشارة المهمة الموجهة إليك بأنه ينبغي عليك أن تسهل على المركز النبيل آرائه بأن تستقبل - فليست مما يثقل على ثقة كبيرة

سأنا أرسلت لطفه مرة .

« فهل نحن هنا هذا المساء نتناقش بطريقة غامضة خطية في تاريخ مصر الماضي ؟ لاشك أن الأمر ليس كذلك ! لما انتهت الحرب وذه الاضطراب في مصر في أوائل ربيع الماء الماضي بدأ طور جديد في علاقاتنا بتلك البلاد (مصر) ، وكان ذلك طورياً يستوجب أعظم العناية في التفكير ، وأعق البحث عن الأسباب التي جعلت الأحداث الاضطراب ، وأشد الزوية والتدريج الوصول إلى حل ، هذه هي الأغراض التي من أجلها قررنا في خلال العام الماضي أن نطلب إلى صديق النبيل لورد ملتر نظراً إلى قدرته وتجاربه الخاصة ان يذهب إلى مصر

ماذا حدث بعد ذلك

« واسمحوا لي في خلال الدقائق البقية التي سأستغرقها من وقتكم أن أتناول ما هو في الحقيقة الشيء المهم الذي حدث منذ ذلك الوقت ، ذهب صديق النبيل وزملاؤه إلى مصر في نوفمبر سنة ١٩١٩ وبلغوها في شهر ديسمبر ، ولا ينكر أن ما قوبلوا به هناك لم يكن من شأنه أن يشجعهم ، فقد كانت الإضرابات على قدم وساق ، وبذل حزب الوطنيين مجهوداً مديراً لمقاومة أعضاء اللجنة ومقاطعة إجراءاتها كذلك ، والواقع أنهم لم يلقوا تسهيلات قط في المراحل الأولى من عملهم ، ولكن صديق النبيل وزملاءه واصلوا

القيام بواجبهم بصير لا يعرف النيل . وجد يستحق الإحباب . وفي خلال الشهور الثلاثة التي قضوها في مصر حادوا رجالاً من كل مراتب الحياة . وكل طبقت الاجتماع . وزاروا الأقاليم وخصوا على كل مصلحة . وكتبوا عن أسباب الاضطراب ودواعي الانقراض في أوليات الماء . واستمعوا لكل رأى . وجمعوا مقداراً عظيماً من الإثبات . ولست أضل شيئاً عنهم . ثم قفوا عائدتين إلى هذه البلاد في شهر مارس . وبعد أن رايوا مصر -- وفي خلال شهرى مارس وأبريل -- تجددت الاضطرابات والفتن في تلك البلاد . وأطلقت النار على الضباط البريطانيين في الخرطوم . وقتل ضابط وأقيمت القتال على أكثر من ورى مصرى واحد . ويسرى أن أقول أن الاضطراب لتجدد كان قصير العمر فقد خمد في شهر مايو وانطلقت جذوته ولم يتجدد شئ من هذا النوع بعد ذلك

مناومة بين سعد باشا وورد مد

« نأتى الآن إلى صيف هذا الماء ، في شهر يوليو جاء سعد باشا وزملاؤه الذين بشوا مدة في باريس إلى إنجلترا ، وبدأت المحادثات بينهم وبين صديق النيل وزملائه . ولم تكن هذه زيارة رسمية قام بها هؤلاء السادة ، فإنهم لم يكونوا وفد . ولم يشعروا بالحكومة المصرية . وإنما كانوا أشخاصاً ذوي نفوذ ينطقون بلسان عدد كبير من مواطنيهم . وكان صديق النيل وزملاؤه على أنهم استعداد ودية للدخول معهم في محادثات والمواقع أن هذا كان من واجبه كما فعلوا مثل ذلك مع طيندت شئ دعوها إلى محادثات شبيهة بهذه لما كانوا في مصر . وقد استمرت هذه المحادثات شهرى يوليو وأغسطس . وفي أغسطس — وأظن في الأسبوع الثالث منه — أرسلت إلى القاهرة مذكرة بالغ دئت التي جرت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة . ونشرت في الصحف خلاصة وجيزة لها . وكان صديق النيل أوضح لهم أن هذه ليست إلا آراء لورد ملتر وزملائه . وقيل أن الحكومة لا تخطر ببالها . ولم تكن هناك فرصة لذلك لأن رئيس الوزارة (المستر لويد جورج) كان في ذلك الوقت قد ذهب إلى الخارج . وكان البرلمان في عطلة والوزارة لا تمتد اجتماعات . وكان من الواضح تماماً أن النظر في الموضوع — وهو شئ يحتم على أى حال — لا بد أن يرجأ إلى الخريف . وفي شهر سبتمبر أرسل زعمون بث أربعة من زملائه إلى مصر ليشرحوا لمواطنيهم الاقتراحات التي كانوا يبعثونها مع لجنة لورد ملتر . فم يشرحوها فقط بل حيدوها لأشبعهم . فكان لها حظ كبير من الموافقة في تلك البلاد . وإذا نظرنا الآن إلى الحاة في مصر . فإنه يسرنا جميعاً أن نعر أن الموقف قد تحسن كثيراً . فقد زال الشعور العدائى الذى كان سائداً منذ عام ونصف عام . وعادت الأمور إلى مجاريها المألوفة . وبدل آخر التقدير الذى كنت أؤمنه أن الصراط البريطانيين يلقون مقابلة ودية في نواحي البلاد المختلفة . هذه هي الحال الموجودة الآن في مصر

نوص في وقت الحاضر

« قد تسألون ما هو الموقف هنا في بلادنا ؟ إنه هذا : إن الوزارة حتى يدرس الاقتراحات التي وصل إليها لورد ملر ورملاؤه في الظروف التي وضعتها جنحتها . ولا يصعب عليكم أن تدركوا أنها ليست مسألة فرر أو ترفض في جلستين تعقدها الوزارة ، لا ولا في ثلاث جلسات ، لأن الموضوع ينطوي على مسائل كبيرة ، خذوا مثلاً الاعتبارات الأربعة التي تحت التركيز النبيل الأنظار بحق إليها ، فإن حل كل واحدة من هذه يثير مصاعب عظيمة وأما على يقين من أنه سيكون آخر من ينجح على الحكومة أن تجعل بغير ضرورة في وضع قرار عن هذه المسائل . ولا يصعب لورد ملر ولا أحد سواه إلى أن مشروعه هو ورملاؤه — مهما كانت رجاحة الورق فيه — هو مشروع الحكومة . وليست اقتراحاته باقتراحات الحكومة ، وعلى أنها لم تعرض بعد بصيغة رسمية على الحكومة المصرية فهي قابلة للنظر وإعادة النظر هنا في الظروف التي وصفها . وهي كذلك محل لنظر الحكومة المصرية عنها ، وكلا الطرفين يحتفظ لنفسه بمقدار متساوٍ من الحرية في الموضوع

مقدمة الدول

« وهناك أيضاً البحث مع الدول بحثاً هو بالضرورة طويلاً معقداً ، وقد أشار إليه التركيز النبيل وأعني به البحث الذي لا بد أن يدور مع الدول التي تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر ، والتي متمول عن امتيازاتها التي تتمتع بها بدون أن تأخذ ضمانات كافية في مقابل ذلك ، وهذه مرحلة لا بد من اجتيازها ، ومتى وصلت المناقشات هذه إلى درجة متقدمة ، فإن الفروض أن سلطان مصر سيحل ممثلين معتمدين ليقابلوا حكومة جلالته الملك ، وليواصلوا حل هذه الأمور ، هذه هي الحالة كما هي الآن . ولا شك أنها كما يشتهر — ونصدقوني إذا قلت أي عرصتها مصراحة وإخلاص تامين — لا تدل على مقالة التركيز النبيل من أننا نتعلق بأهداف سياسية في اللحظة الأخيرة ، إذ ليس ثم ما هو أعظم من هذا الخسر والتدمير . ولا أشد بظاً من هذه المراحل التي يجتازها وقطعها واحدة بعد أخرى . ووردى تو استطعت أن أسرع السير ، ولكنه لا يوجد رجل يعرف مصر ، حتى ولا التركيز النبيل عنه ، يرضى أن يمشي على الإسراع والمخاطرة بما يحتمل أن يحدث منه نقوض كل ما شيد

اعتبارات ثلاثية رئيسية

« وقد قال التركيز النبيل في أواخر كلامه إن هناك ثلاثة اعتبارات رئيسية لا بد من ذكرها ، وقد أشرت إلى أولها وهي حماية الحقوق الأجنبية في مصر ولا حاجة لي أن أقول أكثر من أنها بالبداية لا بد أن تكون موضع الدرس الدقيق والصايف التامة . أما الاعتبار الثاني فخاص بالعلاقات الخارجية بحكومة مصر في المستقبل . والثالث خاص بمسألة على أعظم جاذب من الأهمية الحقيقية ، أي مستقبل المركز المصري

والسياسي في السودان ، وكل هذه المسائل كانت محل نظر لجنة لورد ملغر ، وهي الآن موضع دريس الحكومة ،
والمركير النبيل أن يثق أننا لم نسها ولا غفقت عنها »

خطبة اللورد ملغر

وأتى اللورد ملغر خطبة ذكر فيها طرحة من أعمال لخته ، والنتائج العامة التي يراها . قال :
« قد خالجتني بعض الشك في هل ينبغي لي أن أقول شيئاً في هذه الفرصة لأسباب سائنها لكم بعد
قليل . وإني لأنكم بصمونة وأعاني مقداراً كبيراً من التقيد ، ولولا أن خطباً معينة أتقيت على أن ما قاله
صديقي النبيل (لورد كيرتون) لما وجدت داعياً إلى الكلام ولا باعثاً عليه . فقد شرح الموقف الحالي شرحاً
واضحاً بديعاً . ولكن من نغره من الخطباء . ولا سيما صديقي النبيل الجالس أمامي (لورد سليبورن) ضمنوا
كلامهم بعض استقادات لا أرى مفرأ من الإجابة عنها بإيجاز ، وأظن أن الرد الوحيد الذي أستطيعه على
تهم التكم التي رميت بها الحكومة هو أن أسرد لكم ما حدث في هذا الموضوع سرداً بسيطاً
« وقد خاف صديقي النبيل — ولا أدري لماذا ؟ — أن يصبح وإذا بهذه المسألة التي هي من أعقد
وأصعب ما يمكن أن يعالجها والتي هي سكر النتيجة لا مفر من البطء فيها — خاف أن يصبح فإذا بها
قد سويت فجأة بطريقة لا سبيل إلى عدها ، وبغير أن شاح الفرصة للأمة ولهذا المجلس أن يعرأ عن
رأيها فيها ، إلا أني لأهم أن أقول : ودي نو أمكن السير مثل هذه السرعة !

نوم حان — متى يشرح الموضوع

« وما هو الموقف اليوم ؟ ان اللجنة التي أنشرف برئاستها والتي تعالج حل هذه المسألة منذ آخر العام
الماضي لم تنصع تقريرها بعد . وأنا في هذه المسألة لي صفتان ، فإني رئيس اللجنة . ومن وزراء حكومة جلالة
الملك ، وما أعظم التبعة المتقاة على عاتق صفتي الأولى وما أعجزني عن تصور بعة أخطر من هذه من حيث
تقرير اللجنة . ولكن متى وضعت اللجنة تقريرها فسيكون على حكومة جلالة الملك أن تدرس التقرير
منهاية ، ولا ريب أن على نعة معينة أيضاً عن درسها هذا وبحسب وسأدافع بالبدهاءة بأقصى ما يسعه طوق
عما أشير به وأنصح ، ولكن متى تم ذلك وأوسعت الوزارة تقرير اللجنة درساً ونحسب فتصدر الحكومة
بياناً عن سياستها في شكل من الأشكال ، وحينئذ — إذ لا يمكن أن يمت الحكمة والعقل على اختيار
وقت قبل هذا — يطرح الموضوع كله على هذا المجلس وعلى البلاد كلها متى نشر تقرير اللجنة واستطاعت
الحكومة أن تقول ماذا تنصح للبلاد بالأخذ به فيما يتعلق باقتراحات اللجنة

نوم لوقت

« ومع أن اللجنة لم تنصع تقريرها بعد ، فأظن أنه قد ذاع عن إجراءاتها أكثر مما يعرف عادة في مثل

هذه الأحوال ، وقد استعاض الخبر بحسب كبير من أعماله ، وعلى الذى يحتاج إلى تحليل أو إلى تقريره طول الوقت الذى مضى منذ ذهبت اللجنة إلى مصر ، والذى سيمر إلى أن تضع اللجنة تقريرها ، وفى معنى أن أعطى ذلك وأفسره ، واسمحوا لى أن أقول فى الوقت نفسه لى وإن كنت شديد الأسف - ولأسباب شخصية أجد كل شىء يحسننى على الأسف - لطول الإجراءات فقد جئنا متفعة عظيمة من هذا الطول ، لأننا فى الأدوار الأخيرة حصلنا على مقدار من المعلومات ، ودارت معنا محادثات ستكون لها عندنا أكبر قيمة ممكنة فى تكوين رأي . وقد كنت أقدر لما عدينا مصر فى مرس الماضى أن نستطيع رفع تقريرنا فى أبريل أو مايو ، ولكنى كنت أحس حينذاك - وفى أعنى إذ أقول « أنا » نفسى وزملائى جميعاً الذين شاطرونى رأى فى هذه النقطة وفى أكثر النقاط المهمة التى عرضت لنا فيها أعتقد - أقول لى أحسست أننا لو كنا قدمنا تقريرنا فى أبريل أو مايو لجاء ناقصاً ، لأن فرصة الاطلاع على آراء عدد من الأشخاص ذوى النفوذ العظيم فى مصر والذين يمتثلون على أى حال جانباً كبيراً من الرأى العام المصرى ، هذه الفرصة لم تكن قد أمكننا من قباده ، فبأننا أتد - وجودنا فى مصر ، وإن كانت قد أتاحت لنا فرص لا حصر لها انتفضابها على قدر ما وسعته قدرته فى الاطلاع على آراء الناس من جميع الطبقات ، كان بيننا وبين المصريين دائماً حجاب حائل لا يرفع . ومع أن الناس حاذقون على أفراد فلا يمكن نم أحد مستعداً أن يقول أنه يستطيع أن يربط لنا عن آراء أى طائفة كبيرة من الأمة المصرية

الإشارة على سعد باشا

« لم يرض أحد أن يتقدم إلينا ويقرر هذا ، ولم يكن أحد مستعداً أن يكون معنا على أنهم مراجعة ، وكنا دائماً نحال على أشخاص لم يكونوا فى مصر - على زعلول باشا وآخرين بصفتهم الذين ينبغي لنا أن نتجه إليهم ليعبروا لنا إعراباً صادقاً عن الرأى العام المصرى . فلو أننا كنا قدمنا تقريرنا بعد عودتنا لكنا شعرنا فيها أرى أننا استطعنا إلى مدى كبير أن نسر عور إحساسات الأمة المصرية ، ولكننا كنا دائماً نرجو ونحن فى مصر أن يحادثنا بنفسه برأيه على كل حال رجل بعدد جانب كبير من مواطنيه ممثلاً بصفة خاصة لأرائهم . وهذا لم يكن ميسوراً فى مصر ، ولكن بعد قليل من أو بنا إلى إنجلترا اتصل فى أن زعلول باشا وزملائه الرئيسيين الذين هم أعضاء ما يعرف فى مصر باسم « الوفد » يرغبون أن يعرضوا علينا آرائهم ، فاستقر رأينا فى أن ذلك على أن الأفضل أن نرجى تقريرنا إلى أن نطفر بفرصة هذه المناقشات التى كنا دائماً نرغب فيها ونحن فى مصر والتى لم تنب لنا فرصتها أثناء مقامت هناك ، فجاء زعلول باشا وطائفة من زملائه الرئيسيين إلى لندن ثم لحق بهم مصريون آخرون ليسوا من هذا الفريق الخاص (بمعنى الوفد) - رجال آخرون لهم نفوذ وأهمية ، أحسن بالذكر منهم عدلى باشا ، أمكننا الفرصة من محادثة بعضهم فى مصر ولم تمكننا من محادثة البعض الآخر ، ولى أن أقول أن التأخير الذى طال شهوراً عديدة والذى كان

داعية هذه الظروف التي سننتب - هذا التأخير كان له في رأينا أعظم فائدة ممكنة ، واننا سنكون اليوم في مركز أفضل من مركزنا الأول يسمح لنا أن نقدم إلى حكومة جلالة الملك تقريرا جامعاً شاملاً للرأي العام المصري ومتضمناً توصيات دئمة على أساس هذا الرأي العام وهو ما لم نك نستطيعه لو كنا اقتصرنا على المعلومات التي وقفنا إلى جمعها لما كنا في مصر

نتيجة المحادثات

«والآن دعوني أقول شيئاً آخر لعله أهم الجميع ، ان نتيجة هذه المحادثات قد نكون ، وقد لا نكون ، قاعدة اتفاق مستقبل بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، وربما حدث - وقد لا يحدث - أن نشير نحن أعي اللجنة على الحكومة البريطانية بالدخول في «تريب» يمكن أن يسمى معاهدة ، ولست إلى الآن في مركز يخولني أن أقول شيئاً قاطعاً ، ولكني واثق من شيء واحد - وهو أن المحادثات التي دارت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة المصريين الذين أشرت إليهم قد أيدت اعتقادنا كان ينمو في ذهني وهو أننا كنا نخطئين بعض الخطأ في فكرتنا عن غايات الوطنية المصرية وروحها

«لقد وقعت في خلال الهياج الذي كان موجوداً بمصر في العام الماضي أو العامين حوادث كثيرة يؤسف لها ، وانبع ما يعرف باسم «الحزب الوطني» المصري منهجاً كان فيه يظهر بدل على عدا ، من هذه البلاد (المجترا) وعلى وجود روح لا سبيل إلى تأملها ومصالحها ، وتجريبي الخاصة هي أن لما صرنا وجهاً لوجه أمام بعض هؤلاء الذين يعدون من أشد الزعماء المصريين عداً للإنجليز وجدنا ولا شك اختلافاً عظيماً في الرأي في كثير من النقط ولكننا اكتشفنا أنفس - أو على الأقل ثبت لدى بعضنا فكرة كانت تجول في نفوسهم من قبل - انه ليس نهم من سبب يدعون ان نعلن ان الوطنيين المصريين على العموم معادون لبريطانيا العظمى ، أو ان بنوع أمانهم متعارض بالضرورة مع ضمانات المصالح البريطانية في مصر أو مع ضمانات الإصلاحات التي كانت بريطانيا العظمى واسطة في إجرائها بمصر ، ومع أنه لا يزال من المستحيل أن يتكهن أحد بما عسى أن تكون نتيجة المحادثات التي أسفقت الإشارة إليها ، بل حتى بما عسى أن توصي به في النهاية هذه اللجنة التي تشرفت برئاستها ، فانه لا يسعني أن أقول شيئاً سوى ان المحادثات الوثيقة - ولي ان أضيف إلى تعوتي «الودية» - التي دارت معنا هنا مع الأشخاص الذين ذكرتهم ، والتي لم تنته حتى الآن ، قد جعلتني أعظم أملاً مما كنت منذ ستة شهور ، بل مما كنت في أي وقت قبل ذلك وأكبر رجاء في إمكان الوصول إلى تفاه حسن دائم ، أو دعوى أقول في إمكان تبديد سحب الشك والمرارة التي تكاثفت وأظلت العلاقات بين البريطانيين والمصريين بعد ان كانت في بعض ما مر وانقضى حسنة مرجوة الخير

«فأما اننا نستطيع أن نحتفظ بمركزنا في مصر بالقوة إلى الأبد فلا يخالفني في ذلك أدنى شك ، ولا

حاجة في ان تؤكد لكم اننى شخصيا لن أوافق أبدا على أى شئ. أعتقد أنه يمكن إلى أقل درجة ان يضعف المركز الامبراطورى الذى يرتبط به المصطفى في مصر. ولكن انظر الذى كان يهددنى في بعض الأوقات هو أن تلقى أغنى محتفظين بهذا المركز ضد رغبات الشعب المصرى ومع استمرار روح الاستياء والاتقاض من جانبه على ما قد يعدونه نورا أجنبيا غريبا ، وفى اعتقادى أن من الممكن انتاج خطة عمل تمكننا من الاستيقاق من كل ما يحتاج إليه في مصر بما في ذلك المحافظة على النظام والتقدم اللذين كنا نحن موجديهما في مصر. بدون انت - وورط أنت في عداوة دائمة مع الأمة المصرية ، وأنا مقتنع أعظم الاقتناع بأنه وان كان هناك ولا شك عنصر من عناصر الوطنية المصرية معاد لبريطانيا ، إلا ان سائر عناصرها التى هى خير وأقوى ، ليست معادية لبريطانيا ، ولكنها فقط متسكة بعصريتها . وأنه يمكن ان يوجد تحالف حسن دائم بين الوطنيين المتسكين بعصريتهم وبين السياسى البريطانى «الامبراطورى» . وأنه ليس هناك عار دائم في المصالح . وإلى لأدرك المصاعب الكبيرة التى تعترض طريق التفاهم المحس في هذا الموضوع بينا وبين الوطنيين المصريين الذين يريدون أن يروا بلادهم تشغل مكانها تحت الشمس وتكون لها قومية معترف بها ومركز دائم نفسه ، ولكنى شخصيا لا أعتقد أن تذليل هذه العقبات من وراء الإمكان ، ونستطيع تفصيل توصيات وشرح الأسباب التى تبررها في نظرنا وتدعو إليها ، وستكون كلها بعد قليل بين أيدي الحكومة . ثم ملن إلى المجلس والجمهور ، ولا أدري ماذا ادخر الحظ لها ، وقد تلقى «قطمى» صغير الاستهجان في المشرح ، ولكنى على حين ان اللوردات النبلاء لا ينوون ان يستهجنوها قبل ان يسلموها .

رد على هذه المناقشات

يطول بنا المقام لو أردنا ان نرد على النزعات الاستعمارية البادية في هذه المناقشات ، وقد رددنا على مثلها في فصول الكتاب السابقة ، على أننا نود ان ننقل هنا بعض نصائح أربابها المصريين رجل من خيار البريطانيين ، وهو المستر بلنت Blunt ، صديق مصر والمصريين ، أوضح فيها السياسة البريطانية نحو مصر ، وذلك في رسالة له إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد برئاسة المرحوم محمد بك فريد في بروكسل عاصمة بلجيكا عام ١٩١٠ . فان في هذه النصائح أبلغ رد على تلك المناقشات ، قال في رسالته مخاطبا المصريين : «اعدوا منا ، فانه لا يريد لكم شئ من الخير ، ان تدوموا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية . وما دمتنا في مصر فانقرض الذى نسمى إليه من البقاء فيها هو ان نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية في منسجرت ، وان ستخدمه أموالكم تنمية مملكتنا الأفريقية في السودان ، وان يستمر بأقل حياة من الماضى في تنمية مشروعات المالية الإنجليزية الصهيونية في بلادكم ، وأن نقيد أيديكم وأرجلكم لنجعلكم هدفا لأطماعنا الاقتصادية

« لم يبق لكم غير إذا أتممتهم في بيوتهم حدان وصح الأمر فيها وضوحا تاما ، فاحذروا أن
تساقوا إلى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها »

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال : « ثابروا على أن عارضوا معارضة جهرية حريثة كل يوم .
اطلبوا بلسان واحد وفي كل فرصة أن يجمع حدان شئون منه . وأن يهود نحن إلى خطيرة القانون وأن
نسحب جنودنا من بلادكم . وأن تكف عن التدخل في شؤركم . اطلبوا ذلك فكم عليه لا تحسرون
شيئا إذ نحن غرباء في بلادكم ، ومن حقكم أن تطلبوا بترككم ، ذكرنا دائما وبكل وسائل الإعلان بأن
لا حق لنا ببلادكم في أن نتصرف عندكم بصرف السيد ، وأنكم لا تريدون حاميين لكم ولا مستشارين
ولا منظمين لإدارتكم ولا تتركوا لنا عددا معتد به ندعى لأمرنا شيء من ذلك »

« اظهروا معاداةكم لنا بصراحة ، ولكن لا تظهروها ثورات ساقطة للأولاد لا تفيدكم شيئا ، بل
بذلك الوسائل التي تستطيعها كل الشعوب التي تفتي بالأجنبي تفتي له أسلحة ، وهي مقاطعتهم في معاملاتهم
التجارية والرحمية وفي علاقات الأفراد بعضهم ببعض »

« لا ، لم يبق لكم إلا وسيلة واحدة لإقناعنا ، وهي أن نثبت أن احتلال بلادكم مصدر نعب لنا
ينمو دائما ، ومصدر خطر عظيم علينا إذا ثبت الحرب ، فعمود بذلك ، إذ في اليوم الذي يفهم فيه ذهن
جمهورنا الثقيل أن الفائدة من احتلال بلادكم لا تولى المتعصب والأخطار التي يسببها ، ترى أنكم محقون
ونترك بلادكم ، وتقوا بأن لن نترك بلادكم قبل ذلك لحظة واحدة »^(١)

قطع المفاوضات - ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠

كان الوفد يأمل بعد خطبة اللورد ملير في مجلس اللوردات أن تستأنف اللجنة مفاوضاتها معه في
التحفظات ، وقد اتفق بكامل هيئته هيئة اللجنة في التوصل إلى حذو اللورد ملير لهذا الاجتماع وهو يوم
٩ نوفمبر ، ولكن لم تدر فيه مناقشة ، وظهر في جو الاجتماع منذ بدايته طابع التوجس ، وبعد سأل اللجنة
بين أعضاء الوفد وأعضاء اللجنة وقف اللورد ملير وأمسك بيده ورقة بلاه على أعضاء الوفد بصوت
متهدج من أثر الانفعال الذي كان باديا عليه ، وأعلن فيها أنه ليس من الملائم للمناقشة الآن في التحفظات ،
وأنه إذا غرر عقد معاهدة فإنها لا تكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية ،
وفي هذه المفاوضات يمكن إبداء هذه الأمور (التحفظات)

ولما انتهى اللورد ملير من تلاوة هذه الكلمة وقف سعد باشا ورد عليه بكلمة قصيرة ، خلاصتها أنه
شديد الرغبة في إيجاد حالة موافقة للتسوية ، كما أن اللجنة شديدة الرغبة في ذلك ، ولكن مساعيه في

(١) من ٨٧ من كتاب « أعمال مؤتمر لوزن » لطفى نصرى بروكس سنة ١٩٢٠ - بالعربية

هذا السبيل تضعف جداً إذا لم يستطع أن يحقق شيئاً من تطلعات الأمة التي أبدتها ، ولا سيما إذا عجز
عن أن يقول للمصريين أنت بریطاب العظمى ألقت الحماية نهثياً ، وعلى ذلك انفض الاجتماع ، وقيل
انفضاضه طلب الوفد صورة من الكلمة التي تلاها للورد ملتر ليسترد الكتابي عليها ، فأرسلتها
اللجنة في شكل مذكرة هذا تعريبها :

مذكرة اللجنة

« تراهى من الموعوب فيه عقد هذا الاجتماع قبل سفر النواب المصريين بقصد إيضاح الحالة وترك
الباب مفتوحاً للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة في المستقبل

« أن التقرير الذى أتى لسانه حصرات من عادوا أخيراً من مصر يظهر أنه دال على ميل قسم
عظيم من الراى العام لتسوية تكون على الأساس الوارد بمذكرة أغسطس ، ومن جهة أخرى فإنهم يقولون
أن بالمذكرة نقاط عديدة يرغبون في تعديلها وأن هناك شروطاً أخرى يريدون إضافتها ، وذلك قبل أن يعدوا
بعضيدهم تعديداً مطلقاً ، انى لا حاجة إلى إلى المناقشة اليوم في هذه الأمور فإن اللجنة مجمعة رأيتها على
أن لا فائدة من زيادة المناقشة في مسائل تفصيلية في الدور الحاضر

« لم يكن قط مقصوداً بالمذكرة أريد من بيان القواعد العامة التي يمكن الوصول بها لبناء اتفاق
عليها ، وعلى كل حال فإنه (كما حسب دائماً) إذا تقرر عمل اتفاق ، فإن هذا الاتفاق في ذاته لن يكون
إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين نواب معتمدين بطريقة أصولية من الحكومتين البريطانية والمصرية . في
ذلك المفاوضات يمكن إبداء الأمور التي قدمتموها ، ونحن إنما ننتج زيارة بعضكم لبعض . كما يمكن إبداء
أمور أخرى من كلا الطرفين ، إذ ذلك يكون من المستحيل ومن غير المرغوب فيه نبد أى طلب غير مناف
منافاة مبدئية لروح الاتفاق المرسوم هيكله حيث لمذكرة التي كما يلوح عليها تمسدى إيضاحاً قبل إمكان
مسيرورتها معاهدة رسمية ، أن تعجيل هذه المناقشات لا يكون من شأنه في رأينا أن يسهل أى تسوية ،
وعليه فنظن من الأحكم الإمساك في الوقت الحاضر عن إبداء أى رأى بخصوص النقاط الجديدة التي
أقرتموها أخيراً ، وإن كنا نعتقد أنه في الإمكان إيجاد حل مرضى بل أن هذا الحل سيوجد متى أمكن
ابتداء المفاوضات الرسمية

« وأهم من إطالة المناقشة في التفصيلات في الدور الحاضر أن يحصل التأثير على الراى العام هنا وفي
مصر لاستثباته لتسوية نسائية على المدى التي استعملناها معاً ، وعلى الخصوص أن تشمل كل الوسائل
تنمية روح المودة والثقة المتبادلة وتوسيعها . تلك الروح التي ساعدت لمخاضاتنا هنا على إيجادها والتي يجب
أن تسرى سريعاً شاملاً بين الطرفين إذا أريد نجاحنا أن نكون موصلة للغاية المنشودة . أما في يتعلق
بإبداء نحن فإننا نعلم أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بإتمامه في أقرب ما يمكن يكون من وراء

تقديمه الوصول لهذه الغاية . ولكن من النعم أيضاً أن مثل هذا الأثر يحدث في مصر بفضل مساهمكم ، وإنا نعترف غافقتم به من العمل في هذا السبيل ونحمدكم عليه . ولكن من البديهي أنه ما زالت هناك معارضة يلزم التقلب عليها إذ وجد عدد عظيم من المصريين لا يقشروا روح الاتفاق . ولكنهم لسبب ما ، يكرهون حسن التفاهم بين إنجلترا ومصر ، هؤلاء يشككون في نيات بلادنا أو يفتخرون أسمهم بظهور المشككين ولا يقدرين ما يخسر بريطانيا العظمى من العواطف الكريمة التي تجعلها حسنة الاستعداد لتقبل مطالب الشعب المصري . فأنتم بتقدير ما تستطيعون من تبديد هذه الظنون السيئة ومن إزاله سوء التفاهم ومن تقوية الشعور الحسن بكونكم قد قطعتم في السبيل الموصلة إلى التسوية التي يشغف بـ كاللنا شوطاً لا يقطع بأية وسيلة أخرى »

رد الوفد

فلما وصلت هذه المذكرة إلى الوفد أرسل إلى اللجنة رداً تمسك فيه بوجوب المناقشة في التحفظات قبل الدخول في المفاوضات الرسمية وأعرب عن رأيه في أن أرجاء هذه المناقشة إلى أن يبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه إرغام المفاوض المصري على الدخول في تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التي تريد استقلالها وتريد إلغاء الحماية ، وطلب أيضاً إلغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية في مصر لإمكان نهضة الجوانب المتفق بين البلدين . ول :

« أتشرف أن أبلغكم أني سلمت عن المذكرة التي جئتموها في جلسة ٩ نوفمبر الجاري وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحاً بين حكومتكم والوفد وأنه من غير المناسب أن سحبت الآن التحفظات التي أبدتها الأمة المصرية بالنسبة للمشروع الذي وضع في ١٨ أغسطس الماضي ، وأن محل هذا البحث يكون في خلال المفاوضات الرسمية ، ونشير هذه المذكرة سريع خاص إلى المصلحة الرئيسية التي سيجم من إيقاف الرأي العام في البلدين على الحجة بحيث توجد بين الأمتين روح حقيقة للوفاء بدورها لا تكون أي اتفاق ممكن ، ولا جرم أن الوفد المصري مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع ، ولذلك ما فتى يظهر رغبته الشديدة في مناقشة التحفظات في الدور الحالي من المفاوضات ، ولو سم ذلك لأدت هذه المناقشة إلى إزالة كل سوء تفاهم ويحو كل أثر للشكوك وتحقق الغرض المنشود تحقيقاً كلياً ، وهو إيجاد وفاق مشترك على الثقة المتبادلة بين الأمتين .

« ولا ينبغي أيضاً أن مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة عنه لأنها مرتبطة كل الارتباط بأحكام المشروع الذي يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية . فإرجاء هذه المناقشة إلى أن يبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه إرغام المفاوض المصري على الدخول في تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التي تريد استقلالها كما تريد إلغاء الحماية ، وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أي مصري حائز لشيء من ثقة مواطنيه

« ولأجل هذا السبب ، نستطيع قبول مشروع ١٨ أغسطس . ولنفس هذا السبب أيضاً لم نتردد
البلاد في المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التي نشرتها بإبلاغها إلى جنابكم
« على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التي تطبق في مصر منذ سنين عديدة ،
وكذلك الخاكة العسكرية وغيرها من الوسائل والأعمال التي لا تتشبه مع روح الاتفاق ولا مع الرغبة
الصادقة التي أظهرتموها في إلقاء مقابله حكم البلاد إلى أبنائكم . وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة في
توجيه الدعوة لإحلال الثقة في النفوس . فالإنسان الذي يقف في مثل هذا الجو ليدعو إلى الاتفاق
لا بد أن يمدد البلاد خادعاً أو مخدوعاً . كانت الثقة فيه غير محدودة ، ومبـ كان حائزاً لاحترام الجميع
ومحبتهم ، ولا شك أنه يستطـ تحت صيحات الاستبداد العام لاتباعه منهجاً منافياً للحقيقة والشعور كل
مصري ولحكم العقل معه

« وعلى ذلك فالوفد المصري يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل اتباع السبيل الذي تدعون
إليه . ولقد كان يعد نفسه سعيداً إذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التي تمكنه من أن يسعى سعياً
ناجحاً في إيجاد جوار ميثاق للوفد في البلاد ، وبما يمكن من الأمر فإن ترك باب المناقشة مفتوحاً بين جنسكم
والوفد يجعلنا نأمل في الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون في مقدرتنا
أن نستبين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة في الاتفاق الثام مع بريطانيا العظمى »
« سعد زغلول »

سفر الوفد إلى باريس

وقد عادر الوفد لندن يوم ١١ شهر سنة ١٩٢٠ ووصل إلى باريس . ومن هناك أرسل سعد باشا إلى
مصر النداء الآتي يدعو فيه الأمة إلى الاتحاد والتضحية والإيمان بالحق وهداية القضية الوطنية لسكر
نحال استقلالها ، قال :

« أيها المواطنون الأعزاء ، قد رفعتم منذ عامين عن كبريائكم القوي ذلك الصـ الذي كان يقفل
كاهله ، وبعبارة الاستقلال أعلنت في وجه العالم أسرته حرككم في الحياة وما رتم منذ ذلك اليوم شبنون
أنكم جديرون بأمايكم الوطنية . وجاءت نتيجة الاستشارة رأيكم في مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال
ليس في نظركم كلمة تردد في العـ . بغير معنى ، بل أنهم يريدونه استقلالاً حقيقياً خليقاً بكم وتمثيلكم
الذي سيرسل عدا أمتكم الوحدة على مصر الحرة وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وروح التضحية
والإيمان بأنفسنا وهداية قضيتنا المقدسة بـ . هادئاً صادقاً »
« سعد زغلول »

وفي الحق إن البلاد قد كسبت وبـ فخر شئنا بقطع هذه المقوصات وحبوط مشروع ملغ ، فإن
« المزايا التي لا يستهان بها » والتي أشار سعد إلى اشتغالها عليه في بيته إلى الأمة (ص ١٢٧) قد نالتها

شيء من الصبر والجهد دون أن تربط بتلك القيود الواردة في المشروع والمضيعة للاستقلال والسودان ،
فهذه المزايا تنحصر في إلقاء الحماية والاعتراف بحصص دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد اعترفت إنجلترا بكلا
الأمرين في تصريح من جانبها ، وهو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي سيرد الكلام عنه في الفصل
الثالث من كتاب « في أعقاب الثورة المصرية » ، ولا شك أن هذا التصريح مهما قيل فيه أقل ضرراً
من مشروع ملتر ، ولا يقيد الأمة في شيء . لأنه تصريح من جانب واحد

قرار الوفد

واجتمع الوفد في باريس بكامل هيئته وقرر بالإجماع أنه لا يدخل المفاوضات الرسمية على أساس
مشروع ملتر قبل تعديل هذا الأساس بالتعديلات التي أتمتها الأمة

قرار الحزب الوطني

وأصدر الحزب الوطني داء إلى الأمة بعد قطع المفاوضات ، أهاب بها أن تظل متمسكة باستقلالها
التام لا ترضى عنه بديلاً . قال :

« احتضمت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني في يوم الاثنين ١٥ نوفمبر الجاري وأصدرت بياناً سياسياً
للأمة هذا نصه :

« أصدر الحزب نشرة في ٩ إبريل سنة ١٩١٩ قال فيها : انه عاون الأمة بكل ما في وسعه على
العمل لنيل الاستقلال التام ويمد يده بإخلاص إلى كل حزب أو جماعة أو طائفة أو أي كائن من كان
يعمل لهذا الاستقلال ، ولقد سار الحزب بعد في هذه السبيل الشريفة وجعل يعمل لهذا الغرض الأسمى
همة رافعاً للاحتجاج مع الاحتجاج ، مصدر البيان هو البيان ، ناشر التقرير هو التقرير داعياً الأمة إلى
الاتحاد والصبر والثبات . حتى إذا ما هبطت جنة نورد ملتر أرض البلاد وأصدرت بلاغها الشهير في
٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ أصدر الحزب بلاغه الذي رغب إلى الأمة فيه ألا تفاوض أية هيئة إنجليزية في
أمر الاتفاق بين مصر وإنجلترا إلا إذا أعلنت الحكومة البريطانية بصفة رسمية دولية استقلالها التام غير
المشوب بأية شائبة ، وجلت جنودها عن البلاد ، مكرراً دعوة الأمة إلى الاحتفاظ باتحادها وصبرها ومشارتها
على طلب الاستقلال التام

« ولما عرضت على الأمة مذكرة نورد ملتر الشاملة قواعد الاتفاق في ١٠ سبتمبر القاتل محضت
لجنة الحزب الرئيسية هذه القواعد تمحيصاً دقيقاً وأصدرت باسم الحزب قراراً أعلنت فيه للأمة رفض
المشروع بمخالفته مبادئها الأساسية في تقرير نشرته بالمرية في طول البلاد وعرضها وبالفرنسية والإنجليزية

في العالمين الأوربي والأمريكي ، وأتمت جعة قبول هذا المشروع على الذين يروجونه ليهدموا كيان مصر السياسي الشرعي ويقضوا على مطامنة الأمة ونفسيتها قضاء مبرما ، كما حطت الأمة على الاستمرار في الجهاد بجميع الوسائل المشروعة

« هذا وقد كانت النتيجة السارة أن الأمة بأسرها أعلنت العالم كله مرة أخرى رغبتهما الأكيدة في الحياة المستقلة الحرة بتسليمها بالاستقلال التام تسكلا لا شبهة فيه . وازداد اتحادها قوة وثباتها متانة وعقيدتها في الاستقلال التام إيمانا راسخا لا تتحول عنه بيمت ولا تخذلا ، وقد زال الأمر الذي كان قد ألم ببعض النفوس من جراء أعمال بعض خصوم استقلالنا عندما أعلنت الأمة في هذه الأيام على رؤوس الأشهاد ما أعلنه من قبل من أن الاستقلال لا يمكن لمطامنة فحسب ، بل هو ما ضم مدلوله من كل معاني السيادة التامة للأمة على مراقبها جميعها داخل بلادها وخارجها دون تدخل أية سلطة أجنبية في مرفق واحد منها ، لذلك بكرر الحزب الوطني الرجاء تسلك مصرى طاهر القلب صادق العزيمة ان يثبت على عقيدته الوطنية مثابرا على المطالبة بالاستقلال التام متحدا مع العاملين له بإخلاص وتراحم ، وكذلك يعلن الحزب من جهته أن يده ممدودة من يوم عمل الحرية ببلادنا واستقلالها ولا تزال ممدودة لكل رجل ثابت الجنان أي النفس موفور الكرامة يحمل هذا المبدأ الأرفع مبدأ الاستقلال التام ، فإنما الشخصيات تقى في خدمة الغاية الراقية من ضمة ، غاية النجدة والحياة ، والله بصير العاملين »

وكيل الحزب

على فصي كامل

تقرير اللورد ملتر - ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

رفع اللورد ملتر تقريره إلى اللورد كيززون وزير خارجية إنجلترا في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وأذنت الحكومة البريطانية بنشره في ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ ، وقد خلاف بينه وبين زملائه في الوزارة - إذ كان وريرا للمستعمرات - انتهى باستغاثته كما سيحيى به

وهذا التقرير هو من الوثائق الهامة في تاريخ المسألة المصرية ، وهو في أهميته يشبه تقرير اللورد دفرين الذي أوفدته الحكومة البريطانية إلى مصر عقب اتحاد الثورة العربية للدرس أحوالها ووضع تقرير عنها ، وقد قدم هذا التقرير إلى حكومته في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، ووضع فيه قواعد سياسة إنجلترا في مصر على عهد الاحتلال ، وخلاصتها فرض الحماية الممنعة على مصر ، وأساس هذه الحماية إبقاء جيش الاحتلال في البلاد ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة وجعل الحكومة خاضعة لهم^(١) وقد وضع اللورد ملتر في تقريره قواعد السياسة التي اتبعتها إنجلترا في مصر من سنة ١٩٢١ حتى سنة

(١) راجع مهمة اللورد دفرين وقريره في كتابنا (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) من ٢٠ وما بعدها

١٩٣٦ وما بعدها حيث أبرمت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا

بسط اللورد ملتر في هذا التقرير عمل لجنته في مصر . وما صادفته من صعوبات بسبب المقاطعة والهياب
الذين قاما في وجهها . وبخلافه الحوادث التي جرت أثناء إقامة اللجنة . وشرح أسباب ثورة سنة ١٩١٩
من وجهة النظر البريطانية ، وتكلم عن تطور الحوادث في مصر منذ إعلان الهدنة إلى قيام الثورة ، وذكر
بعض وقائعها ، ثم تكلم عن الحركة الوطنية والمطالب المصرية ، وروى قواعد السياسة المقبلة التي اقترحها
على حكومتها . فقال ما خلاصته انه يرى العدول عن السياسة القديمة التي كانت تتبعها قبل الحرب من
فرض حماية (وقد سماها وصاية) على مصر تستأثر بشؤون الحكم في البلاد ، وان حالة الهياب الذي شاهده
في مصر لا يمكن معالجته بالرجوع إلى هذا النظام القديم ، ولا بإصلاح إداري في أداة الحكم ، بل يرى
إحداث تغيير جوهري يناسب الحالة الجديدة ، واقترح أن يكون حل المسألة المصرية بمقتضى معاهدة
يرضاها الفريقان (انجلترا ومصر) توفى بين أماني مصر في الاستقلال ومصالح انجلترا الجوهريّة في مصر
ومصالح الأجانب فيها ، وذكر النقط البارزة التي تكفل المصالح البريطانية ، وهي أن تسترد مصر ببريطانيا
العظمى في علاقاتها الخارجية ، وان تعطى حقوقا معينة في الأراضي المصرية ، وهذه الحقوق في نظره وبحسب
تسميته على نوعين ، أولها أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في إبقاء قوة عسكرية في أرض مصر لصحي
سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، وثانيها أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصري والإدارة
المصرية فيما يختص بمصالح الأجانب المشروعة ، وأن تترك انجلترا لمصر شؤونها الداخلية فيما عدا ذلك تتولاها
بنفسها ، وقال إنه إذا استثنيت هذه الضمانات لمصالح البريطانية والمصالح الأجنبية ، فإنه يرى أن تصاد
حكومة مصر فعلا إلى ما كانت عليه نظريا مدة الاحتلال ، أي حكومة مصرية لمصريين ، وأشار بأن
تعترف انجلترا لمصر باستقلالها مقيداً بهذه القيود ، مع استبعاد السودان إطلاقاً من هذه النسوية ، وإبقاء
الحالة فيه على ما هي عليه طبقاً لموضع الذي أوجده اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . كما أوضحه في خطابه المرافق
لمشروعه (ص ١٢٣) ، واشترط أن تقرر المعاهدة جمعية وطنية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية

هذه هي خلاصة القواعد التي اقترحتها اللورد ملتر في تقريره ، وهي كما نرى بعيدة جداً شاملاً عن
الاستقلال بمعناه الصحيح ، الذي تفهمه الأمم كافة ، وتندرك الفطرة الوطنية السليمة ، وذكر أنه عرض هذه
القواعد على بعض ذوى المكانة في مصر بصفة غير رسمية فلم يجد منهم في المجلة اعتراضاً جوهرياً عليها .
وإنما أحالوه المناقشة فيها على الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا والذي كان في باريس وقتئذ ،
ثم ذكر خلاصة مفاوضاته مع الوفد في لندن مما لا يخرج عما أوردناه في موضعه (ص ١١٥) وأنها أسفرت
عن مشروع ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٠ (الذي نشرناه في موضعه وقد أسماه مذكراً) ، وقد وضعت اللجنة
محتوى على النصوص التي تجبها وتشير على الحكومة البريطانية بقبولها ، وأورد في تقريره نصوص هذا

المشروع وشرحه . وقال ان الوفد في مداولته النجدة سم من نادى الأمر بتحويل بريطانيا العظمى قاعدة عسكرية في أرض مصر لحماية مواصلات الامبراطورية ، غير ان أعضائه ألحوا في ان يكون معسكر تلك القوة على ضفة قناة السويس ، وفضلوا ان تكون في الضفة الشرقية ، ولم يأبوا ان تسلم بريطانيا العظمى زمام الموارد المصرية كلها في مدة الحرب ، وفي انه أخرج السودان عددا من مناقشاته مع الوفد ، وكان ذلك منهوما دائما عند أعضائه ، وان المعاهدة لا تنس حالة السودان بحال ، وعرض لاستشارة الأمة في مشروعه ، فقال انه بين من أقوال مندوبي الوفد ان الرأي العام قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان ، وقال في هذا الصدد ما يأتي : « لا صحيح ان الحرب الوطنية وآخرين من المتطرفين قد حملوا على التسوية المنوية حملة منكورة في أول الأمر . وفي الدفءون ان الاستقلال النوى لمصر ليس استقلالاً حقيقياً ، واحتجوا خصوما لعدم ادخال السودان في المشروع . وفي مقدمة المعارضين أربعة من أمراء البيت السلطاني الذين أصدروا منشورهم المؤرخ في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ (ص ٩٨) ، فاتهموا الفرصة ونشروا في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بلاغا آخر بأن آراءهم لا يؤيدون اتفاقا يضيق نطاق استقلال مصر . قال ولكن هذه المظاهرة لا تؤثر في الجمهور ، ثم يذكر . ولما رأى أولئك الأمراء ان مقترحات اللجنة وقعت وفي حسنا عند الناس موما (كذا على ما ذكر) تداركوا الأمر بأن نشروا كلاما يعنفوا أثر ما كانوا قد نشروه قداما^(١) »

ونصح بالتغلب على الحرب الوطنية الذي سعى أعضاءه بالمعارضين في الاتفاق ، قال : « من البين أنه لا يزال هناك معارضة بحسب التغلب عليه . وان في مصر أماسة كثيرين لم ينشروا روح الاتفاق ، بل لا يزالون معاديين لحسن التقدم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الأسباب ، فهم يرتابون في نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك ، غير مدركين مقدار السخاء الذي تقابل به بريطانيا العظمى أمامي الشعب المصري » وأشار إلى ان أهم الشهادات الناطقة باستحسان الرأي العام للمشروع شهادة الأعضاء الباقين من « الجمعية التشريعية » في اجتمع عقدوه في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بحضور مندوبي الوفد ، وكان عدد أولئك الأعضاء ٥٩ عضوا . أقر ٥٥ منهم قواعد المشروع وامتنع اثنان عن إبداء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه

(١) يشير إلى حديث الأمير عمر طوسون مع الشيخ عبد المجيد الحبان نشرته جريدة (الاصرام) في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قال فيه الأمير : « إنه بقدر جهاد العاملين حتى قدمه ونسره نعمة الأمة واحتفاظها بحقوقها ، وإنه وإن كان رأي الناس الذي ينسب به كل الشك هو وجوب حصول البلاد على حقوقها كاملة غير منقوصة . فهو يحترم رأي الأمة لأنه رأى الجماعة التي يحترم رأيها ، وإن بلغ الأمراء إلتزامهم بجد إبداء رأيهم كأفراد مصريين يودون لأمتهم السكالة . وإنه لا يقصد به التأثير في الرأي العام أو تحويل اتجاهه . وإن كل رأي تراه الأمة فهو يحترمه وعياله ، وإن شاربه سيطر دائما نهوض بمصر والعمل لإبلاغها سعادة التي يجب أن يستمع بها شعب المصري لتفريق ، وإن هذا الحق هو الذي تشير إليه خاتمة بلاغتنا حيث استندنا الأمر في النهاية إلى الأمة وجعلنا لها الكلمة العليا في مشروع الاتفاق . ، وليس في هذا حديث عدول من الأمير عن رأيه في مشروع منقذ ورفضه له »

وتختلف عن الحضور اثنان وكتب هريش عن رأيهم بالموافقة عليه ، قال وعلى ذلك تكون ٥٧ من الواحد
والخمين عضوا الباقين احياء من أعضاء الجمعية التشريعية قد وافقوا عليه

وختم اللورد ملتر تقريره (الذي وقع عليه هو وأعضاء جنته) بالنصح إلى الحكومة البريطانية
بالتسجيل في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد المعاهدة ، قال في هذا الصدد ما يلي : « فتصبحنا لحكومة
جلالة الملك هي ان تشرع بلا إبطاء رائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المدى التي
حبذناها ، وعدنا ان إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة »

استقالة اللورد ملتر ، وتصريح المستر تشرشل

بأن مصر جزء من الدائرة الامبراطورية المنة

وبعد ان قدم اللورد ملتر تقريره إلى حكومته ، حدث خلاف في شأنه بينه وبين زملائه في الوزارة ،
أدى إلى استقالته من منصبه في يناير سنة ١٩٢١ (وكان وزيراً للمستعمرات) . وفي فبراير سنة ١٩٢١
خلفه في منصبه المستر وستون تشرشل ، وقيل لعله جاء هذا المنصب رسمياً أدلى بتصريح في مادة
أقيمت للورد ريدنج حاكم الهند العام ، سأل فيه المسألة المصرية ، فمذه من المسائل البريطانية ، وعد مصر
جزءاً من الامبراطورية البريطانية المنة ، وأعرب عن أمله في ان الصعاب القائمة من جانب بلندا ومصر
تتفكك في سنين قليلة ، وأن تولى هاتين الأمتن شؤونهما تحت لواء السلام والفلاح ضمن الدائرة
المنة للامبراطورية البريطانية

الاحتجاج على تصريح تشرشل

وقد أثار هذا التصريح عاصفة من الاحتجاج في مصر ، إذ جاء في أعقاب ما أبدته الأمة من
التمسك باستقلالها التام ، فكيف جاء بتصريح من وزير المستعمرات الخديدي بأنها جزء من الامبراطورية
البريطانية وبأنها يجب ان تبقى ضمن الدائرة المنة لهذه الامبراطورية ، وقد أُرست توقيات الاحتجاج
من مختلف الهيئات والجماعات على هذا التصريح إلى جميع الصحف والدوائر السياسية

الفصل الخامس عشر

التبليغ البريطاني

بأن الحماية علاقة غير مرضية

على أثر دراسة الوزارة البريطانية (وزارة المستر لويد جورج) تقرير اللورد مندر ، قررت اعتبار الحماية التي أعلنتها على مصر علاقة غير مرضية ، ودعوة مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية «للاوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة بحسن التصالح الخاصة ببريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ، ونطاق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى» (كذا) وقد أبلغ اللورد اللنبي هذا القرار إلى السلطان فؤاد في خطاب أرسله إلى عظمته في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١. قال :

« دار الحماية : القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

« إلى حضرة صاحب العظمة السلطان يسمراى عظيم

« باصاحب العظمة : لما أخطر عن إبلاغ حكومة جلالتهم^(١) الرأى الذى أبدتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد مندر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الأمانى التى استمر عطف عظمتكم عاين

« ويسرى الآن ان أبلغ عظمتكم قرار حكومتى ، وإنى متأكد ان هذا القرار بطابق رأى عظمتكم وبسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلى عظمتكم ، وهى حين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالتهم فى ما يختص بالأمانى التى عهدتكم . وإنى أود بصفة خاصة ان أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التسهيل فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية . وستقدرون عظمتكم ان هذا التسهيل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم

« وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتكم :

« ان حكومة جلالة الملك قد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد مندر استنتجت ان نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية بيني فيها مصر بحده بريطانيا العظمى ، ومع ان حكومة جلالتهم لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فى ما يختص باقتراحات اللورد مندر وهى ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه

(١) كذا فى الأصل ، أى حكومة جلالة ملك بريطانيا ، وهو تعبير مأخوذ فى المراسلات لسياسة البريطانية

الاقتراحات مع وفد بعينه عظمة السطان لموصول إذ أمكن إلى بدال الحجة سلافة ضمن المصالح
الخصوصية التي تبرطاب المظني وتمكن من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ويطابق الأمان
المشروعة نصر والشعب المصري

« وإني أعظم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى العائى » « أألمنى »

وقد أذيع هذا الخطاب فى القاهرة يوم ٤ مارس سنة ١٩٢١

كان هذا التبليغ حادثة جديدة فى السياسة البريطانية ، حقاً إنه لم يكن ليدى مصر من استقلالها .
ولا يخطوبها إلى تحقيق آمالها ، ولا صلاح أساساً لمفاوضات ، وجبة ، ولكن أمراً هاماً يبرز فيه ، وهو أنه
احتوى أسلوباً جديداً للحكومة البريطانية فى معاملة الشعب المصرى ، وخطة جديدة فى مواجهته . وهذا
الأسلوب يختلف عن أسلوبها من قبل ، فهى فى هذا التبليغ تعترف بأن الحماية التي أعلنتها وحرصتها قسراً
على البلاد ، وتمسكت بها على تعاقب السنين ، هى علاقة غير مرضية ، فهذا الاعتراف هو حجة جديدة
كسبتها مصر فى ميدان التفاضل ، تؤيدها فى ثورتها ضد الحماية والاحتلال . وفى مطالبها بالاستقلال التام ،
ولا يخفى أن سياسة الاستعمار بشكل وتنوع تبعاً لدرجة قوة المقاومة لدى الأمم المنصومة حقوقها ، فكلما
زادت قوة المقاومة فيها ، تراحت تبعاً لذلك قصة الاستعمار

قارن بين هذا التبليغ وبين إعلان الحماية ذاته ، أو بينه وبين تعارف اللورد جرايفيل فى ٣ يناير
سنة ١٨٨٣ ، ولتعارفه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، نجد فرقاً كبيراً فى الأسلوب والمغنى
فى بلاغ إعلان الحماية (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤) أعلن وزير الخارجية أنه « بالنظر إلى حالة الحرب
بين إنجلترا وتركيا قد وُضعت مصر تحت الحماية البريطانية وأنه أصبحت من الآن فصاعداً من البلاد
الشمولة بهذه الحماية »

وفى تعارف اللورد جرايفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، فل يخطب الدول العظمى : « إنه وإن كانت
القوات البريطانية باقية فى مصر إلى الآن لصيانة النظام العام ، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها
عند ما تسمح بذلك حالة البلاد . وتستطيع وسائله تثبيت سلطة الخديو . وإلى أن يحين ذلك فإن مركز
حكومة جلالة الملكة بإزاء سموه ينعنى عنها بهذا « نصائح » لتؤكد من أن النظام الذى سيوجد يكون
مرضياً ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم »

وقال فى تعارفه الثانى الذى أرسله بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ إلى السير افنل بارنج (اللورد كرومر) :
« ذكرتم فى مرفقكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة إصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة
على طلب إخلاء السودان ، لاتفعل حكومة سمو الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة ، ولا أرى حاجة
إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائماً فى مصر أن تؤكد حكومة

جلالة الملكة من ضرورة اتباع « النصح » التي نرى إسداها للخديو في المثل الهامة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين ان يكونوا على بينة من أن المسؤولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية عسرها إلى أن مصر على اتباع السياسة التي تراها ، ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة ، وأن حكومة جلالة الملكة واثقة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، هناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي قد تصدرها اليهم لتطدو بناء على نصح حكومة جلالة الملكة »^(١)

فإذا وضعت هذه الوثائق وغيرها إلى جانب نصح ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، نجد اعتراف من الحكومة البريطانية بالعدول عن التمسك بالحماية ، وتغييراً في أسلوبها ، بحيث أخذت تحسب حساباً للشعب المصري ، وهذا التغيير هو نتيجة لازدياد قوة المقاومة الوطنية في البلاد

استقالة وزارة نسيم باشا

١٥ مارس سنة ١٩٢١

كان منظرنا بعد هذا التيسير أن تستقيل وزارة نسيم باشا ، الخيصة إلى الشعب ، وتخلها وزارة تملأ البلاد بصفة عامة ، وتساهم في خدمة قضيته . وقد أجمعت الأقطار إلى عدلى باشا يؤلف هذه الوزارة

ولما كان السultan يميل إلى استقالة وزارة نسيم باشا ، لأنه كان واثقاً من سياستها في تدعيم الحكم المطلق في البلاد ، والخصوع لسياسة السراي . مع الإذعان للأوامر البريطانية ، وكان يبغي أن يبنى أن سحره سخط الشعب عليه ، وأن يمهّد إلى عدلى باشا يمكن بمهمة المفاوضة ، لكن عدلى باشا لم يكن معطشاً إلى سياسة نسيم باشا ودسائسه . وبخاصة لأن عدلى قد اعتزم أن يجعل ضمن برنامج وزارته هدفاً داخلياً هاماً ، كانت تمنح عنه الحوادث . وهو إعلان الدستور . ولم يكن هذا البرنامج مما يتفق مع سياسة السراي في الحكم ، لأن السultan فؤاد لم يكن يميل في حاسة نفسه إلى النظام الدستوري . وظل يرمي به ، متجهماً له ، طول حياته ، فاستمسك ببقاء نسيم في رئاسة الوزارة . وطلب إلى عدلى باشا أن يقتصر على رئاسة وفد المفاوضة ، ورفض عدلى هذا العرض ، ولم ير السultan بداً من الإذعان لضغط الحوادث ، ونجحية وزيره الثقة الأمين . فرفع هذا إليه كتاب استقالته في ١٥ مارس سنة ١٩٢١ ، وضمّنه ما كان من إعلانه حين ألفت وزارته أنها لا تبت في نظامات البلاد السياسية حتى يحصل في حالتها السياسية . وأشار إلى المفاوضات

(١) راجع كتاب مصر والسودان في أواخر عهد الاحتلال ص ٢٨

غير الرسمية ، ثم إلى قرار الحكومة البريطانية الأخير في شأن التساهل في أمر إلغاء الحماية والمفاوضات الرسمية ، وأنه لذلك يقدم استقالته ، قال :

« يا صاحب المظلة :

« لما رأى مولاي ورأيه الموفق على الدوام أن يعهد إلى خادمه الطيع بتأليف حكومة في وقت لم تكن سكنت فيه عاصفة الكون صدعت للأمر وقت وزملائي بخدمة الأمة بصدور وسعت هموم العمل أداء للواجب المفروض على أبناء البلاد ، حمل هذه الأمانة عاقلين ما كان عليه الناس من مختلف القول فقرعت إلى عملنا بصديق من بياتنا ، وأمسكتنا الأمر ما استملك حتى بدأت الحقوق تؤخذ مسخرة ، والله مصائر الخلق وعواقب الأمر

« بدأت هذه الحكومة عهداً فبدأت معه المفاوضات غير الرسمية شأن أمانى الأمة ومصالح الغير ، بين رموس مدبرة ، وعقول مفكرة ، وهي تنمى بظهور آية البشرية على يد سيد البلاد وسلطانها ، فكانت خاتمة الماضى وبشر فائحة المستقبل ، أخذ الله بقلوبنا إلى مواطن الحق لينمو المستقبل العظيم للوطن الكريم في أيدي العاملين خير البلاد وإسماعده

« لقد أعلنت حكومة عظمتكم جبهة انو تشكيلها أهب نلت الأعمال لتكون أمانة في يدها ، وأن لا ست في نظمات القطر السياسية حتى يوصل في حالة مصر السياسية ، كما أنى قبلت وقتلذ الرئاسة معلنا أربابى بدء تلك المفاوضات ، مقدماً حينئذ تنادى عن الرئاسة لمن يقع اختيار عظمتكم عليه إذا وفق الله ، وجاء دور المفاوضات الرسمية

« ولما كان مولاي وصل عقل سمعه إلى ما وصل إليه بشأن الحالة السياسية للبلاد من قبول الحكومة الإنجليزية التساهل في أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ووجوب حين وقد رضى لأجل الشروع في سادل الآراء مع الحكومة المذكورة فيما يتعلق بالاتفاق التنوى عقده فأنى أقدمه لمرشكم المجد راضاً استقالتي بقلب ملؤه الإخلاص لخدماتكم السنية ومغم بالإجلال والإعظام لسدكم المليء واضماً هذه الأمانة بين يدي الملك العظيم الأمين على البلاد والذي هو لكل وليس للفرد ، والتمنى بمقامه الأسمى فوق الأحزاب ، ولا رلت يا مولاي عبدكم الأمين »

« محمد توفيق نسيم »

تأليف وزارة عدلى يكن باشا

١٧ مارس سنة ١٩٢١

قبل السلطان استقالة وزارة نسيم باشا في ١٦ مارس ، وعهد في اليوم ذاته إلى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة الجديدة ، فألقها وصدر المرسوم بتأليفها في ١٧ مارس : وضمّن عدلى باشا جوابه برنامج وزارته .

فعلن أنها ستعمل حسب عيني في المذودات الرسمية أن حصل إلى اتفاق لا يجعل محلا للشك في استقلال مصر ، وأنها استدعو الوفد المصري إلى الاشتراك فيها ، وإن الأمة سيكون لها على لسان ممثلها في جمعية وطنية القول الفصل في هذا الاتفاق ، وإن هذه الجمعية ستكون أيضا جمعية تأسيسية تضع الدستور ، وستكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الأمة تمثيلا صحيحا . ووعد بالعمل على رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة على الصحف وبإلتماع عن إحداث كل خير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد

وهالك من الوثائق التى سودت في صدد تأليف الوزارة

كتاب السلطان إلى عدلى باشا

« عزيزى عدلى يكن باشا »

« لقد كان من أقوى واعث السرور ليدى إبلاغ أمتنا المحبوبة بقرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ إلينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السعى فى شملق بالقاء الحماة وتميين وفد رسمى من جانبنا للمفاوضة فى وضع اغاق بين البلدين ، وإن استبح هذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الأمانى القومية ، ومساك فى ذاك من الثقة الكاملة قد بينا وما عهده فيكم من الروبة العمانية التى تستدعيها مهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزراءنا مع رتبة الرئاسة الجنبيلة لعهدة لياقتكم وأصدرنا أمرا هذا الدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة بقوة بأخذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه جدينا لصدور مرسومنا العلى به

« وإنى أضرع إلى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدا فى بعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته »

فى ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) « فؤاد »

جواب عدلى باشا

« يا صاحب العظمة »

« أتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوتيتونى من الثقة العالية إذ فضلتكم بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرئاسة . لقد كان لى من حيل عواطف عظمتكم أكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع إخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد . لذلك أشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تألف منهم هيئة الوزارة وقد قبوا مشاركتى فى العمل حتى إذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه

« حين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء عبد الحقيق ثروت باشا وزير الداخلية . اسماعيل صدق باشا وزير المالية . أحمد زور باشا وزير المواصلات . جعفر ولى باشا وزير المعارف . أحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف . محمد شقيق باشا وزير الأشغال العمومية والخرابة والبحرية . نجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقبة »

« ان الوزارة ستجمل نصب عينيها في المهمة السياسية التي ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلا لمشك في استقلال مصر ، وستجري في هذه المهمة متشعبة بما تنوق إليه البلاد ومستعدة لما رحمته إرادة الأمة ، وستدعو الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك في العمل لتحقيق هذا الغرض »

« وما يوجب الارتياح أن تصرح الحكومة البريطانية بأن مقترحات ستجري على أساس إلغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فإن ذلك التصريح الذي يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التي ستحصل بهذه الروح ستفضي إلى اتفاق يحقق للأمان الوطنية ويكون فائحة عصر جديد بين البلدين شعيرة مودة وصدق الثقة ، وسيكون للأمة على ألسان الممثلين لها في الجمعية الوطنية القول الفصل في هذا الامور ، وبما ان هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية فإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق لمبادئ الجديدة للأظمة الدستورية ومتحاطا لانتخابات هذه الجمعية بكل القيم التي يمكن أن تكون حريتها ونظر كيفية تحقق تمثيل رأى الأمة »

تمثيلا صحيحا ، وفي هذا المقام عرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرز الإسراع في الرجوع إلى النظام العادى ، وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة في القريب العاجل ، وأنا اعتمد على حكمة الأمة في تسهيل هذا العمل لدى بعض نجاحه أعز أمانى الوزارة »

« واننا لنذكر حق الإدراك ما تحتاجه البلاد من الإصلاحات الكبرى ، بيد أننا نتمسكنا باشتراك الأمة في وضعها نمتنع عن كل غير جوهري قل نمديد النظام البري الجديد . على اننا بتأييد عظمتكم لنا منعى بإدارة أمور البلاد ونشط بها في خير الطرق وأنصح بحفاضة على مراقب وتوسيع نطاق رقبتها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم ، وهذا من الوزارة على يقين من أن هذا النهاج يوافق المقاصد التي ما زالت عظمتكم تصبو إليها خير رعاية وهي مع ما تشعر به من عبء المسؤولية للقاء على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها إلى النجاح المشهود معثرة بعضكم وعضيد عظمتكم ومعمدة على ثقة البلاد ، وانى لعظمتكم العبد الخاضع الطمع والخادم الخالص الأمين »

« على يكن »

القاهرة في ٧ رجب سنة ١٣٣٩ - ١٧ مارس سنة ١٩٢١

وقد صدر المرسوم السلطاني يوم ١٧ مارس على النحو الوارد في كتاب عدلى باشا

وزارة الثقة

سميت وزارة عدلى «وزارة الثقة» ، وترجع هذه التسمية إلى سعد ، فهو الذى اختارها لها ، ذلك أنه حين جاء اللورد ملر إلى مصر على رأس لجنة قابل ضمن من قبلهم عدلى ورشدى وتروت ، فصار حوّه الرأى بأن اللجنة يحسن أن تتوجه بالمحادثة إلى الوفد ، وبأن لا أمل فى محدثة مع غير الوفد ، وقد أرسل سعد باشا برقية إلى ابراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد المركزية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم ، قال : « سبغلكم خطاب بالموافقة على تقريركم (أى تقرير اللجنة المركزية للوفد) ، وقد أرسلنا قرارنا لتلغرافيا إلى أصدقاءنا الوزراء الثلاثة الذين دعوا إلينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملر ، وقد تبينا أن ما قالوه للورد كان مملوا حكمة ووطنية حليصة »

وكان سعد على اتصال بعدلى أثناء إقامة لجنة منبر بمصر ، وبعد رحيلها ، ورأى تأليف «وزارة ثقة» نضع الدستور وتنولى المفاوضات . فأرسل إلى عدلى خطابا من باريس فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ يشرح فيه هذا المعنى ويؤيده وينوه بأن يتولى عدلى باش تأليف هذه الوزارة ، قال :

« لم يخطر ببالى ولا يبل أحد من زملائى التوجه إلى لؤبدرة المدووضة فيها مع لجنة ملر إذ ليس فى محادثته معكم ولا فى مذكرته لكم ما يشجع على هذا ، لأن مذكرته مع كونها خصوصية سرية لا تتضمن ما يصح أن يعتمد الإنسان عليه حتى فى نفسه بالنسبة لأمر هام كصالحنا ، بل فى محادثته ما يجمع من هذا الانتقال ، وهو عدم رضا الحكومة الإنجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، لأن فيه إنكارا لصفته التى أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده المفاوضات . أما العودة إلى مصر فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى يساهمكم ، ثم إن ترجمة عبارة Self governing institutions بالحكومة الدستورية هى الأصح ، ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحصل على تعديل قرارنا ، لأن هناك أسبابا أخرى غيرها ، ولأن إيرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ^(١) مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى جددتها الحكومة ووافق عايرها البرلمان وقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه ، والقول بأن القصد منها إنما هو ألا يكون الاتفاق إلا مع حكومة دستورية لا يتفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة لتعاقد لا وسيلة له

« ومع ذلك فإذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنباه من (أن الحكومة الإنجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة إلا مع حكومة ذات نظام دستورى) لزم قبل كل شىء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر والمخلفا

(١) بلاغ لجنة ملر الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ ص ٩٥

« ولا أخفى عليكم أن فكرة هذا النظام حظرت أول الأمر هناك على أنها الوسيلة القابضة لحل المسألة ، لذلك نحن وافق كل الموافقة عليها بل نجدها ، والطريقة المثلى للوصول إلى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد ، موثوق بها ، ويكون البرجرام الذي تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضات مع الحكومة الإنجليزية بفرض الوصول إلى وضع الاتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح إنجلترا الخصوصية ، ثم عرض ما تنتهي المفاوضات إليه على الهيئة النهائية التي تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق ، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت برجرامها على هذه الصيغة أو بما في معناها لا نتردد نحن وزملائنا في العودة إلى مصر لمساعدكم على القيام بمهمكم لدى الأمة ، والسعي في أن تنتخب أعضاء في تلك الهيئة ، إذا تم لكم أن تعملوا ذلك خدمتم بلادكم لأجل خدمة وخدمتم لكم في التاريخ أحسن الذكرى »

« سعد زغلول »

وأرسل سعد إلى عدلى برقية من باريس في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠ ، قال فيها :
« تمسك برأينا في موضوع عودتنا إلى مصر ، ونظراً لأننا لم نفكر مطلقاً في دهاننا إلى لوندون فالتنا سنفحص المسألة متى قدم لنا اقتراح ، وقد ان مفهوم من عبارة Self governing institutions ان الحكومة البريطانية لا تعاقب إلا مع حكومة دستورية فقد صار إلزاماً من اللازم مبدئياً لتحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم العودة للوصول إلى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا مصالحها الخاصة ، ويجب أن يحرص هذا المشروع على تصديق الجمعية النهائية التي ينشئها الدستور الحديث ، وقد سبق إرسال خطاب نصيلى »

« سعد زغلول »

وكتب سعد إلى عدلى خطاباً آخر استيعاه لشرح هذه المسألة ، قال :

« صدقى العزيز »

« ان الطريقة التي عرضناها في كتبنا لكم هي في اعتقادنا أفضل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لأنه من الطبيعي أن تجري المفاوضات مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصاً من الأمة ، وان يتصدق على ما تنتهي المفاوضات إليه من النواب الذين يختارهم هذه الغاية ، وهي طريقة تقرب في ظننا من التي يظهر ان اللورد ملر يدلى بها في محادثاته معكم وفي أكده لكم من المقصود بعبارة Self governing institutions التي أوردناها في بلاغه ان لم تكن هي بدلتها ، ولهذا يغيب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ، ولا يصعب عليه ان يتضمن برجرامكم عبارة الاستقلال التي أوجدها في كتبنا لكم ، لأنها لا تربط غيركم ، وهي فوق هذا ضرورية جداً حتى لا نقابكم الأمة بالشفور الذي نالق به كل وزارة لا يكون السعي إلى هذه الغاية أول قصدها وأكبرهما ، نعم إن فيها مشقة عظيمة لكم ومستوية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همكم وأنتم أهل التحمل مثل هذه المشوئية في خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لأن يعمل ما في وسعه

لتسهيلها عليكم ، وهذا يرى أن يكون أعضاءه حريجين عن حيثكم حتى لا يساء الظن في نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم مستعينون بها في أيديكم وتفيد الطرف أمدكم . وبعد أن تألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلن برجرامها لا يترددون في العودة ليكنوا قريبكم بعضون على خير الأفهام وصيانة الرأي العام من خطرات الأوهام التي لا يصدق ذوو الأثر من العسرة من شأنه وتسلطها عليه إلا تروى بمقاصدكم القاسدة ، وتحصيلها بظلمة الباطلة ، ولا يهتد فيمن تحذرونها لموتكم إلا أن يكونوا محلاً لتفتكم وأهلاً لأن يتضامنوا معكم في تحمل ثقل المسؤولية الكبرى »

« سعد زغلول »

ففي هاتين الرسالتين يوه سعد وحبيب - ليف وزارة ثقة برئاسة عدلى تتولى وضع الدستور ، ثم تباشر المفاوضات ، ولا يدخلها الوفد

ولما انتهى اللورد ملر من عمله في مصر أرسل سعد يستدعى عدلى إلى باريس ، وبعث إليه برقية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ ، قال فيها :

« نكون سعداء برؤيتكم في باريس . أمد عن الاقتراح الثاني^(١) فإننا نوافقكم عليه ، ويكون تأييدنا لكم أشد تأييداً إذا بقي الوفد رئيس خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات »

« سعد زغلول »

وكرر استدعائه إليه في برقية بتاريخ ٢٥ مارس ، هذا نصها :

« نشارككم رأيكم في عدم قبول الأساس كما عرضت (وهي اقتراحات من اللورد ملر) نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم إلى باريس غداً استطاع »

« زغلول »

فرد عليه عدلى بتاريخ ٢٦ مارس برقية هذا نصها :

سعد زغلول باشا ٣٩ شارع شارلوتيه - باريس

« قبل تحديد ميعاد السفر أكون سعيداً باستلام خطاب تفصيلي »

« عدلى يكن »

فرد عليه سعد « البرقية الآتية في ٣١ مارس سنة ١٩٢٠ :

« وصل نأفراقكم متأخراً ، نكون سعداء برؤيتكم في أقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطايكم »

« زغلول »

فأبى عدلى دعوة سعد ، ومارح مصر في ١٦ أبريل ، ولازم الوفد في مفاوضاته مع ملر ، ثم عاد إلى مصر في أواخر نوفمبر سنة ١٩٢٠

فلما أُنقِذ وزارته في ١٦ مارس سنة ١٩٢١ ، كانت هي « وزارة الثقة » التي دعا سعد إلى تأليفها ، ومن هنا جات تسميتها « وزارة الثقة » ، فلا غرو أن قولت بابتهاج الأمة واغتيالها ، وجاءتها البرقيات

(١) وهو الشراك الوفد مع الوزارة في المفاوضات

من مختلف الهيئات ، كما جاءت الوفود من كل ناحية تعلن هذا الابتهاج ، وكانت من هذه الناحية تشبه وزارة شريف باشا التي تألفت سنة ١٨٨١ في إبان الثورة العرابية ، نولاً على إرادة الأمة ، وقبولاً لثقتها بالاعتباط العظيم ، وسميتها « وزارة الأمة »^(١)

ومن غرائب المصادفات أن مصير وزارة عدلي كان شبيهاً بمصير وزارة شريف باشا^(٢) ، بل كان أسوأ منه ، وانتهت بمثل ما انتهت به الأولى ، إذ استهدفت كلت الوزارةين المسقوط بين مظاهر السخط والاستنكار ، وفي الحق إن نصيب عدلي من هذه المظاهر كان أكثر بكثير من نصيب شريف باشا

عودة سعد إلى مصر

أرسل عدلي إلى سعد بطريق العراق نبأ تأليف وزارته وبرنامجها ، ودعوة الوفد إلى الاشتراك في المفاوضات الرسمية

فجاء الرد من سعد تلمرافياً في ١٩ مارس بأنه اعتراف بالعودة إلى مصر ، وعاد باريس يوم ٢٩ مارس ، ووصل الإسكندرية يوم الإثنين ٤ أبريل ، وإلى القاهرة يوم ٥ منه ، وقوماً في الإسكندرية وفي الطريق منها إلى القاهرة ، وفي العاصمة ، بأعظم مظاهر الفرح والحفاة ، بحيث كانت مقابلاته سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات ، مما لم يسبق له نظير في تاريخ مصر الحديث وهنا تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ مصر القومي ، سنعرض لها في كتاب « في أعقاب الثورة المصرية »

(٢٠١) راجع في تفصيل ذلك كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي) ص ١٣٨ وما بعدها و١٩٧ وما بعدها

الفصل السادس عشر

هل نجحت الثورة؟

وفيم نجحت؟

يريد في الفصل الأخير من هذا الكتاب ، أن نستبق الحوادث التي سيحدث ذكرها في كتاب « في أعقاب الثورة المصرية » ، لأن هذه الحوادث لا تغير شيئاً من جوهر الرأي في نتائج ثورة سنة ١٩١٩ ، فموضوع هذا البحث هو في كتاب الثورة ، لأن الواجب يقتضي منا بعد أن تحدثنا عن أسباب الثورة ووقائعها ، أن نبحث في نتائجها ، وهل نجحت في الجلة أم لم تنجح ، وإذا كانت قد نجحت ، فما هو مدى نجاحها ؟ وفي أي النواحي كان هذا النجاح ؟

لقد قيل كلاماً كثيراً في هذا الموضوع ، واختلفت الآراء اختلافاً شديداً في الجواب على ذلك السؤال ، وهذا الخلاف يرجع في الغالب إلى الزمن الذي يصدر فيه الجواب ، والظروف التي تلاعبه ، وحالة الإنسان النفسية في الوقت الذي يجيب فيه

ومن الواجب علينا بهذا ذي بدء ، لكي نصل إلى جواب أقرب إلى الحقيقة وأدنى إلى الإنصاف ، وأنمذ عن التناقضات الشخصية ، أن نوسع دائرة البحث والتحقيق ، وأن نختار القواعد التي بنى عليها بحثنا

فأقول قاعدة يصح أن نتخذها أساساً للبحث في مبلغ نجاح أية ثورة أو عدم نجاحها ، هي معرفة الحالة التي كانت عليها البلاد قبل الثورة ، والحالة التي وصلت إليها بعد الثورة ، وهل تقدمت أم تأخرت ، وما علاقة الثورة بهذا التقدم أو التأخر

اتباعنا هذه القاعدة في الجواب على مثل هذا السؤال بالنسبة للثورة العراقية ، واثبتنا إلى أنها أخفقت ولم تنجح ، وبيننا أسباب إخفاقها ، وأفردنا لذلك الفصل التاسع عشر من كتابنا عنها (لماذا أخفقت الثورة العراقية)^(١)

قامت الثورة العراقية في أوائل سنة ١٨٨١ لتفريز النظام الدستوري أساساً للحكم في البلاد ، وتحريرها من الحكم المطلق ، ومن التدخل الأجنبي معاً ، ونجحت مؤقتاً في قصدها ، إذ أعلن النظام الدستوري الكامل في فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولكن الأحداث التي تعاقبت على البلاد ، والدسائس الاستعمارية ،

(١) كتاب الثورة العراقية ص ٥٥١ وما بعدها

قد أفسدت عليها نهاية الثورة ، و انتهت بانتهاء دستور سنة ١٨٨٢ ، و ضياع الاستقلال معها ، و حتى محلبها الاحتلال الأجنبي و الحكم المطلق ، فكان حقا علينا أن نعتبر الثورة العربية قد أخفقت فيما قامت من أجله ظل الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ، بمصنف باستقلال مصر ، و يسيطر عليها ، و يستأثر بشؤون الحكم فيها ، و زادت و طاقته شدة بإعلان الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فصار احتلالا مقرونا بحماية ، إلى أن قامت ثورة سنة ١٩١٩

أثر الثورة في الناحية السياسية

أوضحنا في أسباب الثورة (ج ١ ص ٣٩) أنها قامت ضد الحماية و ضد الاحتلال ، فمن الحق أن نقول ان الثورة نجحت في قومتها ضد الحماية ، إذ اعترفت الحكومة البريطانية في فبراير سنة ١٩٢١ ان الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت إلغاؤها في نصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، أما الاحتلال فم سحج الثورة في إخلاله ، لأنه مع الأسف لا يزال قائما حتى اليوم (١٩٢٥)

حقا ان الاحتلال يحمل في طياته عناصر السيطرة الأجنبية التي قد نشه الحماية الفعلية من بعض النواحي ، وحقا ان الاستقلال الذي اعترفت به الحكومة البريطانية ليس هو الاستقلال الحقيقي الذي نشده مصر ، ولكن من الحق أن نعتبر إلغاء الحماية مكسبا دوليا لمصر ، و ربحا سياسيا و أدبيا لكرامتها القومية ، لأن هناك فرق كبيرا بين دولة مشغولة بحماية دولة أجنبية ، و دولة مستقلة بمحض من استقلالها احتلال أجنبي ، ليست له بأي حال صفة شرعية

وليس يخفى أن الحماية التي أعلنت المجتريا إلغاؤها سنة ١٩٢٢ هي الحماية التي اعترفت بها الدول بطلب إنجلترا ذاتها في مؤتمر فرساي ، فإندوخها من الدولة التي أعستها ، و صلب الإلغاء إلى ملك الدول التي سبق ان اعترفت بها ، جعل لهذا الإلغاء صفة دولية ، فحصر الآن في نظر الدول الأجنبية جمعا دولة مستقلة ، و هي من هذه الناحية لها مكانة دولية و أدبية لا تنكر ، بين مجموعة الأمم المستقلة ، أما الاحتلال الأجنبي فهو غضب ثم يزول ، و سيؤول إلى شاء الله في وقت أقرب مما يظنون ، ولا نزاع في أن أثر الاحتلال في الحد من الاستقلال أقل بكثير من أثر الحماية و الاحتلال معا

فتورة سنة ١٩١٩ قد نجحت إذن في إلغاء الحماية ، و في حمل إنجلترا على إعلان هذا الإلغاء ، و الاعتراف باستقلال مصر

ولا تغفل أن الحماية كانت سائرة من نفسها إلى الزوال ، أو أنها كانت في نظر إنجلترا ضرورة من ضرورات الحرب ، بل الواقع أنها حين أعلنتها في ديسمبر سنة ١٩١٤ كانت ترمى إلى تثبيتها و توكيدها ،

وتدعيمها وتأييدها ، ولولا ثورة سنة ١٩١٩ ، لظلت مضروبة على البلاد ، أما نظرية ان الحماية كانت من ضرورات الحرب ، فإما كانت دعاية من الجانب المصرى ، لإقامة الحجة عليها بعد انتهاء الحرب ، ولمصرى إنما لم تكن من ضرورات الحرب ، بل كانت من وسائل البنى والعدوان بحسب

وإنك إذا تأملت في وثائق الحماية ، وبخاصة في التبليغ البريطانى إلى السلطان حسين كامل حين توليته عرش مصر سنة ١٩١٤ (ج ١ ص ١٥) ، تجد ان المجلة إذ أعلنت الحماية قد اعتبرت أنها نظام دائم ، وهذا ظاهر من قولها في هذا التبليغ : « وقد رأت حكومة جلالتك أن أفضل وسيلة لقبام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية بإعلاناً رسمياً ، وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام ورائى يقرر فيما بعد » (ص ١٦)

وكررت هذا المعنى في تبليغها إلى السلطان فؤاد سنة ١٩١٧ (ج ١ ص ٣٥) إذ قالت : « ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية عرض على عظمتكم نبوءة هذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الورائى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم »

وردد السلطان حسين كامل هذا المعنى في كتابه إلى رشدى باشا (ج ١ ص ٢١) إذ قال : « ان الحوادث السياسية التى وقعت في هذه الأيام أدت إلى سط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر وإلى خلو الأريكة الخديوية »

كما رددته السلطان فؤاد إذ قال في كتابه إلى رشدى باشا (ج ١ ص ٣٦) : « وقد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقاً للنظام الورائى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها »

ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، لم تتغير وجهة نظر الحكومة البريطانية في اعتبار الحماية نظاماً دائماً ، وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله سكرتير المندوب السامى البريطانى إلى سعد باشا في أول ديسمبر سنة ١٩١٨ (ج ١ ص ١٠٤) . وفيه يلفه رفض الترخيس للوفد المصرى بالفر ، وينبئ أنه إذا كان للوفد مقترحات عن نظام الحكم في مصر فليتقدم بها إلى المندوب السامى البريطانى على أن لا يخرج عن حدود التبليغ البريطانى إلى السلطان حسين كامل ، أى في حدود الحماية

ولما شنت الثورة . احتجاجاً على الحماية ، أصدرت الحكومة البريطانية في بلاغاتها ونصريحات وزرائها ورجائها على تثبيتها والاستمساك بها ، وحمل الدول على الاعتراف بها ، ففي بلاغها الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩١٩ بتعيين الجنرال ألننى مندوباً سامياً في مصر (ج ١ ص ١٨١) أكدت أنها وكلت إليه اتخاذ « جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام في هذه البلاد وحتى يدير جميع الشؤون إذا لزم الأمر ناظراً إلى ضرورة تأييد حماية جلالته الملك على القطر المصرى »

وبادرت إلى حل الرئيس ويلسن على الاعتراف بالحماية في أبريل سنة ١٩١٩ ، واعترف بها مؤتمر الصلح في مايو ، وأقرتها معاهدة الصلح مع ألمانيا (معاهدة فرساي) في يونيو من تلك السنة . وصرح اللورد كيرزون في خطبته بمجلس اللوردات يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ (ص ٢٩) بأن الحماية ستال بعد توقيع ألمانيا على المعاهدة (وقد وقعت عليها في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩) الاعتراف العام ، وإن الحكومة البريطانية لا تنوى مطلقاً أن تغفل أو تتخلى عن التبعات التي تحملتها عند ما وضعت مهمة الحكم في مصر على عاتقها ، وأن هذه التبعات قد تأيدت بإعلان الحماية البريطانية عليها ، وظفرت الحكومة البريطانية باعتراف النمسا بالحماية في معاهدة الصلح المفقودة معها في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، والمعروفة بمعاهدة « سان جرمان » ، وظفرت أيضاً باعتراف تركيا بهذه الحماية في معاهدة سيفر المفقودة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠^(١) ولما ألفت لجنة ملتر كانت مهمتها « تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصري وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية الخ » كل هذه التصريحات والملاحظات تدل قطعاً على أن الحكومة البريطانية منذ أعلنت حمايتها الباطلة على مصر كانت وظلت مصرة على تثبيتها والاستمسك بها

فإنما كانت قد رأت في أعقاب الثورة ، وبعد ما أعينها الحيل في حمل الأمة المصرية على قبول هذا النظام البغيض ، أن تعدل عنه ، وتعلن إلغاء الحماية ، وهذا ولا شك كان نتيجة الثورة ، وهو أول مجامع لها من الوجهة السياسية

ولا مرأ أيضاً في أن إلغاء الامتيازات الأجنبية^(٢) في مصر كان ثمرة للثورة ، فإن سياسة إنجلترا قبل الثورة ، وبعدها ، كانت ترى إلى أن تحل هي محل الدول الأجنبية في امتيازاتها ، ولكن الثورة قد نجحت في إلغاء هذه الامتيازات إطلاقاً ، وفي بسط سلطان الحكومة المصرية على الأجانب في التشريع والإدارة والأمن العام منذ سنة ١٩٣٧ ، والقضاء (ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩) ، وهذا ولا شك مكسب قومي كبير

في نظام الحكم

وثمة نجاح آخر للثورة في نظام الحكم ، فلقد كان لها الفضل الأكبر في تقرير النظام الدستوري ، وتوحيث بذلك جهاداً طويلاً شاقاً ، استمر أربعين سنة سبقت الثورة ، فليس يخفى أن جهاد الأمة في سبيل الدستور قد بدأ في أواخر عهد إسماعيل ، إذ فرغت الطبقة المفكرة إلى التخلص من مساوئ الاستبداد ، وإنقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية في شؤونها ، ذلك التدخل الذي بدأ في ذلك العهد ، ونجح الأحرار

(١) أُلغيت معاهدة سيفر بعد فوز الثورة السكالية كما تقدم بيته (ص ٧١)

(٢) أُلغيت بموجب اتفاقية منقرو التي عقدت في ٨ مايو سنة ١٩٣٧

في دعوتهم ، وألف شريف باشا وزارته الأولى في أواخر عهد إسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، فوضع الحجر الأساسى للنظام الدستورى فى مصر ، ومن دستوراً يحقق سلطة الأمة ، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩^(١) ، ثم خلع الخديو إسماعيل فى يونيه سنة ١٨٧٩ بناء على طلب الدول ، وتعطل إنفاذ الدستور زهاء سنتين فى أوائل حكم الخديو توفيق ، إلى أن قامت الثورة العرابية ، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة ، وإعلان دستور سنة ١٨٨٢^(٢) الذى لا يختلف فى جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩ ، ثم تلاشت الأحداث والسياسات الأجنبية ، فأفضت إلى الاحتلال البريطانى ، وكان أول عمل هام له من ناحية نظام الحكم إلغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وإنشاء نظام فاسد يحمل سلطة الأمة ممدومة حكماً وفصلاً ؛ وهو نظام « مجلس شورى القوانين » و « الجمعية العمومية » الذى فرض على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ ؛ أى زهاء ثلاثين سنة ؛ ثم حل محله نظام (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣ ؛ وهو أيضاً من منفع الاحتلال ؛ ومن النظم التى أرادت بها السياسة البريطانية إهدار سلطة الشعب ، والاستيلاء من خضوع الوزارات المصرية لإرادتها وأوامرها

ولقد جاهد الحزب الوطنى وجاهدت الأمة جهاداً طويلاً فى سبيل الدستور ، سواء فى عهد مصطفى كامل أو فى عهد محمد فريد

فكان مصطفى كامل ، إلى جانب دعوته إلى الجلاء ، لا ينفى فى المطالبة بالدستور ، سواء فى خطبه أو مقالاته

كتب فى عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ من « اللواء » مقالة بعنوان (الحكومة والأمة فى مصر) ، ذكر فيها وعدد اللورد دفرين باسم حكومته أن « يؤسس فى مصر مجلس نيابى ، وإخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد ، كإخلافاً وعوداً فى الجلاء ، ثم قال : « لى مصرى إذا كان الإنجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى وفاق وائتلاف ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأول واجب نطالبهم به هو أن يحققوا وعد اللورد دفرين ويجمعوا الحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية إنجليزية أو مصرية أن تمسها بسوء »

ودعا إلى الدستور فى خطبته فى العيد الثماني لحمد على يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ ، وكان على صفحات « اللواء » يدعو إلى إنشاء المجلس النيابى كأداة للحكم الصالح ، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (إفلاس الاحتلال) أظهر فيها فساد الأداة الحكومية فى المعارف والداخلية ، وختتمها بقوله : « وعندى أن هذه الأدوار المختلفة والأدواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد إلى مجلس نيابى

(١) راجع نصوصه فى كتاب مصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٢٠

(٢) راجع نصوصه فى كتاب مصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٢٧

تكون له السلطة التشريعية الكبرى ، فلا يُسن قانون بغير إرادته ولا تخور مادة إلا بمشيئته ، ولا يزعم نظام بنير أمره ، ولا تملو كلمة على كلمته ، وإلا فإن بقا السلطة المطلقة في يد رجل واحد سواء كان مصرياً أو أجنبياً يضرب البلاد كثيراً ويحرق عبيد الوبال »

وكتب تحت عنوان (إنشاء مجلس نيابي) في عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من اللواء ما يأتي : « لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر وكتبناه في هذه الجريدة وغيرها من وجوب إنشاء مجلس نيابي منذ عشر سنوات كاملات ، ويسرهم كما سرنا ان هذا الطلب العزيز صار على السنة الكثيرين من أهل القطر ، لأنه الأشوددة التي يجب أن يترجم بها المصريون بعد طلب الاستقلال ، وسواء كان سابقاً أو لاحقاً تخلص البلاد من رقب الاحتلال ، فانه الصيانة الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوايين والحرية الخاصة والعامة » ، إلى ان قال : « ليس للاحتلال مصلحة في إيجاد مجلس نيابي لهذه البلاد ، ولكن صوت الأمة يعنو على صوته إذا تمكنت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأي والفكر والثبات التي هي أكبر القوى الفعالة في حياة الأمم ، فلنفعل ، فانها نخطو بالوصول إليه أكبر خطوة في طريق الاستقلال »

واستمر جهاد الحزب الوطني في سبيل الدستور ، إلى جانب جهاده في سبيل الجلاء ، على عهد محمد فريد ، فقد كان من أجل أعمال الفقيد توجيه الأمة إلى حركة إجماعية للمطالبة بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ما طلبته « الجمعية العمومية » في شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابي ، إذ جاء في هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتي : « ترى الحكومة ان الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجي منه النفع العام الذي ينتظر من المجلس النيابية ، ولكنها تشغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديریات »

كان هذا الجواب إهانة للأمة ، واتهاماً لها بعدم كفايتها للنظام الدستوري ، وتزديداً وتأييداً لوجهة النظر الاستعمارية في هذا الصدد ، فاعتزم فريد بك رد هذه الإهانة بعم حركة إجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور ، وأعد الحزب الوطني عرائض لتقديمها إلى الخديو بطلب إنشاء المجلس النيابي ، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض ، ووزعها على أعضائه وأنصاره ، والمصريين كافة في جميع الجهات ، للتوقيع عليها ، فانهاالت عرائض الدستور على الحزب من العاصحة والتغور والمدن والأقاليم ، واشترك في توقيعها أعيان البلاد والطبقة المتارة والثقفة ، والسيدات والآلات المهديات ، وتبعهم جميع طبقات الأمة ، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الأول منها ٤٥٠٠٠ قدمها الفقيد إلى الخديو عباس الثاني في أبريل سنة ١٩٠٨ ، وفي ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثاني منها ، وعليها ١٦٠٠٠ توقيع ، فكان لهذه العرائض دوراً هائلاً في البلاد ، وكانت أكبر دعابة للدستور

ولقي الحزب الوطني من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور ، مثل المقاومة التي لقيها منه في دعوته للجلاء ، وكانت الحكومة البريطانية لا تفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعنديها في مصر معارضتها في عودة الدستور ، رداً على كل حركة يقوم بها الحزب الوطني في هذه الناحية ، اعتبر ذلك فيما صرح به السير الدون جورست المعتمد البريطاني في مصر سنة ١٩٠٨ رداً على المرائض الإجماعية التي قدمها محمد بك فريد إلى الخديو بطلب الدستور ، إذ قال : « إذا كان المقصود من هذه الصيحة في طلب الدستور إنشاء مجلس نيابي بإطلاق المعنى كما هو الحال في إنجلترا وفي بلدان أخرى أوروبية فليس عندي على ذلك إجابات واحد ، وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير في إدخال تغيير يحدث انقلاباً كهذا الانقلاب ضرب من الخنقة والجنون »

وبقيت السياسة البريطانية على إصرارها في مقاومة عودة الدستور ، يعاونها في ذلك الخديو والوزراء المصريون — وهذا ما يدعو إلى الأسف — وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو إدخال بعض تعديلات طفيفة في نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، كجعل جلساتها علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩) ، بعد أن كانت من قبل سرية ، وقرير حق سؤال الوزراء في مجلس شورى القوانين ، وتوسيع اختصاصات مجالس المديرية ، وعدة المرحوم محمد بك فريد هذه التعديلات مكسباً للحركة الوطنية — وقد كانت حقاً مكسباً في ذلك الوقت العصيب — إذ قال عنها في خطبته بالمؤتمر الوطني يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠ : « مما نأته الأمة بفضل مجهوداتها في هذه السنة — ١٩٠٩ — علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وتعديل نظام مجالس المديرية ، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى ، وهي مسائل وإن كانت في ذاتها لا تعد شيئاً مذكوراً بالنسبة للدستور الذي تطلبه الأمة وتسمى وراثة مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس ، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة في سبيلها ، وتمود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبنائها استعمالها وعرفوا طريق الاستفاع منها ، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى في محادثات أعضائه للنظار ، ومباحثاتهم في القوانين المطروحة أمامهم ، فإن الأعضاء أصبحوا يحسون لصوت الأمة ، والمجرائد التي تمر عن أفكارها ، حساباً كبيراً ، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضائها عنه وتوفه موقف المناقش الماقل والمحاسب المفكر ، لا موقف المعاند أو المكابر ، حتى اضطروا الحكومة في عدة مواقف إلى احترام آرائهم والأخذ بملاحظاتهم »

وكان لا يفتأ يدعو الأمة إلى المطالبة بالدستور ، إلى جانب المطالبة بالجلاء ، وآخر موقف له في ذلك قبل منفاه كان في المؤتمر الوطني الذي اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ ، إذ دعا في خطبته إلى إصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية إنجلترا ، وقرار آخر بطلب رد الدستور إلى الأمة ، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو ، ولقي المؤتمر دعوته وأصدر القرارات معاً ،

وقد تعقب الاحتلال القوي بعد هذه الخطبة ، وأوحى إلى صنائعه من الوزراء والحكام والقوانين على الدعوى المصيرية أن يعتبروا المطالبة بالدستور مهمة تقع تحت طائلة العقاب ! وعدوها تحريضا على كراهية الحكومة وبغضها وإزديادها ، وحوكم العقيد عليها فعلا ، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه في الجهاد وهما على فم كامل بك ، وإسماعيل بك حافظ ، بالحبس سنة له ، وثلاثة أشهر لزميليه

وظلت الحكومة البريطانية على صافب السنين تحول دون الأمة ودستورها ، ولما ثبتت الحرب العالمية الأولى أعلنت الأحكام العرفية في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وأعنتها إعلان الحماية في ديسمبر من تلك السنة ، فازدادت الأمة نعداً عن تحقيق آمالها في الدستور ، وبدأ من وثائق الحماية تصيب السياسة الإنجليزية على إهدار سلطة الأمة ، ففي تبليغها إلى السلطان حين كامل (ج ١ ص ١٥) أعلنت أنها دائبة على ما أسمته سياسة « التدرج في إشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرقي السياسي » ، وهي هي السياسة التي سارت عليها منذ سنة ١٨٨٢ ، وسوغت بها حرمان الأمة دستورها أربعين سنة متوالية ، وكان في بنيتها الاستمرار عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، لولا ثورة سنة ١٩١٩ ، وتبدو هذه النية في مشروع القانون النظامي الذي وضعه السير ويليم برويت المستشار المالي البريطاني في نوفمبر سنة ١٩١٨ والذي تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٥٣) ، فإنه مشروع ينزل بمصر إلى مرتبة أسوأ من كثير من المستعمرات البريطانية ، إذ يجعل سلطة التشريع فيها في يد شريحة من الأجانب تهدر بجانبها شخصية الأمة وكرامتها وسلطتها الشرعية ، وهذا المشروع يدك على منبغ ما كان ليبيت البلاد من أسوأ النيات بالنسبة لنظام الحكم فيها

ثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت فضلا في وأد هذا المشروع وهو في مهده ، وفي تقرير الدستور نظاماً للحكم ، وإعلانه سنة ١٩٢٣ ، وهذا الدستور فضلا عن تقريره سلطة الشعب وحقه الشرعي في حكم نفسه بنفسه ، فإنه قرر حقوق المصريين وحررياتهم السياسية والشخصية

ومن الحق أن نقول إن هذه الثورة هي حدث فاصل بين عهد وعهد ، بين نظام قديم قوامه إلغاء سلطة الأمة حكما وفضلا ، وإلزام الحكومة الأهلية باتباع « النصاب » البريطانية طبقاً لتلغراف اللورد جرايفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وتلغرافه الثاني في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وحصر السلطة في يد المستشارين والموظفين البريطانيين ، وفرض حماية باطلة على البلاد ، ونظام جديد ، قوامه استقلال ناقص ، بشو به احتلال أجنبي غير مشروع ، ودستور يقرر سلطة الأمة ويحد من سلطة الفرد ومن التدخل الأجنبي

وينبغي أن لا تنفل عن حقيقة جوهرية ، لا أفتأ أنادي بها ، وهي أن الدستور لا يكون كاملاً ، وسلطة الأمة لا تكون مستقرة ، ما دام الاحتلال الأجنبي قائماً ، هذه حقيقة لا مراء فيها ، ولكن إلى جانب هذه الحقيقة حقيقة أخرى ، وهي أن الدستور هو الأداة الطبيعية القومية لحكم الشعب حكماً مشروعاً ،

وهو من أسلحة النضال عن الاستقلال وعن سلطة الأمة وحقوقها ومصالحها ، فالبلاد التي يسود فيها نظام الحكم المطلق تحرم هذه الأداة الطبيعية ، وتميش مستعبدة من الداخل ، وفرق كبير بين الأمة الحرة والأمة المستعبدة في نظام عن حقوقها

وهنا يلزمي أن أرد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مضمناً ، بل يتجهمون لها ويشكرون ، ويطيب لهم أن يعدوا عليها التآخذ والعيوب ! ويضعوا في طريقها العقبات مسراً وعلناً

هؤلاء الدافعون لهم دعايتهم ضد الدستور ، وهم وإن لم يعلنوا هذه الدعاية جهرية ، فإنهم يثبونها في أحاديثهم ومحاسنهم ، ويتم عليها أعمالهم وتدابيرهم . واتجاهات أفكارهم ، فإلى هؤلاء الناقين أوجه القول في صدق وإخلاص ، وأنشدكم أن يعيدوا النظر في آرائهم ، فقد يكون الرأي الذي يقولون به هو نتيجة التسرع في الحكم ، أو عدم الإحاطة بالموضوع من شئ واحد ، أو نتيجة للتأثرات الوقتية ، أو الاعتبارات الشخصية . ولما هم يتدبرون في جساملة النعمة الأدبية التي نعمتونها في الحياة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد تحت وسنين سنة إلى نوراء

والحقيقة أن النظام الدستوري - وأساسه حكم الشعب بإرادته ممثلة في انتخابات حرة - لا يمكن أن يبلغ الغاية من السكال في سنة أو سنتين ، بل هو في حاجة إلى مران طويل ، وممارسة مستمرة ، لكي تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه . ولا يضير الأمم أن تخطئ في ممارسة هذا النظام ، فإن الخطأ يصلح مع الزمن . والأمة في ممارستها حقوقها الدستورية كالتفرد الذي يدخل ممزق الحياة ، قد تخطئ وتتعثر في سيره ، يادى الأمر . ولكن هذه الأخطاء هي التجارب للإنسان ، يعبد منها ، ولا بد له من المرور بها حتى يتم له التضييق والخبرة . وليس العلاج للشب المائى في الحياة أن تحرمه حرية العمل ، أو أن تحجر عليه ، وفرض عليه وصح بحجة حميته من الخطأ والفساد ، فإليك إن فعلت ذلك سلبت الإرادة والحرية ، اللتين هما الميراث للإنسان ، وهما قوام النجاح في الحياة ، وقضيت عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية : وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة والهوس والتفند ، وكذلك الأمم ، لا تنجح ولا تنهض تحت يبر النظم الاستبدادية : وإنما طريق التقدم والنجاح لها أن تشرب على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية ، التي نبعت فيها روح الحرية والكرامة الإنسانية : ولا يطلب من الأمة المصرية التي حرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه إلى السكال في بداية حياتها الدستورية : بل هي في حاجة إلى سنين عديدة ، لكي نموت من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومرانا

ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية : فإن الزمن كميل بمصلاحيه : أما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديرة ، وحسبك أن تعلم في الأمم روح العزة والكرامة ، وفرض فيها طابع الذل والهووان والعبودية كانت هذه النظم آفة التروق في الجملة . بل كانت ميلل الغرب إلى بسط سيطرته على بلدانه ، فلقد

وجد الاستثمار الأوروبي في الشرق مربية خصبة ، لم يجد مثله في الغرب . وهذه الظاهرة أسباب شتى ، أهمها أن الشعوب الشرقية قد أخضعتها النظر الاستبدادية الداخلية وأرهقتها على توالي السنين ، وأفقدت أخلاقها ، وأضعفت روح المقاومة المعنوية في نفوس أبنائها ، فارتفعوا على صدى أمواج الاستثمار التي ارتطمت بها ، لأن الشعب الذي يأنف العبودية الداخلية يهاب أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية ، فالعيوب التي ظهرت أو ستظهر في الحياة الدستورية عدداً ، أقل بكثير من مزاياها ، بل هي أقل من مشايها في بلاد من أرق الأمم حضارة وسلطاناً ، ثم إنها بلا صبر ، أقل من عيوب الحكم المطلق

على أن عيوبها لا ترجع إلى الدستور في ذاته ، ولا إلى قواعده ومبادئه ، بل إلى أخلاق بعض أفراد الشعب ، من خاصته وعامته ، وهذا النقص انشأ هو نتيجة النظر الاستبدادية التي روجها الشعب تحت نيرها السنين الطوال ، وباد في تأثيرها الاحتلال الأجنبي

وإصلاح هذه العيوب لا يكون بالتسكك للدستور والتعصم به ، وإهداره حكماً أو فضلاً ، بل بإصلاح أخلاقنا ونفوسنا ، ولا تصلح الأخلاق في ظل الاستبداد والحكم المطلق ، بل نرداد صفاء وفاداً ، لأن الاستبداد آفة الأخلاق والنفس ، والنظم الحرة تنشى الأمم الحرة ، أما النظر الاستبدادية فلا تنشى إلا أمماً مستعبدة

هذا إلى أن الدعاية إلى إهدار حقوق الأمة الدستورية تضر بالبلاد في حقوقها الاستقلالية ، لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بإرادتها ، وإنما في حاجة إلى وصاية داخلية بحربها عليها الحكومات فرضاً ، وهذا ولا شك شر إعلان عن الأمة ، وإساءة إلى سمعتها بين الدول والشعوب ، وهو سلاح يستخدمه الغير للمدوان على حقوقها الاستقلالية ، لأن الحكم الأهلي ما هو إلا ركن من أركان السيادة القومية التي يتألف منها الاستقلال ، فإذا هدم في أمة من بنيادى بأسها لا يصلح لحكم نفسها بإرادتها ، فإن هذا يفرى بها الظالمين ، ويحرشهم على الاستهانة باستقلالها ، ومن ناحية أخرى فإن تعويد الشعب على الإذعان والخضوع والتفريط في حقوقه الدستورية ، ينتقل بطريق العدوى إلى حقوقه الاستقلالية ، وهنا الخطر كل الخطر ، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو نكبتها الأمة في ميدان النضال ، فالتفريط في أحدها يفرى بالتفريط في الأخرى . ولعلك إذا تأملت في سير الحوادث قديمها وحديثها ، تجد أن البيئات التي صدرت عنها برعات الاستهانة بحقوق الشعب الدستورية هي أقرب البيئات إلى التفريط في حقوق البلاد الاستقلالية

يخلص مما تقدم أن ثورة سنة ١٩١٩ قد أفضحت في تقرير الدستور نظاماً للحكم في مصر ، وهي من هذه الناحية قد نجحت ، حيث أخفقت الثورة العراقية

في الناحية المعنوية

وثمة نجاح آخر لثورة سنة ١٩١٩ ، وهو نجاح معنوي ، يرتبط بتأريخها القومي ، ذلك أنه قد تألفت

من الثورة صفحة مجيدة من البطولة والتضحية ، جذيرة بأن تحيي في النفوس روح الإخلاص للوطن ، هذه الروح التي هي عذتنا في النضال والكفاح ، فهؤلاء الشهداء المجهولون الذين جادوا بحياتهم سنة ١٩١٩ وما تلاها ، في سبيل مجد الوطن وعظمته ، غير ناظرين إلى مكافأة ينالونها ، أو منافع يجتنبونها ، خليقون بأن يعيشوا في نفوس مواطنيهم على تماقب الأجيال روح الجهاد الخالص لله والوطن ولا تظن أن أثر هؤلاء الشهداء المجهولين قد تلاشى مع الأيام ، ولا تقول إن هذه الصفحة المجيدة قد عفى عليها الزمان ، وأعقبها صفحات أخرى من التهاافت على الغنائم ، فإلى جانب هذا التهاافت تبقى دائماً فكرة الوطنية التي كانت الثورة إحدى مراحلها ووسيلة لبنائها في طبقات الشعب حقاً إن هذه الفكرة لم ترسخ بعد في النفوس بالقدر الذي بلغته عند كثير من الأمم الأخرى ، ولا يزال مستوى الوطنية ضعيفاً في نفوسنا ، ويلزمنا جهاد طويل لتثبيتها وتدعيمها ونمسيها ، لكنها قد شقت طريقها إلى الأمام ، ووصلت إلى مرحلة تتلوها إن شاء الله مراحل نمو والكمال ولا ينبغي عن أذهاننا أن صفحات الجهد في حياة الأمم لا تبلى عظمها ، ولا تخلق جذتها ، ولا تنال منها السنون ، ولئن رانت على بعض النفوس شوائب النغمة ، فليس هذا ذنب الثورة ، بل ذنب بعض خلفائها أو المنسبين إليها أو مستغلبها ، وسبق صفحة الثورة ناصعة البياض ، توحى بالعمل الصالح ، وإذا كانت سيرة البطل الواحد خليفة بأن تكون مصدراً لهذا الوحي ، بالرغم من تقادم العهد وتطاول السنين ، فأخلق بأولئك الشهداء المجهولين أن يكونوا مصدراً دائماً لمثل هذا الوحي المجيد ليست روح الثورة في قيام الجماعات ضد نظام من النظم ، ولا في نزوعها إلى الشر والمردوان ، أو القوض والانقسام ، فإن مثل هذه الظواهر قد تهدم أسس معنى الثورة ، وإنما الروح المجيدة للثورة هي عقيدة الإخلاص الذي لا نهاية له في نفس الوطني ، فهذه العقيدة هي روح الثورة ، وهي تراثها الدائم الذي به تعيش وتتجدد ذكراها في النفوس على تماقب الأجيال ، ولا غرو فهذه العقيدة — عقيدة الإخلاص للوطن — هي الأساس الثابت لكل نهضة قومية ، ولكل عمل صالح في حياة الأمم وإذا كان لي أن أنصح الشباب عن يرمون هذا الكتاب ، فإني أقول لهم : لا تكونوا ثوريين كأسلافكم سنة ١٩١٩ ، بل كونوا مثلهم مخلصين للوطن في أعمالكم وأهدافكم لا تكونوا مثلهم ثوريين ، فإن في ميادين الجهاد السلمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي مجالاً فسيحاً لمجهودكم ، وإخلاصكم وتضحياتكم ، وإن فيها لأعمالاً مجيدة تنتظركم ، لكي تنهضوا بلادكم في مختلف النواحي لا تكونوا في حياتكم الوطنية معتدين ، فإني خير للبلاد والحركة الوطنية أن تكونوا معتدي عليكم لا معتدين ، فباستهدافكم للاعتداء عليكم ، تقوى في نفوسكم روح التضحية واحتمال الشدائد في سبيل بلادكم وإذا انتظمت في سلك الحياة الصلبة ، فتعهدوا في نفوسكم شعلة الوطنية ، ولا تدعوها تنطفئ أو تذبل على الأيام ، فهي الشعلة التي تنير للأمم طريق الحياة والنهوض ، والسعادة والمجد

أدوا واجبكم في الحياة ، فلو أدى كل منكم ، رجالا ونساء ، واجبه نحو الوطن . الزارع في حقله ، والصانع في مصنعه ، والتاجر في متجره ، والكاتب والأديب في أدبه وتفكيره ، والموظف في وظيفته ، وصاحب المهنة الحرة في مهنته ، والسياسي في يئته ، لعمد بكم الوطن ، ولأدبتم له من الخدمات أكثر مما أدى أسلافكم

كونوا مؤمنين بالوطن ، مؤمنين بالواجب نحوه ، ولا يزغزع إيمانكم يأس أو خيبة أمل ، فإن الأمم لا تنهض بأقوام يتحسسون مواضع النقص والضعف في مواطنهم ، لا ليصلحوها ، بل ليسوغوا لأنفسهم نزعته التنكر المثل العليا ، ولا تنهض بأقوام يحاسبون بلادهم حسابا عسيرا في اقتضاء المكافأة العاجلة على أعمالهم وخدماتهم ، لا تنهض الأمم بهؤلاء وأولئك ، بل تنهض بقوم يملأ الإخلاص قلوبهم ، فيترسمون في الحياة سبيل الواجب نحو بلادهم ، يؤدونه ، ولو كانوا نحية هذا الواجب ، أو نحية المجتمع الذي له يخلصون ، فلهما تبلغ نصحيات المرء في هذه الدنيا ، فإنها لا تقاس إلى نصحيات الشهداء في ثورة سنة ١٩١٩ ، وشهداء الوطن عامة ، أو شهداء الأمم في الحروب التي حصدت الملايين من بني الإنسان ، ممن بذلوا أرواحهم في سبيل أوطانهم

ثورة سنة ١٩١٩ هي من هذه الناحية مئة لا ينضب لمقيدة الإخلاص للوطن

في الناحية الأخلاقية

هل نجحت الثورة في الناحية الأخلاقية للأمة ؟

أرى أن الثورة لم يكن لها أثر جوهري في أخلاق الأمة ، لأن الأخلاق ترجع في صلاحها أو فسادها إلى عوامل أخرى ، لا دخل للثورة فيها ، وأهمها الوراثة ، والتربية المنزلية والمدرسية ، ثم البيئة الاجتماعية ، على أن الأخلاق عامة قد تراجعت بعد الثورة ، فالصدق والإخلاص ، والوفاء والبر ، قد نقص مستواها عما كانت عليه من قبل ، وطلعت على النفوس موجة من النفعية يلزمنا أن نتعاون على صدّها ، وهذه العوارض لا علاقة لها بالثورة ، وبعضها كان موجودا إلى حد ما قبل الثورة ، ولكن قوة الملاحظة قد زادت فينا بسبب ارتفاع مستوى المدارك والأفكار ، فكشفت لنا عن عيوب كنا نفعل عنها ، أولا نلقى بالآإلها ، وازدياد قوة للملاحظة ظاهرة طبيعية تدل على أن الأمة سائرة في الجلة إلى الأمام ، ومن الحق أن نقرر أن معظم عيوبنا الأخلاقية قد ورثناها عن الأجيال الماضية ، وهي من نتائج نظم الحكم التي كانت مضرّة على البلاد ، كما أن الجانب الأكبر منها يرجع إلى الاحتلال الأجنبي ، وما أقصده من نفوس الناس وأخلاقهم ووطنيتهم ، فهذا الذي نشكو منه ، من غفاح وجبن وذئبية ، ونهاقت على المنافع الشخصية ، هو في الغالب من تراث الحكم المطلق وتأثير الاحتلال ، على أن من الواجب

أن يعترف أيضا أن الشباب التعلم كانوا قبل الثورة خيرا منهم بعدها ، فقد كانوا - في المجلة - أكثر جدلا على العمل ، وأبعد عن مفادن الشباب وغروره ، وأكثر وفاء ، وأشد إخلاصا في العمل لوجه الله والوطن ، ولعل من أهم أسباب هذه الظاهرة أن الثورة فمت على أكتاف الشباب ، ونجاحها يرجع إلى مظاهراتهم وإضراباتهم ونضحياتهم ، وجميحتهم وخطبهم وقراراتهم ، فسرى الزهو والخلاء إلى نفوس الشباب عامة ، حتى الذين لم يشتركوا في ضحيت الثورة ، ولم يقتبسوا من فضائلها ، فصرفهم هذا الشعور عن الإكثار على دروسهم ، والاستزادة من العلم والمعرفة ، وداخلهم من هذه الناحية شيء كبير من الاستهتار والغرور ، وصل ميزان الأخلاق في نفوس الجيل

ومما زاد الحالة سوءا أن الشباب رأوا من تطبيق بعض الشيوخ والزعماء لهم ما زادهم غرورا ، ولما استمر الانقضاء بين الزعماء ، جهد بعضهم في أن يستميل إلى جانبهم السابقين في الثورة ، أو خلقاءهم ، وأغروهم بالمنافع والمزايا ، ففقدوا فيهم روح الإخلاص ، وأضعفوا فيهم الناحية الخلقية

ومن الممكن إصلاح هذا الضعف بيش روح الوطنية والإخلاص في نفوسهم ، وتحييها إليهم بالتقوية الصالحة ، والأسوة الحسنة ، والدعوة الخافضة ، ويجب على الخاصة أن تبدأ بهذا الإصلاح ، وتأخذ في إصلاح نفوسها أولا ، لأننا مع الأسف نقصنا من الأخلاق السياسية والأخلاق الشخصية ما ينهض بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي الحق إن هذه ناحية هامة من الإصلاح ، يجب أن تتعاون جميعا على النهوض بها ، لأن الأخلاق هي سياج نهضة الأمم ، ولا يمكن للمرء أن يؤدي رسالته في الحياة إلا إذا كان متحصنا بالأخلاق والعصائل القومية التي تحمل منه جنديا مخلصا من جنود الوطن

الثورة والنهضة الاقتصادية

هل مجتحت ثورة سنة ١٩١٩ في النهضة الاقتصادية ؟

إذا رجعنا إلى زعامة الثورة نجد أنها أهملت الناحية الاقتصادية إهمالا شاملا ، وهنا تبدو ناحية من نواحي النقص في زعامة الثورة ، إذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة ، فإن زعامة قبل الثورة تفضل زعامة الثورة في توجيه الأمة إلى البحث الاقتصادي ، مما بدأ أثره في تأسيس البنوك التعاونية ومنشآت التعاون عامة ، والمؤسسات وال نقابات العمالية ، وذلك على الرغم من أن الظروف لم تكن مواتية لهذا البحث ، وغاندى وأنصاره في الهند قد جمعوا أيضا لدعوتهم جانبيا اقتصاديا واسع المدى ، كان له الأثر الفعال في زيادة الثروة الأهلية ، وفي قوة الحركة الوطنية عامة ، أما زعامة الثورة سنة ١٩١٩ فقد أغفلت هذا الجانب الهام من البرنامج القومي

على أن منطق الثورة السليم قد سار على خلاف توجيه الزعامة السياسية فيها ، فاتجه من تلقاء نفسه إلى معضيد النهضة الاقتصادية ، وإلى مناعة البحث الاقتصادي الذي بدأ قبل الثورة

فما ان ظهرت في أعقاب الثورة دعوة الزعيم الاقتصادي طلعت حرب إلى تأسيس بنك مصر (أغسطس سنة ١٩١٩) حتى ناصره الشباب وأيدوه ، وبشوا دعوته بين طبقات الشعب في المدن والأقاليم ، مدفوعين إلى ذلك بغطرهم السلبية ، ونجحت الدعوة إلى هذه المؤسسة العظيمة ، بعيدة عن زعامة الثورة ، وتأسس البنك في سنة ١٩٢٠ ، وليس يخفى أن تأسيس بنك مصر هو النواة للنهضة الاقتصادية والمالية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ، وهو الثمرة الاقتصادية للثورة ، فالروح العامة التي أوجدتها الثورة في النفوس كان لها أثرها في نجاح هذه الدعوة ، ونستطيع أن نلحظ هذا الأثر إذا رجعنا قليلا إلى الماضي . فإن الدعوة إلى تأسيس البنك الوطني قد ظهرت في إبان الثورة العراقية ، ثم تجددت قبل الحرب العالمية الأولى ، وقبل ظهور ثورة سنة ١٩١٩ بأكثر من عشر سنوات ، ولكنها لم تلق من الأمة التأييد الذي يكفل نجاحها . وفي ذلك يقول المرحوم عمر بك لطفى في خطبته التي ألقاها يوم ٢١ يناير سنة ١٩٠٩ : « إني وإن كنت أحبذ فكرة إنشاء بنك وطني كبير لكنني أظن أن هذا المشروع سابق لأوانه وأن الأفكار لم تنهت بعد لقبوله ، وفي اعتقادي أن خير نظام يحسن إدخاله الآن هو نظام التسليف القائم على مبادئ التعاون » ، وقال في خطبته التي ألقاها في ٢ مايو سنة ١٩١١ ، أي بعد أكثر من سنتين من خطبته السابقة : « إذا كان المصريون غير قادرين اليوم أو ليسوا موقفين اليوم إلى إنشاء مصرف عام فعلي الأقل يجب عليهم أن يقوموا بتأسيس النقابات وبنوك التعاون الصغيرة ليخلصوا على الأقل من شر المزاين » ، وأخرج المرحوم طلعت حرب في نوفمبر سنة ١٩١١ كتاباً عن (علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة) ، دعا فيه إلى إنشاء البنك الوطني ، ولكن دعوته لم تتحقق في ذلك الحين ، ولم يكن طلعت حرب تنموزة الهمة والعزيمة والكفاية اللازمة لتحقيقها ، ولكنه لم يجد من الأمة في سنة ١٩١١ ، من الاستعداد لتأييد دعوته ، مثلما وجد في سنة ١٩٢٠ ، أو بمباراة أخرى : إن الدعوة إلى تأسيس البنك الوطني لم تلق من مناصرة الأمة قبل الثورة ، ما لقيته بعد الثورة ، وهذا ولا شك مرجعه إلى أن الروح العامة للثورة قد بعثت في النفوس قوة معنوية كفلت نجاح الدعوة إلى تأسيس بنك مصر

الثورة والنهضة الاجتماعية

كانت النهضة الاجتماعية في مصر قبل الحرب العالمية الأولى من أسباب الثورة ، كما أوضحنا ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب ، ومن الحق أن نقول أيضاً إن الثورة كان لها أثرها في تطور هذه النهضة ، وازدياد عناصر النشاط فيها ، إذ أخذت طبقات المجتمع ، تحت تأثير الثورة ، تسلك مرحلة جديدة من مراحل العمل والنهوض ، وأول ظاهرة لهذا التطور ذوبوع الروح الرياضية في الشباب وغير الشباب ، وكانت من قبل محصورة في أضيق دائرة ، فبدأ الشباب ومن إليهم يؤتفون الجماعات والنوادي الرياضية ، وتألفت فرق الكشافة المصرية في المدن والأقاليم ، وتأسست في أبريل سنة ١٩٢٠ جمعية الكشافة الأهلية لضم فرق

الكثافة والتشجيع على إنشاء فرق جديدة وتنظيمها ، فتمو الروح الرياضية كان نتيجة للروح التي أوجدتها الثورة في النفوس

وكان للثورة أثرها في النهضة النسائية ، فإن اعتياد السيدات تأليف المظاهرات ، والقامهن الخطيب في المجتمعات ، وتأليف الجمعيات ، ونشر آرائهن وأبحاثهن في الصحف والمجلات ، ومساهمتهن في تطور الحوادث عامة ، واضطلاعهن بأعمال البر والإحسان ، وبخاصة التي يقصد منها النهوض بالطبقات الشعبية ، كل هذه العوامل قد أفادت من الثورة ، حقاً أن بعضها كان سابقاً عليها ، ولكن الثورة كان لها أثرها في إرازها واتساع مداها

وكذلك كان للثورة أثرها في النهضة التعاونية ، والنهضة المالية ، فقد ركزت الحركة التعاونية خلال الحرب العظمى الأولى ، ولكنها بشت بشتاً جديداً في أعقاب الثورة ، فازدادت جمعياتها ، واتجهت أفكار التعاونيين وعرائضهم إلى استئناف نشاطهم ، ولما اشتد الفناء اتجهت الحركة التعاونية إلى مكافحة الفناء بالتعاون ، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، فأخذ التعاون شكلاً اجتماعياً إنسانياً بتأسيس جمعيات التمرين الخيرية التي قامت على المبادئ التعاونية ، وانتشرت هذه الجمعيات سنة ١٩٢٠ في المواسم والمدن والقرى ، وكان لها فضل كبير في مكافحة الفناء وبسير حصول الطبقات الفقيرة على حاجاتها بأسعار معتدلة ، واستأنف التعاون نشاطه في الريف والحضر

ونشطت الحركة المالية خلال الثورة وفي أعقبها ، فإزداد شعور العمال بالتضامن لتحسين حالتهم ، والمطالبة بحقوقهم ، وترقية شؤونهم ، وكثرت مطالب العمال في مختلف جهات العمل ، فألفت الحكومة في أغسطس سنة ١٩١٩ لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل للنظر في هذه المطالب ، وحل ما ينشأ من خلاف على أجور وساعات العمل وشروطه

وبعددت نقابات العمال ، بحيث لم يكن يمر وقت إلا ونسمع بين حين وآخر نبأ تأليف نقابة جديدة لهم ، فكانت سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠ بمتاً جديداً للنهضة المالية ، وسرت الروح النقابية إلى طوائف أخرى ، كالمعلمين والخبراء والصحفيين والأطباء ، والتجار ، وبعض الموظفين ، فشرعوا من ذلك الحين في تأسيس نقابات لهم

فروح الثورة قد طافت بالمجتمع ، على اختلاف طبقاته وبيئاته ، واستتارت فيها عوامل الوعي والتقدم ، بما أشاعت في النفوس كافة من التطلع إلى المثل العليا ، وتحقيق ما يحيش بها من أمان وآمال ، وظهرت هذه الروح أكثر ما ظهرت في الطبقات الشعبية ، ولا غرو فهي التي احتملت أكبر قسط من أعباء الثورة وتضحياتها ، فكان من حقها أن تساهم في الحياة العامة بأكثر مما كان لها من قبل

وصفوة القول ، أن ثورة سنة ١٩١٩ تمد بحق من الثورات الناجحة في تاريخ الحركات القومية ، وقد ظهر نجاحها في شتى النواحي السياسية والمعنوية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن حق الأمة المصرية أن تفخر بهذه الثورة

وثائق تاريخية

عهود إنجلترا باحترام استقلال مصر

ووعودها بالجلاء^(١) (انظر ص ٩٧)

نذكر فيما يلي أهم عهود الإنجليز للشكرية باحترام استقلال مصر ووعودهم المدينة بالجلاء :

١ - نصريح السير هنري اليوت Henry Elliott سفير إنجلترا في الأستانة للسلطان سنة ١٨٧٣
(مجموعة القرماتات السلطانية لمصر سنة ١٨٨٢ ص ٣١)

« ليس في إنجلترا حزب له أقل رغبة في الاستيلاء على مصر »

٢ - نصريح السير إدوار مالت Edward Malet قنصل إنجلترا العام في مصر للسلطان في
٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ٩ سبتمبر - ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨١)

« إن حكومة جلالة الملكة لا ترى إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي وبحقوق الخديو ، وهي
لا ترغب في احتلال مصر ولا ضمها »

٣ - تلغراف اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية إنجلترا إلى السير إدوار مالت في ٤ نوفمبر
سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق السابق والجريدة الرسمية - أوقائع انصيرية - في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١)
« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتصها بكمال حريتها التي نالها الخديو
بموجب القرماتات العديدة وباستقلالها الإداري الذي ضمنه السلطان لها ، وإن إنجلترا لتناقض أعز تقاليد
تاريخها القومي إذا هي رغبت في انتقام هذه الحرية ، وإن العلاقة التي تربط مصر بالباب العالي تعد
ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبي ، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر في مستقبل قريب معرضة
لخطر أطماع المتنافسين »

٤ - نصريح اللورد جرانفيل إلى موزوروس باشا سفير تركيا في لندن في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١
(الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١)

« بالرغم من جميع الإشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة في أن نعمل لاحتلال مصر أو ضمها وإنما
نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان »

٥ - نصريح اللورد جرانفيل لسفير روسيا في لندن في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق
لسنة ١٨٨١)

(١) نصرتها في كتاب « مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال » ص ٢٥٣ ، ونجد نشرها هنا

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شععى وإما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة »

٦ - تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا فى الامتانة للسلطان فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١
(الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١)

« لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة عن أن يكون لها مطامع فى مصر ، فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأى العام فى إنجلترا جمع على هذه السياسة ، وقد أضفت إلى ذلك أنى لا أنجل أن السلطان يرتاب فى نيائنا ، وإن من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالى »

٧ - تلفراف اللورد جرافيل إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا فى باريس فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢
(الكتاب الأزرق ٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ - ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢)

« إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وإن التدخل التركى أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة »

٨ - تصريح اللورد ليونس إلى الملبودى فرميتيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢
(الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢)

« إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربي فى مصر »

٩ - تصريح الملكة فيكتوريا فى خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

« سأبذل كل ما لدى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التى توجبها المعاهدات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظاماتها »

١٠ - تصريح اللورد جرافيل إلى الملبودى Tissot فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق والكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢)

« إن الحكومة الإنجليزية متففة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلى فى مصر أو احتلالها حربيا »

١١ - ميثاق العزاهة الموقع عليه يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ بالاستانة من سفراء إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر والروسيا وإيطاليا (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢)

« تتعهد الحكومات التى وقع مندوبوها على هذا القرار بأنهم فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى »

١٢ - منشور اللورد جرافيل إلى الدول فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢)

« إن عمل الأميرال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة الإنجليزية غرض مستر »

١٣ - لفراف اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين سفير إنجلترا بالاستانة في ١١ يولييه سنة ١٨٨٢
(الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢)

« إن إنجلترا لا تسعى في مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا ولا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى »

١٤ - نصريح السير شالس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى السيد تيسو Tissot في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢)

« إن الجنود التى نقلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالأمن فى الاسكندرية »
١٥ - نصريح المستر جلاستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢)

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر ، وهى لم ترسل الجنود إليها إلا لإعادة الأمن فيها ، ولست ترجع للتخدير ساطقة التى فقدتها ، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية »

١٦ - نصريح السير شارلس ديلك فى مجلس العموم يوم ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٢ :
« إن رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان المسكرى ، ونحن على يقين أنه خير لإنجلترا ومصر أن تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة ، نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم تختارها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء ، وإن الشرف ليقضى علينا أن نحترم النظم الحرة التى نختارها »

١٧ - خطاب الأميرال سيمور إلى الخديو توفيق فى ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢ :
« أنا أميرال الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لتسارع إلى التأكيد لعمومك بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقاً فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحريةهم بحال ، وإن غرضها الوحيد أن تحمى سموك والمصريين من العصاة »

١٨ - نصريح المستر جلاستون فى مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢
« ليس فى نيتنا مطلقاً أن يحتل مصر ، وإذا كان هناك شئ لا تقدم عليه فهو ذلك الاحتلال ، لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة ، وللوعود التى وعدتها لأوروبا ولسياسة أوروبا نفسها »

١٩ - منشور الجنرال ولسلي قائد الحملة البريطانية إلى المصريين في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢
(الوقائع المصرية عدد ٣١ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

« يملن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية في إرسالها تجريدة عسكرية إلى
القطر المصري ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا بحاربون فقط الحامل السلاح ضدهموه »
٢٠ - منشور اللورد جرافيل وزير الخارجية للسفراء في أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية
لإنجلترا ، وإن الحكومة الإنجليزية مصممة على أن لاتسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول »
٢١ - تصريح اللورد دفرين لعيد باشا في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢

« لا ضرورة لإرسال جنود تركية إلى مصر ، لأن حكومة جلالة الملكة تتأهب لاستدعاء
جزء من جنودها »

٢٢ - تصريح اللورد جرافيل وزير الخارجية للجنرال مينابري في سبتمبر سنة ١٨٨٢

« إن إنجلترا لا ترى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على الخضوع لإرادتها »

٢٣ - تصريح المير دودسون Dodson في خطابه بـ Scarborough يوم ١١

أكتوبر سنة ١٨٨٢

« ليس لإنجلترا نية البقاء في مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة وهي تؤمل أن تعود الحكومة
الأهلية بعد قريب ولا حاجة لإنجلترا في بسط سيادتها على مصر ولا في ضمها وإنما هي ترغب في أن
تعيد مصر للمصريين »

٢٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس الموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢

« انقص عدد الجنود البريطانية إلى ١٢ ألفاً منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال إلا وقتياً وستضع الحكومة
الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية »

٢٥ - خطبة المير تشمبرلين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢

« إني لا أضع وقتي في كذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوي بسط حمايتها الدائمة على مصر
لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلقنا إذ به نكون قد أوجدنا أرنلدا جديدة في الشرق ،
ولا ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها ، وإننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن
والسعادة والاستقلال »

٢٦ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣

« سنحترم كل الالتزامات الدولية في مصر »

٢٧ — تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ :
« إننا لا نطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذي تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود فيها ،
ولا ريب أن هناك أمما أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لا إنجلترا في مصر ، والحكومة الإنجليزية
لا تعترف بمصالح إنجليزية منفصلة عن المصالح العامة التي للأمم المتحضرة »

٢٨ — تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :
« لم ننس حكومة جلالة الملكة وعودها ، ولن تبقى الجنود البريطانية بوادي النيل يوما واحدا
أكثر مما تقتضيه الضرورة »

٢٩ — تصريح جلادستون في خطبته بوليمة محافظ لندن يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣ :
« لم نذهب إلى مصر لأغراض أجنبية ، وإن رغبتنا الوحيدة هي تمجيد الإصلاح في مصر ، وعند
تمام هذا الإصلاح سنرحل عنها »

٣٠ — تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :
« إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر في ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف إنجلترا »
٣١ — تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :
« إن حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا الضم احتفاظا بمبادئها
وصيانة لمصالح إنجلترا »

٣٢ — تصريح السير وليم هر كور William Harcourt في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :
« إن إنجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقا ولا تعترف لنفسها بأى حق في هذا العمل الذي يعد وسيلة غير
سياسية ، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له ، فلا ضم ولا حماية ، بل إننا سنحاول عن مصر متى استتب
الأمن والهدوء فيها »

٣٣ — تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسيو وادنجتون في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ (انظر
الكتاب الأصفر لسنة ١٨٨٤) :

« نعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ
أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تكثير السلام والأمن في مصر »

٣٤ — تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ :
« نعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربي لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ
تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تكثير الأمن في مصر ، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة
عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما نعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد »

٣٥ - تصريح اللورد جرايفيل وزير الخارجية في مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ :

« مثل التصريح السابق »

٣٦ - تصريح اللورد جرايفيل وزير الخارجية لجنه صهي باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ (انظر

الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٥) :

« تنوى الحكومة الإنجليزية صراحة ان تسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية »

٣٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى في السودان يوماً واحداً ، أكثر مما تقضى به الضرورة »

٣٨ - تصريح اللورد كمبرلي Kimberley وزير الهند في مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سنرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تواجه

أوروبا بسياسة أخرى ، وإذا نحن صرحنا باستعدادنا لنم جزء كبير من السودان الشرق فنضططر إلى

إبقاء جيش قوى بالسودان لأغراض لا تتناسب مع ما يستلزم ذلك من التضحيات »

٣٩ - تصريح السير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥ أغسطس

سنة ١٨٨٧ :

« ليس في نية إنجلترا أن تبقى على الدوام في مصر ، وإن الغرض الوحيد لحكومة جلالة الملكة هو

إعداد هذه البلاد للاستقلال »

٤٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور اشغاني يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على إنجلترا أن تسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطاني ، ونحن لا نقبل ضمّاً

ولا حماية ولا إطفاء غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه في مقابل

المجهودات والتضحيات التي بذلناها اليوم ، إن السياسة الإنجليزية قائمة على خطأ ، وإن أحسن ما يعمل

في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حداً لمثل هذا التدخل »

٤١ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة للسيو وادجنتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« إذا قلنا أننا نريد البقاء في مصر ككونيون محدوعين ، لأننا لا نسحب إلا عن الخروج منها بشرف

ونحن مصممون على الجلاء »

٤٢ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في خطاب ألقاه في الوليمة التي أقامها محافظ لندن يوم

٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهي ، وإن أقوال أوروبا

في هذا الصدد من شأنها أن تمنح تلك مصر بمضى المدة »

- ٤٣ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يويه سنة ١٨٨٧ :
- « لا تستطيع الحكومة الإنجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي ، وإن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ، ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل ، ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا ، وهي تقضى بأن الاحتلال الإنجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات »
- ٤٤ - تصريح السير هنرى درومندولف إلى الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧ (الكتاب الأزرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧) :
- « كذبت الحكومة الإنجليزية كل نية في ضم مصر أو سيطر الحاية عليها ، ولقد نسبوا لإنجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالا أبديا ، ولكن هذا يعد خرقا لتقاليد إنجلترا السياسية . ونقضاً لتعهداتها نحو السلطان ، واتها كالحزمة القانون الدولي »
- ٤٥ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مأدبة محافظ لندن يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٧ :
- « إن نتيجة مفاوضات الامتانة^(١) لا تغير شيئا من واجبات بريطانيا العظمى »
- ٤٦ - تصريح السير جيمس فرجسن James Fergusson وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم يوم ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ :
- « إن إخفاق المفاوضات الإنجليزية التركية (مفاوضات درومندولف) لا يحل قط إنجلترا من عهودها للدول ومن احترامها لهذه العهود »
- ٤٧ - تصريح السير جيمس فرجسن المذكور في مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :
- « لسنا في سواكن إلا في مركز الدفاع ، ولا نرى قط إلى غرض الفتح »
- ٤٨ - تصريح المستر ستانجوب Stanhops وكيل وزارة الحربية في مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :
- « التصريح السابق »
- ٤٩ - تصريح و . ه . سميث W. H. Smith وزير الخزانة في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :
- « يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادي النيل كله »
- ٥٠ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

(١) هي مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء . أظهر من ٧٧ من كتابنا (مصر وسودان في أوائل عهد احتلال)

« لا نستطيع إعلان حمايتنا على مصر ولا إعلان بستاننا نريد أن نحتلها احتلالاً ضليلاً أبدياً ؛ لأن هذا يعد نقضاً لعهودات إنجلترا الدولية »

٥١ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :
« ليس غرضنا الأساسي قطع العلاقة التي تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما نحن نرغب في أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية المبين في المعاهدات والقرارات ، وإنما نتقدم في هذا السبيل ونؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً »
٥٢ - تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقاً في خطابه بمدينة سدن في ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

« تعهدت إنجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مرعزعة ، ولقد حل اليوم وقت الجلاء ، وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به ، فإن احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى النزاع عن هالجولند والتخلي عن الموقاس في مدغشقر ، ونضحية حقوق المستعمرين في ترينف »

٥٣ - تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا في باريس للسيودفيل في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :
« إن زيادة الحماية الإنجليزية في مصر لا تدعو إلى أى تعديل في التأكيدات التي قدمتها حكومة جلالة الملكة في عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر . كما أنها لا تدعو لأى تغيير سياسى »
٥٤ - تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للسيود وادجنتن في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :
« مثل التصريح السابق »

٥٥ - تصريح اللورد كبرلي وزير الهند في مجلس اللوردات في ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ :
« إن إرسال المدد إلى مصر لا يغير بأى حال مركز إنجلترا حيال هذا البلد »
٥٦ - تصريح السير هنرى كبل بانرمان Sir Henry Campbell Bannerman وزير الخارجية لجمعية الجريدة نيوز ويز في ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر إلا وقتياً ، وإنما لا يمكننا البقاء إلى الأبد في مصر إلا إذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محتررين في نظر أوروبا »

٥٧ - تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق في محاضراته التي ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الإنجليزي مصدر ضعف لإنجلترا ، وحيث أننا لا نرى أية مصلحة في البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد »

٥٨ — تصريح المستر جلادستون في خطابه الذي أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتاب مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٥٧ من الطبعة الأولى و ٥١ من الطبعة الثانية) :

« إن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافي منذ سنين »

٥٩ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للسيد كورسيل في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

« كان وادي النيل ولا يزال دائما ملكا لمصر »

٦٠ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ٦ فبراير سنة ١٨٩٩ :

« ليس في نيتنا مطلقا أن نتازع حليفنا انطدرو حقوقيه ، ولا أن نركب حياله أى عمل ظالم » .

معاهدة الاستانة — ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

المعقودة بين إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا وأسبانيا وهولندا والمملكة المتحدة والمنظمة لحيازة قناة السويس (انظر ص ٧١ و ١١٨)

المادة ١ — تكون الملاحة حرة في قناة السويس البحرية ، وبناج الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحربية ، دون تمييز بين الدول ولهذا فإن الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة في وقت الحرب أو في وقت السلم ، ولا تخضع القناة مطلقا للحصر البحري

المادة ٢ — تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية ، ومن ثم تقر تعهدات الجناب انطدروي مع شركة قناة السويس العمومية ، في يختص بترعة المياه العذبة ، تلك التعهدات المنصوص عنها في الاتفاق المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ، والتي تتكون من مقدمة وأربع مواد

وتتعهد الدول أن لا تمس سلامة هذه الترعة أو أحد فروعها بحيث تبقى عاين من أى شروع في ردمها

المادة ٣ — تتعهد الدول المتعاقدة أيضا بأن لا تعرض بسوء للمياه أو للباني أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة

المادة ٤ — بما أن القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب ، وساح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية التابعة للدول الحاربة ، حسب نص المادة الأولى من هذه المعاهدة ، فإن الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم القيام بأى عمل عدائى ، أو أى عمل من شأنه أن يعوق حرية الملاحة في القناة ،

أو في أحد موانئها وفي منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هي إحدى الدول الحاربة

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول الحربية أن تتمر في القناة أو في أحد موانئها إلا في حدود ما تقتضيه الضرورة ، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب الموانئ المعبول بها ، وبدون أن تقف بها إلا عما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة . ويجب أن لا تتعدى مدة إقامتها في بورسعيد أو في ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة . إلا في الأحوال القهرية ، وفي مثل هذه الحالة يجب أن تغلق هذه السفن في أقرب وقت ممكن ، ويجب في حالة مرور عدة سفن حربية متعددة في القناة أن تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج إحدى هذه السفن من الميناء وبين إقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء .

المادة ٥ — لا يجوز في وقت الحرب للدول الحاربة أن تنزل في القناة وموانئها ، أو تنقل منها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولكن عندما تفترض السفن عوائق مفاجئة في القناة تعوق سيرها ، فإنه يمكن إزال أو نقل جماعات بحرية من الجنود في القناة وموانئها . بشرط أن لا تزيد كل جماعة منها على ١٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب

المادة ٦ — تخضع أثناء الحرب للنظام المتبع في هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول الحاربة
المادة ٧ — لا يجوز للدول أن تبقى أية بارجة حربية لها في مياه القناة ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة

ومع ذلك فإن الدول تستطيع أن تبقى في مينائي بورسعيد والسويس بوارج بشرط أن لا يزيد عددها على اثنتين لكل دولة ، ولا يجوز هذا الحق للدول الحاربة

المادة ٨ — عهد لممثلي الدول الموقعة على هذه المعاهدة في مصر ملاحظة تنفيذ أحكامها ، وفي كل الأحوال التي تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة يجتمع هؤلاء الممثلون بناء على دعوة ثلاثة منهم ونحت رئاسة عديم لانتخابات الملاحظات والمصادقات اللازمة ، وعليهم أن يحيطوا الحكومة المصرية علماً بالخطر الذي لاحقوه ، لكي تتخذ هي الوسائل التي تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها

وعلى كل حال فليهم أن يعقدوا اجتماعاً مرة في كل سنة ، ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة ، وتعقد هذه الاجتماعات السنوية رئاسة مندوب خاص بعينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية ، ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو ، وله أن يرأسها في حالة غياب المندوب العثماني ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا إزالة أي بناء أو عرقيق أي حشد على إحدى ضفتي القناة ، يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها في القناة

المادة ٩ — تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك في

حدود سلطتها المخولة لها بموجب القرارات ، وعلى النحو المقرر في هذه المعاهدة
وفي حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، ف عليها أن تطلب معاونة
الحكومة العثمانية التي عليها أن تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب ، وتجبر بذلك الدول الموقعة على تصريح
لندن المقنود في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥^(١) وتبديل الرأي معها عند اللزوم في هذا الموضوع
ولا تمنع نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ من الإجراءات التي يمكن اتخاذها تنفيذاً لهذه المادة
المادة ١٠ — وكذلك فإن نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التي يرى جلالة
السلطان وسمو الخديوي في حدود القرارات المخولة له ضرورة اتخاذها لضمان الدفع بقواتها الذاتية عن مصر
أو حفظ النظام العام فيها

وفي هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علماً بذلك
ومن المتفق عليه أيضاً أن نصوص المواد الأربع سالفة الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل التي تراها الحكومة
العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر
المادة ١١ — إن الوسائل التي تتخذ تقتضي نصوص المادتين ٩ و ١٠ من هذه المعاهدة بحسب أن
لا تعرقل حرية الملاحة في القناة

وفي هذه الأحوال فإنه ينبغي محظوراً إقامة الحصون الدائمة التي تقام على خلاف نص المادة الثامنة
من هذه المعاهدة

المادة ١٢ — تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبق مبدأ المساواة في حرية الملاحة في القناة الذي يعتبر
ركناً هاماً من أركان هذه المعاهدة بأن لا تسمى إحداها للحصول على منافع إقليمية أو تجارية أو امتيازات
في الانفاقات الدولية التي قد عقد في بعد ، خاصة بالقناة ، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الإقليمية
المادة ١٣ — فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة في نصوص هذه المعاهدة فلا تنس حقوق جلالة
السلطان ولا الحقوق والخصائص والضمانات التي لسمو الخديوي بمقتضى القرارات

المادة ١٤ — تتفق الدول المتعاقدة على أن التمهيدات المنصوص عليها في هذه المعاهدة لا تكون
موقوفة بالمدة المقررة لامتيار شركة قناة السويس

المادة ١٥ — شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها في القطر المصري

المادة ١٦ — تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التي لم توقع على هذه المعاهدة علماً بأحكامها ،
وأن تسمى لديها للواقعة عليها

المادة ١٧ — يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتبادل التصديقات في الاستانة في مدة شهر أو أقل
من ذلك إذا أمكن

(١) انظر كتاب (مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٣٩

النصوص الخاصة بمصر

في معاهدة لوزان المقودة بين تركيا وأнгلترا وحلفائها في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ (انظر ص ٧١)

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤
المادة ١٨ — صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية
المصرية ، وهي القروض المقودة في سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التي
تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءاً من مدفوعات الدين المصري العام ، وصارت مصر محررة
من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية
المادة ١٩ — ان المسائل الناجمة عن الاعتراف بالدولة المصرية التي لا تسرى عليها الأحكام الخاصة
بالأملاك المنسلخة من تركيا تقتضى هذه المعاهدة مستوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في
الظروف التي تعينها

المادة ٩٩ — ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد
المعاهدات والاتفاقات التي لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها :

.....

(٦) معاهدة الاستانة المقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة في قناة
السويس مع التحفظ الوارد في المادة ١٩ من المعاهدة الحالية

فهرست الجزء الثانى

صفحة

بيان ٣

الفصل التاسع

٤ مهادنة الثورة

٦	مظاهرة ٨ أبريل الكبرى	٥	الإفراج عن سعد وصحبه
٧	الاعتداء على المتظاهرين	٤	منشور السلطان إلى الأمة
٨	تأليف وزارة رشدى باشا الرابعة	٥	منشور الجنرال ألنبي بالإفراج عن سعد وصحبه
		٦	مظاهرات الفرح والابتهاج

الفصل العاشر

١٠ استمرار الثورة

٢١	تحويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء	١٠	استمرار الثورة
٢٢	استمرار إضراب الطلبة وإنذار الجنرال ألنبي	١١	استمرار اعتداء الجنود الإنجليز
٢٢	عيد جنوس ملك بريطانيا	١٢	سفر الوفد إلى باريس
٢٣	تفرق الاجتماع في التقاهى	١٢	الموظفون ووزارة رشدى باشا
٢٣	إصلاح السكك الحديدية	١٤	مؤتمر عام لتأييد الموظفين
٢٣	إعادة البريد	١٥	استقالة وزارة رشدى باشا
٢٤	اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية	١٦	عودة الموظفين إلى العمل
٢٤	النصوص الخاصة بتصرفى معاهدة فرساي	١٦	إنذار الجنرال ألنبي للموظفين
٢٥	احتجاج الوفد على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية	١٧	قرار لجنة الموظفين بالعودة إلى العمل
٢٨	اشتداد الاضطهاد بعد اعتراف المؤتمر بالحماية	١٩	عودة المحامين
٢٨	خطبة النوردي كيزوت	١٩	عودة عمال المناجم
٣٠	تأليف وزارة محمد سعيد باشا	١٩	اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية

صفحة

٢٠	الاعتداء على محمد سعيد باشا
	قرار لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ
٢١	الأمريكي في المسألة المصرية
٢١	احتجاج الحرب الوطني على الاحتلال
٢٢	تعديل في هيئة الوفد
٢٢	تأليف لجنة لتعويضات حوادث الثورة
٢٣	وفدة زعيم الوطنية « محمد فريد »
٢٣	لجنة من تاريخه
٢٧	مذكراته إلى مؤتمر الصلح
٢٨	مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في برن
٢٨	مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في لوسرن
٢٩	الفقيد وثورة سنة ١٩١٩
٥١	آخر رسالة للفقيد إلى الأمة
٥٢	وصول من الفقيد إلى مصر
٥٣	كلمتي في رئاسته

صفحة

٣١	كتاب السلطان إلى سعيد باشا
٣١	جواب سعيد باشا
٣٢	الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد باشا
٣٢	القران السلطاني لسعيد
٣٣	اهتمام الوزارة بإحياء ليالي رمضان
٣٤	زيادة رواتب الموظفين
٣٤	الإفراج عن بعض المعتقلين
٣٥	استمرار الاصطهاد
٣٦	النشرات والصحافة السرية
٣٦	عيد ميلاد ملك بريطانيا
٣٧	إنشاء وزارة المواصلات وتعيينات أخرى
٣٧	فرض غرامات على البلاد
٣٧	امضاء معاهدة الصلح
٣٨	إنفاف المحاكم العسكرية
٣٩	إلغاء الرقابة على الصحف

الفصل الحادي عشر

محادثات الثورة

٥٦

٦١	قضية صنبو	٥٦	قضية دبر مواس
٦١	قضية منوى	٥٦	أسماء المتهمين
٦١	قضية المنيا	٥٨	الحكم في القضية
٦٢	قضية فاقوس	٥٨	المحكوم عليهم بالإعدام
٦٢	قضية رشيد	٥٨	أحكام أخرى في القضية
٦٣	قضية فليوب	٥٩	قضية مأمور بندر أسبوط
٦٣	قضايا أخرى	٦٠	قضية الواسطي
٦٣	في القاهرة	٦٠	قضية شلش

٦٦	في كوم أمبو	٦٤	في الإسكندرية
٦٧	قضية عبد الرحمن فهمي بك ومن معه	٦٥	في الغربية
		٦٥	في أسبوط والنيا وبنى سويف

الفصل الثاني عشر

لجنة ملتر

٧٠	والحوادث التي لاقتها	٧٠	التفكير في إيقاد اللجنة
٨٣	خطبة اللورد كيرزون	٧٢	التنديد لقدم اللجنة
٨٧	ومسؤول لجنة ملتر	٧٢	إعلان تأليف اللجنة
٨٨	الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها	٧٣	مظاهرات الاحتجاج على تأليفها
٨٩	إضراب المحامين	٧٣	في الإسكندرية
	اجتماع السيدات المصريات بالإسكندرية	٧٦	قرار مجلس الوزراء بفتح المظاهرات
٨٩	الرقبة	٧٦	بلاغ دار الحماية عن قدوم لجنة ملتر ومهمتها
٩٠	احتجاج الموظفين		جواب الحرب الوطني - لا مفاوضة إلا
٩٠	إنذار الصحف	٧٧	بعد الجلاء
٩١	اقتحام الجسود الإنجليز الأزهر	٧٨	جواب الوفد
٩١	احتجاج العلماء	٧٩	مظاهرات الاحتجاج على بلاغ دار الحماية
٩٣	جواب اللورد ألباني	٧٩	في القاهرة
٩٣	رأى عبد الأهر في الموقف السياسي	٧٩	في الإسكندرية والمدن الأخرى
٩٤	تهديد الطلبة المضربين	٨١	استقالة وزارة سميد باشا
٩٤	بلاغ اللورد ملتر عن مهمته	٨١	تأليف وزارة يوسف وهبه باشا
٩٥	رد الوفد على بلاغ ملتر	٨٢	احتجاج الأقباط على تأليف الوزارة
٩٦	رد الحرب الوطني	٨٢	المحامون والجنسية ملتر
٩٨	رسالة الأمراء	٨٢	اعتقالات جديدة
٩٩	مذكرة الأمراء إلى اللورد ملتر	٨٣	تحذير جديد من التعريض على المظاهرات
٩٩	الاختداء على الوزراء		

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٠٨	أمر عسكري بمنع اجتماع النواب	١٠٩	رفع معاش الوزراء
١٠٩	تقرير في صيغة خطبة الجمعة	١٠٩	مولد « الفاروق »
	كارتة القطار في أوديني ووفاة اثني عشر طالباً مصرياً	١٠٢	التدخل البريطاني في وراثية العرش
١٠٩		١٠٤	احتجاج الحزب الوطني
١١٠	استقالة وزارة يوسف وهبه باشا	١٠٥	احتجاج الوفد
١١١	تأليف وزارة سيم باشا الأولى	١٠٥	إعادة الرقابة على الصحف
١١١	الاعتداء على رئيس الوزارة	١٠٦	إضراب الصحف احتجاجاً على الرقابة
١١٢	نصية أملاك الخديو عباس الثاني	١٠٦	عودة لجنة ملتر
		١٠٦	اجتماع الجمعية التشريعية وقراراتها

الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملتر	موضوع	صفحة	موضوع
١١٣	مشروع ملتر الأخير — ١٨ أغسطس	١١٤	سفر الوفد إلى لندن للمفاوضة
١١٩	سنة ١٩٢٠	١١٥	المفاوضات
١٢٠	خطاب ملتر إلى عدلي باشا		ترجمة مشروع المعاهدة الذي قدمه اللورد ملتر
١٢٠	نص المشروع	١١٥	إلى الوفد في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠
١٢٣	كتاب اللورد ملتر عن السودان	١١٦	مشروع الوفد

الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة

في مشروع ملتر	موضوع	صفحة	موضوع
١٢٥	بيان الأمراء	١٢٦	بيان سعد إلى الأمة عن مشروع المعاهدة
١٣٨	رأي الدكتور أبو هيف بك	١٢٧	خطابه إلى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر
١٤٣	استئناف المفاوضات	١٢٩	نتيجة الاستشارة
١٤٣	التحفظات التي قدمها الوفد	١٣٠	قرار الحزب الوطني وتقريره
١٤٥	مناقشات مجلس اللوردات في المسألة المصرية	١٣٥	رأي الأستاذ عبد العزيز فهمي بك

صفحة	صفحة
١٦٦ ... سفر الوفد إلى باريس	١٤٦ ... خطبة اللورد سالسبرى
١٦٧ ... قرار الوفد	١٥٣ ... خطبة اللورد كيرزون
١٦٧ ... قرار الحزب الوطنى	١٥٩ ... خطبة اللورد ملر
١٦٨ ... تقرير اللورد ملر	١٦٢ ... رد على هذه المناقشات
استقالة اللورد ملر وعصريج السترشرشل	١٦٢ ... نصيحة الستر بلنت إلى المصريين
١٧١ ... بيان مصر جزء من الدائرة الامبراطورية المربعة	١٦٣ ... قطع المفاوضات
١٧١ ... الاحتجاج على عصريج سترشرشل	١٦٤ ... مذكرة لجنة ملر
	١٦٥ ... رد الوفد

الفصل الخامس عشر

١٧٢	التبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية
١٧٦ ... جواب عدلى باشا	التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد
١٧٨ ... وزارة الثقة	١٧٤ ... استقالة وزارة نسيم باشا
١٨١ ... عودة سعد إلى مصر	١٧٥ ... تأليف وزارة عدلى بكباشا
	١٧٦ ... كتاب السلطان إلى عدلى باشا

الفصل السادس عشر

١٨٢	هل نبحث الثورة ؟ وفيما نبحث ؟
١٩٣ ... في الناحية الأخلاقية	١٨٢ ... قاعدة البحث
١٩٤ ... في الناحية الاقتصادية	١٨٣ ... أثر الثورة في الناحية السياسية
١٩٦ ... في الناحية الاجتماعية	١٨٥ ... في نظام الحكم
	١٩١ ... في الناحية المعنوية

وثائق تاريخية

٢٠٨ ... تصور الخامة مصر في معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣	١٩٧ ... جهود إنجلترا باحترام استقلال مصر وعوده بالجلاء
٢٠٩ ... فهرست الكتب	معاملة الامتانة سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة
٢١٢ ... فهرست مجامع الكتب	٢٠٥ ... لحياذ قناة السويس
صحيح خطأ	

فهرست هجائی للكتاب^(١)

الرقم الأول يشير إلى الجزء ، والذي يليه إلى الصحيفة ، وبينهما هذه العلامة —

١١٨٩٩ — اتفاقية السودان سنة ١٩٢٠	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
١٣٢٠١٣٠١٣٢٠١٣٢٠ — ٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
١٩٠ — اتفاقية سنة ١٩١٠	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
١١٧٠١١٠١	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
٨٩ — إحصان القوصى ٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
١١ — أحمد إبراهيم ٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد إبراهيم موسى العميدى ٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
١١	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد أبو السعود ١ - ١٥٩	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد أحمد حنين ١ - ١٦٨	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد أحمد عبد الله ١ - ٢٦٠٢٥٠	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد اسماعيل فهمى ١ - ٢٥٠	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد بزم ٢ - ٦٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
الأدميرال أحمد بكري بك ٢ - ٣٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد الجازم ١ - ١٦٠	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد حجة ٢ - ١١	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
الشيخ أحمد حنيفة ١ - ١٧٠	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد حرار ٢ - ٦٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد حسن ٢ - ١٩	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد حسن المرحاني ١ - ١٣٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد حنى ١ - ٢٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد حودة ٢ - ٢٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد حشمت باشا ١ - ١٨٤	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد حلمى باشا ١ - ٣٧٠٢٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
١٨٤	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد عدى سيف النصر باشا ١ - ٠	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
١٩٧	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد حنى ١ - ١٦٨	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد خضر بك ٢ - ٣٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد خلوصى ٢ - ٧٩	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد خليل إبراهيم ٢ - ٥٨	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد خليل كرات ٢ - ٦٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد خيرى باشا ١ - ١٨٤	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم صبحى ١ - ٢٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم صقر البهى ٢ - ٥٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم السيد ٢ - ١٦٠	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم عبد الطامدى ١ - ١٥٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
٢٩٠٦٨	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم عطوة الدلى ١ - ١٩٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم على بك ٢ - ١٠٧	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم عباسى ١ - ١٥٧	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم قننى باشا ١ - ٢٧	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
الدكتور إبراهيم فهمى شياوى ١	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
١٩٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم محمد ١ - ١٦٧	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم محمد حصار ٢ - ٦٤	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم محمد عطوة ١ - ١٦٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم محمد عمر ١ - ١٩٠	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
اللازم لأول إبراهيم عبد محمد ١	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
١٦٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
٦٥ - ٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم مراد باشا ١ - ١٨٤	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم مروى ١ - ٢٤	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم فهمى إبراهيم ١ - ١٦٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم بيبة شا ١ - ١٨٤	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم قمرى ٢ - ٩٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم قلبوى بك ١ - ١٣٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أحمد تقيانى (أحمد اسماعيل) ١	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
١٩١	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبو سريخ درويش ١ - ١٥٤	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبو فتح الحق ٢ - ١٩	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبو قنصل ٢ - ٥٨	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبو محمد محمد عبد خذ ٢ - ٥٧	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
٥٩	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبو محمد محمد الناصر ٢ - ٥٩٠٥٦	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبو نصر شبيقة ٢ - ٦٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
اتفاقية الاستقامة ١١٨٨٧ - ٨٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم أحمد الخلويسى ١ - ١٦٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم الأقطش ٢ - ٦٣	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم إلياوى ٢ - ٦٤	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم امياى ١ - ١٦٧	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم بدوى ٢ - ٨	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم حامد ١ - ١٣٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم الحديدى ٢ - ٩٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم حسن جيش ١ - ١٥٩	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم حسن سعود ٢ - ١١١	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم حليم باشا ١ - ١٥٩	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم خشبة ٢ - ١١	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم خليل ٢ - ٣٤	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم الدسوقي ٢ - ٩٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم دسوقي الماطة بك ١ - ١٩٩	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
١٩ - ٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم دسوقي رشيدان ١ - ١٩٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم الذهب ٢ - ٦٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم دويدار ٢ - ١٠٧	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم رمسى ٢ - ١٩	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم رياض ١ - ٢٦٠٢٥٠٢٤	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم زيان ٢ - ٩٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم زيان ١ - ١٦٠	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم الزينى ١ - ١٥٩	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم باشا سعيد ١ - ١٥٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
١٠٧١٨٣ - ٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم السيد ١ - ٢٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم السيد ١ - ١٦٧	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم سيد رضى ١ - ١٩٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم شاكر ٢ - ٦٩	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
أبراهيم شلى ٢ - ٦٥	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠
الدكتور إبراهيم شوفى ١ - ١٩٢	١٢٠ — ١٢٠	١٢٠ — ١٢٠

(١) وضع هذا الفهرست الأديب الشاعر الأستاذ محمد إبراهيم حجة للدرس بمدرسة خزان الثانوية الأميرية ، فله منى خالص الشكر وموهور الشاه

أحمد بك مصطفي ١ - ١٣٣
٨٩ - ٢
أحمد مصطفي ٢ - ١١
أحمد مصطفي حنفي ٢ - ٦٣
أحمد مصطفي شكري ١ - ١٥٧
أحمد مفتاح أحمد ٢ - ٥٩, ٥٧
أحمد المسكاوي ٢ - ٩٢
أحمد بك المليحي ١ - ١٩٩, ١٩٧
أحمد صبر ٢ - ٩٢
نيروباشي أحمد بيه قبودان ١ - ٢٤
٢ - ٢٤, ٣٥
أحمد حارون ٢ - ٣٣
أحمد هلال ٢ - ٦٣
أحمد حندي ٢ - ٦٦
أحمد والي الهندى ١ - ٢٦, ٢٥
أحمد وفاق ١ - ٢٤
أحمد يوسف عاشور ٢ - ٦٥
إدوار قصيرى ١ - ١٣٣
نسر إدوار مالك ٢ - ٨٨
المتر أرنر حيت ١ - ١٦٨
٢ - ٦٠
الضابط آرشر ١ - ١٢٧
نسر أرشيد صرى ١ - ٣٧, ٣٧
٢ - ١١٢
المتر أرنست دوسن ٢ - ٢١
أرميدة إسترلينية ١ - ٦٦, ٦١
الآزهرى ١ - ١٥١, ١٥٠
١٩١, ١٥٢, ١٥٣, ١٥٢
٢ - ٣٤, ٣٢, ٣٨, ١٤
٩٤, ٩٣, ٩٢, ٩١, ٥٠
أسعد أمين ١ - ١٦٦
الحديو إسماعيل ١ - ١٦٦, ١٨
١٢٤
إسماعيل أناته باشا ١ - ١٨٤
٢ - ١٠٧
إسماعيل بك حافظ ١ - ٢٤
إسماعيل حنين ١ - ٢٤
إسماعيل حنين ٢ - ٩٢
إسماعيل حنين ١ - ١٨٩
إسماعيل حنين باشا ٢ - ٢١
إسماعيل بك حمد ١ - ١٦٢
الأمير إسماعيل داود ٢ - ٥٩, ٩٨
إسماعيل الدباغ ٢ - ٥٧

٢ - ٣٩, ١٤, ٨, ٤, ٤, ٤
١٠٣, ١٠٢, ٩١, ٣٧
١٢٦, ١٧٤, ١٠٩, ١٠٥
أحمد غنى باشا ١ - ١٨٤
أحمد ميسى ١ - ٩٢
أحمد عرش ٢ - ٣٤
أحمد شعراوى ٢ - ٥١
أحمد فريد أبو حمد ٢ - ٣٥
أحمد فهدى ٢ - ١١
أحمد نهى ٢ - ١٩
أحمد نهى ١ - ١٥٧
أحمد جورى ٢ - ٣٤
الحاج أحمد نيلانى ٢ - ١١
أحمد فرنى ٢ - ٦٠
أحمد بك قرشى أحمد ٢ - ٤٦
أحمد سباني ١ - ١٥٧
أحمد سكياني جويس ٢ - ١١
أحمد بك لطفى ١ - ١٣٣, ٢٤
١٣٥
أحمد لطفى ١ - ٢٦, ٢٥
أحمد لطفى ٢ - ٦١
أحمد لطفى أسيد بك ١ - ٧٥
١٨٤, ١٨٢, ٧٦
٢ - ١٢٧, ١٢٨, ١٢٧
أحمد متولى الخرموشى ١ - ١٦٦
أحمد محمد إبراهيم ٢ - ٤٩, ٤٧
أحمد محمد أسس ٢ - ٦٥
أحمد محمد حسان ١ - ١٥٩
أحمد محمد حسين ١ - ١٦٠
أحمد محمد سقاوى ١ - ١٥٥
أحمد محمد ماهر ١ - ١٦٥
أحمد محمد عمر ٢ - ٦٤
أحمد محمد عمران ٢ - ٦
أحمد محمود ١ - ١٦٧
أحمد محمود سلامونى ٢ - ٦١
أحمد محمود محمد ١ - ٢٥
أحمد مختار نيت ٢ - ١٩
أحمد مدحت بكرى ٢ - ٩
أحمد مرسى ١ - ٢٦, ٢٤
أحمد ترشدى ٢ - ٩٢
أحمد مظلوم باشا ١ - ١٨٤
٢ - ١٠٧, ٣٣

أحمد ذو الفقار باشا ٢ - ٣٠
١١١, ٨١, ٣١
أحمد رشوان بك ١ - ١٨٤
أحمد بك رمزى ١ - ١٣٣
أحمد رمضان ١ - ١٦٨
أحمد رمضان زبان ١ - ٢٤
أحمد روى ١ - ١٦٨
أحمد زكى باشا ١ - ٩٢
أحمد الزهار ٢ - ٦٢
أحمد زيدان الباريدى ٢ - ٦٢
أحمد زبور باشا ١ - ١٤٤, ٣٧
١٨٤
٢ - ٣٧, ٣١, ٣٠, ٩
١١١, ٨١
أحمد سابق ١ - ٢٦
٢ - ٣٥
أحمد السرسى ١ - ١٥٧
أحمد شرف الدين ٢ - ١٨
السيد أحمد الشريف السنوى ١
٢٩
أحمد شفيق باشا ١ - ١٩٣
أحمد صادق ٢ - ١٩
أحمد صادق ٢ - ٣٥
أحمد الصفي ٢ - ٩٢
أحمد طلعت باشا ١ - ١٣٥
٢ - ٣٧
أحمد طلعت أسعد ٢ - ١١٠
أحمد عبد اللطيف ١ - ٢٨
أحمد عبد الحزير هيكال ٢ - ٩٣
الدكتور أحمد عبد السلام ٢ - ٧٤
أحمد عبد السلام ٢ - ٩٢
أحمد عبد الكريم السودانى ٢ - ٧
أحمد عبد اللطيف ٢ - ٩٢
أحمد عثمان ٢ - ٥٩, ٥٧
أحمد عراقى باشا ١ - ٨٢, ٥٣
١٠١, ٨٤, ٨٣
٢ - ٦٠, ٤٤
أحمد على ١ - ١٥٩
أحمد على صالح ١ - ١٥٩
السلطان (الثلاث) أحمد فؤاد ١ -
٧٤, ٣٦, ٣٥, ٣٤
١١٨, ١١٤, ٧٦, ٧٤
١٢٢

الدكتور حافظ عفيف باشا ١ - ١٩٥٥
١٨٥٠ ١٨٨٢ ١٨٧٤
١٢٧ - ١٢٥٤ ١٢٧ - ٩
حافظ محمود عواد ٢ - ١٩٠٨ ١٩٠٨
اليوزباشي حافظ محمود قيودان ١ - ٢٥
٢٤ - ٢
حافظ المشاوي بك ١ - ١٨٤٤
١٠٧ - ٢
حامد حميد ٢ - ٩٦
محمد العبد ٢ - ٢٥
محمد الملايل ١ - ٢١
٢٥ - ٢
محمد قليجي ٢ - ١٨٠٣٥
حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ -
١١٤٠٧٣٠٧٠
الحرب العالمية الأولى ١ - ٢٥
١٥١٠٧٥٠٦٠٤٥٥٠٩
٧٢٠٧١٠٤٥٧ - ٢
الحرب العالمية الثانية ١ - ١٩٤٠
حرم الدكتور ابراهيم حسن ١
١٣٩
ابراهيم رامت باشا ١ - ١٣٩
ابراهيم بك شريف ١ - ١٤٠
ابراهيم بك فضل ١ - ١٤٠
أحمد بك ابواسم ١ - ١٣٩
أحمد بك بدر بك ١ - ١٣٩
أحمد بك حجازي ١ - ١٣٩
أحمد بك حمدي ١ - ١٣٩
أحمد سعيد بك ١ - ١٤٠
أحمد بك شكرى ١ - ١٤٠
أحمد بك عباس يكنى ١ - ١٤٠
أحمد عبد اللطيف بك ١ - ١٣٩
أحمد عفيف باشا ١ - ١٤٠
أحمد بك لطفي ١ - ١٣٩
اسكندر بك سميرة ١ - ١٣٩
اسماعيل حسن باشا ١ - ١٣٩
اسماعيل بك سام ١ - ١٤٠
اسماعيل بك شريف باشا ١ - ١٣٩
اسماعيل بك صادق باشا ١ - ١٣٩
اسماعيل بك فضل ١ - ١٤٠
أحمد بك فؤاد ١ - ١٤٠
١٣٩

جمعية الأمم ١ - ١٩٨
جمعية الأنعام ٢ - ١٨
الجمعية التشريعية ١ - ١٩٠٥
١٩٥٠ ١٩٠٥ ١٩٠٥
١١٣٠ ١١٠٥
١٠٧٠ ١٠٦٠ ١٠٣٠ ١٠٢٠
١٣٤٠ ١٠٩٠ ١٠٨٠
جمعية نهال ٢ - ٦٥
الملك جورج الخامس ١ - ٢٠
١٠٣٠ ١٠٣٠ ١٠٣٠
جورج فيليب بك ١ - ١٩٤٠
١٨٥٠ ١٨٤٠
١٢ - ٢
جورج دوماني ٢ - ١٢٠
نسب جورج كايستيم ١ - ١٠١
١١٢
٢٥ - ٢
جورج ريفان جورج ماركوف
٢٢ - ٢
أشرف جورج موريس ٢ - ٢١
الدكتور موريس صهي ١ - ١٢٥
سير جورج ست ١ - ٨٩
أشرف جورج فوك ٢ - ١١٢
الدكتور جيت ١ - ٤٣
جوليت صليب ١ - ١٣٩
شرف جون لانغ ٢ - ٢٩
أجرامات جون مكسويل ١ - ١١٢
٢٨٠ ٢٠٠ ١١٤٠ ١١٣
٨٨٠ ٨٧٠ ٧٢٠ ٧٢٠
٢ - ٢
ساجور جولد حود نبي ١ - ١٧٢
الدكتور جيمس لير ٢ - ٢٢

(ح)

حافظ ابراهيم ١ - ١٤٠
حافظ أمين ١ - ١٣٠
حافظ حسن عامر ١ - ٢٩٠
حافظ خليل قصيفي ١ - ١٦٥
حافظ محمد ابراهيم ٢ - ٥٧
٥٩
حافظ محمودى ٢ - ٩٠

(ج)

جدة ديب ٢ - ٦٦
جدة محمد حنين ٢ - ٣٤
اللاجور جازي ١ - ١٧١
الأمير لاي جازي ١ - ١٥٨
السكرتير لاي جازي ٢ - ٢١
جان دارك ١ - ١٥٧
جبال عزام ٢ - ٦١
الدكتور جبرائيل بحري ١ - ١٩٣
١٩٦٠ ١٩٦٠ ١٩٦٠
الدور جبرائيل ١ - ١٣١
جرجس بولس ١ - ٢٠١
الدكتور جرجس جرجس نصيح ١ - ١٩٢
جريدة أسكندر و اجياد ٢ - ٤٤
جريدة الأفكار ٢ - ٤١
الجمهور ١ - ١٦٢
الجريدة ١ - ٧١
رائدة أعمال الإنجليز ١ - ٤٢
الدليل نيوز ١ - ٢٣٠
٤٣٠ ٤٣٠ ٤٣٠
الصحف ١ - ١٣
٨٢ - ١
٧١٠ ٧١٠ ٧١٠
٤٣ - ٢
نصرى المر ٢ - ٣٦
٢١ - ١
٧٧ - ١
١١٤ - ١
٧٢ - ٢
جريدة الوقائع المصرية ١ - ٣٤
١٩٠٠ ١٨٨٢ ١٨٥٧ ١٨٥٦
١٠٤٠ ١٠٢٠ ١٠٢٠
جعفر ولي باشا ٢ - ٣٧٠
٧٤٠ ٧٣٠ ٥٠٣
٩١٠ ٨٨٠ ٨٤٠ ٧٧
٩٥٠ ٩٤٠ ٩٣٠ ٩٢
١٨٨
٧٧٠ ٥٧٠ ٤٤٠ ٤٢٠
٩٨٠ ٩٧٠ ٩٦٠ ٩٨
١٣٣٠ ١١٤٠
جبال الدين الأصفاني ١ - ٢١
حمة يوسف مراد ٢ - ٢٢

راغب محمد عبد الله دویلار ۱ -

۲۴

راغب وهبی ۱ - ۱۳۳

راغب برهم ۱ - ۱

راغب کسب ۱ - ۱۵

راغب مراد سید ۱ - ۵۶، ۵۸

راغب رقی ۱ - ۱۱

راغب مایه ۱ - ۱۱۰

راغب ۱ - ۱۲۷، ۱۲۸

راغب ۷ - ۸۷

راغب سید ۲ - ۶۳

راغب نورس ۲ - ۵۳، ۵۴

راغب پنهان ۱ - ۱۳۶

راغب برهم ۱ - ۱۶۵

راغب عدلی ۱ - ۱۶۶

راغب محمد مراد ۲ - ۱۶۰

راغب ۲ - ۷۳

راغب رقی ۲ - ۱۷، ۷۲

راغب ریح ۲ - ۱۷۱

راغب روس ۱ - ۲۱

راغب روس الح ۲ - ۶۱

راغب شرم ۱ - ۶۶

(ز)

زکریا ۱ - ۵۷

زکریا ۲ - ۱۷

زکی ۲ - ۷۵

زکی قوری ۲ - ۳۵

زکی قوری ۱ - ۱۵۷

زکی محمد ۱ - ۱۵۷

زکی محمد مراد ۱ - ۱۵۱

زکریا ۲ - ۵۷

زکریا ۲ - ۵۷

(س)

سید ۲ - ۱۵۹

سید ۱ - ۸۳

۱۰۸

۱۵۶

سید ۲ - ۵۲

سید ۱ - ۹۵

سید ۲ - ۸۷، ۱۲

سید ۱ - ۱۵۱

سید ۲ - ۱۶۸

سید ۲ - ۱۱

سید ۲ - ۱۰۳

سید ۱ - ۱۶۷

(ح)

حیدر ۱ - ۲۵

حیدر ۱ - ۱۹۶

حیدر ۱ - ۲۴

حیدر ۲ - ۹۲

حیدر ۲ - ۱۱۱

حیدر ۲ - ۵۷، ۵۹

حیدر ۲ - ۳۵

حیدر ۲ - ۵۵

حیدر ۱ - ۱۳۲

حیدر ۱ - ۱۶۸

(د)

دین ۱ - ۵۲

دین ۱ - ۹۷، ۹۸

دین ۱ - ۱۶۸

دین ۲ - ۶۱

دین ۱ - ۹۰، ۹۱

دین ۲ - ۸۷

دین ۲ - ۱۵۰

دین ۲ - ۲۵

دین ۲ - ۵۸

دین ۱ - ۱۸۹، ۱۸۸

۱۹۰

دین ۱ - ۸۵

دین ۱ - ۹۸

(ز)

زکریا ۱ - ۹۰

زکریا ۱ - ۲۵

زکریا ۱ - ۵۷، ۵۹

زکریا ۲ - ۵۷

۵۹

زکریا ۲ - ۱۰۱

حیدر ۲ - ۶۱

حیدر ۲ - ۶۶

حیدر ۲ - ۸۱

۱۱۱، ۱۰۰

حیدر ۲ - ۱۲

۱۲، ۲۰، ۲۱، ۲۲

۳۵، ۳۶، ۳۷، ۵۱

۵۲، ۵۳، ۵۴، ۶۹

۷۲، ۷۳، ۷۴، ۷۵

۷۶، ۷۷، ۷۸، ۷۹

۸۰، ۸۱، ۸۲، ۸۳

۸۴، ۸۵، ۸۶، ۸۷

۸۸، ۸۹، ۹۰، ۹۱

۹۲، ۹۳، ۹۴، ۹۵

۹۶، ۹۷، ۹۸، ۹۹

۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۲، ۱۰۳

۱۰۴، ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۰۷

۱۰۸، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۱۱

۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۴، ۱۱۵

۱۱۶، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۱۹

۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۳

۱۲۴، ۱۲۵، ۱۲۶، ۱۲۷

۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱

۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵

۱۳۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹

۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳

۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷

۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱

۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۵۵

۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹

۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۳

۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۷

۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۱

۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵

۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹

۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۳

۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷

۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۱

۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۵

۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹

۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳

۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷

۲۰۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۱

۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۴، ۲۱۵

۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۹

عبد الوكيل أحمد خطا ٢ - ١٢
عبد الوهاب أحمد سبع ٢ - ١١٠
عبد الوهاب العربي ١ - ١٧٧
عبد الوهاب عثمان ١ - ١٦٤
عبد الوهاب محمد فايد ٢ - ٥٩. ٥٧
ملارم الأول عبد الله إبراهيم ٢ - ٥٦
عبد أحمد ١ - ١٥٩
عبد أحمد حرج ٢ - ١١
عبد القادر أبو سنة ١ - ١٦٧
عبد الله عبد الله سيد السجدة بن موسى ٢ - ٧
عبد القزق ٢ - ٦٢
عبد محرم ١ - ٢٤
عبد المنقول ٢ - ٦٢
عثمان عطية ١ - ١٦٨
عثمان فهد ١ - ٢٤
عثمان منصور ٢ - ٦٢
عبدل يكن باشا ١ - ٢٧. ٢٢
١١٤. ١٠٥. ٧٤. ٥٢
١١٨. ١١٧. ١١٦. ١١٥
١٨٤. ١٨١. ١٣٢. ١١٩
٢ - ١٠. ٤٩. ٣٠. ٩
١٢٣. ١٢٠. ١١٩
المدوي محمد غزاة ١ - ١٦٥
مريان يوسف محمد ٢ - ١٠٠
مزيان اسكندر ١ - ١٩٢
مزيان ميسى ٢ - ١٢
عصمت باشا ٢ - ٧٩
عطا حسن بك ٢ - ٣٤
عطية إبراهيم ٢ - ٢٨
عطية حجاج ٢ - ١٩
عطية حسن حو ١ - ١٦٦
عطية علي الفلبان ١ - ١٦٧
عقبي عطا الله ١ - ١٦٧
غلام علي ١ - ١٦٧
غزوى الخزار بك ٢ - ١٠٧
الذكر نور علي إبراهيم باشا ١ - ١٩٣
علي بن دينار ١ - ٣٠
علي أحمد رضا ١ - ٢٦. ٢٥
علي أحمد الصلوح ١ - ١٨٩
علي مدوي ١ - ٢٥
علي ميموي ٢ - ٦٦
علي جاد الحق ٢ - ٩٢

(غ)

عالي يوسف ٢ - ١١
عريب محمد ١ - ١٦٨
غوردون ١ - ٤٩

(ف)

جلالة ملك فاروق ٢ - ١٠١
١١٥. ١١٣. ١٠٢

علي شادي ١ - ٣٥
علي جبري محمد ٢ - ٤٩. ٤٨
علي بك حافظ رمضان ٢ - ١١
علي حسن ١ - ١١٩
علي حسن نكري ٢ - ١١٠
علي حسن سليمان ٢ - ٦٥
علي حسن علي ١ - ١٦٤
علي حسن هادي ٢ - ٢٤
الأمير علي حيدر فاضل ٢ - ٣٣
الذكر نور علي زاهر ١ - ١٩٣
علي ربه علي بك ١ - ١٨٥
علي زينون ٢ - ١٩
علي سرور الزكواني ١ - ١٢٥
علي الشايب ٢ - ٩٣
علي شعراوي بك ١ - ٧٠. ٦٩
٧٤. ٧٣. ٧٢. ٧١
١٨٥. ١٨٤. ١٢٤. ٧٢
٢ - ١٠٧. ١٢٢
علي شعير ٢ - ٩٦
علي صادق ١ - ٢٦
فلانة الثاني علي عبد الحواد ٢ - ٧٣
علي عبد العزيز ١ - ١٦٤
علي عبد الحليف ٢ - ٩٢
علي عسكر ١ - ١٦٧
علي علي أبو مسلم ٢ - ٦٥
علي علي شاذ ٢ - ٥٢
علي علي حيدر ١ - ١٦٦
علي علي دياب ٢ - ٦٢
علي علي الزوي ٢ - ٦٢
علي عوض الله ١ - ١٦٦
علي علي مصطفى ١ - ١٦٤
علي علي رب ٢ - ٣٤
علي عبيد ٢ - ٦٥
علي فاد ٢ - ٧٢
علي مرعاب ١ - ١٥٤
علي مهدي ١ - ٣٤

علي مهدي حبل ١ - ٣٥
علي فهدى كمال بك ١ - ٢٥
٢ - ١٠٥. ٩٧. ٩٦. ٥٢
١٣٠
علي مهدي بك ٢ - ٣٩. ١٨
١١٢٥. ١١٢. ٨٢. ٤٢
١٢٧

(م)

نکاحی مارشان ۱ - ۸۶

میری میر ۱ - ۱۲۰

مؤخر برست اینوفت ۲ - ۴۷

المؤخر الدولی الاشتراکی ۲ - ۲۲

۷۶، ۲۸

مؤخر السلام بخنیف ۱ - ۱۴

مؤخر السلام فی الهای ۲ - ۱۷، ۲۳

مؤخر السلام الدولی العام ۱ - ۱۰۰

۱۹۸، ۱۲۱

۲ - ۴۲

مؤخر الشیبة نصریة ۲ - ۲۳

مؤخر لرسای ۱ - ۹۵، ۱۵۷

۱۸۵، ۱۲۲، ۱۱۸، ۱۱۵

۱۸۶

۲ - ۲۲، ۲۱، ۲۰، ۱۲

۱۱، ۲۷، ۲۹، ۲۵

۷۱، ۲۸، ۱۷، ۱۱

۱۱۱، ۱۱۳، ۸۵، ۷۲

۱۲۶

مؤخر لوزان ۲ - ۷۱

المؤخر الوطنی الصبری ۲ - ۱۳

میروک میروک ۱ - ۱۶۷

میروک المبدی أبو حور ۲ - ۶۳

میروک حزن مک ۲ - ۱۰۷

میروک القویسی ۱ - ۱۶۶

میروک الایکونومست ۱ - ۶۵

میروک الیکونومست ۱ - ۵۳

میروک القنطرة القصریة ۲ - ۱۷

میروک الشیوخ ۱ - ۶۶

میروک الشیوخ الأصغر ۱ - ۵۵

۱۱۲، ۲۱ - ۲

میروک القنطرة القصریة ۱ - ۷۳

میروک القنطرة القصریة ۲ - ۷۰

میروک القنطرة القصریة ۱ - ۱۸۶

میروک القنطرة القصریة ۲ - ۷۰، ۲۸

۱۲۹، ۸۳

المؤخر محبوب ثابت ۱ - ۱۰۲

میروک أحمد الخادق ۱ - ۲۵

میروک جاد ۲ - ۵۸

میروک ابراهیم ۲ - ۵۸

میروک ابراهیم ۲ - ۹۲

میروک ابراهیم ۱ - ۱۵۹

۳۵ - ۲

میروک ابراهیم نیوی ۲ - ۹۲

میروک ابراهیم جمه ۲ - ۲۶۲

میروک ابراهیم خاند ۲ - ۶۰

میروک ابراهیم راشد ۱ - ۱۶۱

میروک ابراهیم سالم روتل ۲ - ۱۱۰

میروک ابراهیم سلیمان ۲ - ۶۹، ۶۸

میروک ابراهیم عبد الله ۲ - ۵۸

میروک ابراهیم عبد ۲ - ۵۹، ۵۸

میروک أمینه ۲ - ۳۱

میروک أمینه ۲ - ۶۱

میروک أمینه ۲ - ۵۲، ۵۷

میروک أمینه ۲ - ۱۱

میروک أمینه ۲ - ۱۵۲

۸۹، ۳۵ - ۲

میروک أمینه ۲ - ۸

میروک أمینه ۲ - ۳۱

میروک أمینه ۲ - ۱

۱۹۱، ۱۸۱

۹۳، ۹۲ - ۲

میروک أمینه ۱ - ۲۵

میروک أمینه ۲ - ۶۰

میروک أمینه ۲ - ۳۵

میروک أمینه ۲ - ۹۲

میروک أمینه ۲ - ۵۲

میروک أمینه ۱ - ۱۸۸

میروک أمینه ۲ - ۹۲

میروک أمینه ۲ - ۵۸

میروک أمینه ۲ - ۹۲

میروک أمینه ۲ - ۵۵

میروک أمینه ۱ - ۱۳۳

میروک أمینه ۲ - ۱۰۷

میروک أمینه ۲ - ۱۰۱

میروک أمینه ۲ - ۳۵

میروک أمینه ۲ - ۶۰

میروک أمینه ۱ - ۱۵۲، ۳۵

میروک أمینه ۲ - ۱۰۲

میروک أمینه ۲ - ۹۲

میروک أمینه ۲ - ۱۸۲

میروک أمینه ۲ - ۵۸

میروک أمینه ۲ - ۵۸

۹۲، ۴۰ - ۲

میروک أمینه ۲ - ۱۲

میروک أمینه ۱ - ۱۵۷

میروک أمینه ۲ - ۱۱

میروک أمینه ۱ - ۱۶۵

میروک أمینه ۲ - ۳۵

میروک أمینه ۱ - ۱۷۰

میروک أمینه ۲ - ۱۱۱

میروک أمینه ۱ - ۲۰۱

میروک أمینه ۲ - ۱۳۰

۱۱۱، ۱۱۰، ۸۱، ۳۱

۱۱۲، ۱۱۱

میروک أمینه ۲ - ۵۹، ۵۸

میروک أمینه ۱ - ۱۶۸

میروک أمینه ۱ - ۱۳۲

میروک أمینه ۱ - ۱۸۹

میروک أمینه ۲ - ۱۱

میروک أمینه ۱ - ۱۳۳

میروک أمینه ۲ - ۶۸

میروک أمینه ۲ - ۳۱

میروک أمینه ۲ - ۵۵

میروک أمینه ۱ - ۱۶۲

میروک أمینه ۱ - ۱۳۶

میروک أمینه ۲ - ۵۹، ۵۷

میروک أمینه ۱ - ۱۶۶

میروک أمینه ۲ - ۹۲

میروک أمینه ۲ - ۶۳

میروک أمینه ۱ - ۱۸۹

میروک أمینه ۲ - ۵۸

میروک أمینه ۲ - ۶۱

میروک أمینه ۲ - ۷۱

میروک أمینه ۲ - ۱۶۱

میروک أمینه ۲ - ۶۱

میروک أمینه ۲ - ۹۳

میروک أمینه ۲ - ۹۲

میروک أمینه ۲ - ۶۹، ۶۸

میروک أمینه ۲ - ۱۸

میروک أمینه ۲ - ۹۲

میروک أمینه ۲ - ۵۵

میروک أمینه ۲ - ۵۱، ۳۵

میروک أمینه ۲ - ۲۵

میروک أمینه ۲ - ۹۲

میروک أمینه ۲ - ۹۲

محمد حله باستان ۱ - ۲۴
 محمد المصبري ۲ - ۶۲
 محمد الخطيب ۲ - ۹۲
 شيخ محمد الحشاش ۱ - ۱۷۸
 محمد خليفة ۱ - ۱۵۹
 محمد خليل ۱ - ۲۵
 محمد خليل ۱ - ۲۶
 محمد خليل ۲ - ۷۲
 الدكتور محمد خليل عبد الحفي ۱ - ۱۹۲
 الأمير محمد داود ۲ - ۶۸
 محمد درويش تنها ۱ - ۱۶۱
 محمد درويش العصار ۲ - ۹۳
 محمد راضي ۲ - ۲۵
 محمد رجب ۲ - ۴۷
 محمد رحي ۲ - ۶۱
 محمد رشاد ۱ - ۱۲۳
 محمد رشوان بك ارم ۲ - ۱۰۷
 محمد رفعت ترائي ۲ - ۹۳
 محمد رشيد رمضان ۱ - ۱۷۲، ۱۳۳
 الدكتور محمد رمس ۱ - ۱۹۲
 محمد رودق ۲ - ۶۲
 محمد زكي الانراني ۲ - ۱۸
 محمد زكي عارف ۲ - ۲۴
 محمد زكي علي ۱ - ۱۷۷، ۲۴
 محمد زكي عمر ۲ - ۴۲
 محمد سالم رسول ۱ - ۱۶۶
 محمد سامي ۱ - ۲۴
 محمد سامي ۲ - ۶۹، ۶۸
 محمد سامي المصري ۱ - ۱۸۵
 محمد سبيع الذهبي ۲ - ۴۲
 محمد سعد ۱ - ۱۶۷
 محمد سعد بركة ۲ - ۹۹
 محمد سعد الورداني ۲ - ۶۱
 محمد سعيد امشا ۱ - ۱۵، ۳۰
 محمد علي رحي ۱ - ۱۷۰
 محمد علي زبدان ۱ - ۱۶۱
 محمد علي سليمان بك ۲ - ۱۰۷
 محمد علي الشحات ۱ - ۱۶۵
 محمد علي صادق ۱ - ۲۵
 محمد علي ناصر ۱ - ۱۴۷
 محمد علي عثمان ۲ - ۷۹

محمد سامي ۱ - ۲۵
 محمد سليم ۱ - ۱۶۰
 محمد سميت ۱ - ۱۶۰
 محمد سيد ابو علي ۱ - ۱۸۲، ۱۸۱
 محمد سيد ابو علي ۲ - ۱۰۷
 محمد سيد محمد رسول ۱ - ۱۳۷
 محمد سيد محمد ۱ - ۱۵۴
 محمد سيد واكيد ۱ - ۲۵۰
 محمد شاعر ۲ - ۹۲
 محمد شامي ۱ - ۲۴
 شيخ محمد شاكر ۲ - ۱۰۷
 محمد شاهين بركة ۱ - ۱۳۹
 محمد شام ۲ - ۹۲
 محمد شمر حبيب ۲ - ۱۱
 محمد شمس ۲ - ۶۰
 محمد شمسي ۲ - ۱۰۷، ۹۲
 محمد شعلان ۱ - ۱۶۹
 محمد شبيب باق ۲ - ۸۱، ۷۱
 محمد شكري ۱ - ۱۱۱، ۱۰۰
 محمد شكري كيرش ۱ - ۱۵۲
 محمد شكري بك ۱ - ۱۱۶
 محمد شكري مله ۲ - ۱۵
 محمد شمس الدين ۱ - ۲۶
 محمد شمس الدين ۱ - ۱۹۳
 محمد صادق ابو حبيب ۲ - ۱۲
 محمد صديق ابو علي ۱ - ۲۴
 محمد صديق منصور ۲ - ۳۴
 محمد صديق ۲ - ۶۲
 محمد صوفت ۲ - ۳۵
 محمد حطيف بركاك ۲ - ۱۸
 محمد محمد علي ۱ - ۱۶۱
 محمد مادم ۱ - ۱۵۹
 محمد عباس رفعت ۱ - ۲۴
 محمد عبد الحافي مشعري ۲ - ۹۲
 محمد عبد الحافي دركوز ۱ - ۱۹۱
 محمد عبد الله ۱ - ۱۸۵، ۱۸۴
 محمد عبد الله ۲ - ۱۰۷، ۱۶۲
 محمد عبد الله ۱ - ۱۶۸
 محمد سيد رحمن الحادي ۲ - ۱۶۸
 محمد ناصر رحمن صباحي ۲ - ۳۵

محمد حله باستان ۱ - ۲۴
 محمد المصبري ۲ - ۶۲
 محمد الخطيب ۲ - ۹۲
 شيخ محمد الحشاش ۱ - ۱۷۸
 محمد خليفة ۱ - ۱۵۹
 محمد خليل ۱ - ۲۵
 محمد خليل ۱ - ۲۶
 محمد خليل ۲ - ۷۲
 الدكتور محمد خليل عبد الحفي ۱ - ۱۹۲
 الأمير محمد داود ۲ - ۶۸
 محمد درويش تنها ۱ - ۱۶۱
 محمد درويش العصار ۲ - ۹۳
 محمد راضي ۲ - ۲۵
 محمد رجب ۲ - ۴۷
 محمد رحي ۲ - ۶۱
 محمد رشاد ۱ - ۱۲۳
 محمد رشوان بك ارم ۲ - ۱۰۷
 محمد رفعت ترائي ۲ - ۹۳
 محمد رشيد رمضان ۱ - ۱۷۲، ۱۳۳
 الدكتور محمد رمس ۱ - ۱۹۲
 محمد رودق ۲ - ۶۲
 محمد زكي الانراني ۲ - ۱۸
 محمد زكي عارف ۲ - ۲۴
 محمد زكي علي ۱ - ۱۷۷، ۲۴
 محمد زكي عمر ۲ - ۴۲
 محمد سالم رسول ۱ - ۱۶۶
 محمد سامي ۱ - ۲۴
 محمد سامي ۲ - ۶۹، ۶۸
 محمد سامي المصري ۱ - ۱۸۵
 محمد سبيع الذهبي ۲ - ۴۲
 محمد سعد ۱ - ۱۶۷
 محمد سعد بركة ۲ - ۹۹
 محمد سعد الورداني ۲ - ۶۱
 محمد سعيد امشا ۱ - ۱۵، ۳۰
 محمد علي رحي ۱ - ۱۷۰
 محمد علي زبدان ۱ - ۱۶۱
 محمد علي سليمان بك ۲ - ۱۰۷
 محمد علي الشحات ۱ - ۱۶۵
 محمد علي صادق ۱ - ۲۵
 محمد علي ناصر ۱ - ۱۴۷
 محمد علي عثمان ۲ - ۷۹

مکتوب بروینت ۱ - ۵۳
مکتوب سعدی ۲ - ۱۰۷
مکتوب الالبازی ۲ - ۶۷
مکتوب احمد سلیم ۲ - ۸
مکتوب احمد شرفاوی ۱ - ۱۹۴
مکتوب بدر ۲ - ۹۲
مکتوب بکر ۲ - ۱۰۷
مکتوب حسن ۲ - ۵۹، ۵۷
مکتوب حیدر ۱ - ۲۵
مکتوب سعید ۲ - ۱۹
مکتوب شوری ۱ - ۷۷، ۷۵
مکتوب شوق ۲ - ۱۹
مکتوب شیداوی ۲ - ۶۵
مکتوب عبدالعزیز ۲ - ۹۲
مکتوب پرویز ۲ - ۹۲
مکتوب الهادی ۱ - ۱۵۵، ۱۵۴
مکتوب الهادی ۲ - ۸۳، ۷۵
مکتوب کامل ۱ - ۱۱۶، ۵
۱۷۵، ۱۶۷، ۵۱، ۱۷
۹۷، ۲۳ - ۲
مکتوب ماهر امین ۱ - ۱۲۰،
۱۵۶
مکتوب محمد عبد ۲ - ۹۲
مکتوب محمد دافون ۲ - ۹۲
مکتوب محمد هاشم ۱ - ۱۶۱
مکتوب محمود حسین ۲ - ۵۷
مکتوب میر ۲ - ۱۹
مکتوب النحاس باشا ۱ - ۱۷۵،
۱۸۵، ۱۸۵
۱۲۷، ۱۲۵، ۱۲ - ۲
ماده الاساسية سنة ۱۸۸۸ - ۱۰،
۱۰۹، ۹۱، ۹۰
۱۱۸، ۷۱، ۵۶، ۲۵ - ۲
ماده بارد ووضو وضمیر ۲ - ۱۳۳
ماده سیر ۲ - ۷۱
ماده لدرسة ۱۸۵۰ - ۱ - ۹
۸۵، ۸۵، ۸۱، ۸۰
۱۰۲، ۹۱، ۹۵، ۸۷
۱۱۳، ۱۰۹
ماده لندن سنة ۱۸۸۵ - ۲ -
۱۷، ۵۶
ماده لوزان ۲ - ۷۸، ۷۱
مکتوب انطاوی ۲ - ۹۲

مکتوب عبد الرحمن ۲ - ۱۱۰
مکتوب عبد الله ۱ - ۱۵۲
۶۸ - ۲
مکتوب عبد الله ۱ - ۱۷۸،
۱۷۹
مکتوب عبد الله ۱ - ۱۸۹
مکتوب عبد الله ۲ - ۳۵
مکتوب عبد الله ۲ - ۱۱
مکتوب عبد الله ۱ - ۲۵
مکتوب عبد الله ۱ - ۱۳۰
مکتوب عبد الله ۱ - ۳۶
مکتوب غمراوي ۲ - ۹۲
مکتوب طبرستان ۲ - ۱۱۱، ۳۷
مکتوب طبرستان ۱ - ۲۵
مکتوب طبرستان ۲ - ۳۵
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۹۳
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۶۸
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۶۷
مکتوب طبرستان ۲ - ۱۱
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۳۲
مکتوب طبرستان ۱ - ۲۵
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۳۶
مکتوب طبرستان ۲ - ۱۱
مکتوب طبرستان ۲ - ۷۵
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۳۲
مکتوب طبرستان ۲ - ۵۹، ۵۷
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۶۹
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۷۷
مکتوب طبرستان ۲ - ۱۰۷
مکتوب طبرستان ۱ - ۲۶، ۲۵
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۶۵
مکتوب طبرستان ۲ - ۱۱
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۳۹
مکتوب طبرستان ۱ - ۵۶
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۶۲
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۶۱
مکتوب طبرستان ۱ - ۲۸
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۶۶
مکتوب طبرستان ۲ - ۶۳
مکتوب طبرستان ۲ - ۹۹
مکتوب طبرستان ۱ - ۱۵۲
۹۲، ۳۵ - ۳
مکتوب طبرستان ۲ - ۱۰۷

مکتوب ابو نصر ۱ - ۱۷۵،
۱۸۵
۲۲، ۱۲ - ۲
مکتوب الإبري باشا ۲ - ۱۰۷
مکتوب أحمد ۱ - ۱۵۷
مکتوب أحمد مرجی ۲ - ۱۱
مکتوب أحمد ۲ - ۹۲
مکتوب أحمد ۱ - ۱۳۳
۶۵
مکتوب أحمد ۲ - ۷۹
مکتوب أحمد ۲ - ۹۲
مکتوب أحمد ۲ - ۱۹
مکتوب أحمد ۲ - ۱۸
مکتوب أحمد ۱ - ۲۸
مکتوب أحمد ۱ - ۱۶۶
مکتوب أحمد ۱ - ۲۱
مکتوب أحمد ۱ - ۲۵
مکتوب أحمد ۱ - ۱۸۵
مکتوب أحمد ۲ - ۹۲
مکتوب أحمد ۲ - ۷۵
مکتوب أحمد ۲ - ۳۵
مکتوب أحمد ۱ - ۱۳۶
مکتوب أحمد ۲ - ۱۸
مکتوب أحمد ۱ - ۱۷۷
مکتوب أحمد ۲ - ۱۹
مکتوب أحمد ۱ - ۲۵
مکتوب أحمد ۱ - ۱۵۱
مکتوب أحمد ۱ - ۱۵۱
۱۸۱
۱۲۹، ۱۰۵، ۸۳ - ۲
مکتوب أحمد ۱ - ۱۶۱
مکتوب أحمد ۲ - ۸۰
مکتوب أحمد ۲ - ۷۵
مکتوب أحمد ۱ - ۱۹۵
مکتوب أحمد ۲ - ۳۳
مکتوب أحمد ۱ - ۱۸۵
مکتوب أحمد ۲ - ۳۵
مکتوب أحمد ۱ - ۱۶۰
۶۲ - ۲
مکتوب أحمد ۲ - ۱۹
مکتوب أحمد ۱ - ۱۷
۶۱ - ۲

(و)

سبح وادخلتوني ١ - ٩١، ٩٦
 واصب على ناسا ١ - ٩٤
 ورقة طوسون ١ - ٢٨
 ورقة الزمالة ١ - ٢٩
 لشتر والتون ١ - ١٢٦
 لبحر حمرال ولس ١ - ٤٢، ٤٤
 ١٢٢، ١١١
 ٢ - ٢٣، ٢٩، ٨٧
 لوفد الصرى ١ - ٤١، ٤٠، ٤٢
 ٦٩، ٧٤، ٧٥، ٧٦
 ٧٧، ٧٩، ٩٣، ٩٤
 ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧
 ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٥، ١١٦
 ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢
 ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨
 ١٧٤، ١٧٥، ٢٠٢
 ٢ - ٤، ١٢، ١٣، ٢٥
 ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٤٢
 ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٤، ٥٥
 ٦٧، ٧١، ٧٨، ٨٨
 ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧
 ١٠٨، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦
 ١١٦، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩
 لارم ولس ١ - ١٧١
 ولس ميا ٢ - ١٩
 الحارث ولس ١ - ٨٤
 ٢ - ٢٤
 روبر رويس ١ - ٢٨
 ٥٣، ٥٤، ١١٤
 لبر ولس ١ - ٣٤، ٣٥
 ٣٤، ٣٦، ٧٠، ٧١
 ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥
 ٧٦، ١٠٢، ١١١، ١١٤
 ١١٥، ١١٦، ١٢٣، ١٨١
 ٢ - ٤٩
 ولس واصب ٢ - ١٢٤، ١٢٥
 ١٢٧
 لارشا ولس ١ - ١٠
 لاريس ولس ١ - ٤٤، ٤٥
 ٦٩، ٨٠، ٨١، ٩٠
 ٩٢، ٩٣، ١٠٦، ١٠٩
 ١١، ١١٢، ١٣٨

لشتر مكنسون ٢ - ٦٨
 لاورد ملر ١ - ٣١، ٣٨
 ٥٨، ٩٣، ١٢٢
 ٢ - ٢٩، ٦٧، ٧١، ٧٢
 ٧٣، ٧٦، ٧٧
 ٧٩، ٨٣، ٨٤، ٨٥
 ٨٧، ٨٩، ٩٤، ٩٥
 ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٦
 ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦
 ١١٥، ١٢٣، ١٢٤
 ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩
 ١٣١، ١٣٢، ١٣٤
 لبر ملس شيهام ١ - ١٠٥
 ١٠٥، ١١١، ١٢٢، ١٨٢
 ٢ - ١٣٢
 لبر يدوي ابراهيم ٢ - ٧٥
 منادري كد لبري ١ - ١٦٦
 الرئيس مبرو ١ - ٤٤
 منصور ابو بكر ١ - ١٦٨
 منصور حنين ١ - ١٣٢
 الأمير منصور داود ٢ - ٩٨، ٩٩
 منصور على الدب ١ - ١٥٩
 منصور فهدى جرجس ١ - ١٦١
 منصور يوسف ناسا ٢ - ١٠٧
 مناج ٢ - ١١٣
 مبر جرجس عبد شهب ٢ - ٦٨
 نهدي ١ - ٢٦
 رومي أمين ١ - ١٥٧
 موسى شريف ٢ - ٩٢
 موسى كد الخليفة ٢ - ١١
 موقعة اثل الكبير ٢ - ٤٧
 ميثاق الترامه ٢ - ٤٤
 ميخائيل جرجس ١ - ١٢٣
 ميشيل لطف الله بك ٢ - ١٠٧

(هـ)

البر هاون ١ - ٨٩
 لشتر هارموني ١ - ١٧٣
 ٩ - ٧٠
 لشتر هالتون ١ - ١٣٤
 لبر هادير جرجس هالتون ١ - ١٦٦، ١٧٢
 هدي شعراوي ١ - ١٣٩
 ٢ - ٨٩
 لشتر هرجت ٢ - ١١٤، ١٧٧، ٧٢
 هلال حيدى ٢ - ٥٨، ٥٩
 هلال على منصور ٢ - ٥٧
 هم على ١ - ١٣٢
 هيمون جارى ٢ - ٢٠
 لشتر هندرس ٢ - ٤٨
 هنري كاميل باerman ١ - ٤٩
 هنري مكاهون ١ - ٢٠، ١٢
 ٣٢، ٣٣
 هندوى على رهرة ١ - ١٦٦
 لارشا هندرج ١ - ١٤١
 لشتر هورنل ١ - ٥٩
 اللفتنت كوليون لبر ١ - ١٧١
 مندر هير ١ - ٧٨، ١١٦

(ن)

حالة لشكر ناري ٢ - ٣٤
 ناشد غريال ٢ - ٦٨
 ناطيون ١ - ١٥١، ١٥٥
 ٢ - ٤٤، ٣٥
 الدكتور نجيب اسكندر ٢ - ١٩

للمؤلف

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد
الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢

نفايات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشأته فى
أوروبا ، وشدة التعاون فى مصر وتاريخه وقدمه ،
وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع
سنة ١٩١٥

الجمعيات الوطنية

مجموعة من تاريخ الهيئات القومية ، تتضمن
تاريخ الانقلابات السياسية والهيئات القومية فى
مطابقة من البلدان ، مع شرح أصول الديمقراطية والنظر
البرلمانية فيها ، والمقارنة بها . طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى
تاريخ مصر الحديث .

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون
إلى ولاية محمد على الكبير

عصر محمد على

تناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على

عصر إسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد
وأوائل عهد إسماعيل
الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد
إسماعيل

الثورة العربية

والاحتلال الانجليزى

مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢
إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

مع الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢
إلى سنة ١٩٠٨

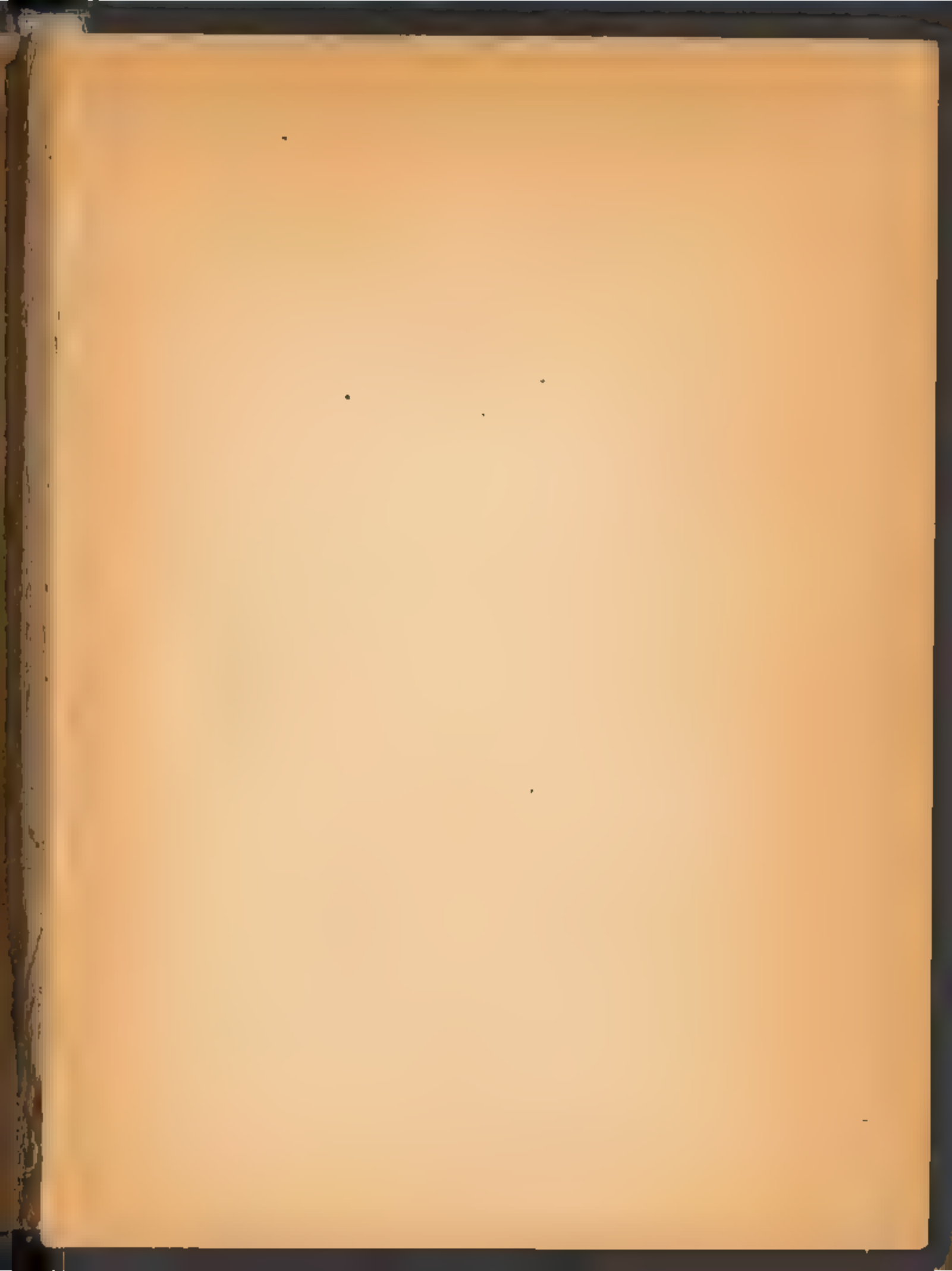
محمد فريد

رسم الإصلاح والتجديد

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨
إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٥
إلى سنة ١٩٢١



N. Y. U. LIBRARIES



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

